

القوانين العقارية
في الديار المصرية

الحكومة المصرية

القوانين العقارية في الديار المصرية

مجموع

يشتمل على القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية
المتعلقة بالعقارات



(طبع)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٨٩٣

افرنجيه

مقدمة

بناء على البند ٣٦ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة في الديار المصرية كانت تعهدت الحكومة المصرية بان تنشر لوائح الاطيان والترع والجسور حال نشر قوانين المحاكم الجديدة وقيام هذا التعهد حصل النشر ولما انتظمت المحاكم المختلطة اُعطى لها في سنة ١٨٧٥ مجموع يهتوى على ثلاثة أشياء الاول لائحة الاطيان السعيدة مع التغييرات التي طرأت عليها بعد صدورها والثاني لائحة المقابلة مع ما تلاها من القوانين تعديلها والثالث لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة

وهذا المجموع قد اتخذ دستوراً لهذا العمل فقط أُضيف اليه اللائحة المصدق عليها بقرار المجلس الخصوصي بتاريخ ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٨٣ (٤ اكتوبر سنة ١٨٦٦) في شأن الاسلحة البخارية والقانونات العثمانية المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ الصادرة باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالملاذ العثمانية

أما من خصوص الاوامر الصادرة قبل نشر قوانين المحاكم فاني اختصرت على عمل فهرست في ابتداء الكتاب أثبت فيها بيان تاريخ ومضمون الاوامر التي صدرت على اختلاف أنواعها قبل المدة التي نشرت فيها رسمياً وأوامر ومفشرات الحكومة وما أُلقي فيها بعد من العبارات أو الالوجه الواردة بالاوامر السالف ذكرها قد حذف من هذا الكتاب ثم أُضيف اليه ما استجد من الاحكام في شأن الاطيان مع ما في ذلك من قرارات مجلس النظار واللوائح والمنشورات الصادرة من النظارات تكميلها وقد أدرج فيها أيضاً بعض أحكام مهمة صدرت من محكمة الاستئناف المختلطة رؤى أن من شأنها انصاح القوانين الحالية وذلك بصفة تنبيه وقد استصوبت حذف سائر المواد الجارية في حقها أحكام قوانين المحاكم دون غيرها منعا لتكرار وبذلك صارت أحكام الشريعة فيما يتعلق بالبيع وحق الاختصاص والرهن والهبة وغيرها خارجة عن دائرة حدود هذا الكتاب

وقد ذكررت على سبيل الاشارة بنود القانون المدني المختلط فيما يختص بالمواد الداخلة في موضوع هذا المؤلف وانما استنتبت من هذه القاعدة ما هو متعلق بحق الشفعة ولما كان ذلك أمراً خاصاً بالقوانين المصرية مؤساعاً على الشريعة الاسلامية رأيت من المفيد أن أورد ما يتعلق به من بنود قوانين المحاكم المختلطة والاهلية وما ذلك لانه لاظهار اعدام استيفاء القوانين الحالية

أمام مسئلة الموارث فاستبعدت لكونهم من متعلقات الاحوال الشخصية ولم أضع الا
نعي فسة الرسوم التي يحصلها ايت المال فيما لو دعت الحالة لتدخله في جرد التركة وحصر
موجوداتها ومن خصوص نقل الملكية والطريقة المتبعة في الحجج فقد صارا ايراد القواعد
المدونة بقوانين المحاكم في شأن النقل التي ترتب عليها تعديل الطريقة المذكورة تعد بلا عظيم
أما الواجبات الضبط والربط ولوائح الصحة مثل قانون الخنزير وقانون زرع المرتنقات فقد صرف
النظر عنها بقصد عدم توسيع هذا المؤلف الا أنه من المفيد التنويه بأن أصحاب الاملاك
الاجانب خاضعون لتلك اللوائح بموجب قانون عام ٧ صفر سنة ١٢٨٤

وبناء على القواعد المتقدم ذكرها قد جعلت كل ما كان من الاوامر متعلقا بالعقارات
في الديار المصرية وربط الضريبة عليها وترتيب الرى وما لأصحاب الاطيان من الحقوق وما
عليهم من الواجبات على وجه العموم

هذا والاسلوب الذي اتخذ لترتيب الاوامر وتقسيمها وانضم في الفهرست المعمولة عن المواد
المشمول عليها هذا المؤلف . فالكتاب الاول منه يحتوى على كل ما يتعلق بالملكية وانتقالها
وروابط اسمائها وحقوق الارتفاق الخاصة بها وايقاف الاموال وأملاك الحكومة عمومية
كانت أو خصوصية . والكتاب الثانى يشتمل على كل ما يختص بأموال الاطيان وربطها
وتحصيلها . والكتاب الثالث يشرح كيفية الاحكام الحالية للترع والجسور والسكك
الزراعية وتقسيم المياه

هذا ولما كان قصدى أن أعمل علامات ديم به حالة القوانين الراهنة على قدر الامكان قدرأت
من المفيد أن أدرج مشروعى قانون همامن الاهمية بمكان عظيم وفي أمل الحكومة أن تفكر
من اصدارهما عن قريب . فالاول يختص بنزع ملكية العقارات لأجل المنافع العمومية وقد
سبق تصديق مجلس النظار عليه وعرض على مجلس شورى القوانين وهو الآن تحت نظر جمعية
قضاة المحاكم المختلطة . والثانى يحتوى على النص الذى حصل الاقرار عليه في شهر ابريل
سنة ١٨٩٠ من اللجنة القضائية الدولية عن التعديلات التي أدخلت على الامر العالى
الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ المتعلق بالحجز والبيع الادارى ومعرض الآن على الدول
وسيدرمتى وافقت عليه والمأمول أن هذا المجموع يكون مقدمة مفيدة لعمل قانون فيما بعد
ينجلى به مائتى عامضا أو فيه ريب وبه يحصل تمام المطابقة بين قوانين العقارات الحالية
وقوانين المحاكم

(مقدمة)

وأختم قولي بإظهار المنونة لخدمة يوسف جبرائيل شكور بك الذي ساعدني مساعدة عظيمة
في الاستدلال على الاوامر وترتيبها والى حضرات أعضاء أقاليم قضائيا الحكومة الذين تكرموا
بإعطائي ما لديهم من المعلومات

ج. ل. نورست
مراقب الاموال انقرة

حرر بمصر في ١٨ يولييه سنة ١٨٩٢

(محرر)

عن الاوامر المتعلقة بالعقارات السابق صدورها على نشر القوانين والاوامر العالية والمقشورات الرسمية للحكومة المصرية مرتبة على حسب تاريخ صدورها وبيان مضمون كل منها

محرر سنوات	ملحوظات
١٢٢٨ ١٨٢٢	١ أمر صادر بتاريخ ١٤ رمضان تصريحاً برفع مال الاطيان التي تصاب بمحصولاتها بالحسريق
١٢٢٩ ١٨٢٣	٢ أمر صادر بتاريخ ٢٠ جادى الاول تصريحاً برفع المال عن الاراضى التي هاف زرعها بأسباب قهرية
١٢٤٢ ١٨٢٦	٣ أمر صادر بتاريخ ٤ محرم تصريحاً برفع مال الشراقي
١٢٤٣ ١٨٢٧	٤ قرار من مجلس ملكية بتاريخ ٨ صفر تصريحاً بمعاذاة الاراضى المنفردة أنصار صنت من دفع المال
١٢٤٥ ١٨٢٩	٥ أمر صادر بتاريخ ٤ ذى الحجة عن اعطاء أول انعامية بلا مال من اطيان المعري
١٢٥٢ ١٨٣٦	٥ أمر صادر بتاريخ ٢٧ شوال باعطاء حق المنفعة في أراضى الابعديات للتم عليهم بها وتوريثها لذريتهم وعند عدم وجود ذرية تؤول لعقائهم خلاف العلام والجارية السود وبعد الانقراض تكون وقفا للمعريين الشريفيين (أراضى معاذة من المال)

صار الغاؤه
(راجع نمرة ٩)

صار الفناء مقبولة فيها
شعاعى بالتقليد
(راجع نمرة ٨)

(فهرست)

ملاحظات	تغمة سنوات	تغمة سنوات
	١٢٥٥ ١٨٢٩	٦
أمر صادر بتاريخ ١١ جادى الاول بتوزيع أطيان السواحي العيانه على النواحي المقتدرة يتاها قبل ختام توتى سنة ١٥٥٤		
صارا لغاؤه (راجع غرة ١١ مكرن)	١٢٥٦ ١٨٤٠	٧
أمر صادر بتاريخ ١٩ محرم تصريحاً بإعطاء البلاد عهده لمن يرغب من العمد أو الذوات بشرط تأدية الاموال المستحقه عليها والتي تستحق		
صار تعدله (راجع غرة ١٥)	١٢٥٨ ١٨٤٢	٨
أمر صادر بتاريخ ٥ محرم بتأيد التصريح للزم عليهم بأطيان رزقه بلا مال بالتصرف فيما يكافه أنواع التصرفات الشرعية		
منشور صادر من مجلس الشورى بتاريخ ٢٣ ذى القعدة بالغاء رفع مال الشراق	١٢٥٨ ١٨٤٢	٩
أمر عال صادر بتاريخ ١٧ رجب بعد تم تحرير تقاسيط الابعاد الانعامية للزم عليهم بها تحت شروط اجراء الاشغال والمفروضات المشترطين على أنفسهم بها الابعاد تنفيذها	١٢٦٣ ١٨٤٦	١٠
أمر صادر بتاريخ ٢٣ ذى الحجة أول لائحة للأطيان	١٢٦٣ ١٨٤٦	١١
لائحة بخصوص كيفية فلك العهد وتسليم البلاد من المتعهدين الى الاهالى	١٢٦٦ ١٨٥٠	١١ مكرن

(فهرست)

ملاحظات	نمرة	سنوات
قرار من الجمعية العمومية بتاريخ ١٣ ذى القعدة بمنع أرباب الأباعد من تأجيرها ومنع مستأجرى أطيان الميرى من تأجيرها أيضا	١٢	١٢٦٧ ١٨٥١
أمر صادر بتاريخ ١٩ ذى القعدة بفتح الأراضى خارج الزمام بالمزاد وعدم إضافة مال عليها خلاف ما تقرّر بالمزاد	١٣	١٢٦٧ ١٨٥١
أمر صادر بتاريخ ١٣ صفر بتسوية ترك البقيا الخلفة لغاية سنة ١٥٦٩ (قطبية) وإبلاغ إضافة المال من ثمن إلى سدس وتعيين كيفية التحصيل (نبيه) لم يستند على الأمر صادر بإضافة الثمن	١٤	١٢٦٩ ١٨٥٢
أمر صادر بتاريخ ٧ محرم بالزام أرباب الأباعد والخصالك بتوريد عشر محصولات أباعدهم وجفالكمهم	١٥	١٢٧١ ١٨٥٤
أمر صادر بتاريخ ١٨ محرم بسرمان مفعول تحصيل العشر على أطيان الاواسى	١٦	١٢٧١ ١٨٥٤
أمر صادر بتاريخ ٢٢ محرم بتميز الحالات التى بها يجب تحصيل العشر إما بالنقد أو بالصنف وكيفية تقدير العشر بالنقد	١٧	١٢٧١ ١٨٥٤
أمر عال صادر بتاريخ ١٠ ربيع أول الأراضى المعطية لأعبادية لأجل غرسها أشجارا ولم تفرس تضاف بالضريبة	١٨	١٢٧١ ١٨٥٤

(فهرست)

ملحوظات	نمرة سنوات
أمر صادر بتاريخ ٢٩ ربيع آخر بتقسيم الأراضي المربوطة على عاشر إلى ثلاث درجات بالجهات القبلية والبحرية مع تحجير أربعها في دفع العشر إلى ماصنفين أو نقديه	١٩ ١٢٧١ ١٨٥٤
أمر صادر بتاريخ ٨ جلدى الأولى ناتى لأئحة للاطيان	٢٠ ١٢٧١ ١٨٥٤
أمر صادر بتاريخ ٨ جلدى الأولى بمساواة ضريبة مال الاطيان الخارجية بضرورة حيضان كل بلد	٢١ ١٢٧١ ١٨٥٤
قرار من الجمعية العمومية بتاريخ ٨ رجب بتكليف المديرين بشرأطيان الأبعد إلى مئتر وعاقر لاجل أخذ العشر على المئتر وعدم أخذها على العاقر	٢٢ ١٢٧١ ١٨٥٤
أمر عال صادر بتاريخ ٢٦ رجب بربط ضريبة خراجية على الاطيان فى حالة ما اذا كان لم يصرا تمام الشروط اللازمة لتعير تقسيط الاباعد	٢٣ ١٢٧١ ١٨٥٥
أمر صادر بتاريخ ٢٥ شعبان برفع العشر عن جنابن النزهة بالمدن	٢٤ ١٢٧١ ١٨٥٥
أمر صادر بتاريخ ١٣ رمضان بعدم حل الاوامى الابعد اقراض ذرية أربعها ذكورا كانوا أو أناثا	٢٥ ١٢٧١ ١٨٥٥

صار تعديله
(راجع غرة ٢٥)

صار تعديله
(راجع غرة ٢٦)

صار العاقر
(راجع غرة ٥٠ مكرن)

(فهرست)

معلومات	تسيرة سنوات	تسيرة
أمر صادر بتاريخ ٨ شوال بوضع تعريفة جديدة للأطيان الخراجية وتنظيم كيفية إعطاء الأطيان الخراجية مع مفاقيها من المال للمدة معلومة	١٢٧٢ ١٨٥٦	٢٦
أمر صادر بتاريخ ٧ صفر بتخصيص الورى كالمضاف على الأطيان الخراجية بوجه المساواة	١٢٧٣ ١٨٥٦	٢٧
قرار صادر من مجلس الأحكام بتاريخ ١٧ ذى الحجة بمنع بيع وشراء الأراضي المجاورة للترعة الحلوة	١٢٧٣ ١٨٥٧	٢٨
أمر صادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة بإعطاء الأطيان التي تظهر زيادة بالمساحة للخبر عنها وتربط عليه بالمال أو بالهشور	١٢٧٣ ١٨٥٧	٢٩
أمر صادر بتاريخ ٢٤ محرم بتمويل الأطيان مسموح المشايخ والمصاطب بأعلى ضريبة الناحية الموجودة تلك الأطيان بها	١٢٧٤ ١٨٥٧	٣٠
أمر صادر بتاريخ ٢٧ محرم بتعديل الضرائب الخراجية وإبقاء ضرائب الأطيان المباعة بالمراد على ما هي عليه	١٢٧٤ ١٨٥٧	٣١
أمر صادر بتاريخ ٢٦ جادى الأولى بتوزيع أموال الأطيان الخراجية والمبلغ المضاف عليها من الورى كوجه المساواة على أطيان الأقاليم عموما	١٢٧٤ ١٨٥٨	٣٢

(فهرست)

معلومات	مغرة	سنوات
أمر صادر بتاريخ ١٧ جاد آخر المزايدة في أطيان الميرى التي تباع تكون كابة داخل مظلوف وبصير تقدير كية الاموال في المزايدة	٣٣	١٢٧٤ ١٨٥٨
أمر صادر بتاريخ ٥ ذى القعدة بإضافة الاطيان مسموح المشايخ والمصاطب على مزارعها سواء كانوا مشايخ أو أهالي	٣٤	١٢٧٤ ١٨٥٨
أمر صادر بتاريخ ٢٤ ذى القعدة ثالث لائحة للاطيان (لائحة المرحوم سعيد باشا)	٣٥	١٢٧٤ ١٨٥٨
أمر صادر بتاريخ ١٥ جادى الاول بان الاطيان الخراجية المتروكة والاطيان العشورية المستبدلة بأطيان خراجية متروكة تباع بصفة أطيان عشورية سواء كان للاهالى أو للاجانب على حد سوى بمرافعة شروط لائحة الاطيان	٣٦	١٢٧٥ ١٨٥٨
أمر صادر بتاريخ ٢ شعبان بأن تورث الاواسى يكون باعتبار الطبقات من الذرية	٣٧	١٢٧٥ ١٨٥٩
أمر صادر بتاريخ ١٩ ربيع أول تفسير يحالين يرغب من أرباب الاطيان الخراجية ترك أطيانه أو جانب منها للميرى والحكومة أن تجرى فيها مزايدة موافقا	٣٨	١٢٧٦ ١٨٥٩
منشور صادر من المعية السنية بتاريخ ٢٠ ذى الحجة بتسوية التبادل في الاطيان وتحصيل الرسوم وتحجيرها للحي	٣٩	١٢٧٦ ١٨٦٠

صارته ربه
(راجع غرة ٩٧)

(فهرست)

ملاحظات	مغرة سنوات	مغرة سنوات
	١٢٧٧ ١٨٦١	٣٩ مكرر
أمر صادر بتاريخ ٨ صفر بمصيل عشور التخيل في سنة ١٢٧٨ و ١٢٧٩ على مقتضى تعداد وتقدير خصوصين عن كل من السنتين الذكورتين وفي السنة سنوات التالية يكون تحصيل العشور على واقع متوسط السنتين المذكورتين وهكذا يصير تجديد التعداد والتقدير كل غالية سنوات مرة		
	١٢٧٧ ١٨٦١	٤٠
أمر صادر بتاريخ ١٩ ربيع آخر تصر بحال اللادرباوين بانشاء وابورات حلبج للقطن في الاراضي التي يحوزون منفعته لمن الاهالي		
	١٢٧٧ ١٨٦١	٤١
أمر صادر بتاريخ ٨ صفر بعدم تحصيل مال على زيادات الزمام الامن وقت ظهورها		
	١٢٧٧ ١٨٦١	٤٢
أمر صادر بتاريخ ١٥ ذي القعدة باعتقاد مساحة الاطيان بالقصة التي اعتبارها ثلاثة أمتار وخمسة وخمسين سنتيا ومقياس كل فدان لـ ٣٣٣ قصبه		
	١٢٧٨ ١٨٦١	٤٣
أمر صادر بتاريخ ٩ محرم بإعلاء نصفين على كل قرش على الاموال الخراجية والعشورية		
صار لفناء مفعوله فيما يختص بالاطيان العشورية (راجع غرة ٤٩)		
	١٢٧٨ ١٨٦١	٤٤
أمر صادر بتاريخ ٤ جمادى الاولى بمخصوص تقويم محصولات الاطيان العشورية لاجل ربط العشور بمقتضاها		
صار لفناء (راجع غرة ٤٩)		

(فهرست)

ملحوظات	عسرة سنوات	
أمر صادر بتاريخ ١٢ جلدى الاول بتغيير الامر الاول		
أمر صادر بتاريخ ٩ جلد آخر بترتيب الاجراء على مقتضى الامر الصادر فى ١٢ جلدى الاول		
أمر صادر بتاريخ ١١ جلدى الاول بييع الاطيان الاثرية الخراجية المنحلة لوفاة أربابها بدون ورثة شرعية بواسطة انهارها بالزاد وربط المال يكون بحسب مرسى المزايم مع لفوا اعطاء الاطيان بمواعيد	١٢٧٨ ١٨٦١	٤٥
الامر المذكور قبله ترجمة أصل النص بالعربى حرفيا	١٢٧٨ ١٨٦١	٤٦
أمر صادر بتاريخ ١٨ شعبان بتصنيف العشور على أقساط مثل الاطيان الخراجية	١٢٧٨ ١٨٦٢	٤٧
منشور صادر من ديوان المالية بتاريخ ١٥ رمضان بترتيب مبدى واحد عن كل قرش على عقود الشركات الزراعية باعتبار مجموع مال مدة الشركة	١٢٧٨ ١٨٦٢	٤٨
أمر صادر بتاريخ ٥ شعبان بلفو علاوة التصفين على كل قرش المضافة على الاطيان العشورية بمقتضى أمر ٩ محرم سنة ٧٨ (غرة ٤٣) وبالفاء الاوامر الصادرة فى ٤ و ١٢ جدا أول و ٩ جلد آخر سنة ١٢٧٨ (غرة ٤٤) الخاصة بعلاوة العشور	١٢٧٩ ١٨٦٢	٤٩

(فهرست)

ملاحظات	معمرة سنوات	معمرة
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ١٤ رمضان بمنع الترخيص بفرز كفر من بلد وما سبق فرزه من الكفور بعد ادى الى بلاده الاصلية	١٢٧٩ ١٨٦٣	٥٠
أمر صادر بتاريخ ٢٧ ربيع آخر بتحصيل عشور على التفضيل خلاف مال الارض المفروض فيها التفضيل	١٢٨٠ ١٨٦٣	٥٠ مكرر
أمر صادر بتاريخ ١٢ رجب بخصوص تحرير جميع الابدالات بمعرفة المحكمة الكبرى الكلاسة بالاقاليم الموجودة بها الاطيان والعقارات	١٢٨٠ ١٨٦٣	٥١
أمر صادر بتاريخ ٢٧ شوال بعدم فك زمام بلد الانا مرمال وان ظهرت زيادة مساحة فتكون على نعمة الميرى	١٢٨٠ ١٨٦٤	٥٢
أمر صادر بتاريخ ١٩ ذى القعدة بعدم سماع دعوى فى الحجج الشرعية الصادرة من المحاكم الكبرى	١٢٨٠ ١٨٦٤	٥٣
مفتور صادر من باشمعاون خديوي بتاريخ ٢٠ محرم بعدم جواز بيع الاراضى المجاورة لجانبى جسر السكة الحديد والخنادق والجنايات	١٢٨١ ١٨٦٤	٥٤
أمر صادر بتاريخ ١٨ رجب بتعديل ربط أموال الاطيان الخراجية وأطيان المظروف عن سنة ١٥٨١ (قبطية)	١٢٨١ ١٨٦٤	٥٥

صار تعديله
(راجع عمدة ٦٣)

(فهرست)

ملحوظات	سنوات	نمرة
أمر صادر بتاريخ ٢٤ شعبان بعلاوة قيمة العشور وتحصيلها منصف عين	١٢٨١ ١٨٦٤	٥٦
أمر صادر بتاريخ نغرة جمادى الاولى نصر بمحا جميع الاطيان الصالحة للزراعة وزيادة المساحة بصفة اطيان خراجية والاطيان البور المتبعة والمتركة من ملاكها بصفة اطيان عشورية	١٢٨٢ ١٨٦٤	٥٧
أمر صادر بتاريخ ٣ رجب بوجوب استخراج جميع للاطيان الانزيمية من محكمة محل الاقامة لواضع البدع عليها وتسوية الرسوم المقتضى تحصيلها على ذلك	١٢٨٢ ١٨٦٥	٥٨
أمر صادر بتاريخ ٢٥ رجب (البند الاول) بخصوص ما ينبع اجراؤه بشأن اطيان المنسحين (البند الثانى) بلغوما يشتملها البند الثالث من لائحة سعيد باشا (راجع نغرة ٢٥) فيما يختص بيع الاراضى الخراجية والاواشى التى آلت للمكومة (البند الثالث) بخصوص الاجراءات التى تتبع فى شأن الاطيان حيازتها لجهاذية مدة خداماتهم	١٢٨٢ ١٨٦٥	٥٩
الامر المذكور قبله ترجمة نص الاصل بالعربى حرفيا	١٢٨٢ ١٨٦٥	٦٠
أمر صادر بتاريخ ٢٢ شعبان نصر بمحا بالوصية فى الاطيان الخراجية مع حفظ الحق للضرورة الخديوية فى التصديق على ايقافها	١٢٨٢ ١٨٦٦	٦١

(فهرست)

ملاحظات	عمره	سنوات
أمر صادر بتاريخ ٢ رمضان بتصويل ضعف الرسم على العقود العرفية التي تقدم في الدعاوى القضائية المتعلقة بالاطيان	٦٢	١٢٨٢ ١٨٦٦
أمر صادر بتاريخ ٥ ذى الحجة بإعادة أموال الاطيان الخراجية المعطاة بالمراد الى قيامها الاصلية وأيضاً أموال بعض أطيان خراجية كان صار استنزالها بمقتضى قرار صادر بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٨١	٦٣	١٢٨٢ ١٨٦٦
منشور صادر من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ذى القعدة بعدم سقوط حق القاصر في الاطيان بترك كبير العائلة لها ما لم يحض على القاصر بعد بلوغه مدة خمسة سنوات فاكثر مع الترك الاختياري منه (البالغ هو بلوغ عمر القاصر الى احدى وعشرين سنة)	٦٤	١٢٨٢ ١٨٦٦
أمر صادر بتاريخ ١١ ذى الحجة بربط ما يكون منزوعاً من أطيان الابعديات التي تعطى انعاماً والتي تباع من طرف الميرى أمال البور فيكون الربط عليه بعد الاعطاء أو البيع ثلاث سنوات اعتباراً من سنة ١٨٧٦	٦٥	١٢٨٢ ١٨٦٦
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٤ ذى الحجة بربط عوائد على المباني التي تقام على الاراضي الخراجية والعنصرية خلاف مربوط الارض المبنية فيها (لم تتيقن تعريفه عن ذلك)	٦٦	١٢٨٢ ١٨٦٦

(فهرست)

ملاحظات	تقريه سنوآت	رقم
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٧
	قرارداد من المجلس الخصوصي بتاريخ ٧ جمادى الاولى عن اجراءات التبادل في الاطيان الخراجية باطيان عشورية بكيفية حفظ كل من النوعين على أصله	
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٨
	منشور صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٢ جمادى آخر بنسوية تكليف اطيان الوقف الخراجية ونزع ما اغتصبه الناظر من الاطيان والحاكم لجهة الوقف	
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٩
	قرارداد من مجلس شورى النواب بتاريخ ١٦ شعبان بفك عهد البلاد من ابدام سنة ١٢٨٤ ومساواة الاهالى ببعضها	
صار العاقر (راجع غرة ٩٣)	١٢٨٣ ١٨٦٦	٧٠
	أمر صادر بتاريخ ٩ رمضان بربط المال أو العشور على زيادة المساحة وعلى ما يباع أو يعطى من اطيان الميرى	
صار تعديله	١٢٨٣ ١٨٦٦	٧١
	أمر صادر بتاريخ ١٩ رمضان بتحديد مواقيت لتحصيل الاموال وعشور التخيل	
	١٢٨٣ ١٨٦٧	٧٢
	أمر صادر بتاريخ ٦ ذى الحجة في الاجراءات التي تتخذ لاجل إيقاف الاطيان العشورية وفي وقف السواقى والمباني والمزروعات في الاراضى الخراجية	
	١٢٨٤ ١٨٦٧	٧٣
	أمر صادر بتاريخ ٢٢ جمادى الاولى بعلaque اطيان العشورية	

(فهرست)

ملاحظات	متممة سنوات	
أمر صادر بتاريخ ١٠ رجب أولا الأراضي المنغرسه أشجارا ومربوطة بالزمام خراجي أو عشوري يكتفي فيها بأخذ المقرر عليها ثانيا الأراضي المنغرس فيها بنخيل يؤخذ عليها عشور بنخيل خلاف المال والعشور المقرر عليها ثالثا الأراضي المنغرسه أشجارا وليس مربوطة بالزمام تعامل مثل النوع الثاني رابعا أراضي النوع الثالث يسوغ إعطاؤها لأشخاص غير واضي اليد عليها بشرط دفع عنها الميري خامسا على المداخلة بآجره ما يلزم في حق من لم يرد امتلاك المنفعة بالكيفية الموضحة بالبند الرابع سادسا معافاة نخيل أرض من العشور صار لهاها	١٢٨٤ ١٨٦٨	٧٤
أمر صادر بتاريخ غرة محرم بتعديل ضرائب الاطيان الخراجية	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٥
أمر صادر بتاريخ ١٦ محرم بخصوص رفع أموال الاطيان التي هالت عليها الرمال وبتسوية زيادات المساحة الناتجة من طرح البحر	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٦
أمر صادر بتاريخ ٤ صفر بإضافة السدس على الاموال الخراجية والعشورية وويركوا رباب الكارات وعشور النخيل مدة أربع سنوات لقصد تسديد ديون الحكومة وبأعمال قرشه أهلية (ننبيه) (سبابة سنة ١٢٨٥ قبطية) مرفوعة بقرار مجلس شوري النواب	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٧

(فهرست)

معلومات	مفسرة سنوات
أمر صادر بتاريخ ٢٥ ذى القعدة بجواز اخراج جميع انشاء المن يريد من أبواب المباني الواقعة على الاراضي العشورية أو الخراجية	١٢٨٥ ٧٨ ١٨٦٩
أمر صادر بتاريخ ٢٤ ذى الحجة بإبطال بند ٢ من لائحة الاطيان السعيدية وتكليف الاطيان على أكبر أولاد صاحب العائلة المتوفى وتقسيم ايرادها على الورثة	١٢٨٥ ٧٩ ١٨٦٩
إفادة صادرة من ناظر المالية بتاريخ ١٠ جاد آخر بإعادة تعداد وتقويم الخيل ودفع عشور الجنان إمانة أو وصفا وإبقاء فيات عشور الجنان الداخلة سور نفرا سكندرية على ما هي عليه	١٢٨٦ ٧٩ ١٨٦٩ مكرر
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢ محرم بتوقيع الخبز على محمولات أطيان من متأخرون في سداد التقاسيط المطاوعة منهم	١٢٨٧ ٨٠ ١٨٧٠
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٠ محرم بإيضاح الاحوال التي بها يمكن مبيع أطيان المري إما بادن ناظر المالية أو بأمر الحضرة الخديوية	١٢٨٧ ٨١ ١٨٧٠
أمر صادر بتاريخ ٢١ ربيع أول بتحصيل العشور نقدا وتجهيد فرز الاطيان العشورية وجعلها على ستة فيات وعلاوة التعريفة	١٢٨٧ ٨٢ ١٨٧٠
أمر صادر بتاريخ ٢١ ربيع أول بتعيين أعضاء لجنة لاجراء فرز الاطيان العشورية	١٢٨٧ ٨٣ ١٨٧٠

(فهرست)

ملحوظات	سنوات	نمرة
قرار صادر من المجلس الخصوصى بتاريخ ٢٠ ربيع أول ومصدقا عليه بأمر عال بخصوص تنفيذ القرار الصادر فى سنة ١٢٨٧ بعلاوة المائة عشرة على الاموال الخراجية نظير المبالغ المنصرفة فى المنافع العمومية	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٤
أمر صادر بتاريخ ٥ جمادى آخر فى جزئى محمولات المتأخرين فى سداد الاموال	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٥
إفادة صادر من المالية بتاريخ ٢٥ رمضان بخصوص العشرة فى المائة المضافة على الاموال نظير المنافع العمومية (راجع نمرة ٨٤)	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٦
منشور صادر من المالية فى ٨ شوال بإضافة علاوة العشرة فى المائة على أموال الاطيان الخراجية والعشورية		
أمر صادر بتاريخ ٢٤ ربيع آخر بالغاء العوائد المربوطة فى سنة ١٢٨٣ على مواشى الزراعة نظير مصاريف الرى	١٢٨٨ ١٨٧١	٨٧
أمر صادر بتاريخ ١٨ شوال لائحة ترتيب مجالس نفقش الزراعة ولوائح المسور والترع (تنبيه) تراجع الشتران الخصوصية المحررة بالعهدة الفرنسية (بلسكندرية سنة ١٨٧٥)	١٢٨٨ ١٨٧١	٨٨

(فهرست)

ملاحظات	سنة	سنوات
	٨٩	$\frac{1288}{1871}$ أمر صادر بتاريخ ١٦ جمادى الأولى بإستقرار إضافة السدس على الأموال قطعيًا (راجع غمرة ٧٧) (تنبه) وميزانية سنة ١٥٨٨ بطيعة مدرجة ضمن قرار مجلس شورى لنواب
صار إلغاء جزء منه	٩٠	$\frac{1288}{1871}$ أمر صادر بتاريخ ١٣ جلد آخر لأئحة المقابلة وأوامر صادرة عقب هذه اللائحة للعمل بموجبها (تنبه) نزاع الشقة المخصوصة المحررة بالعمدة الفرنسية (بإسكندرية سنة ١٨٧٥)
	٩٠ مكرر	$\frac{1292}{1875}$ أمر صادر بتاريخ ٨ ربيع أول يحتوى على أحكام أضيفت على لأئحة المقابلة مترجم حرفيا من الأصل العربى (راجع ملحق اللائحة الذ كور غمرة ١٠)
	٩١	$\frac{1289}{1872}$ أمر صادر بتاريخ ١٠ رجب بتوقيع الخزانة فيما يخص بأموال الاطمينان على الائتمار والموجودات وعلى العين محجز المنقولات والعقارات يسرى أيضا فيما يخص بموائد الاملاك الميرى بمنزلة بكافة مطلوباته الامتياز المذ كور ضمن كل مل مطلوبات الميرى من البالغ التى تكون مطلوبة للمدينه طرف الغير

(فهرست)

ملحوظات	تسرة	سنوات
صار الفلأ	٩٢	١٢٩٠ ١٨٧٣
منشور صادر من المالية بتاريخ ٢ ربيع أول من بيع ملكا ويكون البائع مدينوا للمري بأي صفة فلا تحررا لجة للشترى الانعسد اذا المطلوب تحصل عشور التصيل خلاف الاموال أو العشور المربوطة على الاراضى الموجود فيها التصيل		
افادتمن ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ ربيع أول بخصوص تنفيذ الامر (بدون تاريخ) القاضى بعدم اعطاء حصة أو نصاب الى المخبرين بوجود اطمين زيادة مساحه	٩٣	١٢٩٠ ١٨٧٣
أمر صادر بتاريخ ١٧ ربيع أول بخصوص مبيع أراضى المري الكاشنة بالنفور والمدن والبنادر الغير لازمة للمري	٩٤	١٢٩١ ١٨٧٤
قرار صادر من المجلس الخصوصى بتاريخ ٩ ربيع آخر بأن الجنسين الداخلة دائرة سور مدني مصر وسكندريه لا يؤخذ على محصولاتها عوائد دخوليصة مادامت تلك المحصولات لا تتر على مراكز الدخوليصة بل تكون تلك الجنسين داخلة في ترقيب غوائد الاملا	٩٥ مكرر	١٢٩١ ١٨٧٤
منشور صادر من المجلس الخصوصى بتاريخ ١١ جمادى الأولى بوجوب التصديق من عياد مساحه المدير على المساحات التى تعمل بمعرفة المساحين القدي وموظفين	٩٥	١٢٩١ ١٨٧٤

(فهرست)

ملحوظات	عمر سنوات
أمر صادر بتاريخ ٣ محرم بأخذ عوائد الاملاية عموماً باعتبار السنة الهلالية	١٢٩٢ ١٨٧٥ ٩٦
أمر صادر بتاريخ ٧ شعبان لأحقة الاطيان	١٢٩٢ ١٨٧٥ ٩٧
(تبييه) هذه اللائحة هي ذات لائحة سعيد باشا ما عدا بعض تعديلات (راجع عمدة ٢٥) ثم راجع أيضاً البشارة الخصوصية المحررة باللغة الفرنسية بالسكندرية سنة ١٨٧٥ بحرفة موسى موسى	

فهرست الكتب الثلاث

الكتاب الاول

(في الملكية وقواعدها الاساسية)

صفحة

- الباب الاول - في الاطيان الخراجية ٢
الباب الثاني - في الاطيان الابعاديات المعروفة بالعنورى ٧
الباب الثالث - في الاطيان الاواسى ١٢
الباب الرابع - في الاملاك المشاعة ١٦
الباب الخامس - في احكام خصوصية
الفصل الاول - في املاك الاجانب ١٩
الفصل الثاني - في اطيان المسحين ٢٣
الفصل الثالث - في اطيان الجهادية ٢٥
الفصل الرابع - في اطيان المحكوم عليهم بجزاء ٢٦
الفصل الخامس - في اطيان مستخدمى الحكومة ٢٧

(في اسباب الملكية)

- الباب السادس - في التملك بضى المدة الطويلة ٢٩
الباب السابع - في طرح البعر ٣٣
الباب الثامن - في المباني والمقروسات ٣٥
الباب التاسع - في اعطاء الاراضى البور ٣٦
الباب العاشر - في اعطاء اطيان التوارية ٤١
الباب الحادى عشر - في تخفيف ودم البرك والمستنقعات ٤٤
الباب الثانى عشر - في الشفعة ٤٧
الباب الثالث عشر - في حقوق ارتفاق السكك الحديدية ٥١

(فهرست الكتب الثلاث)

صفحة	
	(في مستبود حق الميراث)
	الباب الرابع عشر - في الزراعات المنوعة
٥٢	الفصل الاول - في الحشيش
٥٤	الفصل الثاني - في الدخان
٥٥	الباب الخامس عشر - في احتكار الملح والنظرون
٥٦	الباب السادس عشر - في انشاء العزب
	الباب السابع عشر - في قواعد وروابط التنظيم
٥٨	الفصل الاول - في تنظيم
٧٠	الفصل الثاني - في مساكن الشغالة
٧٢	الفصل الثالث - في الآلات البخارية
٧٤	الباب الثامن عشر - في نزع ملكية العقارات للنافع العمومية
٨٣	الباب التاسع عشر - في الاملاك الميرية العمومية
	(في الاملاك الميرية الخاصة)
	الباب العشرون - في الاملاك الحرة
٩١	الفصل الاول - في البيع
١٠٤	الفصل الثاني - في الاتجار
١٠٨	الفصل الثالث - في تخصيص غن المبيع
١٠٩	الباب الحادى والعشرون - في الدائرة السنية
١١٢	الباب الثانى والعشرون - في مصلحة الاملاك الميرية المعروفة بالدومين
١١٧	الباب الثالث والعشرون - في الاطيان المعطاة للعربان وفي الاطيان المعطاة معاشا
١١٩	الباب الرابع والعشرون - في الاطيان المعطاة نظير امتداد المعاشات
١٢٥	الباب الخامس والعشرون - في الاموال الموقوفة
	الباب السادس والعشرون - في الالتزامات المتنوعة
١٢٩	الفصل الاول - في المعادن
١٣٠	الفصل الثاني - في الحفر
١٣١	الفصل الثالث - في العظام

(فهرست الكتب الثلاث)

صفحة	
	(في اتصال الحكمة واستعمالها)
١٣٥	الباب السابع والعشرون - في الحج
١٤٠	الباب الثامن والعشرون - في التسهيل
١٤٥	الباب التاسع والعشرون - في الفاروقه
١٤٧	الباب الثلاثون - في الايجلرات
١٥٣	الباب الحادى والثلاثون - في التركت

الكتاب الثانى

(فى الاموال العقارية)

١٥٩	الباب الاول - فى أحكام نظامه
١٦١	الباب الثانى - فى مساحة الاطيان
١٦٣	الباب الثالث - فى ترتيب قيم الضرائب
١٧٩	الباب الرابع - فى مال النخل
١٨٢	الباب الخامس - فى التكليف
	الباب السادس - فى سداد الاموال
١٨٦	الفصل الاول - فى الاقساط
١٨٨	الفصل الثانى - فى أحكام عمومية
١٩٠	الفصل الثالث - فى احتساب المقابلة
	الباب السابع - فى الاموال المخصصة
١٩٤	الفصل الاول - فى اجزائ صندوق الدين
١٩٨	الفصل الثانى - فى أموال الدومين والحائرة السنية
٢٠٣	الباب الثامن - فى المرفوعات
٢١٣	الباب التاسع - فى التجاوز عن أموال الاطيان الشراعى

(فهرست الكتب الثلاث)

٢١٩	الكتاب العاشر - في امتياز الحكومة
٢٢٠	الفصل الاول - في امتياز الحكومة في الاموال
٢٢٢	الفصل الثاني - في امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف والمحصلين وغيرهم
٢٢٢	الكتاب الحادي عشر - في الحجز والبيع الاناري
٢٢٢	الكتاب الثاني عشر - في عوائد الاملاك المبنية

الكتاب الثالث

(في النزع والمجسور وفي السكك الزراعية)

٢٧٥	الكتاب الاول - في اختصاصات مجالس المديرية
٢٧٨	الكتاب الثاني - في اختصاصات المديرين ومفتشي الري
٢٨٢	الكتاب الثالث - في الترع والجسور
٣٠٠	الكتاب الرابع - في الآلات الرافعة
٣٠٦	الكتاب الخامس - في السكك الزراعية
	الكتاب السادس - في السخرة
٣١٣	الفصل الاول - في خرق جدران النيل
٣١٧	الفصل الثاني - في اعدام الجراد

٢١٩	فهرس مرتب على حروف الهجاء
-----	---------------------------

الكتاب الاول

في الملكية وقواعدها الاساسية

في الملكية وقواعدها الأساسية

الباب الاول في الاطيان الخراجية

نحو الاطيان العبدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

- بند ١ - بما أنه من المقرر في أصول الشريعة أن الاراضي الخراجية ^(١) المربة لا يجري فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهه الى من شاء لكن متى كان الميت ورثة شرعية فخراجا لتعويضهم وعدم انحرافهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التي يتوفى أربابها عنها يصير توجبها الى ورثتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعي فيما يتركه المتوفى لكن بشرط أن يكونوا مستدرين على زراعتها وتادية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الاوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة

(١) القانون المدني المختلط

- بند ٢١ الاراضي الخراجية هي التي في ملكنا يجرى وأسقط حق منعها الناس بالشروط والاحوال المقررة في الواج
- بند ٢٩ الانتفاع هو حق المنتفع في استعمال ملك غيره واستغلاله
- بند ٣٥ يجوز أن يكون حق الانتفاع بالاراضي الخراجية مؤبدا متى قرره الحكومة بمقتضى الواج
- بند ٣٦ وفي هذا الحالة يسوغ اسقاط حق الانتفاع أو مضعه ورهنه من المنتفع لغيره
- بند ٤٨ من له حق الانتفاع في أرض خراجية ولم يدفع خراجها جاز حمله من الانتفاع بها بشرط مراعاة حق المالكين برهن
- بند ٤٩ عدم القيام بأداء أموال الاطيان المملوكة الرقبة للبرى يستوجب حفظ بيع جزء منها كغيره الاموال المملوكة بغيره
- بند ٥٠ غنمى حق الانتفاع أيضا بعد الاستعمال مدة خمس عشرة سنة . ومن له حق الانتفاع في أراض خراجية أو أملاكه يسقط حقه من الانتفاع اذا ترك الأرض بدون زراعة مدة خمس سنوات ونسهر في المزارع لطريق الواج

القاضي عن يد الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا أقارب فخابر تركمن الطين بصير
محلولا لجهة بيت المال

٢ بند ٣ - انه موجود في الحكومة المصرية نساء حرملت من الاهالي بأيديهن أطيان
ومكلفة عليهن بحسب الجارى وهن قائمات بتأدية الخراج فكذا مثل هؤلاء يجزى في حقهن
حكم هذه اللائحة

٣ بند ٥ - ان مطلق الاطيان التى انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة أو
بمقتضى أوامر أو بعمل رابطة قطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع بشروط معلومة وفصل
الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون الشرع المنيف بموجب سند شرعى لا يصير سماع
قول فيها من أحد بل يصير الاجراء فيها على حسب ماتم عليه الحال وقتها سواء كانت من الاطيان
الخراجية أو كانت رزقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالنفى على مقتضى هذه اللائحة وأما
القضايا التى فى البد ولم تقدم فيها حكم وهى الان فى بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر
فيكون الاجراء فيها على نط هذه اللائحة

أمر كريم

(فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ - ١٠ يناير سنة ١٨٦٦)

٤ يرخص بالصوبة فى الاطيان الخراجية ولا يجوز ايقافها لان ايقاف الاطيان الخراجية
يتعلق بالإرادة الخديوية

لائحة المفادلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

٥ بند ٦ - من حيث ان الجارى فى الاطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لاربابها
بالبهية والتوارث واستقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الاوامر واللوائح وكذا الايقاف بعد
استئذان واستحصال أمر رسمى فالآن من يريد دفع المقابل^(١) عن ست سنوات على أطيان

(١) القانون المدنى الاهلى

بند ٦ تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام

وتعتبر فى حكم الملك الاطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ابتداء للنصوص من بلايعة المقابلة وبالإمرامالى
المصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠

وبطلب استخراج حجة شرعية مجددا أو الشرح على محجة التي تكون يدمعاً بفيد حصول دفع المقابل على أطيانه لأجل امتيازها على ماسواها من الاطيان الغير مدفوع عنها مقابل ونسبت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والامقاط والوصاية فتحصل له المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة عن الست سنوات بالكامل أما من يطلب باقأطيانته وقفاً خيراً أو أهلياً فيجب لذلك أيضاً بعد العرض واستكمال الامر العالي

ذكر توالف المقابلة

(٦ يناير سنة ١٨٨٠)

- بند ١ - قد أُلغى قطعياً قانون المقابلة وصارت جميع نصوصه منسوخة ما عدا الباقي منها المنبثقة عليه في البند الخامس من هذا الذكر يتو
- بند ٥ - جميع أحكام القانون المذكور المتعلق بمجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرسية الاجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفي للاستعواذ على حقوق الملكية التامة
- بند ٦ - جمع القوانين السابقة المخالفة للذون في هذا الامر من الاحكام صارت ملغية وغير مرسية الاجراء

قانون التصفية^(١)

(١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

- بند ٨٧ - لأئحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الذكر يتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود المبينة في البند الخامس من الذكر يتو المذكور

(١) ذكر يتو ٣١ مارس سنة ١٨٨٠

حيث ان أنشأيا والنمسا والمجر وفرنسا واشكترا واناليا علست بقبولها مقدمة القانون الذي يصير تخضيره معرفة لقومسيون الشكل على حسب هذا الذكر يتو وتعهدت بان تنشره جميعا في نيايقه لباني الدول التي اشتركت معها في تأسيس المحاكم المختلطة بمصر وبان يدعوها لقبوله

بند ٥ القانون الذي يصير تخضيره معرفة لقومسيون التصفية يصديق عليه منا وغتر من لده وبمجرد نشره يكون مرسى الاجراء غير قابل الاستئناف ولو كان مغايراً للنصوص لائحة تشكيل المحاكم المختلطة ولاحكام القوانين اشبعة فيها

أرمال

(في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١)

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من أمرنا الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقابلة

١٠ بند ١ - اعتبارا من هذا التاريخ يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة بأرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابلة بتقامها أو جزء منها

١١ بند ٢ - تلغى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لاحكام هذا الامر (١)

(١) بناء على الامر العائ الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صار لاجور حرمان أرباب الاطيان الخراجية الغير مدفوع عنها مقابل من الاشخاص في حالة عدم قيامهم بدفع حراجها وذلك في الاحوال المصوص عنها بيند ٤٨ من القانون الذي المحتفظ ولا سقوط حقهم من الانتفاع به بمجرد تركها مدة خمس سنوات

(من نشرة القوانين والاحكام المؤرخة في أول ما يهه ١٨٩١)

بناء على نتيجة المقابلة وعلى الامر العائ الرقم ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ صارت كافة الاطيان ملكت أربابها ملكا مطلقا ولا فرق بين الاطيان الخراجية والاطيان العشورية من حيثية الحقوق المتعاقبة، لذلك سوي الشرط الذي أوجبه البند السادس من لائحة المقابلة على أرباب الاطيان الخراجية وهو استصدار الامر من الحكومة بالابقاف وهذا القيد اعلاه من أحسن القيد التي يستحق عليها الشارع انصرى مزيد لثناء

(شكوريكيت) كتب الاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف المختلطة في المواد العقارية

الباب الثاني

في الاطيان الابعاديات المعروفة بالعشورى

أمر مال

(في ١١ نى ابله سنة ١٢٨٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٦)

١٣ الابعاديات^(١) التى تعطى انعاما أو التى تباع من طرف الميرى يلزم فرزها في وقت محدد لها
ويتوضح بقوائم التعديد عن الفرز الذى يصير بحسب ما ينظر من معانيها الاجل تقدير ما يربط
عليها واذا كان يجد حال التعديد والفرز اطيان بور لا نستحق تقدير شئ عليها يتوضح عنها
بقوائم التعديد أيضا وترسل القوائم للالية ليتصرح للرزنامة باخراج التقسيط بدون انتظار
لربط عشور البور

الاطيان البور الواردة بقاسميط أرباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور ويجازى فرزها
سنويا وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تقرر على الطريقة المذكورة بمعنى
عليها أوقات وأزمته بدون أن يهتم أصحابها في اصلاحها مع أن المسارع تموا اهتمام في اصلاح
تلك الاطيان يترب عليه زيادة عمارة وارتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد
ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرزكى لاصلاحها بدون أن يجزى عليها الفرز السنوى

(١) القانون الملقى المختلط

- بند ٢٠ تسمى ملكا العقارات التى يصح أن يكون للناس فيها حق الملكة التام
بند ٢٧ الملكية هي الحق للمالك في استعمال ما يملكه والتصرف فيه بكيفية انطلقت
بند ٢٨ ويكون للمالك الحق في جميع ثمرات ما يملكه وفي كافة ما هو تابع له
بند ٨٠ أما الاراضى الغير مزروعة المملوكة شرعا للبرى فلا يوزع البند عليها الا باذن الحكومة
ويكون أخذها بصفة آحادية تطبيقا للوائح المحلية
انما من زرع ارض من الاراضى المذكورة أو بنى عليها أو غرس فيها غراسا يصير ملكا للناس ملكا
تماما لكنه يسقط حقه فيها بدم استعماله لمدة خمس سنوات في ظرفها خمس عشرة سنة التالية لأول وضع يده
عليها

ومن ابتداء السنة الرابعة الى هي سنة ١٨٧٩ افرنكي يجري ربط وتحصيل عشور هامن ملاكها الموضوع أيديهم عليها باعتباريات الحيضان الموحدة فيها ولولم يكن صار اصلاحها (١)

(١) واقعة الحل

في سنة ١٢٢٨ هجرية (سنة ١٨١٣ ميلادية) حلت مساحة عمومية من الاراضي وصارت تقسمها على درجات والاطيان المزروعة والتي كانت قابلة للزراعة لكل بلد ربطت زمالها وتكلف على مزارعيها وتقرر عابها الاموال باعتبار درجاتها. أما الاراضي البور الغير صالح فصار تنزلها من الراموم سميت بالاعد ولما كان يقتضي الشريعة الاسلامية يسوغ لول الامر غليك، فسه الاطيان المذكورة لن يشاء بل يجوز له في مصلحة الفطر وازدياد ثروته وزرعة أهاليه غليك رقة الاراضي المعمور ورفع المحراج عنها وقد كان اعطاء الزرق بمقابل ذلك فالرحوم محمد علي باشا بناء على نص الشريعة وقصد اصلاح الاراضي المستعبدات وازدياد رة الفطر قد أعطى منها حلة اطيان للذوات والوحد الذين تسع لهم حالة ميسرتهم باصلاح الاطيان المذكورة ولا بل أعطى حلة منها لبعض أشخاص وقيلوا جابر عنهم وبخلاف الاراضي المستعبدات كانت تعطى الحكومة اطيان من المعمور المحراجي وكافة الاطيان التي يتم بها سوء كانت من المستعبدات أو من المعمور كانت تبقى ملكا للقيم عليهم بها رزقة بلا مال على شرط عدم التصرف فيها لاجيع ولا خلافه انما يجوز التوارث فيها وبهذا الوسطة كانت تلك الاطيان تعتبر وقفا على المنعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز نقلها لآخر وكانت تعطى بها تسليط من الروزانه موصاهم بهذا القيد

وفي سنة ١٢٥٨ (سنة ١٨٤٢) لما رأى المرحوم محمد علي باشا انه نظرا لكون الاعطاء القيد بالشرط المادي ذكره غير موافق للشريعة الاسلامية وبقرتب عليه عدم الوصول للعامة المقصودة وهي اصلاح الاطيان لوطرا على أربابها اعسار أو عدم مقدرة على زراعتها قد أصدر أمراف ٥ محرم صرح فيه لأرباب الاطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك وتنبه على الروزانه بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط واعطاء تقاسيط خلافا لها من درجاتها بهذا التصريح والامرا المشار اليه هو الاساس المنبع للآتي تحرير التقاسيط بالروزانه

أما الخلفاء خلفها كالأعدادات مرتبطة بحكم الامرا الصادر في سنة ١٢٥٨ (سنة ١٨٤٢ م) المتني عنه والفرق بينهم هو أن اسم حقلنا لا يطلق الا على مقدار حسم من الاطيان وما كانت تعطى الخلفاء لالاعماله المتجدية انما في عهد المرحوم عباس باشا أعطى منها البعض كإلا القوات

ولفانية سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٤) لم يكن مربوطا على اطيان الاعدادات والخلفاء السالف ذكرها وفي ٧ محرم سنة ١٢٧١ أصدر أمر من المرحوم سعيد باشا بالرام أرباب الاطيان المذكورة تور بدعشور محصولا لها تصفا (والفان أطلق عليها اسم اطيان عشورية) والاسباب التي صار لا تكون عليها في الامر المشار اليه هي ان القاطن والجسور والترع التي حلت وتعمل عمرة الحكومة بحصار يف من طرفها لم تكن قائدها قاصرة فقط على الاطيان المحراجية بل ان عموم الاطيان مستفعة منها

وقد أصدر أمراف في ٩ يناير سنة ١٨٥٥ من مقتضاء ان الاورمات والمجانين يدفع عليها العشور بقديه بحسب الفية التي تقدر فيما بعد

(طرس باشا فاني) تقرير مقدم الى الغومسيون تعديل الضرائب

لائحة المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

- بند ١٠ - الاطيان المربوطة على أشخاص بالعشور ولم يوجد بها تقاسيط تحت أيديهم والى اعطيت الى بعض مستخدمى الحكومة لتعيشهم منها ولم يعط لهم بها تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالتصرف فيها هي متى رغبوا وضوا اليد عليها دفع المقابلة عنها يجابون لذلك وبدفع ما يستحق عليهم امن المقابلة بالكامل يقرهم التقاسيط الديوانية لتصير ملكا لهم ويصرفوا فيها بكامل الانواع المصرح بها لارباب الابعاديات التى بتقاسيط ديوانية
- بند ١١ - أطيان المستبعدات الواردة فى تقاسيط أرباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور حيث الجارى فيها أن كل ما استطع منها يربط عليه العشور بحسب درجته فهذه والاطيان المعطاة بمواعيد على مقتضى قرارات مجلس شورى النواب على أنها تربط بالعشور اذا أراد أربابها مساعدتهم على ربطها عليهم من الآن بدرجة الدون ودفع ما يستحق عليها من المقابلة على اعتبار هذه الدرجة فبمساعدة على ذلك ويقر لهم بها تقاسيط ديوانية وبدفع كمل المقابلة التى تستحق عليها
- بند ١٢ - الاطيان التى توجد زيادة بالنواحي ولم يكن مربوطا عليها مال ولا عشور لعدم المعلوماتية بها ويكون بعضها من زرا أو يصلح للزراعة أو يكون تمام املاحه محتاجا لبعض عمليات فاذا كان أهالى الناحية الموجود بها ذلك ومشايخها وزارعوها أرباب الارثية يدفعوا كمل مقابل أطيانهم الاصلية ثم يريدون أخذ الزيادة المذكورة بكيفية أن الصالح منها للزراعة يربط عليهم بحسب ضريبة حوضه واحتياج لتصليحات يطلبون أخذ بضيق الاطيان العشورية الدون ويدفعون على ذلك المقابلة بقدر مربوط ست سنوات فبعد أن يدلوا على تلك الزيادة فى محلاتها يسعدون على اعطائهم وترتبط عليهم بالعشور أو المال ولا يقر لهم تقاسيط بالعشورية منها وحجج بانطراحي الابعاد تسديد كمل المقابلة المستحقة عليهم كفى البنود السابقة انما البلاد التى يوجد فيها أشخاص دفعوا المقابلة وآخرون لم يدفعوا فهذه ان كان فيها زيادة تعطى بالشرائط التى ذكرت لمن يطلبونها ممن دفعوا المقابلة سواء كانت فى ذات غيظانهم أو مجاوزة لهم أو غيره

- بند ١٣ - الجفالك والابعاديات التى لم يدفع أربابها ما يستحق عليها من المقابلة هذه اذا وجد فى أطيانها زيادة ورغب المشايخ والمزارعون بالناحية الكاش فيها ذلك أخذ تلك الزيادة بكيفية

أن المزرع والصالح منها الزراعة يربط عليهم بصفة عشور حوضه عال كان أو وسط أو دونا وغير المزرع يربط عليهم بصفة الاطيان الدون ويعطى لهم تقاسيط بذلك فإذا كان الطالبون دفعوا أو تعهدوا بدفع المقابلة عن أطيانهم الاصلية في ذات المحاضر التي تعهر عن طلب الزيادة المذكورة يساعدون على تنفيذ طلبهم وبعد تأدية كامل المقابلة المستحقة على الاطيان الزيادة التي يطلبونها هذه الكيفية يعطى لهم التقاسيط اللازمة بمستوفية الترخيصات المصرح بها في البنود المحررة قبله

١٧ بند ١٤ - الجفالك المعطى بها تقاسيط ديوانية لاربابها ويوجد فيها زيادة ناتجة عن مستبهمات استعملت أو غير ذلك مما لم يدخل في كمية الوارد بالتقسيط وإس مر بوطا عليها عشور هذه إذا طلب أربابها أخذها بنوع الملكية بكيفية أن المزرع منها يربط عليهم بحسب بصفة عشور حوضه وغير الصالح للزراعة ومحتاج للتصالح بصفة العشور الدون ويكرزن دفعوا أو سيدفعون المقابلة على أطيانهم طبقا للبند ١٢ يجابون لذلك وبعد تدبير قيمة المقابلة المستحقة عليها يعاملون حسب القاعدة التي يعاملون بها في حق باقي الاطيان هذا الكهم ويأخذون تقاسيط ديوانية تثبت لهم لذلك والترخيصات المنوطة لهم

١٨ بند ١٥ - اذا الميرغب أرباب الجفالك أخذ الاطيان الزيادة والمستبهمات الموجودة بجفالكهم بالكتبية الموضحة قبله وظهرت الرغبة من أهالي أو مشايخ أو مزارعي الناحية لاخذ تلك الزيادة والمعاملة فيها كاللوضح في بند ١٤ فبعد الاستيثاق بدفع المتأدلة منهم على أطيانهم الاصلية تعطى لهم انما تخير التقاسيط اللازمة بأسماء من يأخذونها يكون بعد دفع كامل المقابلة المستحقة عليها وحيث يوجد بلاد جفالك وأهاليها لم يكن لهم أطيان أثرية فيها فهذه اذا كان يوجد بها زيادة والجفالك لا يرغب أخذها فرجة بأهاليه تعطى لهم تلك الزيادة بترخيصاتهم اذا رغبوا أخذها بدفع المقابلة المحكى عنها

١٩ بند ١٦ - الاطيان الزيادة المعبر عنها في بند ١٢ وبند ١٣ وبند ١٤ وبند ١٥ اذا رغب أخذها أشخاص من غير أهالي ومشايخ ومزارعي النواحي الكائنة بها فلا يقبل منهم ذلك بل تبقى تلك الزيادة على ذمة الميرى يتصرف فيها حسب الاموال الجارية في مثلها

٢٠ بند ١٧ - لا يجوز لأشايخ والاهالي والمزارعين المطالبة بأخذ الزيادة التي توجد في بلادهم الا في مدة الست سنوات المحددة لتسديد كامل المقابلة بحيث انه بعد انقضاء تلك المدة فن يطلب أخذ شيء من ذلك لا يحجب لطلبه ولو كان دفع المقابلة عن أطيانه الاصلية

أمر حال

(في ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ - ٢١ يونيه سنة ١٨٧٢)

- أطيان المستبعدات هي بمثابة الزيادات غير المعلومة المنصوص عنها بقرار الاصلاحات ٢١
بند ١٢ ويتحدد ميعاد ستة شهور فقط لمن يريد الاخذ منها حسب القرار اعتبارا من تاريخ
القصر

قرار من المجلس المخصوص

(في ٨ جلد آخر سنة ١٢٨٩ - ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٢)

- أطيان المستبعدات التي بالبند لا يعطى منها لمن يطلب الاخذ ولومع رغبة دفع المقابلة عنها ٢٢

قرار من المجلس المخصوص

(في ٧ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

- أطيان الزيادات المعلومة وغير المعلومة لا يتحرر تقاسيط بالعشورى منها وحجج بالخراجى ٢٣
الا اذا كان من أعطيت له بسدد كامل المقابلة التي عليها وعلى أطيانه الكاشنة بالبلدة المعطى
له منها

أمر حال

(في ١٠ صفر سنة ١٢٩٠ - ٩ ابريل سنة ١٨٧٣)

- يجوز الاعطاء من الاطيان الزيادات غير المعلومة والمستبعدات المثبتة بالتواريخ للجوز لهم ٢٤
أخذها متى كانوا تعهدوا بدفع المقابلة على أطيانهم الاصلية ويتحدد لذلك ميعاد ستة شهور مع
اعطاء ميعاد أيضا مثل هذا الارباب الابعاد الواردة التقاسيط وغير مربوط عليها عشورى في قبول
طلب من يريد منهم ربطها عليه بدرجة الدون الثاني بشرط أن يعفى ميعاد الستة شهور المذكورة
لا يقبل أدنى طلب بهذا الخصوص من أحد بل تكون الاطيان لليرى
-

الباب الثالث في الاطيان الاواسى

الحمد الاطيان العبيد

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

٢٥ بند ١٥ - من حيث ان الاطيان الاواسى^(١) على مقتضى أصول الشريعة هي في حال الاصل اطيان خراجية مبرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تعود اطيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جاريا العمل على هذا المنوال كقضايا أصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية أن الاوسية التي توفي صاحبها أو صاحبها أو يكون له ذرية من الذكور أو الإناث لايجرى عليها الانحلال بل تقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ولا تحل الا عند انقراض نسلهم وأما من توفي من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهي التي تحل وصدر بذلك الامر العالى للروزناجحة العامرة في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غرة ١ (موافق ٣٠ مايو سنة ١٨٥٥) فعلى مقتضى ذلك كل من توفي من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكورا أو إناثا ولم توجد لهم ذرية من الذكور أو الإناث يصير انحلال أوسيتهم الى جهة بيت المال وأما الاطيان الاواسى التي توفيت أربابهم وانحلّت سابقا وصارت بيد من ارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالدون بالبند الرابع ونصير أربابهم ويصير الاجراء في حقها بموجب البنود التي في حق الاطيان الخراجية

أمر مال

(في ٢ شعبان سنة ١٢٧٥ - ٧ مارث سنة ١٨٥٩)

٢٦ توريث الاواسى يكون باعتبار الطبقات من الذرية

(١) حيث انه من المشهور ان الاطيان الاواسى عندما القيت قدما رخصيصها على من تقول لهم فيما بعد من ارباب المنفعة وقد صار توريدها بطلاع مشايخ وعمد الجهة بسجلات مشور عليها من القاضي ومن مندوب الحكومة فصار ما هو وارد تلك السجلات كافيا بالطلع لثبوت الملكية ويقوم مقام الجميع الشرعية العصبية (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢)

التمهات العامة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

بند ٩ - أطيان الاواسي المربوطة على أربابها بالعشور وموجوديها تقاسيط ديوانية ٢٧ تحت أيديهم مما أنه لم يكن جائزاً لهم التصرف فيها كأطيان الابعاد العشورية وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تحمل أطيانه للبري فالآن تسمح الحكومة لأربابها بدفع المقابلة عنها كغيرها من أطيان الابعاد العشورية ومن يؤدي منهم المقابلة على أطيانه بالتحمل تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والايقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لأرباب الابعادات العشورية ويحظر له بذلك التقسيط الا لازم باسمه في هيئة التقاسيط الجاري اعطاؤها لأرباب الابعادات انتم لمن حيث أن أطيان الابعاد العشورية لم يكن مرتباً لها فوائض بالروزانجه كالمرتب لأرباب الاواسي فلاجل مساواة الاواسي بالابعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع الفوائض المقيدة بالروزانجه لأرباب الاواسي مقابلة حيازتهم غلظها والتصرف فيها على وجه ما ذكر^(١)

أمر عال

(في ٨ ربيع أول سنة ١٢٩٢ - ١٤ ابريل سنة ١٨٧٥)

٢٨ يجوز لأرباب الاطيان الاواسي الموقوفة دفع المقابلة عنها وزيادة على ذلك يستمر دفع ما تلقى الاواسي من الفوائض السابق ايقافها مع أطيان الاوسية وصارت من ملحقاتها في الوقف

قرار من المجلس النحوصي

(في ٨ ربيع آخر سنة ١٢٩٢ - ١٤ مايس سنة ١٨٧٥)

٢٩ من تعهد من أرباب الاواسي غير الموقوفة بدفع المقابلة على جلة سنوات بدون تجاوز المدة المحددة للتسديد فحايته سد منه سنوياً يستقطع بنسبته من الفوائض المرتبة بالروزانجه حتى أنه عند اتمام التسديد تكون الفوائض صار قطعها باكملها

(١) أطيان الاواسي التي دفع عنها أربابها كامل المقابلة أو جزأ منها وانقطع صرف فائض الالتزام المقيّد في الموزانجه اليهم فزال نصيبه الاوسية منها وصارت كالأطيان العشورية وعلى ذلك يجوز لأربابها التصرف فيها بكافة الأوجه الشرعية (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ يناير سنة ١٨٨٥)

أرمال

(في ٦ يناير سنة ١٨٨٠)

٣٠ بند ٥ - جميع أحكام المادة المقابلة المتعلقة بجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الاجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفي للاستعواذ على حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة فلا يكون لواضعي البدعي أطيان أو سبة الذين يصيرون مالكيين لها بموجب نص هذا البند الحق في قبض المرتب المقيد لهم على ذلك في الروزناجة مدة حياتهم

أرمال

(في ٤ مارس سنة ١٨٨٩)

٣١ المادة ١ - قد نصرح لناظر المالية أن يستبدل بنقود المرتبات التي تكون أقل من خمسة جنيهات مصريه شهر يا المقيدة في الروزناجة باسم (فائض التزام) التي من شروطها الانتقال الى الذرية ولم يكن تحت يد أبائها أطيان أو أوسى

٣٣ المادة ٢ - قيمة الاستبدال تكون باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى

٣٣ المادة ٣ - فوائض الالتزام التي تحت يد أصحابها أطيان أو أوسى ولهم حق التمتع بمنفعها تحت شروط رجوعها للحكومة بعد اقراض الذرية تستبدل بنقود باعتبار قيمة الفائض السنوى ثمانية أضعاف وثلاث وعند ذلك تصير الاطيان المحقة لهذه الفوائض ملكا مطلقا للتقنين

٣٤ المادة ٤ - يكون الاستبدال اختياريا بالنسبة للحكومة ولا رباب المرتبات اتماع بعد حصوله لا يبقى لارباب المرتبات التي تستبدل ولا لورثتهم أو غيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق في المرتبات المذكورة

٣٥ المادة ٥ - لا يدخل في هذا الاستبدال ما يكون موقوفاً من فوائض الالتزام المذكورة سواء كان لمحققيه أطيان أو لم يكن لمقتنيه

أرمال

(في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠)

٣٦ المادة ١ - كافة المرتبات المقيدة في الروزناجة باسم فائض التزام (ما عدا ما يكون منها وفاقا) التي لا يزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تستبدل بنقود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى

أما فوائض الالتزام التي تحت يد أصحابها أطيان أواسى مشروط فيها رجوعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بقود باعتبار رعاية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتعتبر الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوائض ملكاً مطلقاً للمتفعين

المادة ٢ - بعد حصول الاستبدال بالكيفية السالفة الذكر لا يعود لأرباب المرتبات التي ٣٧ استبدلت ولا لورثتهم ولا لغيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق فيها

أمر مال

(في ٥ ابريل سنة ١٨٩١)

المادة ١ - كافة أحكام أمرنا الرقم ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ تسرى على المرتبات المقيدة ٣٨ بعنوان فائض التزام التي تكون أقل من ثلثمائة ميليم في الشهر

الباب الرابع في الاملاك المشاعه

المحرم الاطيان العبدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

٣٩ بند ٢ - من كون أنه قد وجد بالنواحي أشخاص من ذوى العائلات فمن يتوفى منهم ويترك أولادا أو أقارب وجيعهم مقيمون في معيشة واحدة ويمجرون زراعة الاطيان سوية والقائم بتكليف الاطيان أرشدهم فخل هؤلاء مادام زمام الطين يكون فلما واحد على جله نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل شخص على حدها فلاجل بيان حقوقهم عمل لهم قائمة تقسيم معرفة كبر العائلة بالاسماء والمقادير التي تخص كل منهم ذكورا كانوا أو إناثا ويكون ذلك بحضورهم جميعا وبحضور مشايخ الناحية أيضا وبعد رؤية تلك القائمة بالحكمة الشرعية واقرارهم بصحة ما فيها وتحرير الاشهاد الشرعي عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها بالحكمة الشرعية وبالمديرية أيضا والشرح عليها لمن المديرية بالاعتماد تحفظ تحت يد الارشد المكلف عليه الطين ولا يعتبر في ذلك مدة وضع يد الارشد على الطين وتكليفه باسمه في هذا الباب عن المدة التي مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل يكون اعتبار مدة وضع اليد في هذا الباب هو على ما يجري تقسيم الآن أما إذا كان بحسب الاجل المحتوم تحصل وفاة الارشد المكلف عليه الطين أو أحد العائلة فحصة المتوفى المخصصة له في الطين يجري فيها مقتضى البند الاول وباقي الحصص تكون باقية لاربابها يمجرون زراعتها بواسطة أرشدهم الذي يقدمونه لذلك بحسب رضاهم لاجل عمارة العائلة بدون تفرق اذ مادامت العائلة يوجد فيها الارشد الذي يقوم بفرائض الزراعة وتفتح البيت لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام جميع العائلة متراضين بذلك وأما إذا تأخر الارشد عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزمة بالتشكي في حقه وبحصول التشكي من أحد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشد وإذا لم يحصل تشكي من العائلة وصارت الكيفية معلومة للمديرية بواسطة حصول التشكي من غيرهم فمع اجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالتقارير على الارشد

وعلى العائلة البالغين الراشدين في مقابلة سكوتهم على تأخر الارشاد عما ذكر وأما الغير الراشدين شرعاً منهم فلا يرتب عليهم جزاء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمة فاذامات الارشاد قبل القسمة فيترتب من العائلة من يليق بدله للارشادية برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته تجري القسمة كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشاد أو خلافه من العائلة اكتسب طيناً من جهة أخرى ويريد اخراجه عن القسمة فهذا لا يدخل في القسمة بل انه بعد التحقيق والتبوت متى انضج أنه خارج عن الاكتساب الروكي فلا يدخل في القسمة بل يكون خاصاً به

أمر عال

(في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٥ - ٧ ابريل سنة ١٨٦٩)

نظراً لاستمرار فتح بيوت ذوي العائلات بمنع الفرز المصرح عنه بيند ٢ من لائحة الاطيان ومن الآن يكون تكليف الاطيان على أكبر أولاد صاحب العائلة المتوفى وعلى الأكبر المذكور السحي في ادارة أشغال الزراعة وحسن السلوك مع العائلة ذكورا كلاً أو أنثى في أمر المعيشة مع بعضهم وبعد سداد المربوط والمصاريف التي تصرف على الزراعة وتعيش العائلة وأداء مصاريف المحل حسب معناده فما يتبقى من الارشاد يجري تقسيمه سنوياً على العائلة ككل وما يخصه وعلى هذا يلزم أن يكون الذكور المقيمون بالعائلة تحت ادارة الأكبر في أشغال الزراعة وأداء ما يلزم لها حسب ما أمرهم به حتى يكون الجميع كرجل واحد

ولا يصح للمكلف عليه الاطيان أن يتصرف فيما يده من الاطيان بالرهن أو بالمبيع بلا سبب موجب لذلك يحصل عليه الاتفاق من الجميع بحيث يكون ذلك السبب واضحاً بما ذكره تحصل بينهم ويختم عليها من جميعهم واذا انقضت الذكور من العائلات ولم يبق إلا الإناث فتقدم أكبر بنات المتوفى وبصير تكليف الاطيان بأسمها ويقام لها وكيل معتمد سواء كان زوجها أو خلافه يتعين معرفتها أو معرفة محمد وأعيان البلدة لادارة أشغال الزراعة والمحل إلى أن ترزق بولد ذكر يصير تكليف الاطيان عليه

يتبع هذا القرار في حق العائلات التي سبق تقسيم أطيانهم ولم تزل أربابها في معيشة واحدة وفي حق من توفي من الآن فصاعداً أماما سبقت عليه القسمة من أطيان العائلات وانقرض كل من أربابها بمعيشة وحده فهو لاه يكون كل منهم على حدة بعائلة مستقلة

لائحة المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

٤١. بند ٤٦ - أطيان العائلات الجارية زراعتها وتسيدها أموالها بمعرفة أكبر العائلة فعلى حسب اتفاق العائلة مع الأكبر على كيفية دفع المقابلة بحسب ما في البند الرابع يكون القيد في دفتر المحضر من كبير العائلة وبعد الدفع تكتب حجة امتيازات المقابلة عن الامايان على الشيوخ لمنازحة كل منهم في صلب الحقبة مع بقاء استمرار الادارة لمعرفة أكبر العائلة واجراءات قرار شوري النواب للصادر عن أطيان العائلات (١)

أعمال

(في ٩ يولييه سنة ١٨٨١)

٤٢. بند ١ - من الآن فصاعداً لا تكلف أطيان العائلات باسم أرشد العائلة بل يكون التقسيم والتكليف على كل من الورثة بحسب استحقاقه الشرعي
٤٣. بند ٢ - الاطيان السابق تكليفها باسم أرشد العائلة اذا أراد أحد الورثة فرز استحقاقه فيها والتكليف باسمه بحسب ذلك

(١) لا يجوز ان يصح في هذه المسألة ان يخرج حصة الاب بعد حصول العدة عنه فطعية أو مؤقتة أو ردية، شركاؤه في الملك (حكمن المحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٩)

لا يترفع فرائد ثلثة اسلامية يقيمون في معبته واحدة بعد ادبوا أكبر العائلة الا اذا ثبت سابقا ذكره أولا ان المتبع التي اقترضاها قد صرفت في مصلحة الروكية، انما ان يراد الروكية ان يترك في تمام لور العائلة (حكمن المحكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١)

لا يسوغ لأكبر العائلة ان يبيع أو يرهن أملاكه الروكية بدون رضا أرباب الشأن، أكبة (حكمن المحكمة المذكورة في ٢١ مايس سنة ١٨٧٨)

انزع السجل من مدائن أحد الورثة على أملاك التركة نشاء لا يبرى لأعلى الخصصة التي يستحقها السدين في المقاربات بالتقسيم (حكمن المحكمة المذكورة في ٩ مايس سنة ١٨٨٨)

انه بحسب الاحكام المدونة في قوانين المحاكم المختلطة يجوز حجز حصة القيمة مضمونة على أحد الورثة بمقاربات التركة واشهر اربعة أشهر بعد معرفة مدائمه المحضرين حتى قبل حصول التقسيم بين أرباب الشأن لا سيما اذا كان غير مشروط بوجود دين على التركة وان هناك ضرورة فوجب تصفية التركة، من كل من يعرفه سابقا موجود بها المعاف مثل هذا الحانة من يرى عليه المرد حتما أكثر يكلف باقي الورثة على الشيوخ وعامل هذه المصلحة في الدعاوى التي تعام بها من طلب تقديم الحسابات وتوريد ما استلامه ورد ما يستحقه من حقوق باقي الورثة طرف الوارث الذي يجزئ حصته (حكمن المحكمة المذكورة في ٨ أبريل سنة ١٨٩١)

الباب الخامس

في أحكام خصوصية

الفصل الاول — في أملاك الاجانب

قانون صادر باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية

(في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧)

بند ١ - قد رخص للاجانب بان يمتدوا بحقوق ملكية العقارات في داخل المدن وخارجها بكافة أراضي الممالك العثمانية ماعدا اقليم الجزائر اسوة برعايا الدولة وبدون شرط آخر وعليهم الانقياد للوائح والوائح الجارية في حق الرعايا العثمانيين انفسهم كاسيد كربعه أما من كان في الاصل من تبعة الدولة العلية ثم بذل تابعيته فهو مستثنى من هذه القاعدة ويجري في حقه أحكام قانون مخصوص

بند ٢ - انه بمقتضى أحكام البند الاول صارت الاجانب ذوو العقارات بداخل البلاد وخارجها معسرة كاسوة تبعة الدولة العلية في كافة ما يتعلق بعقاراتهم واعتبارهم بهذه الصفة يترتب عليه (أولا) ملزوميتهم بتابع الاجراء على مقتضى كافة القوانين ولوائح الضبط والربط والبلدية الجارية الآن والتي ستجري في المستقبل في حق التصرف بالاملاك العقارية وانتقالها وبيعها ورهنها (ثانيا) ايضا وهم جميع التكاليف والاموال بأي وجه وأي عنوان كان مربوطة أو يمكن ربطها على العقارات الداخلة أو الخارجة عن دائرة المدن (ثالثا) جعلهم مبشرين تحت سلطة اختصاص المجالس المدنية العثمانية في كافة المسائل الخاصة بملكية العقارات وفي كافة قضايا الحقوق العينية سواء كانوا بصفة مدعين أو مدعى عليهم حتى ولو كان الخصمان كلاهما من رعايا الدول الاجنبية وكل ذلك بالصفة والشروط والادجاء الجارية في حق أصحاب الاملاك الذين من تبعة الدولة العثمانية بدون أن يكون لتابعيتهم المتصفين بهم ادخل في ذلك وانما يجب مراعاة الامتيازات المتعلقة بذات شخصهم ومنقولاتهم وفقا للعاهدات (١)

(١) لائحة ترتيب المحاكم المختصة بالفصل في القضايا المختلطة

بند ٩ تختص هذه المحاكم بدور غيرها بحكم في كافة الدعاوى الواقعة في احوال مدنية والتجارية بين اهلها والاجانب أو بين الاجانب المختلطة النشأة ماعدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية وتحتكم ايضا في كافة دعاوى المحقوق العينية المتعلقة بالعقار الواقعة بين اشداعين أي كانوا ولوم تبعية دولة واحدة
بند ١٣ مجرد من عقاب نفقة أحد الاجانب بوجوب اختصاص هذا المحاكم بالنظر في حصة الرهن وفيما يتربح عليه حتى يبعه جيرا وتوزيع ثمنه أيا كان واضح اليد والمالك

٤٦ بند ٣ - اذا أفلس أجنبي من ذوى العقارات فيجب على وكلاءه تفليسه أن يعرضوا لجهة حكومة الدولة العلية ولجالتها المدنية بطلب بيع ما يملكه المفلس من العقارات الجائز شرعا وفاء الديون التي على المالك منها وبالمثل يكون الاجراء بهذه الكيفية عند ما يصدر حكم من مجالس الدول الاجنبية لاجنبى ضد أجنبي آخر من أرباب العقارات ولأجل تنفيذ الحكم على عقارات المدين يجب على المحكوم له أن يعرض لجهة الاختصاص من حكومة الدولة العلية للعصول على بيع ما يجوز بيعه من العقارات في نظير الديون التي على المالك بحيث لا يتخذ الحكم المذكور معرفة محاكم الدولة العلية وجهاتها الأبعد أن يتضح لها حقيقة أن العقارات المطلوب بيعها هي من النوع الجائز عليه البيع لداد الدين

٤٧ بند ٤ - يسوغ للاجنبي أن يتصرف بالهبة والوصاية فيما له من العقارات متى كان جائزا للتصرف فيها شرعا بهذا الوجه أما العقارات التي لم يكن تصرف فيها ولم تجوز له الشريعة تصرف فيها بالهبة أو الوصاية فيكون الفصل في توريثها بالتطبيق للقانون العثماني

٤٨ بند ٥ - كل شخص من رعايا الدول الاجنبية له التمتع بفوائدها هذا القانون نامه متى وافقت الدولة التابع هو اليها على الاتفاقات المعروض عنها من الدولة العلية فيما يخص بحقوق التملك

بروتوكول (اتفاق دولي)

٤٩ ان القانون الممنوح به للاجانب حق ملكية العقارات لا يمس الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات بل تستمر مرمية الاجراء في حق ذات أشخاص ومنقولات الاجانب الذين صاروا من أرباب العقارات

ولما كان حق التملك هذا يترتب عليه ازدياد عدد الاجانب وتوطنهم باراضي الممالك السلطانية لحكومة الدولة العلية ترى من الواجب عليها أن تتصرف وأن تمنع الصعوبات التي تنشأ من اجراء العمل بمتن هذا القانون في بعض الجهات وهذا هو الداعي لمل الاتفاقات الآتية بيانها

حيث انه لا يجوز التعدي على محل إقامة أى شخص مقيم باراضي الدولة العثمانية ولا يمكن لاحد ما الدخول فيه بدون رضاء صاحبه الا اذا كان بموجب أوامر صادرة من جهة الاختصاص وبمضور أحد النضاة أو المأمورين المرخص لهم بذلك قبل المثل لا يجوز التعدي

على محل إقامة من كان من رعايا الدول الأجنبية طبقاً للعاهدات ولا يمكن لأعوان الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع إليه ذلك الأجني^(١)

المراد بمحل الإقامة منزل السكن ومشمولته أى المطبخ والاسطبل وأمثالهما والاحواش والجنائن والمجالات المتصلة بها الخفاطة بأسوار ما عدا جميع الباقي من أجزاء الملك فإنه لا يدخل تحت إقامة

لا يمكن لرجال الضبط والربط الدخول بمحل إقامة أحد الأجانب بالجهات التى تبعد عن محل إقامة القنصل أقل من تسع ساعات بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع إليه ومن جهة القنصل فإنه ينبغي عليه أن يعطى المساعدة للأجانب بالجهات المحكومة المحلية بحيث لا يعصى أكثر من ست ساعات من وقت إخطار المدوق في إقامه أو قيامه مندوبه لكي لا يحصل مطلقاً عطل في حركة أجراءت الحكومة مدة أكثر من أربعة وعشرين ساعة

أما الجهات التى تبعد تسع ساعات أو أكثر من تسع ساعات مشياً عن محل إقامة وكيل القنصل فيسوغ لأعوان الضبط والربط الدخول بمحل إقامة الأجني بدون حضور وكيل القنصل بناء على طلب الحكومة المحلية وبحضور ثلاثة من أعضاء مجلس اختيارية الناحية انما يكون ذلك فقط في الاحوال الضرورية وبمقتضى البحث أو التحقيق عن واقعة قتل أو السرور أو قتل أو حريق أو سرقة بواسطة استعمال السلاح أو كسر باب ونحوه أو سرقة ليل

(١) مستخرج من منشور صادر من جلال الموسوي بوريه سفير دولة فرنسا بالاستانة بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٦٨

ان الفقرة الثالثة مضمونها عدم التعدي على محل الإقامة ومكررها عدم مكان رجال الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب من قبل القنصل التابع إليه الأجني

ونما كان من المهم الايضاح عن تعريف محل إقامة فقد جاءت الفقرة الرابعة بتعريف واضح لبيان حسب المرسوم ولا كان يصح حقيقة التسميم بل مقداراً واسعاً من الأراضي بمجرد كونه ملكاً اجني بمحل إقامة غير مأدون تأمرى الحكومة المحلية بحضوره إليه أو الدخول فيه وطلب الحصول على أكثر من ذلك بعد من قبل الرمز بن كل أرض ملكها اجني حتى لها الامتياز بمعاملتها حسب قانون الدولة التابع لها الثالث وكان بعد ذلك تنافساً الدلائل من الطلبات لمحايلة ادان الباب العاني لا يسمح مطلقاً بمحل الادلاء العقارية بالامانات العثمانية خاضعة لأحكام الدول الأجنبية

الفقرة الخامسة تأييدها ان عدم جواز التعدي على محل الإقامة فقط توضع بها أنه ينبغي على القنصل في حالة ما اذا طلب منه اجراء الكشف على محل أن يعطى المساعدة للأجانب بالجهات المحكومة المحلية لكي لا يحصل عطل في حركة أجراءت المحاكم

في منزل مسكون أو عصيان مع وجود أسلحة أو تشغيل نقود زائفة وذلك سواء كانت الجنابة وقعت من أحد رعايا دولة أجنبية أو من أحد رعايا الدولة العلية أو حدثت في محل سكن الأجنبي أو خارجا عن المحل المذكور وفي أي محل كان

لا تسرى هذه الاحكام الاعلى أجراء الملك المعترف به محل إقامة حسب الكيفية السابق تعريفه بها وما كان خارجا عن محل الإقامة فيكون أجراء أمور الضبط والربط به بلا شرط ولا قيد وإنما إذا كان أحد الأفراد منهم ما يجنبية أو جنحة ويجرى ضبطه وكان الماتم من رعايا دولة أجنبية فيراعى نحوه الاميازات المتعلقة بذات شخصه

يجب على الموظف أو الأمور المكلف بأجراء الكشف على المحل في الظروف الاستثنائية الميمنة أعلاه وعلى أعضاء مجلس الاختيارية الذين يستمعهم معه أن يحرروا محضرا عن الكشف الذي يعمل وأن يبلغوه حالاً للجهة الاعلى اتابعين اليها وهي ترسله بعرفته افورا الى وكيل انقنصل الاقرب اليها

الفصل الثاني في أطيان المتسحبين أمرال

(في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٤ دهمبر سنة ١٨٦٥)

- ٥٠ من تسحب من أرباب الاطيان وغاب عن بلده في غير أوان الزراعة ينتظر حلول الاوان المذكور وان لم يحضر تعط أطيانه لذريته أو أقاربه الذين يرثونه لوماته وتسكف عليهم الاطيان موقتا نصفه وكلاهما من الغائب المذكور ويستمر التكليف هذه الصفة ثلاث سنوات اعتبارا من وقت غيابه فان حضر المتسحب قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة تعطى له أطيانه وان لم يحضر يعتبر تكليف الطين أثر اباهم من زرعوه من ذريته أو أقاربه بحيث انه ان حضر فيما بعد وطلب طينه لا تسمع له دعوى

ومن تسحب ولم تكن له ذرية أو أقارب يرثونه ولم يعد لبلده قبل فوات أوان الزراعة تعطى أطيانه بمعرفة المديرية بالايجار سنويا للغاية مدة الثلاث سنوات وبعد سداد حق الميرى من ذلك الايجار ما يزيد منه بصيرا بماؤه بالمديرية على ذمة صاحب الطين فان حضر في ظرف الثلاث سنوات أو في غايته اتسلم له الاطيان مع زيادة الايجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الايجار للميرى وتعطى الاطيان لمن يكونون في الزراعة من أهله ببلد المتسحب وتقيد أثرا لهم بدون مقابل فان لم يوجد أحد دخل من الاطيان من الاقالى المذكورين تعطى لمن تكون أطيانهم أقل من باقى أهالى الناحية الذين تكون أطيانهم من نصف فدان الى فدانين اثنين ونحو ذلك

لائحة المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

- بند ٤٨ - أطيان المتسحبين المقرر عنها انتظار عودة المتسحب لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ تسحبه حسب الامر الكريم وتكون معطاة موقتا لمن يوجد من أقاربه بالمحل فهذه اذا رغب أقاربه المذكورون دفع المقابلة عنها فبصير القبول منهم على شرط انه اذا حضر المتسحب في المدة الباقية لا انتظار من ميعاد الثلاث سنوات ويدفع ما يكون دفع عليها من المقابلة فله أن يأخذها ولافتكون الاطيان وام تيازاتها من حقوق أقاربه المذكورين

وأما ما يكون معطى من هذه الاطيان بالايجار لعدم وجود أقارب للتسحب ورغب المستأجر أن يدفع عليها المقابلة من سنة ١٢٨٨ لتكون في حكم الاطيان التي تحت يد الاقارب المذكورين عند دفع المقابلة منهم كما ذكر في قبل منه ذلك مثلهم واذا لم يحضر التسحب المعطاة أطيانه بالايجار في المدة الباقية من ميعاد انتظاره فتتكون الاطيان وامتياراتها من حقوق المستأجر الذي يدفع المقابلة واذا كان من ضمن ذلك أطيان مؤجرة ويكون زيادة ايجارها بعد المال توازى تسديدات المقابلة لخدمتها فحيث من المقرر بالامر العالى أن زيادة ايجار تكون على ذمة التسحب اذا حضر قبل مضي ميعاد انتظاره فتفضل الاطيان الممانلة لذلك في الايجار لخدمتها الميعاد انعدم للتسحب والزيادة عن ايجار تحسب له من مبلغ المقابلة ويصير تسديدها باجمعه متى حضر قبل مضي الثلاث سنوات وأراد تسديد المقابلة فاذا لم يحضر في الميعاد المذكور وأراد أحد الاهالى أن يأخذها لنفسه ويدفع عنها كامل المقابلة فتعطى له وتكتب له جنتها بعد دفع المقابلة

الفصل الثالث في أطيان المجهادية

أرمال

(في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٤ دسمبر سنة ١٨٦٥)

٥٢ من يتوجه للجهادية ويترك أطيانا كانت تحت يده قبل التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر أرباب الاطيان باعطائها بمعرفته لمن يشاء بالايجار أو بالمشاركة عليها أو نعوه بحيث ان التكليف بفضل باسم الجهادي وعند عودته يستولى عليها كأنه اذا حصل فراره من الجهادية فلا يبعد الفرار من نوع التسحب ولا يترتب عليه نزع أطيانه منه بل تبقى تحت يده من أعطيت له بمعرفته لزراعتها وأدبها ما عدا حسب شروطه معه حين عودته ووطنه في بلده واذا تكلفت الاطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتها بأي حيلة كانت في مدة غياب الجهادي المذكور فمدة وضع اليد بهذه الكيفية لو بلغت مئة بلغت لا تعتبر ولا تسقط أحقية الجهادي في أطيانه

أما اذا أعيد الجهادي لبلده وأقام بها وكانت أطيانه موضوعا عليها يد الغير ولم يتنازع معه بالحكومة ولم يطلبها منه في مدة خمس سنوات غضى من تاريخ حضوره من العسكرية وأقامته في بلده فنسقط أحقية فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده استولى على أطيانه وفيما بعد تسحب مجبري في حق ما سبق ذكره في حق سائر من تسحب من الاهالي

الفصل الرابع في أطيان المحكوم عليهم بجزاء

لائحة الأطيان العبيدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

٥٣ بند ٦ - اذا كان أحد المشايخ أو الالهالي أو خلافتهم كائناً من كان له أطيان أثرية
وبسبب جنائية من محكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب جنخته فبمعرفة
المديرية تعطى أطيانه لمن يقوم بهامن أولاده أو أقاربه لاجل زراعتهم أو تأدية أموالها ومطالبها
لحين انقضاء مدة مجازاته وبعوده - لم له أطيانه كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت
كثيرة أو قليلة

الفصل الخامس في أطيان مستخدمى الحكومة

تفسير

مرفوع الحضرة الخديوية من دولتورئيس مجلس النظار وصادر عليه أمر عال
(فى ٢٢ يناير سنة ١٨٨٤ بالاعتماد)

- ٥٤ ان الامر العالى الصادر لمجلس الاحكام بتاريخ ٢٤ جادى الاولى سنة ١٢٨١ نمرة ٤٤
(موافق ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٦٤) يقضى بمنع مستخدمى الحكومة من مشترى أو استئجار
أطيان فى المديرية الموظفين فعاً وأخذ تلك الاطيان بالغارقة والمشاركة مالا لأطيان الحكومة
التي تباع بالمزاد فانه ابيع لهم مشتراها سواء كانت موجودة فى المديرية الموظفين فيها أو فى خلافها
وحيث ان الغرض من هذا المنع كان حذراً من أن أولئك المستخدمين يتوسلون بحالهم من
السطوة والنفوذ لمشتري أو استئجار أطيان بدون القيمة فيضرون بحقوق أربابها ولم تكن
الجالس اذ ذاك فى درجة من الانتظام والاعتدال يمكن معها انفاذ المعلوم من النظام وايصال
كل ذى حق حقه

والآن قد انتشرت ألوية العدل فى ظل ساحتكم العلية وأصبحت الرعية فى أمن من الغدر
والتعدي والاحماق يحقونها ونشكلت محاكم أهليه للقضاء بين الناس بالحق والانصاف بلا فرق
بين القوى والضعيف وبين الحاكم والمحكوم فلم يعد من باعث لابقاء الامر المشار اليه مرعى
الاجراء ولذا رأى مجلس نظار حكومتكم وجوب الغائه فبناء على ذلك صار تحضير مشروع
أمر عال مؤذن بالغاء الامر المشار اليه وها هو مرفوع لستكم العلية حتى اذا وافق ما تضمنه
الارادة السنية يكرم بتشريفه بالتوقيع المنيف والامر لوليه

قرار صادر من مجلس النظار

(فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩)

- ٥٥ ان عدم جواز تعاطى موطنى ومستخدمى الحكومة أمور التجارة فى أى حال من الاحوال
سواء كان ظاهراً أو خفياً هذا أمر يدهى لاحتياج التكلم عليه ولا الهى عنه انما الآن قد علم
لنظارة الداخلية من بعض وقائع الاحوال أن بعض مأمورى الحكومة مثل تنافرا لاقسام

في الوجه القبلي ومأموري المراكز في الوجه البحري وأما لهم من سائر المستخدمين والكتبة يجترئ على تأجير أطيان وزراعتها في دوائر مأمورياتهم بطرق مختلفة ففهم من يستأجر ظاهرا ويزرع ظاهرا ومنهم من يستأجر ويزرع بالمشاركة بصورة غير واضحة ومنهم من يستأجر ويزرع ويشارك باسم ولده أو أخيه أو أحد أقاربه أو أصحابه وكل هذه الاحوال لاشك أنها بمثابة التجارة بل بهذه الصفة هي أشد شبهة وأشد اضرارا بالنسبة لعلامات الاهالي الذين تحت ادارة هذا المأمور أو يكون لهم علاقة به ولذلك لزم الاعلان حتى يكون معلوما عند العموم أن كافة موظفي ومستخدي الحكومة ممنوعون من تأجير وزراعة أطيان في دائرة مأمورياتهم ومن يجترئ منهم على ذلك يكون تحت المحاكمة والمجازاة

قرار صادر من مجلس النظار

(في ٩ ابريل سنة ١٨٩١)

٥٦ ممنوع لموظفي ومستخدي الحكومة الدخول في المزادات التي تعمل عن الاطيان البحاري ببعضهم من أطيان الحكومة الموجودة بدائرة مأمورياتهم بالمديرية وغير مرخص لهم بشراشي من هذه الاطيان سواء كان ذلك بائنا عنهم مباشرة أو بواسطة غيرهم هذا المتع خاص بالاطيان الكائنة بالمديريات

قرار صادر من مجلس النظار

(في ١٧ مارت سنة ١٨٩٢)

٥٧ ان محافظة عموم غرب سواحل البحر الاحمر طلبت التصريح باعطاء من يطلب من مستخدي محافظة سواكن أطيابا بلائع من أطيان نوكر لزراعتها ودفع الضريبة عنها وقد أوضحت اللجنة المالية أنه وان كان موظفو ومستخدمو الحكومة ممنوعين من تأجير أو زرع أطيان في دائرة مأمورياتهم إلا أنه بالنظر لضرورة استعمال تلك الجهة وللأسباب التي أوضحتها المحافظة مطلوب الاقرار على اجابة هذا الطلب بصفة استثنائية

وبالمداولة في ذلك بالمجلس تقرر أن المقدار الذي يعطى لكل طالب يكون لغاية خمسين فدانا بالكيفية التي توضح ذلك ماداموا في نوكر ولا يمكن أن تباع الاطيان التي تعطى الا اذا سافر من هي معطاة اليهم من نوكر

الباب السادس في التملك بمضى المدة الطويلة

الأمير سلطان السيد

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

- بند ٤ - من حيث ان الاراضى المبرية الخراجية لا تملك للزارعين فيها بل ليس لهم فيها
الاحق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدونها بالزراعة فإذا تركوها اختيارا مدة تبلغ ثلاث
سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب أصول الشريعة الفراء ومع كون الحكم الشرعى قضى
بتحديد ثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات أحوال الاهالى يجوز
علاوة سنتين آخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات^(١) وبمقتضى ذلك يلزم أن كل

(١) القانون المدنى المختلط

بند ١٠٢ تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية ماعدا حق الرهن لعقارى من وضع يده عليها ظاهرا
بنفسه أو بوكيل عنه بمصر مناع مدة خمس سنوات متواليات بصفة مالك بشرط أن يكون وضع اليد المذكور
مبنيا على سبب صحيح فاد لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية فإذا وضع يده مدة خمس عشر سنة

بند ١٠٣ يجوز لواقع اليد على العقار والحقوق العينية أن يضم يده لوضع يده عليها مدة وضع يده من
انتقل ذلك منه اليه

بند ١٠٤ من أ ثبت وضع يده على عقار وحقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالتوسط
بين المدينين يعتبر وضع يده مالم يثبت ما ينال ذلك

بند ١٠٥ تثبت حق الانتفاع في الاراضى الخراجية من وضع يده عليها مدة خمس سنوات بشرط أن
يكون قائما برزاعها

بند ١٠٦ لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان وضع يده عليها بسبب
معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدئ منه أو سابقا من ألت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل
الملكية بوضع اليد المتأخر ولا تنفع والخودع والاستعيرود لوزنهم من بعدهم

بند ١٠٧ ومع ذلك يجوز للدائن المرتهن العقار اذا كان معتقدا صحة الرهن أن يملك وضع اليد لحاصل
من الراهن مدة خمس سنوات إذا ثبت وجود أسباب قوية أوجبت اعتقاده وقت لارتهن ملكية الراهن

بند ١٠٨ لا يجوز زل المحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله المتأخر ذلك بعد حصوله لكل
مخصص متصرف باهلية التصرف في حقوقه

بند ١٠٩ اذا انقطع التوالى في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه

بند ١١٠ تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد ولو فعل شخص أجنبي

من كانت تحت يده أطيل من الاراضى الميرية الخراجية ذكرًا كان أو أنثى ومكففة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقائم بها عليها من الخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تنزع فيها دعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا طريق من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميريبة تطبيقاً على الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التى بالقاروقه والايجار والشركة وأماناتك فسيأتى توضيح حكمها بالنود الاتية بعده ومن كون جله قضايا موجودة باليد تتعلق بدعوى الاطيان وموقوفه بدواوين الحكومة انتظاراً لنهوضه للملائمة فهذه متى كان وضع اليد على الطين يبلغ مدة خمس سنوات قبل حصول التداعى فيمضى حكمه على موجب هذه الملائمة وأمامدة وضع اليد التى حصلت على الطين فى مدة المرافعة والتحقق التى لم يكن انقطع فيها الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدتها لخمس سنوات المهددة (١)

بند ١١١ تقطع المدة المذكورة أيضاً اذا طلب النالك استرداد حقه بان كلف واضع اليد بحضور المرافعة امام المحكمة أو به عليه بالرد تمييزاً رسمياً مستوفياً لشرط اللازمة ولو لم يستوفى المدعى دعواه انما يشترط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن

بند ١١٢ لا تثبت الملكية مطلقاً بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الاصل والوكيل فى جميع ما هو داخل ضمن التوكيل

بند ١١٣ لا يسرى حكم تلك العقار بمضى المدة على من يكون مفقوداً اهله شرعاً

بند ١١٤ وكذلك لا يسرى على مفقوداً اهله المدة المذكورة أحكام ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة متى كان اختبر فيها أربعين خمس سنوات

(١) الفياض بحسب الشريعة لقراء وقف تملك واضع اليد المدة الطويلة ويعتبر غياب الخصم الذى يسرى عليه حكم التملك بمضى المدة متى ابتعد عن مركز تعالاه بدون وجوده نسب عنه حتى لو لم يخرج من حدود الدولة أو أن سبب غيابها لم يكن اضطراراً (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٥ مايسنة ١٨٨٤)

وضع اليد على أرض من مدة طويلة على سبيل الاعانة أو الاسترداد أو بشرط عدم تغاها الشخص آخر لا يخذ أساساً بين عليه التملك بمضى المدة الطويلة (حكم من المحكمة المذكورة فى ٨ مايسنة ١٨٨٩)

الاراضى الخراجية التى دفعت عنها ثمناً بالية صارت فى حكم الاطيان المروطة من جنبة نوعها ولها كافة المزايا المتعلقة بها التى تفرقها القوانين ولأوامر العاليية ولذلك فالمدنى التى تثبت بها الملكية الاراضى المذكورة هى خمس عشرة سنة وليست خمس سنوات المقررة لاراضى الخراجية دون غيرها

(حكم من المحكمة المذكورة فى ٢٠ مايسنة ١٨٩١)

الاهمال التى بها تملك الارض هى الاعمال القابلة لها لارض معنى أن الارض اذا كانت خضاه ووراء وبدون رى وخالية من السكن وقد أحدثت فيها حدود بالبناء عليها وأقيم عليها خفير وزرع سنوياً فى أوائل المطر وغرس فيها أشجاراً بغير رى ولو بصفة مؤقتة فهذا كلها أعمال ظاهرة كافية متواصلة تنشر المالك بان حقوقه صارت بغنى عليها من السقوط وفى هذه الحالة هو الذى يسلفه القصور والتقاعد من حفظ حقوقه وعدم المعارضة أو إقامة الحججة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٢)

قراردن مجلس الاحكام

(في ٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ - ٢٦ ملرت سنة ١٨٦٦)

- ٥٩ لا يسقط حق القاصر في الاطيان الخراجية بترك كبير العائلة لهما مال يرضى على القاصر بعد بلوغه مدة خمس سنوات فأكثر مع التوك الاختيارى منه
تتيبه - البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين

المحمد الحكيم الشريف

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

- ٦٠ - القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعى له في اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاثة وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كالمع الانكار للعق في تلك المدة ومع ذلك فكل سند شرعى صادر من المحاكم الشرعية مسجل بالسجل المصان مطابق لما في سجله المحفوظ مستوفى شرائطه الشرعية لا يكون مانعا من سماع دعوى من يدعى حقا

غلق الاراضى الخراجية بعضى المدة الطويلة كان مقررا له ٥ سنوات فقط فبعض القرارات التي صدرت من محكمة الاستئناف المختلطة كان حكمها بان بند ١٠٥ من القانون المدني مشروط فيه مدة خمس سنوات لا غير لثبوت حق الانتفاع في الاراضى الخراجية بدون تغيير يوضع اليد بسبب محج أو غير صحيح بشرط القيام فقط بزراعة الارض في المدة المذكورة وانما صدرت بعض قرارات أخرى بحكم ما فيها بان الغصود بالبند ١٠٥ الاراضى الخراجية التروكة من اربابها التي كانت آلت للحكومة بسبب تركهم اياها

وحيث ان الامر العالي الذي صدر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ أجتثلذين تحت يدهم الا أن اراض خراجية حق الانتفاع فيها وحق ملكية رقبتهما فصلا لا يصح القول بسقوط حق المالك المطلق فقط في الانتفاع دون سقوط حقه في ملكية الرقبة وعلى ذلك صار بند ١٠٥ من القانون المدني وبند ٤ من لائحة الاطيان السعيدة يملفين الغاء تاما يجوز التصرف في الشيء الذي كان داخلا تحت حكمهما ولم يبق الا أن يسوى طريقة واحدة في التملك بعضى المدة الطويلة انتهى المصنوع منها بند ١٠٤ من القانون المدني وان سأل سائل هل يسوغ التسليم بالامر العالي الرقم ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ على الاجنبي الذي شرع في أسباب ثبوت حق الانتفاع في ارض خراجية اعتمادا على بند ١٠٥ من القانون المدني سواء كان ضلصاحب الانتفاع أو ضد الحكومة وانما بسبب الامر المشار اليه صار لا يمكنه من الا أن فصاعدا الا - تحصل على مرغوه الا اوضع البعده الخمس عشرة سنة فيكون الجواب أن الاجنبي لا يمكنه التخلص مما تقتضيه أحكام الامر المشار اليه اذ من جهة أن الحكومة بحسب الاصول المقررة لها المحورية التامة في اجراء شؤونها فيما يخص عواد الاطيان ومن الجهة الاخرى فان الامر العالي التي منه لا يوجب اضارا باجن من الحقوق المكتسبة بل فقط يزيل ما كان في العثم المحصول عليه ليس الا (من نشر القانونين والا احكامهم اول ما به سنة ١٨٩١)

بوجه شرعى فيما تحرره هذا السند ما عدا من كان السند المذكور شاهدا عليه بحكم شرعى الزامى مستوفى شرائطه مسجل بالسجل المصان وقد أنكره المحكوم عليه وكذا واريه ان كان مبنى دعواه الالز من قبل من حكم عليه أو كان السند المسجل المستوفى شرائطه شاهدا عليه ينقل المثلث شرعا ووضع المثلث يده على العقار وأنكره المملك أو واريه المدعى تلقى الملك عنه فلا يلتفت لانكاره

أعمال

(فى ٣٠ مارث سنة ١٨٩٢)

- ٦١ يتد ١ - كل من منع غير باستعمال القوة من الانتفاع بما فى يده من الاموال النابذة أو شرع فى ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو يدفع غرامة من خمسمائة قرش الى ألقى قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملا لاسلحة أو كان عددا الاشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من سنة أشهر الى سنة أو بالفرا من ألقى قرش الى خمسة آلاف قرش
- ٦٢ يتد ٢ - تحكم محاكم المواد الجزئية فى أول درجة فى الجرح الميمنة بالمادة السابقة

الباب السابع في طرح البحر

لائحة الاطيان العميدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ١٤ - انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب ٦٣
وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف أكل بحر في الاطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستجدة
وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجاري فيها الاحكام بموجب رباط محددة
لذلك من مدة سابقة فالاحكام التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذا اللائحة لا تنقض بل يكون
حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر التي تظهر يكون
الحكم فيها على ثلاثة وجوه ^١ الوجه الاول انه اذا كان البحر أكل كل من الاطيان العلوي ببلد من
البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد
أخرى فبصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المتخلف لا يوفي بمأكله البحر فاذي
ينبغي من بعد خصم المتخلف بصير رفع ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس
عشر من هذه اللائحة وأما اذا كان المتخلف زائد عن الذي ذهب فن بعد استيفاء قدر المذهب
فالزيادة التي تبرز من المتخلف تعطى بالمزاد لمن يرغب من أهالي البلاد المتصل ذلك بمحدودها
وأما اذا كان المتخلف يظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه بصير دخولها
في المزاد اذا لم يكن يظهر بمزاد أطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه تضاف على
زمام بلده الوجه الثاني اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والبحر أكل أطيان من
احدى النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلوي المكلفة على الاهالي فبالحال بصير مقاس
مأكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة بصير نزولها في المزادين
أهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلة لمحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهي عليه الزيادة وتلق

(١) القانون المدني المختلط

بند ٨٤ ما عدا من طمي الانهار على التدرج يكون ملكا لملك الارض التي على ساحل النهر
بند ٨٥ أما الاراضي التي يستأصلها النهر بقوة جريانه والجزائر التي تتكون فيه فينبع فيها منطوق
اللائحة الصادرة في سنة ١٣٧٤ (موافق سنة ١٨٥٨)
بند ٨٦ الطمي الذي يحدث في البحيرات والبركة يكون ملكا لاصحابها

بزمان بلده الوجه الثالث من حيث انه تارة تحدث جزائر البحر من دون كل بحر من أطيان
المعور فنل هذه الجزائر تعلى لاهالى البلاد التى ظهرت فيما بينهم بالمزاد على الوجه المشروح
وتضاف على زمام بلد من تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن
أصلها فن بعد المساحة ومعاداة مقدار الهجز يعرض عنه بالاستثناء عن رفع ماله ويصدر
الامر بجري العمل بمقتضاه فى رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه وأما ما ظهر زيادة فيها فيقتيد
على من سبق قبداً أطيان الجزيرة عليه بالقيمة السابق الاعطاء له بهابدون أن تزل الزيادة
المذكورة بالمزاد وكل ما انتهى المزا فيه على أحد فى جميع ذلك يتقيد أثره له ويجرى فيه كما
فى بنود الاطيان انظر ارجية

ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى الامر الصادر (فى ١٧ ربيع الاول
سنة ١٢٩١ - ٤ مايو سنة ١٨٧٤)

اذا تخلفت أطيان جزير متصله بأطيان الناحية التى أكل البحر منها فيستقر لمقدار الذهاب
من أكل البحر وتصير توقيته من المتخلف فاذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه
بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسان والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض
وصدور الامر عنه ويعتبر الاجراء فى ذلك من اذ آن فصاعداً فاما ما سبق اجراؤه فى مثل ذلك
فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد واذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة الهجز فيصير اعطاؤها بالمزاد
لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على عموم أهالى
الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير

الخامسة

(فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

٦٤ بند ١ - تساع بالمزاد العمومى جميع أملاك الميرى الحرة من مباني وأراضي أيا كان محل
وجودها ما عدا ما يكون مخصصا منها للصالح العمومية والاطيان المتخلف من طرح البحر اى
الجزائر التى لم يكن لها حدود ثابتة فانها تبقى على ذمة الحكومة

الباب الثامن في المباني والمغروسات

للمحيطان المعبدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

- بند ١١ - ان الاراضى الميرية الخراجية التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي وإنشاء
أبنية فخل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بمعاذ كرى يكون للغراس أو الباني الذى هو صاحب
الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيه بإسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك
من سائر التملكات وهذا يكون اجراؤه من ابتداء صدور هذه اللائحة (١) وأما المبنى
فانما كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذى أخذ بالرهن وتلك
الشروط تجوز البناء والغرس فى الارض فموجب الشروط المذكورة تتحرر الحاجب اللازمة بتقليد
ما يكون صار بناؤه أو غرسه فى تلك الارض أما اذا لم يكن بينهم شروط ولم يحصل التصديق
من صاحب الاثر على ما صار غرسه أو بناؤه فالغراس أو الباني بغير إذن وبغير شروط سواء كان
صاحب الاثر قطره وسكت عنه أو غير ذلك فهذا يرفع أمره الى الشرعية الفراء ويجرى فصل
الحكم فيه بمقتضى الاصول الشرعية

أمر عال

(فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٧٧ - ٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠)

- ٦٦ يجوز للأورباوين بناء وابورات حليج القطن بأطيان المزارع التى يحوزون منفعتها من
الاهالى انما تكون تلك الابورات خارجة عن بناء مساكن النواحي وبشرط عليهم معاملتهم
أسوة الاهالى رعايا الحكومة

(١) القانون المدنى المختلط

- بند ٨٩ من بنى أو غرس فى أرض مصرية من ملكها بدون شرط ولا قيد يكون مالكها تلك الأرض
بند ٩٠ اذا لم يثبت حصول الادن بالذكور تعتبر الأرض عارية ويكون للمالك التجارى بين طلب هدم
البناء وإزالة المغروسات وبين إبقائها مع دفع قيمة مهمات البناء والغراس وأجرة العمالة
بند ٩١ اذا بنى شخص أو غرس فى أرض معتقدا ملكيتها بسبب مقبول فلا يصير إزالة الغراس أو البناء
بل مالكه المحقق أن يدفع ما راد عن قيمة الأرض بسبب وجود الغراس أو البناء فيها بحسب ما تقتضيه اهل الخبرة

الباب التاسع في اعطاء الاراضى البور

قرار من مجلس شورى النواب

(في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٢ يناير سنة ١٨٦٧)

٦٧ تعطى الاطيان المستعمل والمستعمل المعبر عنها باسم اطيان البرارى تحت شرط سداد العشور عنهما من طرف المعطاة اليهم بعدمضى خمس عشرة سنة اعتبارا من تاريخ الاعطاء بواقع فيسدة الدون ويكون الربط بهذه الفية لمدة خمس سنوات متوالية وبانقضاءها تربط عليها العشور بحسب ما تنسحق (١)

قرار من مجلس النظار

(في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦)

٦٨ يصير الشروع بمعرفة مندوب من التاريخ و برفته مندوبون وعدم معينون من طرف المديرية في تحقيق حالة الاطيان المعطاة بمقتضى قرار مجلس شورى النواب المؤرخ في ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٢ يناير سنة ١٨٦٧ فالاطيان الجارى سداد الاموال عنها تترك للمعطاة اليهم بحسب شروط الاعطاء أما الاطيان التي توجد بورا غير منزرعة فيعطى لاربابها ميعاد من نظارة المالية بناء على تقرير يقدم عنهما من المديرية وعند انتهاء هذا الميعاد تربط الاطيان المذكورة بفعية الدون الاول لمدة خمس سنوات

امراء

(في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

٦٩ بند ١ - تقسم اراضي الميرى الغير منزرعة الى ثلاث درجات
أولا الاراضى الغير منزرعة التي لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف جسيمة
ثانيا الاراضى الملحقة والاراضى المستنقعة التي يستغرق أعدادها للزراعة مصاريف باهظة

"ثالثا الأراضي المعروفة بالبراري التي يترتب على استغلالها مصاريف كلية فمصاريف
التكاليف الناشئة من إنشاء المصارف والجسور وغيرها

بند ٢ - لا يدخل في الثلاث درجات المذكورة قبيل أراضي الجزائر أو شواطئ النيل
أو شواطئ الترع ولا الأراضي الحرة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها أموال مقررة ولا كافة
الأراضي الداخلة ضمن زمام البلاد أو الأراضي المخصصة للتنمية ولا جميع نخل السباح
المنفعة منها إلى البلاد منفعة عامة مادامت الأتربة المنفعة بها للسباح باقية فيها

بند ٣ - تعطى أراضي الدرجة الأولى بدون تقرير أموال عليها لمدة معينة تحتد بعرفه
مندوب من مصلحة التاريخ بناء على أمر من رئيس مجلس النظار ويرفق مع المندوب المذكور
عقد من أهل الخبرة

ومدة المعافاة لا تتجاوز في كافة الأحوال ثلاث سنوات

وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على هذه الأراضي سواء كان من روعا كلها أو بعضها
الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قوم جون بولق من عمد ومن مندوب من التاريخ تحت
رئاسة المدير بعد أن يصدق مجلس النظار على التقدير المذكور

بند ٤ - تعطى أراضي الدرجة الثانية بدون تقرير أموال عليها لمدة يصير تحديدها أيضا
بعد المعاينة بشرط أن لا تتجاوز ست سنوات

وبعد انقضاء هذه المدة تربط الأموال عليها بالطريقة المتبعة عنها في شأن أطيان الدرجة الأولى
في البند الثالث

بند ٥ - تعطى أراضي الدرجة الثالثة بدون تقرير أموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات
وبعد انقضاء هذه المدة تربط الأموال عليها حسب المدون في البند الثالث

بند ٦ - على الأشخاص المعطى لهم من هذه الأراضي أن يتقادوا كافة القوانين
واللوائح التي قررتها الحكومة والتي ستقرها بشأن الأراضي المذكورة

بند ٧ - يجب على كل من يرغب استغلال أرض خالية غير مزروعة بالشروط السابق
ذكرها أن يقدم طلبا بالكتابة إلى رئاسة مجلس النظار يبين فيه اسم الحوض الكائنة تلك
الأرض والمقدار الذي يرغب زراعته بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فإن تساوى طلبان
في آن واحد قدم الأقرب من جهة الأطيان فإن تساوى في القرب أو البعد يقرع بينهما
أما الأطيان المتوطن فيها غير أن تعطى لهم بالاولوية متى طلبوها

- الاطيان التي من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج لشققات كثيرة في فصلها وعلى هذا يلزم تجزئتها التعميم الاستناع بها فلا يعطى منها الواحد زيادة عن ألف وخمسمائة فدان
- ٧٦ بند ٨ - يبرئ مجلس النظار على مدير التاريخ تعيين مندوب من قبله لمساحة الارض المطلوبة وتحديد هاجدود من حجر وعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظار
- ٧٧ بند ٩ - يصير درج قطعة الارض على حسب حالتها في احدى الثلاث درجات المذكورة ويجرى عليها الطالب بعقر فتمندوب من المديرية وتعطى له حجة مشتملة على الشروط المعطاة ثلاث الاطيان بموجبها بعد تصديق مجلس النظار^(١)

قرار من مجلس النظار

(في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

- ٧٨ بناء على الملحة التايمن الامر العالي الرقيم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يكون معلوما لدى عموم ان الاراضي المنخفضة المعدة لقبول ما زاد من مياه الري التي تلزم لزراعة الارز أو لزروعات أخرى وتصير مصارف في جزء من السنة لا يجوز اذله لها ضمن أى نوع من الثلاثة أنواع الاراضي المنصوص عن اعطائها بالامر المشار اليه

قرار من مجلس النظار

(في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٤)

- ٧٩ صار اطلاع رئاسة مجلس النظار على جولة طلبات مرغوبها بها أخذ أراضى مجاناً طبقاً لاحكام الامر العالي الرقيم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من الاراضي التي تقدمت طلبات بشرائها أو من الاراضي التي امتلكتها الحكومة بتاريخ الشراء أو المقاصة قبل صدور الامر المتنى عنه

(١) لاتعتبر الاصبان العمائر مرة سنو عنها بالبند الاول من الامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ كحق لمن اعطيت اليه وجازة لها بهصة قطعية بحسب لبيد التاسع من الامر المشار اليه الا ابتلاية شروط الاول عليها المعطاة اليه بحرفة مندوب من المديرية الثاني تخريجها شاملة شروط الاعطاء الثالث تصديق مجلس النظار

واعلم صاحب الطلب الذي يكون تلك الارض بمدد في الرسم الفائق ومساحة الارض يصع اعشاش بحسب الظروف كمتلك منقدهة القليل ويستحق زيادة القيمة التي اكتسبتها الارض بحسب تقدير أهل التجارة (حكم من محكمة الاستئناف المختاطة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨١)

وحين ان هذه الاراضى لا تدخل طبعاً من أنواع الاراضى الجارى اعطاؤها مجازاً من الحكومة بمقتضى الامر العالى الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فليكن معلوماً ان العموم أن الطلبات المنتهية عنها آنفاً مع ما تقدم من هذا القبيل قد صرف النظر عنه

قرار من مجلس النظار

(فى أول أغسطس سنة ١٨٨٩)

- ٨٠ تقبل الطلبات الجارى تقديمها النظارة المالىة من مذكورين عن مشتري بعض أطيان باليمن من الاطيان الخارجة الزمام السابق بتحديد ما بمعرفة مصلحة التاربع للذين طلبوها على مقتضى أحكام الامر العالى الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مهما كانت وتاريخ تلك الطلبات ويجرى اللازم نحوها

ومع ذلك يسوغ للذين سبق تحديد أطيان اليهم من الخارج الزمام على مقتضى الامر العالى الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أن يقدموا اعطائهم وتعطى لهم الاولوية عند تساوى العطاء بينهم وبين الغير

أمر عال

(فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

- المادة ١ - لا تقبل طلبات بأخذ أراض من بعد تاريخ نشر هذا الامر
٨١
المادة ٢ - الطلبات السابق تقديمها يجرى ما يلزم نحوها طبقاً لاحكام أمرنا المؤرخ
٨٢
٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار

(فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦)

- ٨٣ انه بالنسبة لكثير الطالبت المقدمة عن أخذ أطيان مجازاً من الاطيان ذات القيمة قد قرر مجلس النظار بعدم اجابة أدنى طلب فى المستقبل من هذا القبيل نظراً لحالة المالىة الراهنة

أعمال

(في ١٧ يناير سنة ١٨٨٨)

٨٤ المادتان الثالثة والثامنة من أمرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر

سنة ١٨٨٤ المتعلق بالاراضى الغير منزعة المعطاة من الحكومة هذه لتنا على الوجه الآتى

٨٥ المادة ٣ - الاراضى التى صار طلبها يقتضى أحكام أمرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة

سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولم يجز تحديدها الغاية الآن تعطى بدون تقرير أموال

عليها المدة المحددة بمعرفة مندوب من المديرية أو من نظارة المالية ويرفق مع المندوب المذكور عدد

من آكل الخبيرة وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على الاراضى المذكورة سواء كان مزروعا كلها

أو بعضها الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من مندوب من نظارة المالية

ومن المعدل الخبيرة تحت رئاسة مندوب مخصوص من قبل المدير بعد أن يصدق مجلس النظار

على التقدير المذكور

٨٦ المادة ٨ - تعين المديرية أو نظارة المالية مندوبا ومعه مساعد يكلف بمساحة الاراضى

وتحديدها بمحدود من حجر ويحضر المندوب المذكور تقريراً فى شأن ذلك لنظارة المالية وهى

ترفعه لرئاسة مجلس النظار

(راجع باب ٢٠ أملاك الميرى الحرة فصل اول فى البيع)

الباب العاشر في إعطاء أطيان النوبارية

أمر عال

(في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦)

مقدمة - حيث أنه أعطى لجهة الأشخاص ٤٩٠٠٠ فدان تقريرا في براري البوطة ٨٧ وحوش عيسى بمركز أبو حمص بديرية البحيرة مع معافاتهم من دفع أموالها مدة عشر سنوات تطبيقا لأحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث أن نظارة الأشغال العمومية قد حضرت رسم ترعة لرى الاطيان المذكورة والاطيان المعطاة سابقا وأطيان أخرى كانت أيضا في الجهة المحكم عنها

وحيث أن جهة الأشخاص من المعطى لهم من الاطيان المذكورة نائب عنهم السيد قنطين زرقوداكي عرضوا على حكومتنا أن يسلفوا كافة الأشخاص المعطى لهم حلالا من تلك الاطيان والذين سيعطى لهم أطيان من هذا القبيل في المستقبل أو الذين يشترون أطيانا تروى من هذه التربة النقود اللازمة لتفحصها بشرط أن حكومتنا تحصل للأشخاص المذكورين أرباب هذه السلفة بواسطة مأموريها التقاسيط السنوية الواجب دفعها لأجل استهلاك رأس المال ودفع الفوائد باعتبار خسة في المائة سنويا

وحيث أن الأشخاص المعطى لهم حلالا من الاطيان المذكورة حرروا تعهدا بأن يسدوا للحكومة قيمة تكاليف التربة المشروع في فتحها كل منهم على حسب المقدار الذي يخصه بالنسبة لمساحة الاطيان التي تروى من هذه التربة

وحيث أن نص التعهد المذكور يرضى بأن يتدأ في تحصيل التقاسيط السنوية المذكورة أعلاه بعد نفوق التربة بسنة واحدة ويصير تسديد لكل السلفة بدفع أقساط سنوية أثناء السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد العشر سنوات المحدد للعاقبة من دفع الاموال الممنوحة بمقتضى أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث ان الاختصاص المعطى لهم من الاطيان المذكورة قد قبلوا بمجاوز توقيع الخبز على كل أرض تنتفع بالترعة السابق ذكرها وتاخر صاحبها عن سداد أى قسط سنوى ثم يبيعها سواء كان بكاملها أو جزء منها لغاية سداد الاقساط السنوية المتأخر دفعها

٨٨ المادة ١ - قدر ترخص لناظر أشغال حكومتنا أن يفتح في مديرية البصرة على حسب الرسم المرفوق بما مرنا هذا ترعة تسمى (بالترعة النوبارية)

٨٩ المادة ٢ - فتح الترعة المذكورة يصير اجراؤه بواسطة النقود التي يسلفها الاختصاص المعطى لهم الاطيان المذكورة النائب عنهم السير قسطنطين زرقودا كي لا يرباب الاطيان التي تنتفع من الترعة المذكورة

٩٠ المادة ٣ - قيمة تكاليف فتح الترعة من رأس مال وفوائد باعتبار المائة خمسة سنويا يصير توزيعها على أصحاب الاراضى التي تنتفع بالترعة بنسبة مساحة أراضهم التي تروى منها وذلك لأجل سداد النقود لاربابها أما التسديد المذكور فيصير اجراؤه بدفع أقساط سنوية تبدئ بعد نفوץ الترعة بسنة واحدة وتتم في خلال السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد السنوات المحدد للعاف من دفع الاموال الممنوحة لأصحاب الاطيان المذكورة الخاليين على حسب أحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٩١ المادة ٤ - يصير دفع التقاسيط السنوية لأمرى حكومتنا في مديرية البصرة وذلك لأجل تسليمها بمعرفة ناظر المالية الى السير قسطنطين زرقودا كي باسم موكله ولحسابهم

٩٢ المادة ٥ - كل أرض تنتفع بالترعة المذكورة ولا يدفع صاحبها في أى ميعاد كل من الاستحقاقات الجزئية المقسط عليه من توزيع قيمة مصاريف الترعة يصير توقيع الخبز عليها وبيعها سواء كان بكاملها أو جزء منها وذلك بمعرفة ناظر مالية حكومتنا وبالطريقة الادارية لغاية سدادنا لتقاسيط المتأخر دفعها

٩٣ المادة ٦ - أراضى الحكومة التي لم يصراعطاؤها لغاية الآن ولم تطلب قانونا بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ويمكن ريبها من الترعة النوبارية يصير بيعها مع معافاتها من دفع الاموال أثناء السنوات الباقية لغاية مضي ميعاد العشر سنوات المذكورة أعلاه بشرط أن يقوم أربابها بإداء التكاليف والتعهدات الناجمة عن الاحكام المدونة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا

أمر عال

(في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

- الملحة ١ - تعتبر من المنافع العمومية التربة التوبارية التي تصرح بإنشائها بمقتضى ٩٤
أمرنا الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ - ٥ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ على حساب الرسم
المرفوق بالأمر المذكور

أمر عال

(في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٠)

- ٩٥ ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٧ تربط ضريبة على الأطيان البوراء الخارجة عن الزمام التي
تروى من التربة التوبارية الصادر بإنشائها أمرنا المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ وتبيع
أحكام المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فيما يتعلق بتقدير هذه
الضريبة على الأطيان المذكورة التي سبق إعطاؤها والتي يجوز إعطاؤها فيما بعد بناء على
طلبات صحيحة تقدمت بإنشائها قبل صدور أمرنا المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

قرا ومن نظارة المالية

(في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩)

- ٩٦ يعتبر اعلم التربة التوبارية من ابتداء شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ ويشرع من أول يناير
سنة ١٨٩١ في تحصيل المبالغ التي أعطيت سلفاً لإنشاء التربة التوبارية من رأس مال وفوائد
-

الباب الحادى عشر في تجفيف وردم البرك والمستنقعات

الحمد مصدق طيها من مجلس انظار

(بالبلدة المنقذة في ٧ مايو سنة ١٨٩١)

- ٩٧ المادة ١ - الطلبات الخاصة بردم البرك والمستنقعات المضرة بالصحة العمومية في تطهير تلك أرضها ودفع ضريبة عنها تقدم على ورق تخففى المديرية والمحافظة الكائنة بدايرتها البركة أو المستنقع
- ٩٨ المادة ٢ - لاشتمل تلك الطلبات الا البرك والمستنقعات التى هى من أملاك الحكومة الصريحة التى ليس لاحد من الافراد حق ملكية فيها
- ٩٩ المادة ٣ - على الطلب أن يذكر فى طلبه موقع البركة أو المستنقع والبلد والمركز الكائنة فيها وحدوده وامق دار مساحتها بوجه التقرب ويعين أيضا به المدة التى يتم الردم فيها بحيث لا تزيد هذه المدة عن خمس سنوات بحسب ما يرى من حالة وموقع البركة والمستنقع متعهدا فيه بان يجلب الردم من مواقع جائز الاخذ منها بموجب نصريح من المصلحة ذات الشأن بحيث لا يحدث حفرا أخرى ولا يمس الجسور العمومية وأنه بعد انقضاء المدة المحددة تربط عليه أرض البرك أو المستنقع باعتبار قرنين الفدان سنويا لمدة خمس سنوات أخرى وبعد انقضاء هذه المدة الاخيرة تربط بالمال كضريبة المثل
- ١٠٠ المادة ٤ - تقييد الطلبات فى المديرية أو المحافظة بدفتر مخصوص بغير متتابعة وبعد نهاية اللازم عن كل طلب منها يؤشر أمامه فى الدفتر بما تم فيه ان كان بالاجابة أو بالرفض
- ١٠١ المادة ٥ - ترسل المديرية أو المحافظة الطلب بعد قيده الى مصلحة الصحة بالمديرية لتعابن البركة أو المستنقع وتقف على أسباب فساد المياه التى بها وتتحقق عما اذا كانت مضرة بالصحة العمومية أم لا وان كانت بالقرى أو مجاورة للترع أو جسور النيل أو الطرق العمومية تطلب رأى تفتيش الرى عما اذا كان يوجد له مانع فى اعطائها أم لا مع عمل رسم عنها فان كانت باحدى المدن السارية عليها أحكام التنظيم تطلب من مصلحة التنظيم ابداء رأيها فيما مع عمل رسم عنها وعلى مصلحة الرى أو مصلحة التنظيم أن تين المستوى الذى يجب أن يكون عليه الردم لمنع ظهور النشع

المادة ٦ - اذا اتضح للمديرية أو المحافظة عدم الملتع في اجابة الطلب من جهة الصحة ١٠٣ والرى والتنظيم وتحقق لها أن البركة أو المستنقع مندرج بمجسودل حصر أملاك الميرى الحره أو من حقوق الميرى تجرى لللازم في تحديدها وتعرض نتيجة ذلك للالبية لاعطاء الاذن اللازم عن ذلك

المادة ٧ - يجب على المديرية أو المحافظة أن تنظر في الطلب وفيما ينتج من الاستعلامات ١٠٣ والتحقيقات وتستوفى كل ما يترأى لها لزوم استيفائه ثم ترفع لظارة المالية تقريراً عن ذلك مشفوعاً بالحوططات في جميع الاحوال التي ظهرت من الاستعلامات والتحقيقات

المادة ٨ - يجب على المديرية أو المحافظة أن تأخذ على الطالب تعهداً قبل الاذن له بأن ١٠٤ يتم الردم في الميعاد المحدد حسب المستوى المقدّر وأنه اذا تأخر في اتمامه عن الميعاد فلا يكون له حق مطلقاً في أرض البركة أو المستنقع ولا المطالبة بشئ ما في نظيره ما يكون عمله من الاعمال لاجل تشييدها وما يكون وضعه من الردم لاجل تخفيفها ويكون للحكومة الحق في التصرف فيها كائناً

المادة ٩ - اذا اتضح من التحقيقات أن أرض البركة أو المستنقع عليها حق ارتفاق للغير ١٠٥ فيكون الطالب مكلفاً بأن يحترم هذا الحق ويحفظه لصالحه ويذكر ذلك في تعهده وان لم يقبل بهذا الشرط يرفض طلبه

المادة ١٠ - تعطى المديرية أو المحافظة اذناً للطالب بالكتابة تصرح له فيه بالردم ١٠٦ في الميعاد المحدد وتذكر بمدة هذا الميعاد وحدود البركة ومساحتها والشروط المدونة في تعهده من بعد ما يصدر لها الاذن بذلك من نظارة المالية

المادة ١١ - على المرخص له أن يعلن المديرية أو المحافظة كتابة عند انقضاء الميعاد بأنه ١٠٧ تم الردم وعلى المديرية أو المحافظة بناء على هذا الاعلان أو من تلقاء نفسها انذار المرخص له اعلان من المرخص له أن تطلب من الهندسة والصحة معاينة البركة أو المستنقع بحضور المرخص له وتحرر بحضور معاينتهم من المعاينة سواء كان باعمال الردم حسب المستوى المعين اليه أو عدم اتمامه

المادة ١٢ - اذا اتضح من محضر المعاينة عدم اتمام الردم في الميعاد المحدد تستولى ١٠٨ المديرية أو المحافظة على أرض البركة أو المستنقع وتصرف فيها بما لها من الحق المنصوص عليه بالمادة الثالثة

- ١٠٩ المادة ١٣ - ان كان المحضر يتضمن اتمام الردم في الميعاد المحدد فعلى المديرية أو المحافظة أن تعرض للمالية ليصدر أمرها بربط قرشين سنويين عن كل فدان من أرض البركة أو المستنقع وذلك لمدة خمس سنوات وتوقع صيغة التملك للطالب وبعد انقضاء هذه المدة الأخيرة يصير معاينة الأرض بمعرفه المديرية أو المحافظة وتقدير ضريبة المثل عليها والعرض عنها النظارة للمالية حتى اذا أقرت عليها يصدر أمرها للمديرية أو المحافظة بالربط
- ١١٠ المادة ١٤ - لا يترتب على هذه اللائحة أى اخلال بما للحكومة من الحق المطلق في رفض أى طلب أو تقرير أى شروط استثنائية على الطالب بدون أن تكون مكلفة ببيان الاسباب الموجبة لذلك

الباب الثاني عشر في الشفعة

التساوي المدنى المختط

- بند ٩٣ - لمن أعار أرضه لانسان وأذن له بالبناء أو الفرس فيها حق الشفعة إذا دفع الثمن المطلوب البيعه ولو قبل انقضاء مدة العارية
- بند ٩٤ - للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه إذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيره ما عدا الشفيع المبين في البند السابق
- بند ٩٥ - وله الأخذ بالشفعة من اشترى وصار شريكاً كاملاً وعليه أن يشارك فيما أخذه بالشفعة جميع شركائه في العين إذا طلبوا ذلك^(١)
- بند ٩٦ - لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا من تملك بغير المبيعة أو المعوضة
- بند ٩٧ - لا يثبت حق الشفعة لمن وقف عليه حصة في عقار مشاع إنما لو اقتص ذلك الحق بشرط أن يكون أخذه الحصة المباعة بقصد وقفها
- بند ٩٨ - يسقط حق الشفعة إذا وقع من الشركاء عقداً أو أمراً يستلزمه على قبولهم ملكية المشتري

(١) ان كلام من الأشخاص ذوي الدرجات الثلاث الذين أجاز لهم الشارع المصري حق الشفعة بالسنة ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ من القانون المدنى قائم به انه ولا تعلق له بالأمر بحجب لوتنات أحدهم من حقه في الشفعة جاز لا تخبر المطالبة به

(حكمن محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مارس سنة ١٨٨٨)

١١٧ بند ٩٩ - للجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة اذا دفع الثمن والمصاريف القانونية (١)

١١٨ بند ١٠٠ - يبطل حق الشفعة متى كان البيع واقعا على يد محكمة (٢)

(١) لجار حق الشفعة في العقارات المجاورة للملكه سواء بيعت بها اختياريا أو على يد محكمة

(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٧ مارس سنة ١٨٨٩)

البيع الذي يحصل للمزاد بالطريقة الادارية لا يمكن اعتباره فيما يخص المطالبة بحق الشفعة بمعاملة بيع قضائي

(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢)

حيث ان حق الشفعة هو من الحقوق الاستثنائية الخارجة بطبيعتها عن الحد فلا يجوز امتداده بطريق التأويل أو الاستنتاج بل من الواجب حصره في أضيق حدوده وعلى ذلك فلا يمكن من بانه احتجاج الجاورن أو المفعة أو التابعة اللازمة على قطعة أرض غير مجاورة لتلك الشفع ولا باق الاطيان المتفرع فيها حتى ولو كانت تلك القطعة بيعت بمن واحد مع باقي الاملاك المجاورة لها

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة رقم ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢)

اذا باع شخص أرضا وأبقى منها لنفسه قطعة جزئية جدا فن حيث انه ساحة تلك القطعة ليست حقيقية بل هي وهمية فلا يمكن اعتباره كعاصل بين الارضين الواقعة هي على حدهما وأبقاها لقطعة المذكورة على ذمته لا يتصفه بصفة على صحيح معتبر بل بصفة احتيال وغش مغاير للقانون في حق من له الاخذ بالشفعة

ولما كان القانون المدني المختلط خالينا من وجود أحكام رابطة بحق الجيران الذين يرغبون المطالبة بثبوت بالشفعة عن ذات أرض واحدة لزم الاستناد على ما جاء في القواعد التي أشت عليها الشريعة الاسلامية في حق الشفعة بما أنه من متعلقاتها بنوع خصوصي

والمخصوص بالشريعة الفراء على حسب المذهب المحتق المحمول به بالديار المصرية الفسخة حصصا متساوية والقانون المدني العثماني (المجلة بند ١٠٠٨ وما يليه) وان كان وضع نفس القاء المذكورة الا أنه أقر على حق اولو الجار الذي يكون ملكه حصلا للملك المرغوب أخذه بالشفعة بواسطة ضرورة المرور والرى

فبناء على ما تقدم ينبغي اجراء التقسيم حصصا متساوية ان لم يوجد هناك ضرورة خصوصية للمرور والرى ويسوغ للحاكم أيضا ان تعين كيفية التقسيم المذكور بحسب ما يناسب مصالح الاختصاص

(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٢)

(٢) ليس من خصائص قضائيات المحاكم أن تحكموا بمجوز امتداد حق الاخذ بالشفعة بطريق التنسب لاحوال أخرى غير منصوص عنها القانون اذ أنه لا يصح الاخذ بالشفعة الا من تلك الجارية دون البيع الذي يحصل على يد محكمة أو بالمفاوضة

وما يملكه الموظفون من أملاك الميرى الحرة التي تعطى لهم من قبل الحكومة بدل معاش مستحق لهم لا يمكن اعتباره بمعاملة إحدى الحالتين المنوئعتهما

(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٨ ابريل سنة ١٨٩١)

بند ١٠١ - وفي كل الأحوال يجب على من له حق الشفعة أن يعلن رغبته الأخذ بالشفعة في العقار المباع في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت التكليف الرسمي الحاصل له بإبداء رغبته ويزاد عليها مسافة الطريق والاسقاط حقه (١)

قانون المرافعات في المواد المدية

بند ٧١٩ - في جميع أحوال البيع المتقدم ذكرها لا تجوز الشفعة للشريك أو الجار ١٣٠ الا اذا طلبت في حال انعقاد جلسة البيع بالزاد بشرط ايداع مقدار المصاريف والتين يتحمل من أصل وملحقات في الحال (٢)

القانون المدني الاثني

المادة ٦٨ - لمن أعار أرضه لائسان وأذن له بالبناء أو القوس فيها حق الشفعة فيها اذا دفع الثمن المطلوب للبيع ولو قبل انقضاء مدة العارية

(١) يصح الأخذ بالشفعة سواء كان في الاطيان الخراجية أو العشورية على حسب سواء تم كان بحسب القواعد المدونة بالنود من ٩٣ الى ١٠١ من القانون المدني
(حكم من المحكمة الاستئنافية المختلطة رقم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢)

يجب أن يكون طلب الأخذ بالشفعة محصوراً بمبلغ العطاء
(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢)
يجوز لمن اشترى عقاراً أن يلزم الجيران بواسطة نذار يعلن لهم بإبداء رغبته الأخذ بالشفعة في ظرف أربعة وعشرين ساعة وانما ذلك ليس شرطاً الرامياً بترقب على عدم القيام به وجوب انتظار مطالبة الجيران بحق الشفعة الى ما لا نهاية أو الى أن تنقضي المدة المقررة للتملك بوضع البناء الشفعة في حد ذاتها يلزم الأخذ بها حال البيع أو على الأقل في تاريخ مستقرب أو طالما يعلم بها التفتيح
(حكم من المحكمة المذكورة رقم ١١ مايو سنة ١٨٩٢)

(٢) شرط وجوب الأخذ بالشفعة حال البيع كالمقصود من بند ٧١٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية لم يجعله القانون الرامياً الى أحوال البيع الذي يحصل على يد محكمة ولا دخل له مطلقاً في أحوال البيع الذي يحصل اختيارياً

وفي أحوال البيع الاختياري اذا كان لم يحصل تكليف رسمي بإبداء الرغبة يسوغ الأخذ بالشفعة مادام لم تثبت حق المشتري بواسطة التملك بمضى المدة الطويلة
(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٧ مارس سنة ١٨٨٩)

- ١٢٣ المادة ٦٩ - للشريك في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصة التي باعها أحد شركائه إذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غير ما عدا الشفع المبيع في المادة السابقة
- ١٢٣ المادة ٧٠ - لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا من تملك بغير البايعة أو المعاوضة
- ١٢٤ المادة ٧١ - لا يجوز الاخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف أو له
- ١٢٥ المادة ٧٢ - يسقط حق الشفعة إذا وقع من الشركاء عقد أو أمر يستندل منه على قبولهم ملكية المشتري
- ١٢٦ المادة ٧٣ - للجار بعد الشفعين السابقين حق الشفعة إذا دفع الثمن والمصاريف القانونية
- ١٢٧ المادة ٧٤ - يبطل حق الشفعة متى كان البيع قهرياً على يد محكمة أو ما يجب على من طلب اجراء ذلك البيع أن يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوماً الى من يسوغ له التمسك بحق الشفعة لو كان البيع اختيارياً ورقة بشعاره يوم المزايدة ولا يكون للعلن اليه المذكور مع ذلك امتيازاً وتقدم على غيره
- ١٢٨ المادة ٧٥ - يجب على من له حق الشفعة ويرغب الاخذ بها أن يبين رغبته في ذلك بتقرير يقدمه لقلم كاتب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار في ظرف خمسة عشر يوماً بالكثير من بعد تكليفه رسمياً بحرفة المشتري بإبداء رغبته والاستقط حقه ويراد على هذا المعاد صافية الطريق

الباب الثالث عشر في حقوق ارتفاق السكة الحديد

مقرر من بانعمان ندوي

(في ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ - ٢٥ يولي سنة ١٨٦٤)^(١)

الاراضي المجاورة لجاتي جسر السكة الحديد لا يجوز بيع شي منها ما لم يكن من بعد كل ١٢٩ خندق من الجهتين بخمسة أقصاب . الصغير جاز التصريح ببيعها اغلا هو جسر السكة والجنايتان المجاورتان له والجدران اللذان يجانبهما المعدان للورور والعبور كما هو رسوم ومقتن من ديوان الاشغال والسكة الحديد بما أن ذلك من الجسور والطرق العمومية التي لا يجوز فيها بيع ولا شراء وما عدا ذلك بالطبع يجري فيه البيع والشراء كغلافه . وأما أرض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعمل للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالعشور يمكن للمضافة عليه الاتفاق بزراعتها بحيث ان الزراعة التي تجرى بها لا تضرب جسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان مرور المياه الصني أو الشوي بالخنادق المذكورة

(١) ان نص المنشور المذكور بالمحرر بالفرنساوي وملحق بلائحة الاطيان السعيدة تحت غرة ١٤ ليس مطابقا لاصل النص العربي وفيه حكمان متناقض أحدهما لا يحل اذن النص العربي لو ترجم ترجمة مضبوطة وأول قاي وبلاسم الظاهر منه أولا أن حصر السكة الحديد والمحندقين المجاورين له والجنايتان المجاورتين للخندقين المعدين (أي الجنايتين) للورور والعبور هم ملكا للحكومة ملكا مطلقا لا يجوز فيهم البيع والشراء ولا التملك بوضع اليد المدة لطويلة ولا يدخلون في التجارة بهذه الصفة . ثانيا أن الاراضي الواقعة في منطقة خمسة أقصاب (أي سبعة عشر مترا وخمسة وسبعون سنتيمترا) من عدا الجنايتين المجاورتين للخندقين ليست ملكا للحكومة السكة الحديد بالميرية ولا حق تفصيل ايجارها . والثالث لا يمكن بيع هذه الاراضي بدون تصريح من مصلحة السكة الحديد لكي أنه عند اغتال ملكية أي أرض كانت يتيسر للمصلحة أن تتفق مع المشتري على شروط وكيفية التملك منعا للمعاذ يترتب من الضرر بحجة المصلحة ونجاح تشييل السكة الحديد

(بحكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢١ فري سنة ١٨٨٨)

الباب الرابع عشر في الزراعات المنوعة

الفصل الاول في الحشيش

أعمال

(في ١٠ مارث سنة ١٨٨٤)

- ١٣٠ بند ١ - يغرم زارع الحشيش أو بائعه أو من أدخل أو حاول إدخال هذا الصنف بدفع مائتي قرش صاغ جزاء نقديا عن كل أفة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف بلحاظ الحكومة وإذا تكرر وقوع ذلك من نفس الفاعل الاول يغرم بدفع عثمائة قرش عن كل أفة
- ١٣١ بند ٢ - في حالة عدم دفع الجزاء النقدي بسجن المحكوم عليه به أربعاء وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا وفي كل حال لا تكون مدة السجن أقل من أربع وعشرين ساعة ولا أكثر من ثلاثة أشهر
- ١٣٢ بند ٣ - الاحكام المتقدمة تسرى على أصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم
- ١٣٣ بند ٤ - تجرى أيضا مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله
- ١٣٤ بند ٥ - يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشايبه أن يستله داخل القطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء أجنبية غير الموانئ العثمانية وانقياده لقوانين الكرك ومناظرة فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغاوازي قيمة عشرة أضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى أيرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها وتباع أيضا باقي الاشياء والبضاعة المضبوطة

- بند ٦ - يورد المبلغ المتحصل من أثمان الحشيش ومن باقى الاشياء والبضاعة المباعة ١٣٥
 لخزينة مصلحة الكرك بعد خصم قيمة الربع منه وتوزيعه مكانة بين الذين أجروا الضبط
 وفى حالة وجود مخبرين تقسم هذه المكافأة بينهم وبين الضابطين بالنصفة
- بند ٧ - تسرى أيضا هذه الاحكام على ما سبق ضبطه من الحشيش ومن الاشياء التى ١٣٦
 استخدمت لادخاله المخفولة الآن فى مخازن الكرك

أمر عال

(فى ٢٨ مايه سنة ١٨٩١)

- المادة ١ - قد صارت تعديل المادة الاولى من الامر العالى الرقم ١٠ مارث سنة ١٨٨٤ ١٣٧
 بالكيفية الآتية
- زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء القطر المصرى ويعاقب من يزرعه بغرامة قدرها
 خمسون جنهما مصرى عن كل فدان أو جزء من فدان
 وفى حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنهيه مصرى
- ولا يجوز أيضا ادخال الحشيش وبيعه أو مجرد احرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب بغرامة
 قدرها عشرة جنيهات مصرية عن كل كيلوجرام ولا تنقص هذه الغرامة فى أى حال من الاحوال
 عن جنيتين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلوجرام الواحد
- و يحكم أيضا بهذه العقوبة على كل من شرع فى ادخال الحشيش
 وفى حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ثلاثون جنهما مصرى عن كل كيلوجرام بدون أن
 تنقص عن ستة جنيهات مصرية انا كان المقدار أقل من كيلوجرام واحد وبصير اعدام
 المزروعات ومصادرة الحشيش

الفصل الثاني في الدخان

أمر مال

(في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠)

١٣٨ المادة ١ - زراعة الدخان والتبناك ممنوعة في كافة أشغال القطر المصري اعتبارا من تاريخ نشر امرنا هذا ويستثنى من ذلك التصريحات السابق اعطاؤها فانها تبقى نافذة المفعول لحين انقضاء ميعادها

١٣٩ المادة ٢ - من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها ما تاجنيه مصرى عن كل فدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة والمحصول

اذا لم يجبر شيخ البلدة عن الدخان أو التبناك المترع خفية في دائرته فيكون مسؤولا مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التي تترتب على ذلك يحكم المدبرون أو المحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

١٤٠ المادة ٣ - الغرامات التي تحصل تستنز منها المصاريف وما يتبقى بعد ذلك يخص ثلثه أرباعه الى الاشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان أو التبناك المترع خفية سواء كان هؤلاء الاشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يجبرون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون الحكومة ملزمة لاي حجة كانت بدفع مبالغ أزيد عن المبالغ التي تحصلت من هذا القبيل

أمر مال

(في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢)

١٤١ تعدلت الفقرة الاولى من المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٠ من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها ما تاجنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة والمحصول

الباب الخامس عشر في احتكار الملح والنظرون

أمر عال

(في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦)

- المادة ١ - استخراج الملح وتشغيله وبيعه يستقرا جواً على ذمة الحكومة خاصة بمعرفة ١٤٣٠
مأموريها دون خلافهم ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق باستخراج النظرون وبيعه لانه قد ضم
احتكاره على احتكار الملح
- المادة ٢ - لا يجوز لاي شخص ما أن ينشئ ملاحات صناعية ولا أن يدع الاراضي ١٤٣
المملوكة له أن يتكون فيها ملاحات طبيعية وكل ملاحه يتمحق وجودها في ملك أي شخص
أياماً كانت صفتها يصير اعتبارها كمثل تخزين ملح مهرب
- المادة ٣ - ممنوع جلب ودخول الملح والنظرون من أي جهة كانت في القطر المصري ١٤٤
الا اذا كان على ذمة الحكومة
- المادة ٤ - مرخص لناظر المالية اما أن يدير حركة الملح والنظرون مباشرة واما أن ١٤٥
يعطيه التزاما لاي شخص بطريق المزاد العمومي
- الشروط المقتضى عقدها في حال اعطاء الملح والنظرون بالالتزام يجب أن يكون مصدقا
عليها منا بمقتضى أمر يصدر من بناء على موافقة رأي مجلس نظارنا
- المادة ٥ - مرخص أيضا لناظر المالية بموافقة رأي مجلس نظارنا أن يعطى بالالتزام ١٤٦
الملاحات أو برك النظرون الذي لا يرى لزوما لادارتها مباشرة
- الملح أو النظرون الذي يستخرج من الملاحات أو البرك التي تعطى بالالتزام لا يمكن بيعه لاحد
سوى من يرغب تصديره لخارج القطر الا اذا كان يجري توريده للحكومة للوازمات مخازنها

الباب السادس عشر في انشاء العزب

أمرال

(في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥)

١٤٧ - المادة ٦ - أولا العزبة التي لا يمكن أربابها القيام بخفر سكنها وأراضيها على مقتضى قانون الخفر وملحقه هذا يجري هدم مساكنها وسكانها يضمنون الى البلاد التابعة لها الاطيان وذلك بعد ثبوت بحزم مالك العزبة عن القيام بخفرها وإثبات بحزم بكتابة منه ثانيا العزب التي يظهر للدير أنها ملحاً أو مأوى للاشقياء وان كانت قادرة على تأدية خفرها يجري هدمها وقاية للامن العام متى أقر على ذلك مجلس النظار بناء على طلب ناظر الداخلية وفي هذه الحالة ينضم سكانها الى البلدة التابعة لها الاطيان ثالثا لا يجوز احداث عزب من الآن فصاعدا الا اذا كانت أطيانها من تحسين فدانافا أكثر على شرط أن تكون لما لا أكثر من واحد ولا يصير احداثها الا بتصریح من نظارة الداخلية

أمرال

(في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)

١٤٨ - المادة ١ - أرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان يتصرح لهم بانشاء عزب في أطيانهم المذكورة متى رغبوا ذلك على الكيفية الآتية أولا اذا كانت الاطيان المستبدلة يبلغ مقدارها خمسين فدانافا أكثر ولو كانت لانس متعدين (مشتركين فيها) ثانيا اذا كانت تلك الاطيان لما لا أكثر من واحد على شرط أن لا ينقص مقدارها عن الخمسة وثلاثين فدانافا

١٤٩ - المادة ٢ - انشاء العزب المذكورة لا يكون الا بتصریح نظارة الداخلية على شرط أن تكون هنالك ضرورة ادعية اليه ويمكن أربابها القيام بخفرها وتعهدهون بالانقياد لاحكام قانون الخفر وملحقه ونيله

قرار من مجلس النواب

(في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٩)

ليس مصرح باى وجهه من الوجهه لاي كان أن ينشئ مساكن في الاراضى الزراعيه ١٥٠
الكائنه خارج دائره حدود بلده



الباب السابع عشر في قواعد وروابط التنظيم

الفصل الاول

في التنظيم

أمر عال

(في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩)

- ١٥١ مقدمه - بقبول الدول المذكورة في أمرنا المؤرخ في يوم تاريخه
- ١٥٢ المادة ١ - ابتداء من أول فبراير سنة ألف وثمانمائة وتسعة وثمانين تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون متبعاً الآن أو ما تصدره فيما بعد حكومتنا من الاوامر الخاصة بالاصول المتعلقة بالاراضى والجسور والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم وغيره
- للراحة والمضرة بالصحة والخطورة وعلى وجه العموم جميع اللوائح النافذة والعامية المختصة بالضبط والربط والامن العمومي
- ١٥٣ المادة ٢ - الاوامر التى تصدر في هذه المواد يصير نشرها بعد قرار من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف التى تختص على التحقق من الامور الاتية وهى
- أولاً ان القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هى عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء
- ثانياً لانتجمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وأن أحكامها لانتجمل على عقوبات أسلمن عقوبات المخالفة

أعمال

(في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩)

- مقدمة - بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختلطة ١٠٤ بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الناقية من أمرنا الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
- المادة ١ - لا يجوز مطلقاً لحد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها الآن مصلحة تنظيم أو التي ستشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة الأشغال العمومية منازل أو عمارات أو أسوار أو بلا كونات أو سلام خارجية مكشوفة أو مغلقة أو غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضاً توسيع تلك الابنية أو تعديلها أو تقويتها أو زعيمها أو هدمها بأي صفة كانت أو في أي حد كان من الحدود الأبعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . أما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة
- المادة ٢ - أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسري بقسقى قرار يصدره ناظر الأشغال العمومية على مدن وقرى أخرى
- المادة ٣ - تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوه عنها في المادة التاسعة عشر من أمرنا هذا (١)
- المادة ٤ - كل من تعهد بإجراء عمل من الأعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً معمارياً أو مقاولاً أو غير ذلك عليه أن يحضر مصلحة التنظيم كتابة عن الأعمال المطلوب إجراؤها وذلك إذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل
- المادة ٥ - كل رخصة لا يعمل صاحبها بها في ظرف سنتين تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لقوات أجلها
- المادة ٦ - الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة

(١) يباح مبدئياً للمصلحة بالنسبة لعموم الناس والاشخاص الذين لم يحصل بينهم وبينهم مشاركة أن تجري عمل الشوارع وغيره من الأشغال بمرأاة حدود مسالغ الاعتمادات المخصصة لذلك وبحسب ما يناسب الشؤون العمومية وشؤونها من الخصوصية وما عليها - وي عين خط الشوارع واعطاء رسومات تخطيط البناء بالموافقة للرسومات العمومية المصدق عليها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠)

- ١٦١ المادة ٧ - تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في أى عمل من الاعمال المبينة في المادة الاولى قبل أن يحكم الناظر الموالم اليه في هذه المعارضة
- ١٦٢ المادة ٨ - لاتعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة
- ١٦٣ المادة ٩ - لا يجوز لاحد فتح طريق عموى الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلا قانونيا وبدون مقابل عن الاراضى التى تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذى تعطيه له مصلحة التنظيم ولا يحتاج الامر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصى يسدى طرفيه بدارين أو باب أو جسر يمنع المرور فيه
- ١٦٤ المادة ١٠ - كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصا على الامن العام وانظرا لكونه آيلا للسقوط ينبغى ترميمه أو هدمه في الميعاد الذى تحدده لذلك المصلحة المذكورة (١)
- ١٦٥ المادة ١١ - من يخالف حكما من أحكام المادة الاولى من امرنا هذا يعاقب بالعقوبات الاتية
- أولا - اجراء أعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو الحسد المعين للتعلية يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة
- ثانيا - اجراء أعمال بدون رخصة انما داخله في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين انفا وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة
- ١٦٦ المادة ١٢ - كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وتوقيع العقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط

(١) اذا وجد غيان بارز على الطريق العموى أى خارج من الخط المبين برسم التنظيم العموى وكان مما يلزم ازالته فلا يجوز للمالك اجراء أى ترميم أو تصلح من شأنه تقوية الجزء الواجب ازالته من العمارة والمصلحة المحق في أن رفض الرخصة التى تطلب الغاية المذكورة

وانما دعت الحالة لهدم آيلا للسقوط ففاعلى المصلحة أن تدفع سوى عن الارض التى تدخل في الطريق العموى بسبب خط التنظيم الجديد (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ ديسمبر ١٨٩٠)

- المادة ١٣ - من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة ١٦٧ في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وبالعقوبة المدونة في المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه إما بالتنازل للحكومة مجاناً عن الارض أو بسد ذات الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المثني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفاً وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه بالتابع نص تلك الفقرة فيما يخص بسد الطريق
- المادة ١٤ - من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة ١٦٨ في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى والمادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء
- المادة ١٥ - وفي كافة الاحوال المنوّه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم ١٦٩ القاضى المحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التى يستوجبها المخالف بل أيضاً بالزامه بالهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع المكان الى حالته الاصلية
- المادة ١٦ - يجوز للاخصام أو لقم النيابة أن يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال ١٧٠ المذكورة آنفاً
- المادة ١٧ - يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام من ١٧١ يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم المختلطة اذا كان الحكم صادراً بالغيبة أما اذا كان الحكم صادراً بوجه الاخصام أو بغيبة بعضهم بعد حصول المعارضة فينتدأ الميعاد من يوم صدوره
- المادة ١٨ - يرفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه ١٧٢ بوجه الاستئناف
- يصير طلب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة أيام كاملة
- الاحكام التى تصدر من محكمة الاستئناف بالغيبة ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة
- المادة ١٩ - يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ احكام أمرنا هذا ١٧٣ اللائحة المذكورة والقرارات التى تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩)

١٧٤ المادة ١ - ادارة عموم مدن ومباني القطر المصرى المشككة بنظارة الاشغال العمومية

تستقر على القيام بأداء أعمالها على حسب القواعد المقررة

١٧٥ المادة ٢ - تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتى ذكرهم

● مدينة القاهرة ●

أولا أحمد بكارموظنى نظارة الاشغال العمومية بعبئته النافذ رئيس

ثانيا مدير أشغال المدينة المذكورة نائب رئيس

ثالثا مندوب من طرف المحافظة

رابعا أحمد مهندسى التنظيم

خامسا مندوب من طرف مصلحة الصحة

● مدينة اسكندرية ●

أولا محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا مندوب من طرف مصلحة الصحة

ثالثا مدير أشغال المدينة المذكورة

رابعا مندوب من طرف المحافظة

خامسا أحمد مهندسى التنظيم

● مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية ●

أولا محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا مندوب من طرف مصلحة الصحة

ثالثا مهندس التنظيم

رابعا مندوب من طرف البوليس

ويحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس

وأما باقى المدن والقرى الموجودة فيها الآن مصالح تنظيم أو التى ستشكل فيما تلى المصالح

فيم بعد فيؤلف بجلست التنظيم فى كل منها من الموظفين الآتى ذكرهم

أولا المدير أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا مهندس التنظيم

ثالثا مندوب من طرف مصلحة الصحة

رابعا مندوب من طرف البوليس

يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس أحد كتاب التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم

المادة ٣ - يلتزم المجلس اعتياديا في كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الأقل و يلتزم ١٧٦

أيضا على خلاف المعتاد كلما رأى الرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به أغلب أعضائه وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذي يضم اليه الرئيس هو الاربع واذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحداً عضائه ليقوم بمقامه

المادة ٤ - على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية ١٧٧

أولا تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخطط العمومية

ثانيا ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوم لذلك

ثالثا تعيين عرض كل شارع

رابعا تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضا

خامسا أن يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضى اللازمة لإنشاء الشوارع .
أول توسيعها أو بيع أراضى الشوارع التى تسقط من ترتيب الشوارع

سادسا تعيين المسافة بين المفروسات التى على جانبي الشوارع العمومية وبعضها

سابعا أن يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التى يستدعيها تنظيم

الشوارع

ثامنا أن تعرض التصميمات التى تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها

ثاسعا أن يقرر ما يلزم اجراءه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصا على الامن العلم ونحو

المباني الخلة

المادة ٥ - تعمل الخطط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة ١٧٨

عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة به وتعديل تلك الخطط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التى كانت عليها تلك الاماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية الآتية أساسا في رسم خطوط التنظيم

- (١) الازقة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار وأما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع الابنية المقامة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل قننى على هذا العرض في كامل طولها
- (ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ٤ أمتار الى ٦ يجعل عرضها ٤ أمتار
- (ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ أمتار يجعل عرضها ٦ أمتار على الأقل
- (د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار وفي باقي المدن ٦ أمتار فقط
- (هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط
- (و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ أمتار على الأقل من ذلك الصف
- (ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شارع عرضه ١٠ أمتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاع المقررة للطرق والشوارع
- (ح) خطوط تنظيم جهات الابنية المقامة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلا على قدر الامكان وتمتد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضا في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحدا بقدر الاستطاعة على جانبي المحور
- (ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والابنية تبقى بقدر الامكان على الخط الذى هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها مالم يصدر ناظر الاشغال العمومية قرارا نظرا لاسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على خطها الاصلى
- (ى) اذا تكونت من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منهما بقدر متر واحد على الأقل عاموديا على خط يقسم الزاوية الى نصفين
- (ك) الزوايا التي تتكون في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متر واحد عند ما تلاقي خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة

ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم أحد النوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدون به العبارة الآتية

(قد تقررت خطوط تنظيم شارع بمجلسه مجلس التنظيم المنعقدة في)
ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه

المادة ٦ - يقدم طلب الرخصة على ورق مقفلة موقعا عليه من الطالب أو من وكيله ١٧٩
المفوض قانونا مينا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه وأقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضا بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفى أصحابها من القيام بأداء الاجراءات والشروط المنوطة بها بالقوانين والاورام العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لامور أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة أما المصالح الاميرية فتعفى من دفع أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الاتصال اللازم

المادة ٧ - تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي ١٨٠
تصدر من مجلس التنظيم

المادة ٨ - لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون ١٨١
لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو يتطرق في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلبها مهندس التنظيم اصداؤها وكيفما كانت الحال لحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

المادة ٩ - الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من ١٨٢
الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب رسماعن خط التنظيم مطابقا للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لأقامة حائط الوجوه ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرط من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته ويجوز ابطالها ولا يعمل بها وعليه أيضا أن يطلب تعيين

من يلزم للكشف على بنائه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بغير فقه مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضا ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء

أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف فيحضر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئا عن ذلك

وأما الاسوار التى تكون من سياجات نامية فيجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم

وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجارا فلا يجوز له نقل أية شجرة منها للتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التى تمر منها العربات

وإذا شرع أحد فى إقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخارجات وأما الاراضى التى حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فقهاط بأسوار تبني على خط التنظيم

١٨٣ المادة ١٠ - مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية ومصدور أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة أن تنزع شيئا قسياً وبالطرق القانونية الاراضى المبين بالرسم لزومها الانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الامر العالى المشار اليه لا يجوز إقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها

١٨٤ المادة ١١ - لا يجوز احداث بروزات فى جهات المنازل خلاف البروزات الآتى بيانها أولا فى السفلى القاعدة

ستيمتر متر

٥٠ . . فى الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فقلدون

١٥ . . فى الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثانيا فى الاكاف أو الاعمدة وجلسات الشبابيك

ستيمتر متر

٥٠ . . فى الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فقلدون

١٠ . . فى الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثالثا في المبكونات والمواردات التي تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف على الأقل عن سطح أرض الشارع ورايدها هذا السطح السطح الاعلى لوزنة الاساس
ستينتر مسنر

٥٠ . في الشوارع التي عرضها ستة أمتار فأفوق

٥٠ . في الشوارع التي عرضها أقل من ستة أمتار

ولا يجوز الترخيص ببناء ماوردت على وجهات المنازل الكائنة في صدر الارض المسدودة
رابعا مايرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقداره بروزه عشرين ستينتر او يدخل فيه
بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها

خامسا تحسب البوارز من سطح حائط الوجهة من فوق السفل

المادة ١٢ - يصيرazole مايرز عن المباني من مساطب وسلام خارجة ودرج ولا تستثنى ١٨٥
من ذلك الا المباني التاريخية والدينية والمباني المتقنة الصنعة الى أن يجدد بناء وجهاتها على
خط التنظيم

المادة ١٣ - تهدم العقود أو الاسبطة المقلدة فوق الطرق العمومية شيئا كليا ١٨٦
اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المباني المستندة هي عليها ويصير أيضا هدمها متى ظهر
خلل بإحدى الهيئات التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعدا إقامة شيء منها فوق الطرق
العمومية

المادة ١٤ - قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يغلها مهندس التنظيم ١٨٧
الى المحافظ أو المدير لينفذها ويدكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها وبعين فيها
التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد ذلك ثمانية أيام على الأقل اذا كان صاحب المنزل
ساكنا فيه وخمسة عشر يوما اذا كان المكان مؤجرا فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار ولم يسلر
في اجراء الهدم يتعين على المحافظة أو المديرية اخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضرا عن
تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضي المخالفات بالغرامة
المقررة قانونا وبأمر أيضا بعد التحقيق اذا كان هنالك لزوم له باجراء الهدم على مصاريف
مركب المخالفة أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات اللازمة لتخاذها فحو الاجانب يقع
على صاحب الملك نفسه الذي عليه أن يقوم بتسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف
بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين في المنزل

١٨٨ المادة ١٥ - المأمورون المناط بهم اثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك وإذا كان غائباً تلصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

في طريقة رسوم التنظيم

١٨٩ المادة ١٦ - أولاً كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ

ثانياً تدفع الرسوم الآتية يانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفاً

(أ) رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق العمومي

(ب) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط أو تعلية بناء مقام على خط التنظيم

(ج) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات في فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومي

(د) رسم قدره قرش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طولي من الوجهة

(هـ) رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها القوات ميعاد السنة الواحدة المنوطة بالمادة الخامسة من الامر العالي

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٧ يناير سنة ١٨٩١)

١٩٠ المادة ١ - يقي مجلس التنظيم باسكندرية مشكلاً كما كان بحسب المادة الثانية من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وذلك فوقنا ولكن يستبدل مندوب الحكومة بمندوب من المجلس البلدى

- المادة ٢ - يؤلف مجلس التنظيم كما يأتي
 أولاً من محافظ الاسكندرية أو وكيله بصفة رئيس
 ثانياً من مندوبين المجلس البلدى
 ثالثاً من مندوبين مصلحة الصحة
 رابعاً من بائنهندس أشغال المدينة
 خامساً من بائنهندس مياي الحكومة
- المادة ٣ - طلبات مجلس التنظيم المتوه عنها في الفقرتين الخامسة والسابعة من المادة ١٩٢ الرابعة من اللائحة ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تقدم الى رئيس المجلس البلدى
- المادة ٤ - تشمل الخطوط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة ١٩٣
 عموم المدن والمباني بنظارة الاشغال العمومية وتبقى الثانية في أقلام المجلس البلدى
 أمارسومات التنظيم فتعرض من المجلس البلدى على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليها قبل اجراء العمل بها
- المادة ٥ - تبقى جميع أحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ مربية ١٩٤
 الاجراء الا ما كان منها مخالفاً للأحكام المتقدم ذكرها
- المادة ٦ - يتبع العمل بهذا القرار الى أن تقرراً أحكام نهائية ١٩٥

قرار من مجلس النظر

(في ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢)

- قد رؤى بالمجلس أن مدير عموم البلدية الذى تعين ليرأس جلسات القومسيون البلدى ١٩٦
 في غياب المحافظ يسوغه أيضاً أن يرأس مجلس التنظيم بما أنه داخل ضمن اختصاصات البلدية
 بالنسبة لصفته البلدية

الفصل الثاني في مساكن الشغالة

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٣)

١٩٧ الملة ١ - لايسوغ لارباب الاطيان الكائنة بمدن القطر وضواحيها الراغبين ببناء مساكن للشغالة أن يبنوا المساكن المرغوبة الا بتصریح نظارة الاشغال العمومية

١٩٨ الملة ٢ - يلزم أن يكون طلب الرخصة معجوباً بتصميم عن الارض المقصود البناء فيها رسمه يكون باعتبار رخصة ميليمترات عن كل متر وينبغي أن يبين في التصميم حدود وهيئة الاملاك المجاورة وأسماء أربابها ثم رسم وأسماء الحارات الموصلة لها

وعلى المالك أن يبين أيضاً في الرسم الطرق والشوارع والحارات التي يريد انشاءها داخل الارض ولا بد من أن يكون اتساعها مساوياً لاربعة أمتار بالاقل أما اذا كان الغرض عمل ميادين داخلها فيكون اتساعها مناسباً لمساحة الارض المراد انشاء العمارة بها ويلزمه أيضاً بيان ارتفاع سطح الارض في النقط الأكثر انخفاضاً بها وارتفاع الطرق الموصلة الى الارض ومتى استوفى الرسم هذه الشروط لا بد وأن يصطحب برسومات قفل باعتبار عشرين ميلى عن كل مترين فيها شكل البناء المرغوب بشرط اتباع الشروط الاتية

(١) ترجيح وجود حوش داخل البناء بقدر الامكان

(ب) عمل القاعات والادو على حسب المقاسات الاتية من الفارغ بالاقل

طول أربعة أمتار

عرض ثلاثة أمتار

ارتفاع لغاية السقف ثلاثة أمتار

(ث) أن تكون وجهة البناء معرضة للهواء الجرى على قدر الامكان ويكون لهم مصارف للهواء جهة قبلى وهذه المصارف تكون كافية مع أبواب وطبقات تقفح وتغلق

(د) ولا بد من انتخاب محلات موافقة للرأحيض والمجارير والاسطبلات

(ى) اذا لم تسد مساحة الارض على عمل مرأحيض فتعمل مبالو يتعهد المالك بتنظيفها وعند انتهاء عمل هذه الرسومات يصير تقديمها للنظارة فتصدق عليها فى أقرب وقت

المادة ٣ - متى صدقت النظارة على الرسومات فيلزم الطالب باتباع الشروط الآتية ١٩٩
في أعمال البناء

- (أ) يكون عمل الحيطان بالبناء الجيد من الدبش أو الحجر الأحمر مخلوطاً بالمونة الجيرية
 - (ب) ويلزم تبييض وجه الحائط بالجير والرمل
 - (ث) يلزم دهان الابواب والشبابيك والسقف بالقلق بوش واحد من البوية
 - (د) يلزم عمل فجارة جيدة في التوافد لتساعد على القفل والفتح ثم تضرب بالدهان
 - (ي) يلزم تبييط الود والقبعان بالحجار
 - (ف) يلزم ابعاد المطبخ عن محلات النوم حتى يتمكن البخار والدخان من الصعود بالراحه
- المادة ٤ - في أثناء اجراء البناء على حسب التصريح المعطى يجرى معاينة ذلك بمعرفة ٢٠٠
أحد مهندسى النظارة ومعه مندوب الصحة ليتحققا من اتباع أحكام التصريح من عدمه ثم
يحرران محضراً بكل ما يشاهدانه على نسختين ترسل احدهما الى النظارة والاخرى تسلم
لصاحب الارض

واذا شاهد للنظارة عدم موافقة البناء لاذن التصريح فتلزم صاحب الملك باتباع الشروط
وهذه الشروط يلزم بها من كان قاطناً بالمدن الآتى بيانها

- ١ مصر - ٢ سكندرية - ٣ دمياط - ٤ طنطا - ٥ أسيوط - ٦ المهله الكبرى -
- ٧ المنصورة - ٨ الفيوم - ٩ دمنهور - ١٠ الزقازيق - ١١ اخميم (بديرية جرجا) -
- ١٢ المنيا - ١٣ رشيد - ١٤ بورت سعيد - ١٥ منوف - ١٦ شبين الكوم - ١٧ قنا -
- ١٨ جرجا - ١٩ جهينة - ٢٠ طحطا - ٢١ سنورس - ٢٢ منفوط - ٢٣ سوهاج -
- ٢٤ سمند - ٢٥ الجيزة - ٢٦ ميت غمر - ٢٧ زفتى - ٢٨ السويس - ٢٩ ملوى -
- ٣٠ أبوتيج - ٣١ سرس البياطة (بديرية المنوفية) - ٣٢ بنى سويف

الفصل الثالث

في الآلات البخارية

لائحة تصاريح اعتمادها لقرار من المجلس المخصوص

(في ١٤ جادى الاولى سنة ١٢٨٣ - ٤ اكتوبر سنة ١٨٦٦)

٢٠١ بند ١ - لا يجوز مطلقا احداث أو نقل ورشة بخارية خطيرة أو مضرة للصحة أو موجبة لعدم الراحة بدون تصريح من طرف الحكومة مقدما وإذا حصلت مخالفة لذلك من أى انسان كان فللحكومة المحلية أن تدمر بناه بدون مقابل ولا تضمينات لالمالك ولا للمستأجر ولا لمن يكون له شركة أو انتفاع في تلك المباني^(١) وجميع الورش والقابريات التى بها ابوابات تدخل في هذا الباب

٢٠٢ بند ٢ - كل من يطلب احداث أو تغيير ورشة بخارية بالقرب من البنادر فعليه اذا كانت الورشة المذكورة يراد احداثها بمخرصة مصر أن يقدم الى نظارة ديوان الاشغال عرضا موضحا به جنس الورشة والغرض من احداثها أو من تغييرها ونقلها وكذا كيفية وقوة الواوور المطلوب ادارته به لمعلم ايضاح الاحتراسات التى عزم على اجرائها مقدم العرض المذكور لاجل تحقيق المخدورات الناشئة من الصناعة وأما اذا كان المطلوب احداث أو نقل الورشة المحكى عنها في جهة خلاف المحرصة من داخل أى مدينة أو بندر أو بالقرب منها فيكون تقديم العرض الى محافظ أو مدير تلك الجهة بالصورة والكيفية الموضحة آنفا ويلزم أن يكون مع هذا العرض رسم عمومي موضح به المحلات التى بها بناء مع البناء المزمع على اجرائه لاجل الاعمال التى يراد اجرائها بواسطة الواوور

٢٠٣ بند ٣ - بعد اجراء التحقيقات والتحرى اللازم فيما هو مذكور بالعرض واطلاع مهندس التنظيم عليه يلزم تقديم العرض المذكور مع تقرير المهندس المرقوم ونتيجة التحقيقات الواقعة الى مجلس التنظيم الذى يحكمه عياره موافقا وعلى مقدم العرض أن يتحمل امتثال اكلية المصدر بحكم المجلس المذكور

(١) القانون المدنى المختلط

بند ٦٣ - محلات المصانع والآبار والآلات البخارية ونحوها من المحلات المضرة بالبحر إن يجب أن تبني بالبعد عن المساكن المسافات المقررة بالوائح على مقتضى الشروط المبينة فيها

- بند ٤ - لا يجوز وضع وإبورات بداخل المسائن والبنادر الا اذا كانت تفصل من قوة ٣٠٤ ثمانية خيول أو أقل بحيث تكون معدة للحين الدقيق أو رفع المياه فقط وذلك على حسب الشروط الآتية
- أولا أن يكون القزان محاطا بجميعه بدائر من البناء سمكه متر واحد بالاقبل وارتفاعه أربعة أمتار وأن يكون مسقفا بخشب خفيف منفصلا عن السقف المجاورة له
- ثانيا يلزم أن يكون القزان متباعد عن المساكن المجاورة بقدر خمسة عشر مترا من كل جهة بالاقبل
- ثالثا مدخنة القزان يلزم أن تكون مرفوعة عن سطوح المساكن التي على بعد خمسين مترا منها بقدر مترين بالاقبل
- بند ٥ - الواورات الثابتة أو الواورات النقال التي تزيد قوتها عن ثمانية خيول اذا لم تكن معدة للتشغيلات الخطرة ولا للورش التي ينتج منها مضار للصحة بل تكون موجهة فقط لعدم الراحة يجوز وضعها بالقرب من المدائن والبنادر على مقتضى الشروط الموضحة آنفا
- بند ٦ - القابريقات الخطرة والورش التي ينتج منها مضار للصحة يجوز وضعها على بعد ٣٠٦ خمسة أمتار بالاقبل من المدن والبنادر بالجهة القبلية أو الشرقية (١)
- بند ٧ - من حيث ان وضع الواورات والورش البخارية مما يجب النظر فيه بمعرفة الصحة ٣٠٧ فلا يرخص بتركيب وإبورات بالقرب من المدن والبنادر الا من بعد استيقاظ الاستعلامات اللازمة عنها من طرف ديوان الصحة

(١) اذا طلب أحد الاجانب أصحاب المحرف رخصة من الميرى بإنشاء وإبوراتها بمدينة ولم يستحصل عليها الا تحت شرط ففله فيما لو صار بناء مساكن في الجبل بالقرب منه فهو ملزم عند حدوث المساكن المذكورة أن ينقل الدلامر الذي يصدر له من الحكومة بإزالة الآلة أو نقلها لجهة بعيدة وانما اذا امتنع من ذلك فلا يحق للحكومة التدخل بالقوة في عمل الواورات بدون حضور القنصل أو بموجب أمر من المحكمة لاجراء نقل الآلات ومنع استمرار التشغيل (حكيم محكمة الاستئناف المختلطة في ٢١ يناير سنة ١٨٨٦)

الباب الثامن عشر في نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية

الملك الاطيان العبد

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

٢٠٨ بند ١٠ - حيث انه بحسب مستلزمات المصلحة لا يحتلوا الحال من الاحتياج لاخذ اطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة الري في أعمال الجسور والترع والقناطر والابنية وشغور ذلك فهو وان كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن ارباب تلك الاطيان وخصمه على جانب الميرى اذن الاراضى مبرية خراجية ومزارعوها بنوع الاثرية لهم فيها حق الانتفاع ماداموا يتعهدون بالزراعة^(١) الا أنه ربما أن بعض ارباب الاطيان التي تدخل اطيانهم أو بعضهم في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش بسبب ما أخذ منها حيث كانوا متعيشين

(١) القانون المدنى المختلط

بند ١١٨ يجب على من لهم حق المفعة في الاراضى الخراجية وعلى مالكي الامدادات أن يتركوا بدون مقابل ما لهم من اراضيهم للطنن والترع ولكافة ما تقتضيه مصلحة التنظيم والمنافع العمومية ولولم يشترط عليهم ذلك في جميعهم أو في تفاسيطهم

بند ١١٩ جميع أصحاب الحقوق العينية أو المستأجرين باعبارات رسمية اذا صار نزع حقوقهم أو اخراجهم قبل انقضاء مواعيد التنبيه عليهم فيعطى لهم مقدما التعويض اللائق في مقابلة ذلك

بند ١٢٠ اذا نزع من جهات الاوقاف أرض موقوفة فتعطى للجهات المذكورة أرض بدلها وكذلك يعطى الملل المذكور لارباب الاطيان الخراجية والمشورية اذا كان اللازم للمنافع العمومية أكثر من ربع الاطيان المأخوذ منها

بند ١٢١ أخذ العقارات للمنافع العمومية يكون بأمرين فبشئان

الاول مقدار الاراضى اللازمة لاجراء الاشغال ولتحققاتها الضرورية

الثاني بان الزائد من العقارات المأخوذ للمنافع العمومية بالمدن بعد اللازم منها تلك المنافع ولا يصح أن يبنى بيوتاً مبنية موافقة لاصول الصحة

بند ١٢٢ تعلق صورة من هذا الامر في ديوان المديرية وفي المحكمة وعلى الاملاة المختصين أخذها ويكون جميع ذلك في هيئة الاعلانات القضائية مع التعريف عن المحل الذي يوضع فيه رسم الاملاة المذكورة ثم يدعى ذلك أيضاً في إحدى الصحف الوقائع

بند ١٢٣ يوضع الرسم مدنتاً في أيام في ديوان المديرية ويقع في الديوان المذكور محضر لقيده ملحوظ من لهم فائدة في ذلك

بند ١٢٤ تبلغ المحفوظات المذكورة ويراعى في حقها ما تقتضيه المصلحة المطلقة بذلك

بند ١٢٥ يعلن الرسم الانتهاء والتمن الذي تطبه الحكومة في كل قطعة من الاملاة المختصين أخذها الى أولى القاعات فيها العروفين لسلها أو الذين عرفوا عن أنفسهم ثم يعلن الرسم والتمن المذكورين بالاوجه السابق ذكرها

من الانتفاع بزراعتها أو ربحها البعض منهم يكون في جله نفوس من العائلة والمتبق في الطين بعد المأخوذه بالعمليات المذكورة لا يكتفى لتعويضهم فرعاً لرفع تلك التضررات وملاحظة لحسن التوطن والعمارة يلزم أنه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها إذا كان يتحقق لحضرة المدير ويتأثر أي له حصول ضرر ووضيق معاش لأحد من المأخوذاً طيناتهم أو بعضها من الآن فصاعداً بالعمليات المذكورة ويكون محتاجاً لاخذ بدلها فليدفع المأخوذاً طيناً الناحية أحياناً بأعباءه غير ممولة سواء كانت نازلة في المزارد أو غير نازلة في المزارع أحياناً الجزائر فيعطى له منها ما يقتضى إعطاؤه بلداً بمعرفة حضرة المدير وإذا لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها أحياناً متروكة عن أربابها فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته وإن لم توجد أحياناً بالناحية من هذا القبيل وتوجد بها أحياناً محمولة عن أربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو الحق بالأخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه لاخذها من أهالي الناحية أو المجاورة وأما إذا لم يوجد تلك الناحية أحياناً مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين أن يأخذ البديل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستولى من الطين البديل بأى وجه من تلك الوجوه يتقيد عليه بالضريبة المقررة بنحوه ويكون ذلك له بنوع الأثرية وأما إذا دخل تلك العمليات أحياناً من الأطنان غير الخراجية أى المملوكة لأربابها فهذه يعطى بدلها صاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى

بند ١٢٦ على أرباب الاملاك المذكورة أن يعرفوا في مدتها عاماً من متأخرى تلك الاملاك وعن لهم حق الانتفاع فيها أو أى حق آخر فان قصر وفى ذلك الزمان دون غيرهم بالتصميمات اللازمة لأولئك المستأجرين أو ذوي الحقوق إذا كان لذلك وجه

بند ١٢٧ ومن استثناء حصول الاعلانات المذكورة يكون للحكومة الحق في التنبيه على المستأجرين بتخلي الاملاك المذكورة لهم إذا كان عقد الايجار يجرى ذلك

بند ١٢٨ تندرج المحارة التي تعلق أرباب الاملاك من تخليتها ضمن مبلغ التصميمات
بند ١٢٩ إذا تم فصل من الحكومة مساومة مع أولى القائدين في الاملاك المذكورة بطريق التراضي في ظرف ستة أشهر من تاريخ الاعلانات الأخيرة ولم يرفع معها الماداة الى المنتخبين المحليين لتقدير التصميمات فلازى القائدين المذكورين أن يطلبوا من المحكمة رفع الماداة الى المنتخبين المذكورين

بند ١٣٥ إذا أخذ جزء من مبانى العقارات الكائنة بالمدن للمنافع العمومية فلا يجرى صاحبها على اتجاه الباقي منها على ذاته

ان عدم تمكن الحكومة لغاية الان من سلاحيه وتشكيل هيئة منتخبين محليين لتقدير التصميمات بالنسبة لعدم حصول الاتفاق مع الدول لا يترتب عليه حرمانها من الحق في الحصول لها بالبند ١٢١ من القانون المدنى القاضي باصدار اوامر بأخذ عقارات للمنافع العمومية وانما لا يمكنها الاستيلاء على الاراضى التي تؤخذ بدون أن تدفع مقدماً التعويض لصاحبها وفي حالة عدم وجود منتخبين محليين مخصوصين يجب تقدير قيمة التعويض بمعرفة المحاكم بعد اجراء المعاينة اذا كان هناك موجب (حكم محكمة الاستئناف المختلط رقم ١٨٨٨ مايسة ١٨٨٨)

لائحة مجالس تفتيش الزراعه

(في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧١)

٣٠٩ بند ٢٢ - الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة بموجب هذه اللائحة يجري مساحتها ويخصص لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٣ أربعة معقدون أهل خبرة في كل مديرية من معتبري أهاليها ويكون انتخابهم بمعرفة رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المشيخة باطلاع مجلس تفتيش الزراعة بحيث يكون التمين بمحض وصاحب الطين أو وكيله على حسب قانونه والذي يخص العمليات العمومية يضاف على مصروفاتها بموجب القرار الذي يصدر عنها من المجلس الخصوصي وما يخص العمليات المشاركة يكون على العائد عليهم الانتفاع بحسب درجة المنفعة

٣١٠ بند ٢٣ - بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات وتخصيص أهل خبرة لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٢ يتطربا يكون مدفوعا عنه مقابلة ويعطى عنه أو بدله بناء على الصادر من المجلس الخصوصي عن اجراء العملية التي تسلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم توجد مدفوعا عنها مقابلة فيجري فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها تطبيقا لما هو منصوص ومدون عن ذلك بلائحة الاطيان

يراجع الباب الاول - فقرة ١٠
يراجع الكتاب الثاني - باب ٨ في المرفوعات

قرار من مجلس النظار

(في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢)

٣١١ قد تقرر رد الاطيان التي زعت ملكيتها سابقا لاجل أشغال المنافع العمومية وصار الاستغناء عنها بدون اعطاء اطيان بدلها أو دفع عنها نقدا الى أربابها الاصليين مجانا وذلك طبقا للاحكام الآتية ايضاها وهي

أولا الاطيان التي أخذت سابقا بالمنافع العمومية واستغنى الحال عنها بدون اعطاء اطيان بدلها أو دفع عنها نقدا ومرغوب ردها يجب على أربابها أو من حل محلهم في الاستحقاق أن يقدموا طلبا لديرية الكائنات بها الاطيان مباشرة مبينا به الاسم واللقب ومحل الإقامة ومقدار ماسبق أخذهم منهم واسم الرعة أو الجسر أو خلافة الذي أخذت فيه تلك الاطيان سنة أخذها وإن كانت خراجية أو عسورية والناحية والحوض أو القبالة الكائنات بها الاطيان واسم المركز

ثانياً يجب على المديرية أن تجري أعمال التصريات اللازمة مع الهندسة وتظارة الاستغلال لتحقيق من جهة عدم لزوم الاطيان في المنافع العمومية وعدم سبق اعطاء بدل أو تعويض عنها بحسب ما تستلزمه حالة الاستكشافات والتحريات وثبوت أحقية الطالب في طلبه بحسب ما ذكر في المادة الأولى ثم تجري معايينة ومساحة الاطيان بعرفة من تتقدمهم لذلك لتقدير المدة التي تازم للاستصلاح بمراعاة المصاريف والصعوبات التي تستدعيها عملية الاصلاح مع مراعاة حالة الطالب أيضاً بحيثان المدة التي تقرر لا تتجاوز الخمس سنوات وبصير ربط الاموال في كل سنة على الجزء الذي يقرر اصلاحه اعتباراً من سنة التسليم حتى انه باقضاء المدة تكون جميع الاطيان التي أعطيت مربوطة بالمال الكامل

ثالثاً ربط الضريبة خراجية كانت أو عشورية يكون بواقع الضريبة التي كانت مربوطة عليها في الاصل قبل أخذها في المنافع العمومية وما يلحقها من العلاوات والتزيلات التي تكون حصلت بعد الاخذ وفي حالة تعذر معرفة تلك الضريبة تعتبر ضريبة الاطيان الملاصقة لها رابعاً للبالية الحق في رفض أي طلب يتقدم من هذا القبيل في حالة ما اذا كان يرتب على رد الاطيان ضرر لصلاح الحكومة

مشروع أعمال

(بخصوص نزع الملكية لأجل المنافع العمومية) (١)

المادة ١ - لا يسوغ نزع ملكية العقارات لأجل المنافع العمومية إلا بموجب أمر عال مخصوص

المادة ٢ - يشغل الأمر المشار إليه ما يأتي

أولاً بيان كل أرض أو بناء محكوم بنزع ملكيته مع إيضاح نوعه ومقداره وحدوده ثانياً جدولاً يبين فيه أسماء أصحاب الاملاك الواردة في المكلف أو بجزءة عوائلها الاملاك وألقابهم ومحل إقامتهم

المادة ٣ - يسوغ أن يدخل في النزع ليس فقط العقارات الضرورية بل أيضاً العقارات المجاورة لها سواء كان كلها أو جزء منها إذا كان استعمال هذه العقارات لازماً لسهولة الوصول الى الغاية المقصودة من المنفعة العمومية

المادة ٤ - المبالغ التي يقضى نزع ملكية جزء منها يصير شرأؤها بالمال الكامل لو طلب ذلك أصحابها

(١) هذا المشروع معروض الآن على جمعية قضاء المحاكم المختلطة وحيث انه مأمول الاقرار عليه وصعوده عن قريب فقدر في سواقه درجة في هذا المجموع

المادة ٥ - ينشر هذا الامر بالصفتين الرسميتين ويلصق بالمحل المعد للاعلانات بالمديرية أو بالمحافظة وبالحكمة الابتدائية الكائنات في العقارات المتزوع ملكيتها ثم يعلن ملخص الامر المشار اليه اداريا الى كل واحد من أصحاب الاملاك المينين فيه ويكون الاعلان بمعرفة المدير والمحافظة

المادة ٦ - المستأجرون وأرباب المنفعة وكل من له أي حق كان على العقار المتزوع ملكيته تعطى لهم التعويضات من طرف أصحاب الاملاك ولا يسوغ لهم أن يطالبوا بحقوقهم الاعلى التي التي هو قيمة العقار المذكور

المعارضة التي تحصل من قبلهم بمجرد عرضة بسيطة تقدم للدير والمحافظة تعتبر حيزا بدون لزوم لتأييدها

المادة ٧ - في ظرف الاربعة أيام التالية لاعلان الامر العالي يعرض اخطار من المدير أو المحافظ الى نائب المصلحة أو من طلب نزاع الملكية والى المالكين أصحاب الشأن يدعوهم فيه بالحضور اذ به في ميعاد لا يتجاوز العشرة أيام لاجل الممارسة في الثمن

المادة ٨ - اذا مضى خمسة عشر يوما بعد جلسة الممارسة ولم تحصل معارضة فيصرف المبلغ المستحق لأصحاب الاملاك الذين حصلت المساواة معهم بناء على تقديم شهادة من فلم الرهونات دالة على عدم وجود أدنى رهن مسجل على العقارات اذا حصلت معارضات أو اذا وجدت رهون مسجلة فيودع المبلغ المذكور بخزينة المحكمة الكائنة تلك العقارات في دائرتها

المادة ٩ - حال انتهاء الجلسة يجري المدير والمحافظة تحرير كشف يشتمل على أسماء وألقاب ومحلات إقامة أصحاب الاملاك الذين لم يحضروا أو الذين لم يتفقوا على الثمن وبين فيه العقارات المتزوع ملكيتها من أصحاب الاملاك المذكورين ويرسله مع الامر العالي وباقي الاوراق الى رئيس المحكمة

المادة ١٠ - يعين الرئيس في ظرف الثلاثة أيام من تاريخ استلامه الاوراق واحدا او ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لاجل تمين العقارات الموضحة بالكشف يكون انتخاب أرباب الخبرة المذكورين بالاولوية من عمد المدينة والمديرية يحدد الرئيس في الامر الذي يصدره الميعاد الواجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه لا يسوغ تجاوز هذا الميعاد عشرة أيام

المادة ١١ - لا تقبل أدنى معارضة في أمر الرئيس
يخلف أهل الخبرة الذين على يد الرئيس وبين في المحضر تعيين اليوم والساعة المقضي
شروع العمل فيهما

المادة ١٢ - لا لزوم لإعلان أمر بتعيين أهل الخبرة ولا بحضور الذين إلى الاختصاص
وإنما على أهل الخبرة أن ينهوا عنهم بخطاب مسوك قبل الشروع في العمل بثلاثة أيام بالاقبل
لتمكن من الحضور محل الواقعة إذا رغبوا ذلك

الاصل الذي يؤخذ من البوستة عن كل خطاب يرفق بالتقرير
تراعى كافة القواعد الاخرى المدققة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية فيما يتعلق
بأهل الخبرة

المادة ١٣ - في حالة نزع ملكية عقار بأكمله يجب احتساب ثمنه بقدر ما يساويه من
القيمة كأن المراد بيعه أما إذا كان نزع الملكية عن جزء من العقار فالثمن يكون عبارة عن
الفرق بين حذقيمة ما يساويه كمل العقار وحذقيمة الجزء الباقي للمالك

المادة ١٤ - إذا كان اجراء أشغال المنفعة العمومية يوجب زيادة أو نقصان في قيمة الجزء
الغير متزوع ملكيته فيجب مراعاة الزيادة أو النقصان بحيث أن المبلغ الذي يقتضي تنزيهه من
عن الجزء أو اضافته اليه لا يتجاوز نصف ما يستحقه المالك بحسب الكيفية المينة بالمادة
السابقة

المادة ١٥ - لا راعى في تقدير الثمن زيادة القيمة التي يكتسبها الجزء المتزوع ملكيته
بسبب اجراء الاشغال

يكون الاجراء بالمثل في حق العمارات والمغروسات والتحسينات لو انضخ أن اجرائها كان
بقصد الحصول على ثمن أعلى وللمالك الحق في ازالة المهمات وكافة ما يمكن فكها أو انفصاله بدون
ضرر للاشغال اللازم اجرائها وتكون ازالة بمصاريف على المالك

ما يكون شرع في اجرائه من العمارات والمغروسات والتحسينات بعد نشر الامر العالي
الصادر بنزع الملكية بالعصفتين الرسميتين يعتبر كأنه أجرى بالقصد الموضح قبله بدون احتياج
لنبوت

المادة ١٦ - يقدر رئيس المحكمة مصاريف وأجرة أهل الخبرة ويرسل التقرير
والاوراق الى المدير والمحافظة

المادة ١٧ - يصير حالا ابلاغ المصلحة أو من طلب نزع الملكية بارسال التقرير والاوراق المذكورة وعلى المصلحة أو الطالب المذكور أن يودع بخزينة المديرية أو المحافظة الثمن الذي صار تقديره بحرفة أهل الخبرة

المادة ١٨ - بمجرد تقديم الشهادة الدالة على ايداع الثمن يصدر ناظر الاشغال العمومية قرار باستعمال العقارات التي نزع ملكيتها

المادة ١٩ - يعلن القرار بالطريقة الادارية لكل واحد من أصحاب الاملاك المتزوعة ملكيتهم انذارا لهم باخلا العقارات في ظرف الثلاثة أيام

انما انقضى هذا الميعاد ولم يتم ذلك فيصير الشروع في استلام العقار ولو بالطريقة الجبرية لا يوقف الاستلام أدنى ظلم أو أدنى طلب استرداد أو غيره وكل من يكون له حقوق على العقارات المتزوعة ملكيتها فلا يسوغ له المطالبة بها الا على الثمن تطبيقا للمادة السادسة

المادة ٢٠ - يسوغ للاخصام المعارضة في تقدير أهل الخبرة في الثلاثين يوما من تقديم التقرير وذلك بالصورة والوجه المعتادة أمام المحكمة الابتدائية

انما مضى الميعاد المذكور بدون تقديم معارضة صار التقدير قطعيا واذ ذاك يأمر المدير أو المحافظ بتسليم المبلغ الذي صار تقديره الى صاحب الملاك أو ايداعه بخزينة المحكمة متبعا في ذلك أحكام المادة الثامنة

المادة ٢١ - اذا حصلت معارضة في تقدير أهل الخبرة من واحد أو أكثر من أصحاب الاملاك وليس من المصلحة أو من الشخص الذي طلب نزع الملكية فيسوغ لأصحاب الاملاك المذكورين أن يستلوا المبلغ المودع تحت الشروط المنوّه عنها بالمادة الثامنة مع عدم الاخلال بحقوقهم في الزيادة

المادة ٢٢ - متى رأى لناظر الاشغال العمومية لزوم استعمال عقار بصفة مؤقتة لأجل المنفعة العمومية فيصير تكليف المدير أو المحافظ بان يتفق مع المالك بطريقة ودية على الشروط

ان لم يحصل اتفاق فالمدير أو المحافظ يقدر المبلغ اللازم دفعه بصفة تعويض وبعين مدة الاستعمال بحيث انها لا تتجاوز ثلاث سنوات وفي حالة عدم قبول المالك بصير ايداع المبلغ بخزينة المحكمة وفيما بعد يجري تقدير قيمة التعويض بالتطبيق للمادة التاسعة وما يلحقها

حاليا يودع المبلغ بحصول استعمال العقار ولو بالطريقة الجبرية ولا يمكن أن توقف أدنى معارضة

يسوغ للمالك أن يستلم المبلغ المودع مع عدم الاخلال بحقوقه في الزيادة
المادة ٢٣ - في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو خلل بأحدى القناطر وفي سائر
الاحوال الضرورية يسوغ للمدير أو المحافظ أن يأمر باستعمال العقارات اللازمة لأجراء أعمال
الترميم أو الحفظ والوقاية استمالة مؤقتة
يكون هذا الاستعمال حالاً عقب إجرائه مع ائنة صفعة العقارات ومقدارها وحالتها معروفة
مهندس المديرية أو بمعرفة شخص آخر من أهل الخبرة بدون اجراءات أخرى
في بحر الثلاثة أيام التالية يحدد المدير أو المحافظ مدة الاستعمال بصفة مؤقتة ومقدار
التعويض المستحق لأصحاب العقارات

في حالة عدم قبول التعويض المذكور تراعى أحكام المادة السابقة

المادة ٢٤ - اذا استلزم المنفعة العمومية امتداد مدة الاستعمال الموقت المنوّه عنها
بالمادتين ٢٣ و ٢٤ فيسوغ للمدير أو المحافظ أن يصدر قراراً بامداده من ثلاث سنوات لحده
سنوات بواسطة دفع تعويض يحسب قياساً على التقدير السابق تحدده أولاً وانما اذا كان
الاستعمال لازماً لمدة تزيد على الست سنوات فيجب الشروع في نزاع الملكية ان لم يحصل اتفاق
بالطريقة الودية

المادة ٢٥ - يجب رد العقار الذي استعمل مؤقتاً الى الحالة التي كان عليها وقت
الاستعمال وكل تلف يحدث به يعطى حقاً في التعويض واذا كان بسبب التلفيات بصير العقار
غير صالح للاستعمال الذي كان معمولاً به فالحكومة تكون ملزمة بمشرائه ودفع القيمة التي كان
يساويها وقت أخذه

المادة ٢٦ - كلما دعت الحاجة لأجراء معائنة لتقدير التعويض المستحق نظير استعمال
عقار بصفة مؤقتة ينبغي على أهل الخبرة أن يصرحوا في قيمة العقار وأن يشتموا في تقريرهم

المادة ٢٧ - لا يجوز المساواة بالطريقة الودية فيما يختص بالعقارات المتزوع ملكيتها
وتكون ملكاً للقصر أو المذقودى الأهلية أو الغائبين أو المحلات الخيرية

وفي هذه الحالة لا يسوغ للأوصياء أو الوكلاء أو النظار أن يستلوا عن العقارات الذي صر
تقديره بمعرفة أهل الخبرة أو بحكم محكمة الا اذا كان يصرح خصوصي يصدر من جهة
الاختصاص واذا كانت العقارات ملكاً للأوقاف الغير جائريهها فالنظر يورد بمخرجة مصلحة
عموماً للأوقاف لأجل تخصيصه لشراء عقارات أخرى

المادة ٢٨ - دفع الثمن يحصل طبقاً للواد السابقة الى أصحاب الاملاك المينين بالامر
 العالي يعتبر مخالصة تامة
 ولا يعود يسوغ البحث لاي شخص كان عن المصلحة أو عن طلب نزع الملكية وتبقى العقارات
 خالية من كافة أنواع الرهون المسجلة

الباب التاسع عشر في الاملاك الميرية العمومية

النانون المدني الاولى

بند ٩ - الاملاك الميرية المخصصة للنافع العمومية لا يجوز نقلها بوضع يد الغير عليها ٢١٢
المدة المستطيلة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها يقتضى قانون
أو امر

وتشمل الاملاك الميرية

أولا الطرق والشوارع والقناطر والحواري التي ليست ملكا لبعض أفراد الناس

ثانيا السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية

ثالثا الحصون والقلاع والخنادق والاسوار والاراضى الداخلة في مناطق الاستحكامات

ولورخصت الحكومة في الانتفاع بها المنفعة عمومية أو خصوصية

رابعا الشواطئ والاراضى التي تتكون من طمى البحر والاراضى التي تتكشف عنها

المياه والين والراسى والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة المتصلة

بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للبرى

خاصا الانهار والنهيرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة مجازا ما يلزم

لحفظها وبقاتها بمصاريف من طرفها (١)

سادسا الين والمرافى والارصفة والاراضى والمبانى اللازمة للانتفاع بالانهار والنهيرات

والترع المذكورة ولزورها

سابعا الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام والبر والاحسان

سواء كانت الحكومة قائمة بدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقاتها

ثامنا العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل وملحقاتها المخصصة لاقامة قوى الامن

أو للظنارات أو المحافظات أو المديرين وعلى وجه العموم كافة العقارات المخصصة لخدمة عمومية

(١) الاطيان الواقعة على جسر بحر النيل تابعة لاملاك الميرية العمومية ولا يجوز نقلها بوضع يد الغير
عليها المدنا الطويلة ولا تضمن الاملاك الخصوصية

(حكمن محكمة الاستئناف المختلطة رقم ١٠ ابريل سنة ١٨٩٠)

تاسعا الترسانات والقشاعات والاسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية وعمرها كب النقل أو البوسطة

عاشرا الدفتر خانات العمومية والانتقذات والكتبخانات الميرية والا تار العمومية وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من صنوعات الفنون والاشياء التاريخية

حادى عشر نفوذ الميرى وعلى وجه العموم كافة الاموال الميرية المنقولة أو الثابتة المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو امر

٣١٣ بند ١٠ - يعد أيضا من الاملاك الميرية المخصصة للنافع العمومية حقوق التطرق المتعلقة بالشوارع ومجارى المياه والاشغال العمومية والاعمال الحربية وعلى وجه العموم كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التى تستلزمها ملكية الاملاك الميرية المذكورة أو توجبها القوانين والاورامر الصادرة لمنفعة عمومية

المحمة

(فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٥)

(تعلق باستعمال الافراد الطرق العمومية)

٣١٤ بند ١ - لايسوغ فى مدينتى القاهرة والاسكندرية ولا فى كافة مدن القطر المصرى التى تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية اجراء الاعمال الاتية الا بتصريح خصوصى من جهة الاختصاص المنوطة عن البند الرابع من هذه اللائحة

أولا أى عمل من أعمال الحفر أو البناء على أرض الطريق العموى أو التروينات (١)
ثانيا وضع شئ من المفروشات والصاديق أو أى متاع آخر خارج المخازن أو على الطريق العموى الامدة شحنتها أو تفرغها وحزمها أو فكها

(١) حكم القانون القاضى بدم قبلية لاملات المستعملة لاصاف العمومية مثل الشوارع والبيادين لان تكون من الاملاك المحصوية يقوم مقام جهة لاملات العمومية وعلى ذلك يسوغ اصدار الامر بتنفيذ الموقف من خلاصة محكومهم بفتحية اقيمت على الطريق العموى بدوس سنة ورحصة

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة رقم ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٣)

الاعمال التى تساهلت المصلحة فى تعدى الغير باجرائها على الطريق العموى تدر دعاتر منها لاثو حذف أى حال من الاحوال جهة للمتمدى فى قيت لتعدى الواقع منه على املات الحكومة العمومية

(حكم من المحكمة المذكورة رقم ٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)

ثالثا بسط بضائع أو وضع مهمات بالزوارع أو على الترويات ينشأ عنه ازدحام المرور

بند ٢ - الرخص المذكورة في البند الاول المتقدم تبين فيها الشروط التي يجب على صاحب الرخصة اتباعها ويحدد فيها مقدار الرسوم التي يلزم تصليها منه اذا اقتضى الحال بالتطبيق لهذه الملائحة

بند ٣ - من خالف نصوص البند الاول أو شروط الرخص المنوطة عنها بالبند الثاني من هذه الملائحة يجازى بالعقوبات المقررة للعقوبات فضلا عن الزامه بازالة المخالفة في ظرف أربع وعشرين ساعة من مصادره الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يرهاض فتكون الحكومة مالقة التصرف في ازالته على نفقته وتحت مسؤوليته

بند ٤ - رخص أعمال الحفر أو البناء على الطريق العمومي من أى نوع كانت تعطى في مدينتي القاهرة والاسكندرية من مقتضى الاشغال العمومية المقيمين فيها أو من مندوبيهما أو ما يافى رخص التنظيم المنصوص عليها في البند الاول المتقدم فتعطى من المحافظة أو من المأمورين الذين يعينهم لذلك وأما في باقي المدن فالرخص من أى نوع كانت حسب المبين بالبند الاول تعطى من مهندس تنظيم الجهة التي تطلب فيها الرخصة

بند ٥ - لا يجوز تجرير طلب الرخصة الا على ورق نفقه والافيعتبر باطلا ويجب أن يبين فيه ما يأتي

- (أ) اسم مقدم الطلب ولقبه وصنفته وجنسيته ومحل اقامته
- (ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوبة الرخصة من أجله
- (ت) الجزء الذي يرغب الملتص إشغاله من الطريق العمومي
- (ث) عدد الايام التي يرغب الترخيص لها

بند ٦ - متى صدرت الرخصة حسب المبين بالبند الرابع المتقدم تبين على صاحبها أن يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للمصادقة عليها والافتسكون الرخصة غير معمول بها اذا كانت معطاة في القاهرة أو الاسكندرية فلا يحتاج الحال للمصادقة عليها من مندوب البوليس الا ان كانت صادرة من مندوب نظارة الاشغال العمومية

بند ٧ - لا يجوز البناء أو الهدم في الاماكن التي على جانب الطريق العمومي الا اذا أحيط الجزء باللازم منه للعلل بمحاجر من خشب ارتفاعه متران على الاقل ويحدد محل هذا الحاجز في رخصة البناء ويكون على العموم موازيا لمحور الطريق ولا يكون بعيدا عن حائط الواجبة كما

من مترواحد في الشوارع التي عرضها دون الخمسة أمتار ومترو نصف في الشوارع التي عرضها من خمسة الى تسعة أمتار ومترين في الشوارع التي عرضها من تسعة الى ستة عشر مترا ومترين ونصف في الشوارع التي عرضها أكثر من ستة عشر مترا

ولا يجوز في أية حال أن تكون مسافة ما بين الحاجز وخط الاشجار أقل من نصف متر في الشوارع المغروسة ويجب جعل باب الحاجز أن يفتح الى الداخل اذا أمكن والا فيجعل على الشكل المعروف بالكمنجة أى انه يفتح ميّتا في الحاجز ولا يجوز مطلقا قفحه الى الخارج وينبغي قفله ليلا

٢٢١ بند ٨ - اذا كانت الاعمال التي يرغب اجراؤها طيفية قاصرة على زيميات حرّية جاز انذاك للصحة أن تعفي الطالب من عمل الحاجز واستبداله بصقائل (طيارى) تدل على الحائط بشرط أن لا تتركز على الارض ومع ذلك فليطلب في أى حين أن يلزم المرخص له بالتخاذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط في الطريق شئ من المواد والادوات

٢٢٢ بند ٩ - العربات التي تستعمل في نقل المهمات ينبغي تعبئتها وتضريحها داخل الحاجز اذا أمكن والا يجب أقله صفها جانب الحاجز ولا تنقف في عرض الطريق فاذا وقفت وعطلت المرور بالشوارع على غير اقتضاء فالمرخص له مسؤول بالعطلة واذا دعت الحال الى تفرّغ المهمات خارج الحاجز فيجب ادخالها لاحد البعد التفرّغ ولا بدوغ في أية حال وقوف العربات خارجا الا لمن تعبئتها أو تضريحها ليس الا

٢٢٣ بند ١٠ - لا يسوغ مطلقا جعل السقائف أو المخاللات المقامة أمام المنازل أن تتجاوز حافة التروياتارات ويكون بين أحط نقطة منها والارض مسافة رأسية خالية قدرها متران على الأقل

٢٢٤ بند ١١ - يجب على صاحب الرخصة اصلاح كل تلف يحدث بسببه بالطريق أو بالتروياتارات في مدة أربعة أيام من حين ازالة الحاجز أو اتمام العمل المصرح به بهما كان ذلك العمل فاذا تأخر فالمصلحة تصلحه على نفقته وأما ما يتلف من المغروسات وأدوات الغاز وغير ذلك فلمصلحة فقط أن تصلحه على نفقة صاحب الرخصة

٢٢٥ بند ١٢ - اذا صرحت المصلحة لاحد من أصحاب القهاوى ومحلات البيرة وغيرهم من هذا القبيل بوضع كراسى وموائد (ترابيزات) على طريق المارة وانفع بعد اعطائه التصريح عطلة المرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلقا التصرف بالرخصة المعطاة اما بتقيص مفعولها أو بالغائها اصالة ونزعها من يد صاحبها بدون أن يكون له الحق بطلب تعويض قط

بند ١٣ - الرسوم التي يلزم أن يدفعها أرباب الرخص ومنذ كورة بالبند الثاني قد ٢٢٦
تحددت بالصورة الآتية

(أ) يدفع عن كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون
غرشا ميريا

(ب) في كافة الشوارع أو الميادين المرصومة بالمكادام أو المبلطة ولهاتر وواتات تدفع
الرسوم كما يأتي

أولا غرش واحد في اليوم عن كل متر مربع من أي جزء يشغل من الطريق العمومي عند
لا تزيد عن أسبوع واحد

ثانيا عشرين فضة عن كل متر مربع في اليوم الواحد من بعد الأسبوع الاول

ثالثا عشرة فضة عن كل متر مربع في كل يوم من بعد الشهر الاول

رابعا أرباب القهاوى ومحلات البيرا الذين يطلبون رخصة دائمة لاشغال جزء من الطريق
العمومي بالموائد (ترابيزات) والكراسي فيؤخذ منهم على الرخصة التي تعطى لهم بذلك رسم سنوي
قدره أربعون غرشا عن كل متر مربع

(ت) أما في الشوارع أو الميادين الغير المبلطة أو الغير المرصومة بالمكادام وليس لها
تروواتات فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكل ما عمل جزء من الشوارع بالمكادام
أو البلاط ووضع لهاتر وواتات يصير بلاغ هذه الرسوم الى المقادير المبينة بالفقرة المذكورة
ودفع الرسوم من طرف أرباب الرخص يكون الى الخزنة التي يعينها المسدوبون المكلفون
بإعطاء الرخص بموجب البند الرابع من هذا اللائحة

بند ١٤ - اذا كانت الرخصة المطلوبة لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر فلا تسلم الى طالبها ٢٢٧
الا بعد ما يدفع قيمة الرسم كله عاجلا وأما اذا تجاوزت مدتها الثلاثة أشهر فيدفع الرسم عنها كل
ثلاثة أشهر سلفا واذا تأخر المرخص له عن أداء الدفعة الثانية أو الدفوعات التي بعدها في المواعيد
المذكورة بطل الرخصة بدون انه اره بذلك مقدما

بند ١٥ - شركات المياه والغاز في القاهرة والاسكندرية لا تجري عليهن أحكام هذه ٢٢٨
اللائحة من حينية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيما اذا رغبن وضع المواسير أو اصلاحها على
شرط أن لا تستغرق هذا الاعمال أكثر من أربع وعشرين ساعة انخليج عليهن أن يشعرن
مفتش مدينة القاهرة أو مفتش الاسكندرية ومسندوب البوليس بالقسم الذي يقتضى اجراء

تلك الاعمال فيه وأما في باقي الاحوال فيجب على الشركات المذكورة الاستحصال على رخص قانونية ولا يؤخذ من غير شئ من الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي يرغب اجراءها خاصة بمن دون الافراد وأما أحكام البند الحادى عشر من هذه اللائحة فيجربى مفعولها على الشركات المذكورة بدون استثناء

٢٢٩ بند ١٦ - الغرض المقصود من هذه اللائحة اغماها ونسبيل تنفيذ بندى ٣٢١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للماكم المختلطة وبندى ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصرى للماكم الاحلية وعلى ذلك فكل المخالفات المنصوص عليها فى البند المذكورة ولم تذكر فى هذه اللائحة مثل تزوير محلات العمل ومحلات وضع المهمات لا تعتبر كنصوص عليها فى اللائحة المذكورة

٢٣٠ بند ١٧ - مندوبون نظارة الاشغال العمومية ونظارة الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة كل منهم فيما يخصه أى ان كلا منهما له ان يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى البند الرابع المتقدم وأن يحضر عند الاقتضاء محاضر بما يمكن وقوعه من المخالفات بشأنها

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(فى ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥)

٢٣١ قد صارت بحوزة الملاءة الرابعة من اللائحة المتعلقة باستعمال الافراد للطرق العمومية كما يأتى رخص أعمال الخفر أو البناء على الطريق العمومى من أى نوع تعطى فى مدن القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس من مفتشى الاشغال العمومية المقيمين فى المدن المذكورة أو من مندوبيهم أما باقى رخص التنظيم المنصوص عليها فى البند الاول قبل فتعطى من المحافظ أو من المأمورين الذين يعينهم لذلك وأما باقى المدن التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة بموجب قراره تدارى فالرخص من أى نوع كانت حسب المبين بالبند الاول تعطى من مهندس تنظيم المدينة التى تطلب فيها الرخصة

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٦ يونيه سنة ١٨٨٥)

- بند ١ - ابتداء من أول يوليوس سنة ١٨٨٥ يصير العمل باللائحة المؤرخة في ٣١ مايه ٢٣٣ سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية وذلك في الخمس مدن الآتية وهي الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية وبورت سعيد والسويس
- بند ٢ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة في المستقبل في مدن آخر غير الخمس مدن ٢٣٣ المذكورة بمقتضى قرار آخر وزارى يصدر عن ذلك

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧)

- يجرى العمل بموجب اللائحة الصادرة بتاريخ ٣١ مايه سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال ٢٣٤ الافراد الطرق العمومية في مدينتى طنطا بمدينة الغربية والمنصورة بمدينة الدقهلية اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٨٨٧

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٢ يناير سنة ١٨٨٨)

- يجرى العمل بموجب اللائحة الصادرة في ٣١ مايه سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد ٢٣٥ الطرق العمومية في مدينة الزقازيق بمدينة الشرقية اعتبارا من أول فبراير سنة ١٨٨٨

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٩ مارت سنة ١٨٨٩)

- يجوز للديرين والمحافظين التصريح بعمل تزويرات في المدن الداخلة في دائرة اختصاصها ٢٣٦ كليات عدم المانع في ذلك بالشروط الآتية
- أولا - بصرح بإنشاء التزويرات لكن المصلحة تحفظ لها الحق المطلق بان تلزم أصحابها بازالتها أو تزيلها بنفسها في أى وقت شاءت ولا يكون لأصحاب المنازل القائمة على الشارع أدنى حق بمطالبة الحكومة فى شئ من أجل ذلك

ثانيا - لا يصرح بإنشاء الترويات الا انابقي للشارع بعد عملها عرض سنة أمتار ولا يجوز قط أن يكون عرض الترويات أكثر من خمسة أمتار

ثالثا - تنشأ الترويات مباشرة أصحاب الاملاك ذوى الشأن وعلى نفقتهم خاصة بملاحظة مهندسى المدن ولا تكلف المصلحة قط بمساعدتهم فى النفقة

رابعا - تكون الترويات عمومية تحت أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وجميع لوائح البوليس والطرق المسنونة والى تسن ويعين على المديرين والمحافظين توضيح هذه الشروط فى الافادات التى يعنون بها الى أصحاب الاملاك مصرحة لهم بذلك

الباب العشرون في الاملاك المحررة

الفصل الاول في البيع

لائحه مصدق عليها من مجلس النظار
(في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠)

- بند ١٢ - الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها حجب بتبليك ٣٣٧ العين وترتبط عليها ضريبة خراجية قيسا على ضريبة اطميان الجهة التي من جنسها ونوعها وبصير اجتناب الضريبة المذكورة عليها من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع^(١)
- بند ١٣ - الاراضى التي مقدارها اقل من عشرة أفدنة المتداخلة في ملك الغير بصير ٣٣٨ بيعها بطريق الاولوية لمالك الارض المتداخلة فيها ان قدم قبل قفل محضر جلسة فتح ظروف المزايدات ثمانية اعدل قيمة أعلى عطاء تقدم فيها
- والاراضى التي مقام عليها ابنية مملوكة للغير أو الحصص في العقارات المشتركة بين الحكومة والغير تباع كذلك بطريق الاولوية لمالك الابنية أو للشريك في العقار
- بند ١٥ - اذا ظهر من المقاس المقتضى اجراؤه وقت تحرير عقد بيع العقار زيادة أو عجز ٣٣٩ فيه اقل من عشر جله المآثر المبين في اعلان البيع فلا يكون هناك وجه لزيادة الثمن أو تنقيصه واذا كانت الزيادة أو العجز أكثر من عشر جله المقدار المذكور فيصير زيادة عن المبيع أو تنقيصه بالنسبة للزيادة والعجز ومع ذلك للشترى في هذه الحالة أن يتنازل عن أخذ العقار الراسى عليه من زاده

(١) القانون المدنى المختلط

- بند ٢٣ الاموال المباعة هي التي لا ملك لها ويجوز أن تكون ملكا لأقل واحد يملكها
- بند ٢٤ ان لا يجوز وضع اليد على الاراضى المباعة الا باذن الحكومة على حسب الشروط المقررة في اللوائح المتعلقة بذلك

فتور من نظارة المالية

(في ٢٨ رجب سنة ١٢٩٨ - ٢٦ يونيه سنة ١٨٨١)

٢٤٠ قد تدون بالبند الثاني عشر من لائحة تصيب الاملاك الميرية المؤرخة ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ احتساب الضريبة على الاطيان التي تباع من ابتداء يوم التوقيع على عقد البيع مع أن المشتري ينتفع بما اشترا من وقت المقاس الانتهاء فمع حصول تأخير المشتري لعذر يمنعه عن الحضور للمديرية لتوقيع المسوغ اليه أو لأسباب أخرى تعيق توقيع المسوغ الشرعي لمدة وانتفاعه في خلال ذلك بما يشتره من وقت المقاس يضيع على الميرى حق الانتفاع بضرر يمتد حالة كون المشتري منتفع به فلهذه المناسبات استصوب أن يكون اعتماد ربط الضريبة على الاطيان التي تباع من وقت حصول المقاس الانتهاء حال التسليم والتوقيع من المشتري أو من هو موكل عنه في الاستلام على قائمة المساحة واعتماد ربط الضريبة يكون على حسب ضريبة الاطيان التي من جنسها ونوعها سواء كانت بالموافقة لقيات المال أو العنود بنواحي المديرية أو أي فية تناسب حالة الأرض ولولم تكن بالموافقة لقيات المال أو العنود انما يكون برسم ضريبة خراجية كنص اللائحة بحيث يكون الربط على الاطيان المزروعة أو المؤجرة بمعرفة المديرية وأما الابوار فبها ما يكون صالحا للزراعة وانما يوجد بورا في هذه السنة الحاضرة يبين بإفادة الفرز ولا يربط عليه شيء لغايتها بل يجري الربط عليه من ابتداء سنة ١٨٨٢ وما يكون بورا بالنسبة لكونه خرسا وتلاو وغيرهما هو تحت التصليح والاستعداد للزراعة فهذا من حيث انه اذا استمر بدون ربط أموال عليه ارتكبا على أن كل ما يستصلح منه يربط عليه المال بمضى عليه أوقات وأزمنة بدون أن تهتم أصحابه في اصلاحه مع أن المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يترتب عليه زيادة العمارة والانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد خمس سنوات لربط المال على الاطيان التي من هذا النوع أي انه بمضى خمس سنوات اعتبارا من السنة الواقعة فيها البيع وبحلول السنة السادسة يربط عليها المال من ابتدائها بمعنى أنه اذا كان البيع وقع في سنة ١٨٨١ فبحلول سنة ١٨٨٦ يربط على كل الاطيان المذكورة بحسب حالتها سواء كان بعضها صار تصليحه والبعض الآخر باق بدون تصليح أو جميعها بدون تصليح أو تكون استصلحت واستعدت للزراعة وبحال البيع يشترط على المشتري ذلك انما من حيث ان ربط الاموال على كل حال كناية عن حفظ حقوق الميرى والاهالي بحالة لا يترتب عليها مراعاة طرف يبنى عليه غدر الطرف الآخر بل مراعاة عدم غدر الطرفين على حلسوا فلهذا السبب

يلزم أن المال الذي يصير ربطه يكون على حسب ما يتقدر بمعرفة معتمدين من الحمد والمشايع الذين يجرون معانسة الاطيان بكل جهة بشرط أن يكونوا ممن يعول عليهم وثق بهم المديرية وفيهم علم من غير أهالي الناحية التي بها الطين وان كان ذلك من جهات مديريات بحري تصدق على موافقة هذا القدر من مأمور المركز وان كان من جهات قبل تصدق عليه من ناظر القسم ومتى تحقق المديرية أن ما تقدر هو بحسب ما تنسقه الاطيان المذكورة اسوة المربوط على جنسها ونوعها بأحد جهات المديرية ومطابق لحكم اللائحة ولا يوجد أدنى مانع ولا محذور بالمديرية مطلقا يعارضه فيعتمد ربطه مؤقتا وعند الشروع في تعديل الضرائب حينئذ يجري ما يقتضى نحوه وما يربط من المال في سنة ١٨٨١ على ما يباع بصير محاسبة المشتري عليه بواقع قسط اليوم من وقت حصول المقاس كما مر لحد ختام السنة المذكورة وفي مقابلة ذلك اذا كانت الاطيان مؤجرة في حالة البيع يكون له الحق في قيمة ايجارها من ابتداء اليوم الذي صار فيه الاستلام كالجاري

أمر عال

(في ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٦)

- المادة ١ - مصلحة التاربع مكلفة بإجراء مساحة كافة أراضي الميرى الحرة وبإعمال ٢٤١ الرسومات اللازمة عنها
- المادة ٢ - يجب على مشايخ البلاد الكائنة بها أراضي الميرى الحرة أن يبينوا المساحي ٢٤٢ مصلحة التاربع كافة قطع الاراضي الحرة المترعة أو البور الكائنة في بلادهم سواء كانت مندرجة أو غير مندرجة في الجداول المفشورة
- المادة ٣ - على المشايخ أن يبينوا أيضا أثناء إجراء المساحة عن أراضي الميرى الحرة ٢٤٣ الخارجة عن حدود زمام بلادهم متى كانت بالقرب منها وغير تابعة لبلدة أخرى سواء كان استغلالها جارايا بأي نوع كان أو كانت بورا
- المادة ٤ - اذا أهمل المشايخ عند حضور مساحي التاربع الى بلادهم أو في أثناء عمله ٢٤٤ إجراء المساحة أن يبينوا لهم كافة أراضي الميرى سواء كانت بورا أو من روعة بغير وجه قانوني فيجازوا بالعقوبة المنوطة عنها بالمادة الحادية عشرة الآتية بعد ويكون انفاذها عليهم جميعا بطريق التضامن والتكافل

٣٤٥ المادة ٥ - وبما أنه نظر الاجراء المساحة المذكورة بترتب على الواجبات المطلوب أدائها من الشايخ زيادة مشغوليتهم وعظم مسؤوليتهم في ذلك فتعطي لهم الحكومة على سبيل المكافأة معلوما قدره اثنان في المائة من ثمن الاراضى التى يجرى بيعها فى زمام بلادهم

٣٤٦ المادة ٦ - تعلن مصلحة التاربع تاريخ ابتداء تحديد اراضى الميرى الحرة ومساحتها بواسطة اعلان ينشر فى الجرائد الرسمية واعلان آخر يلقى فى مركز المديرية وفى كل بلدة وذلك قبل الشروع فى التعديد المذكور بمخمسة عشر يوما على الاقل

فبواسطة الاعلان المذكورين كل شخص وكل من ذوى الاملاك ممن لهم شأن فى ذلك هو مدعول يحضر نفسه أو يستنيب أحدا عنه عند اجراء الاعمال المذكورة وإذا كان هناك مناقضة بخصوص حدود الاراضى أو بخصوص حقوق ملكيتها فعلى الشخص أو صاحب الملك ذى الشأن فى ذلك أن يقدم ملحوظاته أو مطالباته بالكتابة الى مساح التاربع الذى يعطى له ايضا لايها

وإذا لم يحضر أرباب الاملاك المجاورة أو أى شخص آخر من ذوى الشأن أو تأخروا عن تقديم معارضتهم كتابة إذا وجد لزوم لها فلا تلتفت الحكومة الى ذلك بل تنسرع فى تحديد الاراضى ومساحتها

يوضع الكشف الشامل لتحديد قطع الاراضى عند الصراف لمدة خمسة عشر يوما أما التدايىات وطلبات استرداد الاراضى فيصير تقديمها للمدير عموم التاربع

٣٤٧ المادة ٧ - اذا ثبت أثناء اجراء المساحة أن أحد الافراد قد أصحح قطعة أرض تابعة للحكومة أو زرعها بدون إذن فيسوغ له أن يأخذ القطعة المذكورة بشرط أن تمارس بخصوصها مع الحكومة فتحسب له المصاريف التى أجراها مع مراعاة ظروف الاحوال المعارضة وأن يدفع الشخص المذكور مبلغا يوازي نصف قيمة قطعة الارض المذكورة بحسب تقييها اذا ثبت أنها كانت جدبا وصارت بعد ذلك خسبا وإذا اتضح أنها كانت خسبا عند الاستيلاء عليها فيدفع عليها مبلغا موازيا بالكامل قيمتها

والاثبات والتقيي المذكوران يصير اجراؤهما بحرفقة مندوب مخصوص يعين لذلك من طرف مدير عموم التاربع وبحرفقة اثنين من أرباب الاملاك بالقسم التابعة اليه البلدة يعين أحدهما بحرفقة واضع اليد على الارض المذكورة والاخر من طرف نظارة المالية أما الارض فيصير تسليمها بصفة أرض خراجية مع اعطاء الحق لآخذها بالتتمتع على كيتها

مطلقا وتضرب علمه ابتداء من يوم تحديدها ومساحتها الاموال الخراجية المقررة على الاراضى
المماثلة لها الكائنة في الحوض عينه

ويصير تحديد قيمة تلك الاموال بمعرفة الاشخاص الذين غنوا الارض

المادة ٨ - اذالم يقبل واطع اليد على الارض الشروط المدققة بالمادة السابعة المذكورة ٢٤٨
في ميعاد خمسة عشر يوما فيصير طرح الارض في المزاد ويجرى بيعها كاسوة باقى الاراضى أما
ان كان واطع اليد على الارض المذكورة غائبا وقت اجراء المساحة فيعطى له ميعاد خمسة عشر
يوما أخرى وبعد ذلك اذا لم يقبل الشروط المدققة بالمادة السابعة فيصير طرح الارض في المزاد

المادة ٩ - واضعو اليد على الارض اذا عارضوا الحكومة في ملكيتها لها أو بوقفوا ٢٤٩
في ردها لها في الحال فتنفذ الحكومة حقها ليس في استردادها فقط بل في طلب ايجارها أيضا
عن كامل مدة وضع اليد وفي طلب التعويض عن الاضرار والخسائر

المادة ١٠ - وبعد اتمام مساحة كل بلد يحرم مساحة التاربع كشفا عن كافة قطع ٢٥٠
الارض التابعة للحكومة التي صار مساحتها مينا فيه مقدار مساحة كل قطعة وحدودها واسم
الحوض الكائنة به ويوضع المشايخ في أسفل هذا الكشف بأن كانت قطع الاراضى المذكورة
قد صار مساحتها على حسب البيانات المعطاة منهم وبأن لا يوجد في بلادهم اراض أخرى تابعة
للحكومة ويصدق الصراف على اقرار المشايخ المذكورين

المادة ١١ - اذا ظهر فيما بعد وجود قطعة أرض تابعة للحكومة مهما كان مقدار ٢٥١
مساحتها في داخل دائرة زمام البلد أو في أطيافها البراح المعبر عنها بفضا الناحية فيعاقب المشايخ
جميعا بطريق التضامن والتكافل بدفع غرامة توازي قيمة ايجار الارض المذكورة عن المدة التي
مضت من تاريخ مساحة البلد لغاية يوم تبليغ ذلك للحكومة بدون أن يترتب على ذلك ابحاث
بما يكون له من الحق في اقامته دعوى على واطع اليد على الارض

أما اذا كانت تلك الارض قابلة للزراعة فيصير تقدير الغرامة باعتبار خمسة في المائة من ثمن
الارض المذكورة

واذا كانت الارض الموضحة قبل خرابه عن حدود المساكن وعن فضا الناحية وإذا كانت
كأنه عنه بالمادة الرابعة كائنة خارج زمام البلد ومساحتها تزيد في هذا الحالة عن فدان واحد
فيعاقب المشايخ جميعا بطريق التضامن والتكافل بدفع غرامة عن كل فدان توازي مقدار أموال
أربع سنوات يصير تقديرها باعتبار قيمة الاموال المقررة على الاراضى الخراجية الاقرب موقعا

- ٢٥٢ المادة ١٢ - المكافأة الممنوعة عنها بالمادة الخامسة والعقوبات المبينة في الملاحق الحادية عشرة المذكورتين قبل بصيرتو زبعتها وتوقيعها على المشاريع بنسبة ما يخص كلا منهم من القراريط في الشياخة
- ٢٥٣ المادة ١٣ - عقارات الميرى الحرة الكائنة في المديريات أو في المحافظات بصيرتو زبعتها كيفية طرحها للبيع في لائحة تصدر فيها بعد

أعمال

(في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

- ٢٥٤ المادة ١ - الاراضي البور التي تباع من طرف الحكومة يربط عليها ابتداء من يوم تملكها ضريبة قدرها قروش واحد في السنة عن كل فدان وذلك في السنتين الاولين وخسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش في الخمس سنوات الاخرى وبعد انقضاء السنة العاشرة تربط عليها الضريبة المقررة على الاطيان المماثلة لها الكائنة بجوارها
- ٢٥٥ المادة ٢ - الاراضي المؤجرة التي بصيرتو زبعتها يسوغ أن يربط عليها من ابتداء يوم تملكها لاشترى ضريبة توازي قيمة اجارها الاخير بدون أن يتجاوز مقدار هذه الضريبة أعلى قيمة من الاموال المعروفة بالخراجية المقررة على الاطيان المجاورة لها
- ٢٥٦ المادة ٣ - بصيرتو زبعتها الاراضي المذكورة على حسب الكيفية الممنوعة عنها باللائحة العمومية المتعلقة ببيع أملاك الميرى الحرة الصادرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦
- ٢٥٧ المادة ٤ - الاراضي التي ستباع بمقتضى مانص بالمادة السادسة من أمرنا الصادر في ٥ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ - أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ تباع فيها أحكام أمرنا المشار اليه (١)

(١) راجع الباب العاشر في اعطاء اطيان التورية

وعمة

(في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

المادة ١ - تباع بالزاد العمومي جميع أملاك الميرى الحرة من مبان وأراضي أيا كان ٢٥٨ محل وجودها ما عدا ما يكون مخصصا للصالح العمومية والاطيان المتخلفة من طرح البحر أي الجزائر التي لم يكن لها حدود ثابتة فانها تبقى على ذمة الحكومة

المادة ٢ - يلزم أن يكون مينا بالضبط في الرسومات المنو عنها في المادة الأولى من ٢٥٩ ذكرته ٦ أكتوبر سنة ١٨٨٦ مساحة وحدود وموقع ~~كل~~ قطعة (١) وأن يلحق بهذه الرسومات جداول واضحة فيها بالتفصيل الجهات الموجودة بها هذه الاملاك وغرة كل قطعة منها ومساحتها والتمن المقدر لها والتمن الذي يتخذ أساسا لها في المزاو وقبعا لأموال التي تربط عليها بعد البيع كما ينبغي أن يكون واضحاً هذه الرسومات والجداول الأراضي المخصصة بمعرفة الحكومة للأنافع العمومية مثل الترع والجسور والطرق وخلافه هذا وان التمن الذي يتخذ أساسا في المزاو يصير تقديره بمعرفة القومسيونات المنو عنها في المادة الخامسة

المادة ٣ - لا يصير نشر الرسومات والجداول الا بعد مراجعتها بمعرفة مصلحة عموم ٢٦٠ التاريخ والتصديق عليها من ناظر المالية بعد أخذ رأي نظارة الأشغال ثم يصير وضعها تحت طلب العموم ليطلع عليها إمامي البنادرو والمحافظات الكائنة بها تلك الاملاك أو في مصلحة عموم التاريخ وتباع جداول كل مركز بواقع غرض صاغ النسخة

المادة ٤ - الأراضي الفضا المعدة للبناء الكائنة في المدن والقرى الموجودة بمصلحة ٢٦١ تنظيم يصير عمل رسمها بمعرفة مصلحة عموم التاريخ ويصدق عليه من إدارة عموم التنظيم (٢)

المادة ٥ - يصير تقدير التمن الذي يتخذ أساسا في المزاو عن كل قطعة بمعرفة قوميونات ٢٦٢ خصوصية تشكل لذلك

بالمحافظات في كل مدينة
وبالبلديات في كل مركز أو قسم

(١) هذه الرسومات الصيت بقرار صدر من مجلس النظار بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨ واستندلت بمحاضر مساحة شاملة كافة الأيانات المنو عنها في النص

(٢) بحسب القرار الصادر من مجلس النظار في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨. ينبغي عمل الرسومات المذكورة بمعرفة مصلحة التنظيم أو بمعرفة أية مصلحة أخرى من المصالح المكلفة بالأعمال الهندسية يتابعها

وهذه القوم مسيونات يتركب كل منها من خمسة أعضاء يعينهم المدير والمحافظة وبصير تشكلها على الصورة الآتية

أولاً في المحافظات والمدن الموجودة بمصلحة تنظيم مندوب من طرف المحافظة بمصلحة رئيس ومندوبين بمصلحة عموم التاريخ^(١) ومندوب من طرف مصلحة التنظيم واثنين من أصحاب الاملاك الجميع بمصلحة أعضاء

ثانياً في المديرية والمراكز والاقسام من مندوبين من طرف المديرية بمصلحة رئيس ومندوبين بمصلحة عموم التاريخ^(٢) وثلاثة من عمد المديرية بمصلحة أعضاء

٣٦٣ المادة ٦ - لمستري أملاك الميري الحره حق الملكية المطلقة في العين انما يضرب على الاراضى المترعة ابتداء من يوم استلامها مال قدر قيمته في قائمة المزااد

٣٦٤ المادة ٧ - يصير بيع أملاك الميري الحره في المزااد العمومي ومع ذلك لمجلس النظارة الحق في أن يبيعها بالممارسة

٣٦٥ المادة ٨ - أملاك الميري الحره يصير اشهارها بالمزااد إما رأساً من قبل ناظر المالية أو بناء على طلبات تقدم عن مشترها بشرط أن المواعيد التي تحدّد للمزااد لا تكون أقل من عشرين يوماً ولا أكثر من ثلاثين وذلك من تاريخ اعلانها بالمزااد وأن الثمن الذي يتخذ أساساً للمزااد يكون أعلى عطاب شرط أن لا يكون هذا العطاء أقل من الثمن المقدّر في الجدول أما القطع التي تطرح في المزااد من قبل المصلحة وأما الثمن الذي يتخذ أساساً له في المزااد يكون ذات المقدولها في الجدول

٣٦٦ المادة ٩ - يصير اعلان العموم عن بيع هذه الاملاك بواسطة اعلانات تنشر في الجرائد الرسمية وتوضع على أبواب المحافظات والمديرية وفي النقط المشهورة بالجهة السكاكين بها العقار ويلزم أن يكون واضحاً بهذه الاعلانات غرة ومساحة وحدود وموقع كل قطعة واسم البلد الموجودة بها والثمن المتخذ أساساً لها في المزااد سواء كان الوارد في الجدول أو أعلى عطاه يتقدم عنها كل حين في المادة السابقة وينبغي أن يكون مينا أيضاً في هذه الاعلانات قيمة الاموال التي تربط على تلك العقارات واليوم والساعة المعينان للفتح وقفل جلسات المزااد

٣٦٧ المادة ١٠ - يصير تقديم العطاءات الى المديرية أو المحافظة بحسب موقع العقار ويلزم أن تكون هذه العطاءات محررة بواقع المقاسات المندرجة بالجدول إما بالقدان أو بالمرأ وبالذراع أو عن اللات بالكله وكل عطاه لم يكن مصحوباً بشهادة مثبتة دفع تأمين قدده عشرة في المائة من الثمن المرغوب المشتري به يعتبر لاغياً ولا عمل له

(١) حذف (٢) استبدال بمندوبين من طرف نظارة المالية

المادة ١١ - بشكل في بند كل مديرية أو محافظة موجود بها أملاك للبرى ومقتضى ٣٦٨
بيعها قومسيون بتركب كالآتي
في المحافظات

من المحافظ أو في غيابه من وكيل المحافظة بصفة رئيس ومن القاضى أو نائبه ومن مندوب
من مصلحة التنظيم ومندوب من التاريخ (١)

في المديريات

من المدير أو في غيابه من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن القاضى أو نائبه ومن مندوب
من مصلحة التاريخ (٢)

ومع ذلك في المدن أو القرى الموجود بها مصلحة تنظيم يلزم أن يضاف على القومسيون
مندوب من طرف هذه المصلحة

المادة ١٢ - يقبل قومسيون الجهة الواقع بها العقار المطروح للبيع العطاءات التي تقدم
اليه من المزايدين بعد دفعهم التأمين المبين في المادة العاشرة ويحرر عن كل قطعة مطروحة
للبيع فائمة من ادخا خصوصية تكتب فيها العطاءات التي تعطى عنها أولاً بأول

المادة ١٣ - يأمر رئيس القومسيون في ذات يوم المزاد أو على الاكثر عند غروب هذا ٣٧٠
اليوم بقتل المزاد ويعمل محضر بذلك فإذا وجد أن العطاء الاعلى موازياً أو يزيد عن الثمن المتخذ
أساساً في المزاد فيقرر القومسيون نهائياً تسليم القطعة لصاحب هذا العطاء ويعطى له صورة
من محضر المزاد تقوم مقام حجة عليك بشرط مراعاة أحكام المادة ١٥ أما إذا كان العطاء
المتخذ هو بالعكس أقل من الثمن المتخذ أساساً في المزاد فيجب على المديرية أو المحافظة حال
قفل الجلسات أن تبادر بإرسال المحاضر وقوائم المزادات الى مصلحة التسريع كي يصير عرضها
بمعرفة نظارة المالية على مجلس النظارة ليقدر قبول هذا العطاءات أو عدمه فإذا كان بعدمضى
الثلاثين يوماً التالية لقفول المزاد ولم تعلن كتابة صاحب أعلى عطاء بقبول عطائه فيعتبر عطاؤه
هذا لاغياً ولا يكون له أدنى حق في فائمة دعوى ضد الحكومة بطلب عطل واضرار بل يرد اليه
فقط التأمين الذي يكون دفعه (٣)

(١) حذف

(٢) استبدل بآتمهندس المديرية أو بمركيل عنه

(٣) بحسب القرار الصادر من مجلس النظارة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٨ بحرم القومسيون محضرا من المزاد ويرسله
مع فائمة المزاد الى نظارة المالية بدون تأخير والنظار المشار اليها أن تقبل أو ترفض أعلى عطاء بحسب ما يترأى لها

٢٧١ المادة ١٤ - عند حصول البيع سواء كان بالممارسة طبقا لاحكام المادة السابعة أو بطريق المزاد يجب على المشتري أن يورد الى خزينة المصلحة أو المديرية أو المحافظة في العشرة أيام التالية لاعلانه كتابة بقبول طلبه أو ليوم جلسة المزاد بحسب الحال باقئ من المشتري وكذا المصاريف المبينة بالمادة التالية وعند حصول السداد فالمصلحة ذات الشأن مكلفة بأن تسلم العقار الى المشتري وأن توقع الصوغ الشرعي وتجري تحرير راجعة بواسطة المحكمة باسم من يكون رضى عليه المزاد ما لم يعلن هذا كتابة وقت البيع بأنه لم يكن الا وكيلاً وأن يعرف عن اسم موكله ويطلب ذكر هذا في محضر المزاد

٢٧٢ المادة ١٥ - ان لم يدفع المشتري في المدة المبينة في المادة الرابعة عشرة باقئ الثمن والمصاريف المدونة بالمادة ١٩ تسقط جميع حقوقه في العقار والتأمين المدفوع منه يصير حقا للمري هذا والمصلحة مكلفة بأن تسلم الاراضي للمشتري في بحر شهرين من تاريخ سداد كامل الثمن وان لم يحضر المشتري أو وكيله لاستلام العقار في الثمانية أيام التالية لتكليفه بالحضور فلنأخذ الغرض فالمصلحة تنذر كتابة للحضور في بحر مهلة جديدة قدره خمسة عشر يوما فان مضى هذا الميعاد يكون المشتري ملزوما بدفع الاموال المقررة على الاطيان المبيعة اليه من ابتداء تاريخ أول اعلان وان لم يمكن الحكومة أن تسلم الاراضي المبيعة لدواع ليست مكلفة بإبدائها فلا تكون ملزمة إلا برد التأمين فقط مع فواتظ واقع خمسة في المائة اعتبارا من يوم سداد باقئ الثمن بحيث أن لا يكون للرأى عليه المزاد الحق في أن يطالب الحكومة بأدنى مكافأة ما يسبب كان وبأى وجه من الوجوه

٢٧٣ المادة ١٦ - اذا وجد العقار المباع مؤجرا وقت حصول البيع فيكون المشتري ملزوما بقبول الايجار عن كامل مدته ويكون له الحق في قيمة الايجار من ابتداء يوم استلام العقار وفي مقابلة ذلك يكون مكلفا بسداد الاموال المستحقة على هذا العقار من ابتداء اليوم المذكور وفي حالة ما اذا كانت الحكومة أخذت الايجار مقدما فيجب عليه أن تدفع للمشتري ما يكون مستحقا له من هذا الايجار

٢٧٤ المادة ١٧ - اذا ظهر في مقام العقار الذي يصير اجاره وقت التسليم فرق سواء كان بالزيادة أو بالمعجز عن المقاس المبين في اعلان البيع فيزاد الثمن أو ينقص بحسب الفرق

٢٧٥ المادة ١٨ - تعامل الحكومة والمزادون من جهة باقئ شروط البيع الغير وارادة في هذه اللائحة طبقا للقوانين المتبعة الاجراء في ذلك

- المادة ١٩ - جميع صاريات نقل الملكية وتحرير راجله ورسوم العقود تكون ٢٧٦ على طرف المشتري وفي مقابلته ذلك تحصل الحكومة بمصاريف المساحة التي يصير اجراؤها وقت تسليم العقار بمعرفة مصلحة التاريخ^(١) ويجوز للمشتري أن يتوب عنه ويلا وقت المساحة
- المادة ٢٠ - تباع أملاك الميري الحرة بالحالة التي هي عليها مع مالها وعليها من حقوق ٢٧٧ الارتفاق بشرط أن لا يجوز الرجوع على الحكومة بأدنى شيء من هذا القليل
- المادة ٢١ - يجوز لمجلس النظارت تزيل الأثمان المندرجة في الجداول انقرا أي ٢٧٨ أوقضية ذلك

قرار من مجلس النظارت

(في ١٠ يناير سنة ١٨٨٧)

- الاعمال المكلفة بها مصلحة التاريخ والحالة هذه مثل تأجير وبيع الاملاك الحرة ومعاينة ٢٧٩ الاطيان الشراقي والاطيان البور وتنفيذ كرتو ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وغيره صارت تابعة لنظارة المالية ماعدا العليات التاريخية من حيث هي

مقرر من نظارة المالية

(في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٧)

- تباع أملاك الميري الحرة بشرط أن المشتري يكون ملزومين باعطاء ماعساه يلزم لمصلحة ٢٨٠ الري أو للنفاع العمومية سواء كان الاطيان جميعها أو جزءا منها بالسعر المشتري به وانهم يكونون ملزومين بحفظ المساق أو الطرق الصغيرة ذات المنفعة الخصوصية المعد قروا الا هالي الذين لهم أطيان مجاورة لها

أمر عال

(في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢)

- المادة ١ - يلغى الامر الصادر في ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٨١ سنة ١٨٨٦ ويستعاض عنه بالاحكام الآتية

(١) تسلم العقارات المباعة بالمحافظات بعمدة مهندسين التنظيم بحضور مندوبين المحافظة والمديريات بعمدة مندوبيها بالبلدان والبلاد الموجودة فيها مصلحة تنظيم بعمدة مهندسين التنظيم بحضور مندوبين المديرية

٣٨٢ الملحة ٢ - تنقسم الاطيان المترعة والبور الصالحة للزراعة التي تباعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتي

أولا الاطيان التي يمكن تحميل فيها الضريبة الخارجية المربوطة على الاطيان المجهور الكائنة في حوضها تربط عليها هذه الفية

ثانيا الاطيان التي لا يمكنها والحالة هذه تحميل فية الحوض انما يمكن بواسطة التصليح والخدمة مساواتها فيما بعد بمجهور الحوض تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها المدة معينة لا تزيد في أى حال من الأحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة معينة تربط عليها فية الحوض بدون اجراء معاملة جديدة

ثالثا الاطيان التي لا يمكنها تحميل فية الحوض الا بعد حصول تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترع ري ومصارف ومخارج وجسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها المدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعينة تعين الاطيان فاذا انضح انه لا يزال في غير الامكان تحمّلها فية الحوض فتقدر لها ضريبة أخرى مؤقتة لمدة ثانية وفي انقضاء هذه المدة تعين الاطيان مرة ثانية وهم جرا الى أن تصل الضريبة الى فية الحوض انما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات

٣٨٣ الملحة ٣ - تربط على الاطيان البور التي تباعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان في السنة الفدان مدة السنتين الاوليين وخمسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش مدة خمس سنوات أخرى ويدخل ضمن هذه الفيات غن الورد وخدمة الصراف وفي انتهاء السنة العاشرة تعين المديرية الاطيان وتدرجها فيما يخص بالضريبة في احدى الثلاث درجات المبينة في الملحة الثانية

٣٨٤ المادة ٤ - تتبع في حق الاطيان الخارجية الزمام الاحكام السابق مفع استبدال فية الحوض بفية الاطيان المجهور الكائنة بالحوض المجاور

٣٨٥ المادة ٥ - تستحق الضريبة على كامل الاطيان المباعة حتى اذا كان كلها أو بعضها لم يجر زراعتها وتربط من ابتداء يوم التسليم أما فيما يتعلق بالاطيان التي تربط عليها ضرائب للمدة معينة فتخصب سنة التسليم بسنة كاملة من مدة الضريبة المؤقتة

٣٨٦ المادة ٦ - يكون بيع الاطيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والنشرات المتبعة الآن والتي يصدرها تاطر المالية فيما بعد

المادة ٧ - جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التي تعطى يلزم اعلان
العموم بها قبل البيع .

المادة ٨ - أحكام الامر المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تنفي سارية على الاراضي
المسجلة لحدا الآن انما يجوز لاصحابها أن يطلبوا معاملتهم بمقتضى أحكام أمرنا هذا أما
الاراضي خارجة الزمام السابق اعطاؤها والمزمع اعطاؤها بالتطبيق للامر العالي الصادر في ٩
سبتمبر سنة ١٨٨٤ فتستمر تحت أحكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

قرار من مجلس النظار

(في ٢٨ مارث سنة ١٨٩٢)

قرر مجلس النظار التصريح لنظارة المالية ببيع أطيان من أطيان المبرى الحرة بالممارسة ٢٨٩
بدون عرض على المجلس الا في الاحوال التي يراها للنظارة المشار اليها أن فيها صعوبة بنوع
استثنائي أو ذات أهمية عظمى

الفصل الثاني

في الايجار

مقرر من نظارة المالية

(في ٥ أغسطس سنة ١٨٨٩)

٢٩٠ قد ترآى وجوب المحاسبة على ايجار ما يظهر حقا لليرى من الاطيان الزراعية أو الاراضى
الغضامين الموضوع علم الأيدى الغير اعتبارا من ابدامنة ظهورها فقط من مقتضى المساحات
والتحقيقات التى تجرى عنها وتحصيل ذلك من واضع اليد بدون التفات لما تقدم من السنين
الماضية عملا بمناص بقرار الجمعية العمومية الصادر عليه أمر المرحوم سعيد باشا في ٨ صفر
سنة ١٢٧٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٠

شروط قائمة مزاد

٢٩١ أولا من يريد الدخول في المزايدة يلزمه تقديم ضمانة ابدائية أو دفع تأمين يعادل قيمة ثلث
الايجار باعتبار السعر المحدد لاقتتاح المزاد عن المدة المراد التأجير عنها وعند مرسى المزاد
تقدم ضمانة انتهائية معتمدة من ذوى مقدرة على سداد الايجار أول بأول في مواعيد استحقاقه
أما اذا كان دفع تأمينه فيصير تكيل قيمته على واقع السعر الراسى عليه ولا يخصم له الا في
آخر قسط

٢٩٢ ثانيا ان مرسى المزاد لا يعد انتهائيا الا بعد مضى عشرة أيام من تاريخ الجلسة وعدم
تقدم من يرغب الزيادة عمارى به المزاد بالجلسة المذكورة وأما اذا تقدم أحد في أثناء هذه
المدة فيصير إعادة المزاد بواسطة اعلان خصوصى عنه ويعتبر فيه أول اعطاء القيمة التى يكون
قدمها الاخير

٢٩٣ ثالثا من رضى عليه المزاد الانتهاء تحرر معه الشروط اللازمة عن الايجار من مقتضى
ما هو مدون بهذه القائمة وبعد تسجيها بالجهة الاختصاص وسداد الرسوم المقررة عليها يجرى
تسليم العقار

٢٩٤ رابعا اذا تأخر الراسى عليه المزاد الانتهاء عن استلام العقار بعد التصريح اليه بالتأجير
وحصول اعلانه بذلك فالصلحة يكون لها الحق في طرحه بالمزاد على نعمته وما يظهر من الهجر

في قيمة الايجار يحصل منه أو من ضامنه أو يخصم من التأمين ورد الباقي اليه أما الزيادة فتكون حق الميرى

٣٩٥ خامسا يجري تسليم العقار لمن يرعى عليه المزداد بالحالة التي هو عليها الآن بدون أدنى مسؤولية على جهة الحكومة وصدر التصريح بالتسليم أو عنده يكون في مسافة ثلاثين يوما من تاريخ مرسى المزداد بحيث انه في حالة عدم التصريح لا يكون للرأسي عليه المزداد أدنى طلب على الحكومة سوى استرجاع ما يكون دفعه من التأمين

سادسا ما يلزم للمحلات الموضحة من ترميمات أو بياض أو زجاج أو كوالين أو زخرفة أو خلافه أو تفسير هيئتها يكون جراؤه بمصاريف من طرف الرأسي عليه المزداد بدون مطالبة الحكومة بشئ تمامها الا وقت اجرائها ولا عند اخلاء تلك المحلات ولا يسوغ له مباشرة هذه الاعمال الا بعد الحصول على اذن رسمي بالكتابة من الحكومة وعند انقضاء مدة الايجار اذا وجد عز في شتملات المحلات التي يصير تسليمها بمقتضى فائمة جرد موقع عليها من يرعى عليه المزداد أو أى تفسير في شئ منها فالرأسي عليه المزداد يكون ملزوما لما بردها يكون ناقصا أو باعلاء ما يكون متغيرا الى حالته الاصلية أو يدفع مبلغ وازى قيمته

سابعا الاطيان المقررة مساحتها سنويا من الجزائر والاقوار وغيرها بمقتضى اللوائح فما ينظر فيها من الفروقات نصير المحاسبة عنه بواقع فيات الايجار ويدفع ايجار الفرق اذا كان زيادة مع آخر قسط من السنة وإذا كان الفرق عجزا يخصم من القسط الاخير

٣٩٨ ثلثا اذا لزم للحكومة في أثناء مدة التأجير أخذ بعض أو كل ما يرعى من ارضاء لمنفعة ومصلحة أو بسبب مجبهه أو لاى سبب آخر فيكون لها الحق في استلامه بدون اتخاذ وسائل قضائية ولا يكون للرأسي عليه المزداد حق في المطالبة بأى تعويض كان أما من جهة ما يكون منزرا بالاطيان فتكون المعاملة فيه بمقتضى أصول الفلاحة واذا طرأت أحوال عرضية أو قوة قهرية ونج عنها تلف المحصولات أو المزروعات أو غرق الاطيان أو عدم تمكن من يرعى عليه المزداد من اعداده الزراعة لما سبب انقطاع المياه أو بأى سبب آخر فلا يترتب على ذلك المطالبة بأى تعويض مما أو يقتصر شئ من الايجار

٣٩٩ ثاسعا لا يجوز لمن يرعى عليه المزداد أن يحدث شيا بالاطيان المذكورة مما يفيض قيمتها مثل ضرب طوب أو حفر جحر أو خلافه وما يتجلى على احدائه يكون ملزوما باصلاحه مع ما يترتب على ذلك من التعويضات حسب تقدير آل الخبرة الذين تتقدمهم المصلحة

وكذلك لاسبوغ له أن يحدث مبانى أو غرس أشجارا أو ينشى جنانين بدون إذن رسمى بالكتابة
يحصل عليه من المصلحة وإذا حصل ذلك بكل ما يكون أحدثه من هذا القبيل يكون ملزوما
بإبقائه بالاطيان على ماهو عليه وتسليمه معها عند انتهاء مدة التأجير بدون مقابل

٣٠٠ عاشرا الذى يرسى عليه المزارد يكون ملزوما بمراعاة أصول الفلاحة فى ترتيب زراعة الارض
ولا يجوز فى أى حال من الاحوال أن يزيد فى زراعة صنف القطن على ثلث مساحة الارض
المؤجرة. وإذا المستأجر خالف هذا الترتيب فيكون ملزوما بإيجار جميع الاطيان المستأجرها
طابقين ويكون للحكومة الحق فى فسخ الإيجار إذا أرادت ذلك والزامه بالعطل والاضرار

٣٠١ حادى عشر إذا تعدى أحد على شئ مما يرسى مزارده ونبت له الحق فيه بمقتضى حكم
قضاىى فالراسى عليه المزارد الحق فى طلب تنقيص إيجار ذلك الجزء بنسبة القيمة المؤجر بها وليس
له مطالبة بعطل واضرار فضلا عن ذلك فإنه يكون مكلفا ببذل كل ما فى وسعه لمنع حصول
أى تعدى على ماهوراس عليه وإذا تعدى عليه ذلك فيخطر الحكومة عن حصول هذا التعدى
والا يكون مسؤولا شخصيا

٣٠٢ ثانى عشر لاسبوغ لمن يرسى عليه المزارد التأجير من باطنه ولا تنازل عن الإيجار لاحد
سواء كان عن بعض أو عن جميع ماهوراس عليه بدون تصريح بالكتابة من الحكومة ولا بوبوغ
لما يجارها على قبول تأجير من باطنه أو تنازل منه لاحد

٣٠٣ ثالث عشر الإيجار يصير سدا بحسب الاقساط المبنية بهذا اليد صرف الناحية الكائن
بها العقار

ان تأخير الراسى عليه المزارد فى سداد أى قسط من الاقساط المبنية قبله فى ميعاده وكذلك
عدم القيام بتنفيذ أى شرط من ذلك يعطى للحكومة الحق فى حتم الغاء هذا الإيجار واستلام
ماهوراس عليه إذا رأت موافقة ذلك بدون احتياج الى اتخاذ وسائل قضائية فضلا عما للحكومة
من الحق فى اجراء ما لها من الحقوق على التأمين الذى يودع لهذا الغرض مع اتخاذ الوسائل
اللازمة للحصول على محصولات زراعة الاطيان أو بيع المبانى أو الخناشب التى تقام من طرف
الراسى عليه المزارد على الارض التى يستأجرها وتخصيص ما ينتج من هذا البيع لسداد الإيجار
بدون ابداء أى معارضة منه فى ذلك

٣٠٤ رابع عشر من حيث ان التأجير هو عن مدة معلومة فبعضها يكون المستأجر ملزوما بتسليم
ماهو مؤجره بالامن كافة الموانع والمحال للتأجير بعد مدته

مقرر من نظارة المالية

(في ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

الاراضي القضا التي لا يتجاوز ايجارها في السنة خمسة جنيهاً ويمكن الحصول على سدادها ٣٠٥ مقدماً وكذلك الاطيان الزراعية التي لا يتجاوز مقيس سدادها عشرة افنية يكتفي فيها بعدم أخذ قوتيرات عنها بواسطة التأشير من المستأجرين على قائمة المزايا ستلا منهم ما استأجروه وقبولهم المعاملة باحكام شروط المزاو ويهطى للمستأجر اعلاناً وصحافيه كامل القيود والشروط اللازمة الاراضي القضا الموضوع عليها ما في الغير وكذلك الاراضي التي لا يتجاوز أجرها خمسةائة قرش في السنة يسوغ التصريح بتأجيرها لمدة تزيد من سنة بحيث لا يتجاوز مدة خمس سنوات ويتحرر بها قوتيرات عن مدة الاجار

مقرر من نظارة المالية

(في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٠)

قد تراى بنظارة المالية موافقة النصح بالجهات بقبول طلبات من يرغبون استئجار اطيان ٣٠٦ وأراضي الميرى لمدة تزيد من سنة واحدة بحيث انهم لا تزيد عن مدة ثلاث سنوات

(راجع باب ٣٠ في الاجارات)

الفصل الثالث في تخصيص ثمن المبيع

أمرال

(في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨)

٣٠٧ المادة ١٠ - صافي عن الاملاك المحررة المدرجة بالجداول التي جرى بها منذ أول يناير سنة ١٨٨٨ أو التي ستباع في المستقبل سواء كان لأرباب المعاشات أو غيرهم بورده ناظر المالية كل ثلاثة شهور الى صندوق الدين ويرفق مع كل دفعة كشف تفصيل مبين اقبه البسوع التي حصلت في الثلاثة أشهر

تخصص الدفوعات المذكورة كما هوأت

أولا التكاليف المبينة في المادة التاسعة من أمرنا الصادر في ٢٧ بوليه سنة ١٨٨٥ وذلك بعد صرف مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة التاسعة ثانيا لتسديد مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري قيمة السلفة المذكورة التي تستعمل في استهلاك السلفة المعقودة بمقتضى أمرنا هذا ثالثا لاستهلاك السلفة المضبوطة طبقا لاحكام المادة العاشرة من أمرنا الصادر في ٢٧ بوليه سنة ١٨٨٥

أمرال

(في ١٢ بوليه سنة ١٨٨٨)

٣٠٨ المادة ١ - تخصص المبالغ الآتية بيانها التكوين مبلغ احتياطي لخدمليونين جنيه مصري

.....

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٨ المبلغ الذي ينتج من مبيع الاراضى والاملاك المحررة ماعدا المدرجة بالجداول المحررة في سنة ١٨٨٨ المخصصة لاداء التكاليف المبينة في مادتي ٩ و ١٠ من أمرنا المشار اليه

الباب الحادى والعشرون فى الدائرة السنينة

وتسراوة

(فى ١٢ بوليه سنة ١٨٧٧ بين الدائرة السنينة والمواجبات جوشن وجوير)

بند ٥ - لاجل تأمين تسديد فوائد وأموال تسيمان^(١) بين الدائرة السنينة العمومى فديقل ٣٠٩
حضرنا الخديو الاعظم رهن ما هوأت بكيفية منتظمة مستوفية الشروط
أولا جميع أملاك الدائرة السنينة حسبما فى موضحة بكشف غمرة ١ المرفق بهذه الشروط
وتلك الاملاك يبلغ مسطحتها الى ٤٣٤٩٧٥ فدان بما فيها مسطح المحلات المجمولة مخازن
وقاربقات ومحل ما كينات الرى والترع والجسور والسكك الحديدية الزراعية ومكاتب الادارة
ومساكن المستخدمين

ثانياً الخمسين ألف ومائة سنة وخمسين فدانا تتعلق بالدائرة الخاصة الخديوية كما هى موضحة
بكشف غمرة ٢ المرفق أيضاً مع هذا التى صارت من الآن جزءاً داخلاً من ضمن أملاك
الدائرة السنينة وهذا الرهن يشمل طبعا القاربقات والمخازن وما كينات الرى ومكاتب
الادارة ومساكن المستخدمين وبالمجمل كافة المباني الموجودة بالاملاك المذكورة وكذا
المهمات المخصصة لها وهذا الرهن هو بدلا عن كافة الرهونات التى عملت سابقاً تأميناً
لاستقراض سنة ١٨٧٠ أفبونات الدائرة وعلى الطرفين المتعاقدين اجرا ما يلزم لتأكيد
وتأمين الرهن المتفق عليه فى هذا البند والحصول على رفع وابطال الرهونات التى تكون واقعة
على هذه الاملاك المذكورة

فانن التفسير

(١٧ بوليه سنة ١٨٨٠)

بند ٤٠ - نكون ملكا للحكومة أملاك الدائرة السنينة والدائرة الخاصة المذكورة ٣١٠
فى الكشف وفات المرفوعة بالقوتراوة الرقم ١٢ لوليه سنة ١٨٧٧ أوفى كشوفات الرهونات
العقارية المسجلة بمقتضى هذا القوتراوة

(١) أمور تسيمان معناه استهلاك

- ٣١١ بند ٤١ - وهذه الاملاك تكون منصفة لخدمة دين الدائرة السنية العمومي ولا يجوز توقيع الجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولا يترتب على التخصيص المذكور اخلاص بمقتضيات الرهن العقاري المعطى بموجب العقد المؤرخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ و ايرادات الاملاك المذكورة ومحصولاتها لا يجوز الجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنية لادارة أنشغالها بعد عقد القانون رقم ١٢ لوليه سنة ١٨٧٧
- ٣١٢ بند ٤٢ - الاثمان التي تنبع من بيع هذه الاملاك تخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومي دون غيره
- ٣١٣ بند ٥٠ - تشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومي ومجلس ادارة ومجلس أعلى
- ٣١٤ بند ٥١ - تعيين الناظر العمومي يكون بأمرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الا في ذكرها
- ٣١٥ بند ٥٢ - يؤلف مجلس الادارة كما كان مؤلفا المجلس الاعلى المقرر تشكيله في القوانين رقم ١٢ لوليه سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف التي كانت للمجلس الاعلى المذكور
- ٣١٦ بند ٥٣ - تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التي تكون أقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لا تتجاوز ست سنوات تعرض على المجلس المذكور للتصديق عليها للمجلس أيضا أن يأذن الناظر العمومي بالرافعة أمام المحاكم مدعيًا كان أو مدعى عليه وأن يحكم في المسائل الادارية التي تبرا آى له لزوم توسطه فيها
- ٣١٧ بند ٥٤ - مراقبا الدائرة تعيينان بأمرنا وانتخابهما يكون بمعرفة حكومتى انكلترا وفرنسا بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفة منا من كبار موظفى الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا أو متقاعدين
- ٣١٨ بند ٥٥ - المجلس الاعلى يشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين وأعضاء مجلس الادارة وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع عنهما عند الحضور ينوب عنهما فيه مأمورا صندوق الدين الاذان من جنسيتهما وتكون وظائفه المداولة في الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حبلب الدائرة السنوى والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيع والاييجارات غير الايجارات المذكورة بالسند الثالث والخمسين وتقدير المبلغ الذى لا يمكن تجاوزه في الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التي يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطي ومع ذلك فان مشروعات البيع والاييجارات المشترط تصديقه عليها لا تقدم اليه الا اذا كان المراقبان متعهدي

الرأى على موافقتها فى مجلس الادارة والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور فى هذا الشأن
لا تكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليهما من مجلس النظار

بند ٥٦ - للمجلس الاعلى أن يحكم أيضا فى قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له أحد
أعضاء هذا المجلس

بند ٥٧ - وزيادة على المراقبى الدائرة من الوظائف المبينة فى النصوص السابقة يصير
اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويسوغ لهما بهذه الصفة
أن يطلبوا بواسطة جميع الطرق القانونية تنفيذ ما تعهدت به الحكومة لحاملى السندات
المذكورين

(يراجع باب ٢٢ فقرة ٢٤٥)

الباب الثاني والعشرون في مصلحة الاملاك الميرية المعروفة بالدومين

أمرال

(في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨)

- ٣٣١ مقدمه - بناء على تنازل أعضاء عائلتنا المدينة أسماءهم في الكشفين المرسلين من طرفنا الى مجلس التحقيق عن عقاراتهم للحكومة لاجل انتظام المالية بحالة ثابتة عدلية
- ٣٣٢ بند ١ - انا نهب بالنيابة عن أعضاء عائلتنا جميع عقاراتهم التي تحت تصرفهم الى الحكومة بحالة دائمة وهذه العقارات مبينة في البند الثالث الآتي
- ٣٣٣ بند ٢ - انه يصير عقد قرض بالنيابة عن الحكومة لا يتجاوز أكثره ثمانية ملايين ونصف اسمية من الليرة الاسترلينية
- ٣٣٤ بند ٣ - يكون التأمين لهذا القرض الاملاك التي تنازلت عنها عائلتنا الى الحكومة وهي (٢٥٧٢٩) فداناً من الاراضي والمباني وما في ايراد ذلك يبلغ (٤٢٢٤٢٦) من الليرة الاسترلينية في السنة وذلك على حسب ما قدر في الكشفية التي سلت الى مجلس التحقيق
- ٣٣٥ بند ٤ - انه ان لم يوف ايرادات هذه الاملاك بالمبلغ اللازم اقتراضه فيقع من العجز بوفى من ايرادات الحكومة العمومية
- ٣٣٦ بند ٥ - انا قدر خصنا الى مجلس نظارنا في عقد رهنية رسمية للزوم القرض الذي اقترض بواسطة هذه الاملاك التي وقع التنازل عنها بمجمة ناظر ما لينا^(١)

(١) ان أملاك الدومين وان كانت تحت ادارة قومية واما الاملاك المصرية من حيثية استغلالها الا انها ما خرجت عن كونها في الحقيقة ملكا للحكومة المصرية وبناء على ذلك اذا ادخلت الحكومة المصرية في قضية عقامة وأقرت على حق المالك لارض مرتفعه في تصرفها الجبا، عن أرضه في مصرف ما من أرض مضمونة من ضمن أراضي الدومين فتها دنها هذه ليست فقط لها قوة حكم اداري في مادة مختصة بالحكومة دون غيرها كصلحه الرى بل ايضا اعتبارا من زائد ايا من صاحب الاراضي التي أقيمت الدعوى في شأنها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ فبراير سنة ١٨٩٢)

بند ٦ - انه لاجل زيادة التأمين لهذا القرض يشكل قومسيون خصوصى يتألف من ثلاثة أعضاء أحدهم من الحكومة المصرية وثانيهم من الحكومة الانكليزية وثالثهم من الحكومة الفرنسية ويتأطرأ سابعلمس النظر وتولية العضوين الاجنبيين تكون من بعد تعيينهما بمعرفة حكومتهم^(١) ووظيفة هؤلاء الاعضاء هي التدبر في ادارة تلك العقارات وتحصيل الابرادات وتسليم صافيها الى ارباب الاقتراض

أمر مال

(في ٣٠ يناير سنة ١٨٧٩)

ان أعضاء القومسيون الذين صارت تعيينهم بموجب الذكرى المؤرخ في ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ يكون لهم التصرف أيضا بالتبعات والشروط الكوترا المؤرخ في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ والتبعات الواجب التي يصير استصوابها بمجلس النظر في شأن مبيع البعض أو الكل من الاملاك المرتفعة ليسلم الثمن الصافي الذي يرد منها للمضيين على كوترا القرض ليحصلوا محتصا باستلام القرض المذكور حتى يصير تمام تسليده

قرار من مجلس النظر

(في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩)

بند ١ - تحال ادارة الاملاك الميرية على عهدة قومسيون مؤلف من عضومصرى ٣٣٩ وعضوانكليزى وعضو فرنساوى

بند ٢ - تعيين أعضاء القومسيون يكون بأمر الحضرة الخديوية ٣٣٠

بند ٣ - العضوان الاجنبيان يتعينان بمعرفة دولتهما ويلازمن لرفعهما من وظائفهما رضا حكومتهم ٣٣١

بند ٤ - القومسيون لا يكون تابعاً للجلس النظر وهو الذى يعين من تب كل واحد ٣٣٣ من الاعضاء وانما للقومسيون أن يكتباب النظر مباشرة

(١) يجب اعتبار قومسيون الاراضى الميرية كمصلحة ميرية

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ فبر سنة ١٨٨٧)

- ٣٣٣ بند ٥ - للقومسيون بالمصالح من الامتيازات والمعاافة
- ٣٣٤ بند ٦ - يجوز للقومسيون أن يضم لنفسه بصفة مأمور مساعد عضوا واحدا أو عضوين يحضران مجلسه ويكون لهما فيه رأى للشورة وله أن يخصم ما يجز من وظائفه
- ٣٣٥ بند ٧ - القومسيون يعين ما يلزم من المستخدمين لجميع الوظائف وله أن يوقف ويرفت أبواب هذه الوظائف ويحدد مقدار جاكيم
- ٣٣٦ بند ٨ - القومسيون مكلف بحفظ وإدارة الاملاك المبرية فبناء على ذلك يجب عليه اجراء كافة الاعمال التحفظية المختصة بالادارة وبتحصيل الإيرادات وهو مكلف بما يتعلق بانذونات صرف النقود اللازمة للصروفات وبالتوقيع على المقاولات والسلف وتأجير الاملاك وباجراء مزادات ما يلزم من الاشغال وبالتوقيع على سندات البيع والمبادلة والشراء والمصالحات وبأن ينوب عن المصلحة أمام المحاكم مدعية كانت أو مدعى عليها ومع ذلك فان القرارات المختصة بالمواد الآتية لا تكون نافذة المنعول الا من بعد التصديق عليها من مجلس النظار وهي
- أولا السلف متى كانت عادات سيدها أكثر من سنة أو متى زادت على مبلغ خسين ألف ليرة مصرية أو اذا كانت بعضها الى السلف السابق عقدها تتجاوز هذا المقدار ثانيا تأجير الاماكن لمدة أربعين سنة
- ثالثا البيوع والمشتريات اذا كانت قيمتها تزيد على عشرة آلاف ليرة أو اذا كانت بعضها الى بعضها تتجاوز قيمتها هذا القدر
- يعمل لائحة مخصوصة عن بيع الاطيان
- ٣٣٧ بند ٩ - قرارات القومسيون تؤخذ بأغلبية الآراء وتنفذ بحسب ترتيب نواحيها في دفتر منبر العنايف وعليها علامة من يكون قائما بادوار الرئاسة
- ٣٣٨ بند ١٠ - ميزانية مصلحة الاملاك المبرية من بعد تحريرها بمعرفة القومسيون تقدم لمجلس النظار قبل ١٥ ديسمبر من كل سنة لاجل التصديق عليها والاوامر العالية الشاملة للائحة حسابات الحكومة تسرى أيضا على مصلحة الاملاك المبرية كاسوة باقي مصالح الحكومة
- ٣٣٩ بند ١١ - على رئيس القومسيون أن يرسل عند انتهاء كل ثلاثة شهور رئيس مجلس النظار كشفاً متضمناً بوجه الاختصار ارجالي إيرادات ومصروفات المصلحة

بند ١٢ - في ظرف الثلاثة أشهر التي تلي نهاية السنة تجرى المراجعة والتحقق على ٣٤٠ حسابات القومسيون كبحارى في حسابات النظارات على القومسيون أن يقدم في الميعاد المذكور حساباً عمومياً عن عمليات السنة الماضية ويصبر نشر الحساب المذكور للعموم

أمرال

(في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

بند ١ - ان الاملاك المتنازل عنها من أعضاء فاميلتنا الكبرى لا يجوز حجز عليها ولا يمكن ٣٤١ بيعها الا بعرفة كومسارية الاراضى الميرية بمقتضى الشروط المقررة في الاتفاقات التي حصلت أو ستحصل في المستقبل بين الحكومة والخوارجت روشيدلغاياه استهلاك سلفة الاملاك الميرية بالكامل

بند ٢ - بعد شطب التسجيلات الرهنية المتقدمة على تسجيلات الخوارجت روشيدل ٣٤٢ بتاريخ ٢ و ٣ فبراير الماضى تكون هذه الاملاك خاصة من كل دعوى توجب الفسخ أو الاسترداد وتكون خاصة أيضاً من كل حق عيى مهما كان نوعه ماعدا الحقوق العطاة لمكتتبى السلفة وتبقى خاصة معينة لتأمين فوائد واستهلاك القرضه المذكور وتدون غيرها (١)

أمرال

(في ٧ يونيو سنة ١٨٨٨)

بند ١ - على المحاكم الشرعية أن تكتب المحجج الشرعية بما يباع من أطيان وأملاك ٣٤٣ مصلحة الدومين بدون تكليف البائعين أو المشترين بتقديم قوائم بالمساحات والمسطحات المنوه عنها

(١) لا يجوز إقامة أدنى دعوى على قومسيون الاملاك الميرية من شأنها الفسخ أو الاسترداد عما يتعلق بالاراضى التي حصل المتنازل عنها للحكومة من أعضاء العائلة الخديوية وتخصصت لتأمين سلفة الاملاك الميرية (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

ان الامر العالى الرقم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ القاضى بدم طلبة ترتيب الحقوق العينية على أملاك الدومين ولا التملك وضع اليد المدة الطويلة بالنسبة للغير لا يصح الاستناد عليه في دعوى مبنية على وقائع الامتلاك أو التملك بوضع اليد المدة الطويلة اذا كان حدوث ذلك قبل صدور الامر المتنازل اليه

(حكم من المحكمة المذكورة في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢)

في بنود ٥٥ و ٥٨ و ٥٩ من لائحة اجراءات المحاكم التشريعية (المؤرخة ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠) آنفاً بل يكتفى بذلك الى المساحة وحدودها بمصابط البيع ومجمعه على حسب الوارد بمجدول التعديد الملحق لمصلحة الدومين^(١)

٣٤٤ بند ٢ اذا اريد وقف شئ من الاطيان والاملاك المذكورة في المادة السابقة فللمحاكم التشريعية كتابة حجج الوقف بدون بيان المساح والمسطحات والحدود بل يكتفى بذلك بمقدار الموقوف اجالا وذلك كاتقارار الواقفين والشهود بالعلم به وتحفظ قوائم التعديد التي تقدم من مصلحة الدومين أو من أحد مأموري الحكومة المختصة بذلك مع سجل قيد حجة الوقف المذكور

أعمال

(في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠)

٣٤٥ بند ٨ - ابتداء من نشر أمرنا هذا لا يجوز أن يزيد مجموع قيمة ما يبيعه مصلحة الدومين في السنة الواحدة عن ثلاثمائة ألف جنيه مصري ومع ذلك اذا كانت قيمة المبيع في إحدى المرات تقص عن هذا المبلغ فيجوز ان يزداد مبيعات السنين التالية للوصول الى مبلغ لا يتجاوز الثلاثمائة ألف جنيه عن كل سنة مضت وتسري هذه الاحكام على المبيعات التي تجزئها الدائرة السنية

(١) قوائم المساحات والمسطحات متى كانت محررة على حسب العوائد المحلية بمعرفة مساح الدومين بحضور مشايخ النواحي وأرباب الشأن فهي حائزة كافة أوجه الصلح والصحة ووجب الاعتماد على ما فيها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩١)

الباب الثالث والعشرون في الاطيان المعطاة للعربان وفي الاطيان المعطاة معاشا

او امر عايسى

(مختصة بالاطيان المعطاة للعربان)

أولا أمر عال تاريخه ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ - ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ غرة ٨ ٣٤٦
صادر لتفتيش بحرى من مقتضاه اعطاء اطيان للعربان للتوطن بها وترك التوحش

ثانياً أمر عال تاريخه ١٧ ربيع آخر سنة ١٢٨٣ - ٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ غرة ٢٩ ٣٤٧
صادر لتفتيش عموم الاقاليم مقتضاه أن لا يجوز تصرف أحد منهم في ثلث الاطيان الا بالزراعة
دون أن يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو الاستبدال أو الرهن أو غيره اذ هي من قبيل تعيشتهم
ولا تنزع من أيديهم ماداموا مسدين الاموال وسالكين مسلك الانسانية وترك سكن الخيوش
ودخولهم السكن مع الاهالى ومن توفي منهم لا يكون لورثته حق في اطياله بل تصاف بلجاب
الميرى اذ الميرى يوجد من يستحق أخذ شئ منها أوجيعها سواء كان من المشايخ أو الانفار بواقع المقرر
لكل منهم

ثالثاً أمر عال تاريخه ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ - ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ غرة ٤٩ ٣٤٨
صادر لتفتيش عموم الاقاليم مقتضاه اعطاء العربان بالاقاليم القبلية والبحرية اطياناً من النوع
الصادر بخصوص قرار مجلس شورى النواب^(١) لاجل زراعتها بدون أن يجوز لهم التصرف فيها
سواء كان بالرهن أو الهبة أو غيره ونقط يكون لهم حق الانتفاع ماداموا يسددون الاموال
في أوقاتها أما من خصوص الاموال فتكون معاملتهم فيها عند انتهاء مدة المعاقبة بالتطبيق
لقرار المثنى عنه

او امر عايسى

(مختصة بالاطيان المعطاة معاشا)

أولاً أمر عال تاريخه غرة رمضان سنة ١٢٨٤ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ غرة ١٦ ٣٤٩
وقرار من المجلس الخصوصى تاريخه ١٣ صفر سنة ١٢٨٥ - ٥ يونيه سنة ١٨٦٨

(١) راجع لب ٩ فقرة ٣

مقتضاها متجوزا اعطاء الاطيان للرفوتيز بالاستغناء على شرط أنهم يـكـوـنـون ممنوعين من التصرف فيها بأى وجه كان واذا استخدم منهم أحد تفضل الاطيان سعة لعاشه ومعاش عياله من بعده بطريق الميراث وذلك لاجل التوطن فيها

٣٥٠ ثانيا قرار من المجلس الخصوصى تاريخه ٩ محرم سنة ١٢٨٦ - ٢١ ابريل سنة ١٨٦٩ مقتضاه ان من يتوفى ولم يكن له زوجة ولا عيال فأطيانا طبعا تكون من حقوق بيت المال وتؤخذ لجانب الميرى ومن يكون له زوجة فقط من دون عيال فالزوجة تأخذ حقها فى الاطيان والباقي يكون للميرى ومن يكون له زوجة وعيال يعطى لهم ما يستحقونه بحسب الفريضة الشرعية

٣٥١ ثالثا أمر عال تاريخه ١٥ ربيع أول سنة ١٢٩٠ - ١٣ مايه سنة ١٨٨٣ نمرة ٢٦٤ صادر للمجلس الخصوصى مقتضاه أن الذى يعطى من الاطيان سواء كان من البرارى أو من مستعبدات القيوم تحرره التقاسيط اللازمة لأربابه مثل الاباعد الجارى اعطاؤها بوجه الانعام

٣٥٢ رابعا قرار من مجلس النظارى ٩ محرم سنة ١٣٠٤ - ٨ اكتوبر سنة ١٨٨٦ يقضى بعدم الزام أرباب المعاشات بالاقامة فى الاطيان المعطاة لهم ماعاشا

٣٥٣ خامسا قد تدون بالبند العاشر من قرار اصلاحات المالية أن من يدفع المقابلة من أرباب المعاشات المذكورين على أطيانا يتحرر له بها تقسيط ديوانى لتكون ملكا له ويجوز له التصرف فيها

٣٥٤ سادسا البند الخامس من الامر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقابلة يعطى الحق فى ملكية الاطيان لمن يكون دفع المقابلة عنها بتمامها أو جزأ منها

٣٥٥ سابعا قرار من مجلس النظارى ٧ اكتوبر سنة ١٨٨٩ مقتضاه ان المتأخرين ممن أعطيت اليهم أطيان معاش فى دفع العشور المربوطة عليها تنزع من يدهم هذه الاطيان وتصرف فيها الحكومة اسوة بباقي أطيانها

الباب الرابع والعشرون في الاطيان المعطاة نظير استبدال معاشات

أمر مال

(في ٣ مايو سنة ١٨٨٨)

٣٥٦ قد نصرح لناظر المالية أن يستبدل المعاشات بأطيان من أطيان مصلحة الاملاك
أو بأراض من أراضى الحكومة الحرة بوازي عنها قيمة رأس مال المعاش المستبدل أو بأطيان
ونقود معاً على حسب رغبة صاحب المعاش بشرط أن المبلغ الذى يدفع نقداً لا يتجاوز العشرة
فى المائة

استبدال المعاش ليس باجبارى على الحكومة ولا على أرباب المعاشات (١)

لائحة من نظارة الماييم

(في ٣ مايو سنة ١٨٨٨)

- بند ١ - استبدال المعاشات بأطيان يصير اجراءه بحسب الشروط الآتية
٣٥٧
بند ٢ - كل صاحب معاش ويده سركى على حسب الاصول يجوز له اذا كان سنه أقل
٣٥٨ من احدى وسبعين سنة أن يطلب استبدال معاشه بأطيان من الاطيان التابعة للحكومة
بند ٣ - استبدال المعاش ليس بجبرى على الحكومة ولا على أصحاب المعاشات أما
٣٥٩ اتمامه فيترتب عليه سقوط الحق فى المعاش سواء كان بالنسبة لمن كان مرتباً له أو بالنسبة لورثته
أو غيرهم من ذوى الشأن
بند ٤ - يتخذ الجدول الآتى أساساً لتحديد قيمة المعاش المقدرة رأس مال على حسب
٣٦٠ سن صاحب المعاش

أما المعاشات التى لا تورث فيستقطع منها قيمة مرتب سنة واحدة

قيمة معاش قدره مائة جنيه على حسب سن صاحبه			
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
في سن ٦٣ ٧٢٥	في سن ٥٢ ٩١٢	في سن ٤١ ١٠٥٨	في سن ٣٠ ١١٦٨
» ٦٤ ٧٠٥	» ٥٣ ٨٩٨	» ٤٢ ١٠٤٧	» ٣١ ١١٥٩
» ٦٥ ٦٨٤	» ٥٤ ٨٨٢	» ٤٣ ١٠٣٥	» ٣٢ ١١٥١
» ٦٦ ٦٦٢	» ٥٥ ٨٦٧	» ٤٤ ١٠٢٣	» ٣٣ ١١٤٢
» ٦٧ ٦٤٠	» ٥٦ ٨٥٠	» ٤٥ ١٠١١	» ٣٤ ١١٣٣
» ٦٨ ٦١٧	» ٥٧ ٨٣٤	» ٤٦ ٩٩٨	» ٣٥ ١١٢٣
» ٦٩ ٥٩٤	» ٥٨ ٨١٧	» ٤٧ ٩٨٤	» ٣٦ ١١١٣
» ٧٠ ٥٧١	» ٥٩ ٧٩٩	» ٤٨ ٩٧٠	» ٣٧ ١١٠٣
	» ٦٠ ٧٨٢	» ٤٩ ٩٥٦	» ٣٨ ١٠٩٢
	» ٦١ ٧٦٣	» ٥٠ ٩٤١	» ٣٩ ١٠٨١
	» ٦٢ ٧٤٤	» ٥١ ٩٢٦	» ٤٠ ١٠٧٠

بند ٥ - الاطيان التي يسوغ اعطاؤها لاعتن المعاشات هي الآتي بيانها

٣٦١

أولا أطيان الميرى الحرة الغير مخصصة لمصلحة عمومية

ثانيا أطيان قومسيون الاراضى الميرية المعروفة بالدومين

فأرباب المعاشات لهم أن يختاروا ما يرغبون سواء كان من الاطيان الحرة أو من أطيان

الدومين على حسب الشروط الموضحة في لائحة المبيع

بند ٦ - يرخص لأرباب المعاشات أن يعاينوا الاطيان فتعطى لهم الاستعلامات

٣٦٢

المتخصصة بمركرها ومساحتها وقيمتها بمعرفة المديرين أو بمعرفة مأمور ادارة الاملاك بنظارة المالية

فما يختص بأملاك الميرى الحرة وأما ما يختص بأطيان الدومين فالاستعلامات المذكورة

تعطى بمعرفة عموم المصلحة في المحروسة

أما قيمة أثمان الاراضى الحرة فيصير تحديدها انتهايا بمعرفة ناظر المالية

وأما قيمة أطيان الدومين فيصير تحديدها طبقا للجدول المرفق بلائحة الشروط المقررة

بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ المختصة بقطع الارض المذكورة وأجزائها الميينة فيه

واذا اقتضى الحال لتقسيم النقطع أو الاجزاء المذكورة فقيمة الثمن يصير تحديدها بمعرفة

قومسيون الاراضى الميرية وممرخص للمأمور قومسيون الاراضى الميرية عند الاقتضاء أن

يجروا تخفيض الأثمان لغاية عشرين في المائة من التقديرات الميينة بالجدول المذكور

بند ٧ - وبما أن المزروعات ليست داخله ضمن ثمن الارض فاذا رغب المشتري أن يستلم تلك المزروعات فعليه أن يدفع قيمتها فيعطى له كشف يشتمل على ترتيب زراعة قطعة الارض المعطاة اليه بدلا عن معاشه مع كشف بيان ما أنفقه البائع من المصاريف على المزروعات التي لم تزه بعد أو لم تسبل ومقدار قيمة المزروعات التي أزهرت أو أسبلت وما زالت قائمة على ساقها مع حصة البائع سواء كانت في الايجارات أو في الشراك أو خلافا طبقا لاصول الزراعة وان لم يرغب المشتري استلام المزروعات أو القبول بالمدة الباقية من الايجار فلا يدخل الملك في حوزته الا بعد أخذ المحصولات عند نهاية سنة الايجار

بند ٨ - كل صاحب معاش يبلغ مرتبه ستة وثلاثين جنيها في السنة أو أكثر يجوز له أن يستبدل ثلثي المرتب المذكور بأطيان ويستمر على قبض الثلث الآخر من الروزنامة شهريا

بند ٩ - اذا رغب صاحب المعاش أن يأخذ نقدا قيمة عشر رأس مال معاشه فيميزوله ذلك ويسوغ له أن يستقطع كامل المصاريف المذكورة بالبند السابع من أصل العشر المذكور وأن يدفعها من ماله الخاص

بند ١٠ - كل صاحب معاش أخذ بدلا من معاشه طينا من أطيان الحكومة يستخرج له حجة بدون مصاريف وهو الخبز بخصوص جهة صدورها سواء كان من المحكمة الشرعية أو من المحاكم المختلطة على شرط أن يفي الاموال الميرية التي يجب تحديدها مقدما اذا كان الطين المعطى هو من الاطيان الحرة على مقتضى القواعد المقررة باللائحة المتعلقة بمبيع الاطيان المذكورة والاملاك التي يصير تسليمها على هذه الكيفية يحق لحاظرها أن يتصرف فيها بمبيع الاوجه القانونية

بند ١١ - أرباب المعاشات يسوغ لهم أن يطلبوا كمية من الاطيان ذات قيمة تزيد عن قيمة رأس مال معاشهم بحيث ان قيمة الزيادة لا تتجاوز مقدار ربع رأس مال المعاش أما عن هذا الزيادة فيصير دفعه على أقساط سنوية متساوية لا تتجاوز العشر سنوات بفائدة قدرها خمسة في المائة

واذا أخذوا أطيانا من الاطيان المعروفة بالدومين لهم أن يطلبوا أيضا أخذ ما يلزمهم من المواشي والمساكنات وآلات الزراعة والتقاوي بموجب تبين الخبره على شرط أن يدفعوا الثمن على ثلاثة أقساط سنوية متساوية وبدون احتساب فائدة

واذا أراد أحد أصحاب المعاش أن يتمتع بالتسهيلات المبينة في هذا البند فكافة الاطيان التي يكون استلمها ترهن تحت يد الحكومة أو مصلحة الدومين وذلك ضماناً لسداد الباقي من أصل الثمن

٣٦٨ بند ١٢ - كل صاحب معاش يرغب استبدال معاشه بأطيان عليه أن يقدم لنظارة المالية

أولاً سر كى معاشه

ثانياً تقريراً موضحاً به اسمه وآخر خدماته وجهته وتاريخ مولده ومقدار معاشه وكل تقرير وجد فيه تزوير يجرى محاكمة مقدمه ومعاقبته قانوناً

٣٦٩ بند ١٣ - نظارة المالية بعد أن تجرى مراجعة السركى المذكور والتقرير على الوارد بالتسهيلات ترسلها الى اللجنة مصدقاً عليها مأومصححين اذا كان لزوم لذلك

٣٧٠ بند ١٤ - اللجنة تكلف صاحب المعاش بالحضور ومعه شهادة ولادته اذا أمكن أمام سكرتير اللجنة أو أمام أحد المحافظين أو المديرين مصحوباً باثنين شهود معتبرين لاجل تحقيق شخصيته وسكرتير اللجنة والمحافظون والمديرون لهم أن يرفضوا الشهود الذين يكون صار استحضارهم ويطلبوا خلافتهم من الذين يتقون بهم

ولدى قبول الشهود يصير امامهم تحقيق شخصية صاحب المعاش ويحرر بذلك محضر يوقع عليه من جميع الحاضرين والمحضر المذكور يصير ارساله الى اللجنة وعندها تجرى اللجنة الكشف على صاحب المعاش بمعرفة قومسيون طبي تنتخب أعضاؤه بعرفتها وتعين لهم أجرة أتعابهم

ثم انها تحضر أمامها صاحب المعاش وبعد استجوابه ومراجعة أوراقه تتحدد فيها قيمة رأس مال معاشه والتحديد المذكور يتحرره بمحضر ومن مقتضاه يتحرر شهادة يصدق عليها من رئيس اللجنة وترسل الى نظارة المالية والنظارة المشار اليها تجرى توضيح الجوزات والاستقطاعات الموقعة على صاحب المعاش على الشهادة المذكورة وترسلها الى سكرتير اللجنة بمعرفة سبلها الى صاحب المعاش بمقتضى وصل

٣٧١ بند ١٥ - صاحب المعاش الذي يكون بيده شهادة تحديد رأس مال معاشه يتوجه الى نظارة المالية ان كان يرغب استبدال معاشه بأطيان من أملاك الميرى الحرة أو الى مصلحة الدومين اذا كانت الاطيان التي يطلبها تابعة للمصلحة المذكورة

فما يختص بأملالة الميرى الحرة فناظر المالية بحرر عقد البيع ويدفع الى صاحب المعاش قيمة الفرق الكائن بين ثمن الاطيان التى يكون اختارها وبين رأس مال معاشه ويستخرج له حجة ويسلمه الارض ويدفع له متأخرات معاشه لغاية يوم اتملم الاستبدال
أما ما يختص بأطيان الدومين فناظر المالية بحرر عقد الاستبدال بحسب التوضيحات التى ترد اليه من الدومين ويدفع لصاحب المعاش قيمة الفرق الكائن بين ثمن الاطيان التى اختارها ورأس مال معاشه ويسلمه تحويلا بالباقي فيتوجه صاحب المعاش ومعه التحويل المذكور الى مصلحة الدومين فنستلم منه التحويل وتسلمه الارض وتستخرج له الحجة ثم تعطيه شهادة وعلى مقتضاها نظارة المالية تصرف له متأخر معاشه

بند ١٦ - فى حالة ما اذا طلب حجة من أرباب المعاشات أو من أرباب المعاشات وخلافهم ٣٧٢ من أفراد الناس أطيانا واحدة فتعمل بينهم مزايدة ومتى كان الثمن متساويا فالاولوية لمن يكون طلبه أسبق تاريخيا

بند ١٧ - مصاريف الحجة أو غيرها من عقود التملك تكون على طرف الحكومة وأما ٣٧٣ اذا كانوا أرباب المعاشات يشترون أطيانا بزيادة عن مقدار رأس مال معاشهم فيدفعون من طرفهم ما يخص هذه الزيادة من المصاريف

بند ١٨ - اللجنة الخصوصية تقدم لرئيس مجلس النظارة تقريرا بالاعمال التى أجزتها ٣٧٤ وتقدم فى الوقت ذاته لنظارة المالية السراكى التى يكون ترتب عليها الاستبدال من بعد لغوها وتنشر فى الجريدة الرسمية جدولا عن الاجراءات التى صار اتمامها

بند ١٩ - يصير شطب المعاش من دفتر الازنانه ومن دفتر الصريفات الموجود بنظارة ٣٧٥ المالية وعلى ناظر المالية أو وكيله أن يمضى بنفسه على كل معاش تم شطبه من الدفاتر المذكورة وينتهى استحقاق المتأخرات من تاريخ تسليم الاطيان

بند ٢٠ - أرباب المعاشات المستبدلة الذين يرجعون الى خدمة الحكومة بصفة وظيفية ٣٧٦ أو قطعية يستقطع من ماهياتهم الاصلية أولا خمسة فى المائة

ثانيا مبلغ يوازى قيمة المعاش الذى كانوا يستولون عليه قبل الاستبدال وعند تحوّلهم ثانيا على المعاش يصير تسوية معاشهم على واقع مجموع مدد خدماتهم كأنهم لم يستولوا بدل معاشهم ويربط لهم معاش يعادل قيمة الفرق بين معاشهم الجديد وبين المعاش الذى صار استبداله

٣٦٧ بند ٢١ - طالما لم يتم الاستبدال فالجنسة يكون لها الحق في أى وقت كان أن تأمر بمراجعة الكشف الطبي وتعديل تحديداتها الاصلى على حسب ما يظهر من الكشف الطبي الاخير

أمر مال

(فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

٣٧٨ بند ٧ - الارملة التى تستبدل معاشها بأطيان يكون لها حق الملكية فيها بصفة نهائية ويجوز لها أن تتزوج وفى كل الاحوال يستمر صرف المعاشات المرتبة لاولادها طبقا للوائح التى ربطت بموجبها

الباب الخامس والعشرون في الاموال الموقوفة

الفتح الاطيان

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ١١ - من الآن فصاعدا من يريد ايقاف ما يثبت له تملكه كمالا ووجه المينة بهذه ٣٧٩
اللائحة سواء كان صاحب أثر أو من تصدقه من صاحب الأثر أو ورثتهم فله أن يوقف ما أنشأ
من البناء والسواقي وجميع ما يملكه مما له فيه حق القرار كما هو من مقتضيات الشريعة انما ذلك
يكون باذن من المديرية^(١) وإذا كان البناء أو الغرس في جانب من الأرض وليس هو في جميعها
فلا يكون جميع الاطيان تحت تصرف أربابها كما ذكر بل ذلك يكون عن الجانب الذي صار
فيه الغرس أو البناء من الأرض المذكورة والاطيان التي تكون مشغولة بالذي يصير ايقافه
وهي عليها الخراج للبري فإذا نظر وجه يحصل منه تعطيل الخراج المجمعول عليها فيما أن ذلك
لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيها بالوجه الشرعي ويجري فيها مقتضى أصول الشريعة لاجل عدم
تعطيل الخراج وعلى أي حال فيشترط في جميع هذه الأوجه أداء الاموال والمطالب المبررة
والشروط المذكورة في البندين التاسع والعاشر من هذه اللائحة ويتوضح ذلك بالحلج والوقفيات

أمر كريم

(في ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ - ١٠ يناير سنة ١٨٦٦)

يرخص بالوصية في الاطيان الخراجية ولا يجوز ايقافها لان ايقاف الاطيان الخراجية ٣٨٠
يتعلق بالارادة الخلدوية

(١) القانون المدني المختلط

بند ٢٢ - الاموال الموقوفة هي المرصدة على جهة بلا تنقطع ويصح أن تكون منفعتها لانحصان
بشروط معلومة حسب المقرر في شأن ذلك

بند ٣٤ - يجوز أن يوصى لمحل خيري تابع لديوان الاوقف بملك العين ولشخص أو أكثر ولورثته على
التعاقب بحق الانتفاع وحينئذ لا يكون للمحل الخيري حق الملك التام الا بعد انقراض الموصي لهم بحق الانتفاع

بند ٧٦ - لا يجوز لاحد أن يوقف ماله اضرارا بغيره وان وقف كان الوقت لاغيا

حق المنفعة في عقار وقفه صاحبه للذة شخص أو أكثر ولورثتهم لا يباع ولا يرهن

حكم البند ٣٧ من القانون المدني الذي أجاز اعطاء المنفعة بالفاروق تحت شروط معلومة لا يجب أن يسرى
على غير ما نص به (حكم من حكمه بالاستئناف المختلطة رقم ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢)

مقرر من المجلس المحمدي

(في غرة جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ - ١١ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

٣٨١ الاطيان الخراجية الجارية في جهات الاوقاف مع تأدية مبروطها وتم للوقف شروط حيازتها المقررة في البند الرابع من اللائحة المذكورة اذا حصل تكليفها باسم ناظر الوقف الموجود أو السالف فلا يكون التكليف المذكور موجبا لاستحقاق المكلف عليه بنى من تلك الاطيان ولوطالت المدة بل تكون لجهة أوقافها حيث لا يخرج التكليف المذكور عن كونه في مقام النيابة عن جهة الوقف وكذلك اذا كلف الناظر اطيان الوقف باسم أحد أقاربه أو أتباعه أو أحد من خدمة الوقف فيعتبر ذلك التكليف نيابة عن الناظر واذا تركها الناظر لأقاربه أو أتباعه أو أحد من خدمة الوقف فلا عبرة بذلك الترك ولوطالت مدته واذا وجد تحت يد ناظر الوقف بعد انفصاله عن النظر اطيان للوقف كان وضع يده عليها بسبب نظارته وجب نزاعها من يده والحقاق لجهة الوقف وقيد مبروطها على الوقف (١)

لائحة الحاكم الشرعي

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

٣٨٣ تبند ١٤ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمسة عشر سنة مع تمكن المدعى من المرافعة وعدم العذر الشرعي له في أقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الانكار للعق في تلك المدة

(١) متى استلم ديوان الاوقاف ادارة وقف قام مقام نظار السالفين وصار عليه ما كان عليهم وملازماء يترتب على عدم نفاذ ما تمهدوا به سواء كان في أثناء ادارة النظار المذكورين أو بعدها

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة رقم ٢٨ ما به سنة ١٨٨١)
من وجهت اليه وظيفة نظري على أحد الاوقاف من قبل مصلحة عموم الاوقاف اعتبر بالنسبة للغير وكلا شرعيا على الوقف المذكور فيما يتعلق بالاعمال الادارية ليس الا ولا حق لارباب المنفعة في الوقف ان يتدخلوا في نظارته فقط لهم أن يعرضوا للمصلحة العموم بطلب تعيين بدله فيما اذا كانت اجراءه تضر بشؤونهم وبناء على ذلك لاصفة لهم في اقامة دعوى بطلب لغو شروط الايجارات التي صار عقدها بمعرفة الناظر الا في احوال التدليس أو الفس أو التصنع (حكم من المحكمة المذكورة في ١٢ فبراير سنة ١٨٨٠)

لا يسوغ لناظر وقف أن يعقد شروط ايجارات عن مدة أكثر من ثلاث سنوات بأى جهة كانت

(حكم من المحكمة المذكورة في ٧ يونيو سنة ١٨٨٣)

من كان صاحب انتفاع في وقف وله أيضا النظارة الشرعية على حصته لا يسوغ له أن يتصرف فيها بالايجار

(حكم من المحكمة المذكورة في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

لمدة تزيد من ثلاث سنوات

بند ١٥ - اذا حصل تنازع في استحقاق وقف بين مستحقه وكان أصل الوقف ثابتاً ٣٨٣
لا نزاع فيه بينهم ولم تثبت الدعوى بالبينة الشرعية لتقدم هذا الوقف وموت شهوده وكان لهذا
الوقف كتاب مسجل بالسجل المحفوظ الخالي عن الشبهة في محل النزاع أو كانت شروط الوقف
وكيفية استحقاق مستحقه مقيدة بالسجل المذكور فإنه يرجع في كيفية قسمة الاستحقاق والعمل
بشروط الوقف لما هو مدون بكتابه المطابق لسجله المحفوظ أو لما في السجل المذكور عند ضياع
الكتاب المرقوم فان فقد ذلك يجزى العمل فيما ذكر بما كان عليه القوام السابقون وبما كانت
العادة مستمرة في أعمالهم (١)

بند ١٦ - اذا كان لوقف حجة شرعية بتغييره مثلاً على طبق شرط الواقف حسب ٣٨٤
ما يقتضيه الحكم الشرعي وكانت تلك الحجة مسجلة بالسجل المحفوظ مطابقة لاشبهه لما
في سجلها في محل النزاع وبموجب بعض التنازعين ذلك مع التصديق على الشروط يمنع القضاء من
سماع دعوى هذا الجاحد ويبقى العمل على ما في حجة التغيير المطابقة في السجل وكذا الحال
لو كانت الحجة ضائعة ووجد هذا التغيير في السجل المذكور على الوجه المعلوم

بند ١٩ - اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار من ٣٨٥
العقارات المتقدم ذكرها داخل في دائرة ولايتها واختصاصها ببيع أو وقف أو هبة شرعية
أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذكور حجة أولية عن مورثه ولم يكن بيده
حجة أصلية شاهدة له أو لمورثه بذلك فبعد تحقق الملكية ووضع اليد بالمحكمة تصدر الحجة الشرعية
بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك الحجة في الحال ديوان الاوقاف
وبيت المال (٢) وفي الثغور وجهات القلاع تعلن أيضاً جهة الادارة المختصة بمراجعة قواعد
الاستحكامات ونحوها بذلك

بند ٦٥ - ليس للمحاكم الشرعية أن تكتب حجج ابدال ولا احتكار مع التاجر ولا خلاف فيما ٣٨٦
يتعلق بالاوقاف أهلية كانت أو خيرية ولا يبيع أنقاضها ما لم يتصرح بذلك من ديوان الاوقاف

(١) حيث ان قسمة ريع الوقف يلزم أن تكون بحسب شروط الوقفية فلا تغاير العرفية التي تحصل في شأن
كيفية قسمة الريع لا يغير عليها الناظر المكلف بأدارة شؤون الوقف ولا معرفة بها (بند ١٥ الباب الثاني من لائحة
المحاكم الشرعية) (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في أول يونيو سنة ١٨٩٢)

(٢) صحة إيقاف العقار تستلزم ثبوت الواقف له تملكاً ثابتاً حال اجراءه الايقاف وبناء على ذلك من شرع
في أسباب ثبوت العقار بوضع اليد المدة الطويلة ولم يتم له التملك فلا يسوغ له إيقافه

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣)

٣٨٧ بند ٦٦ - لا يصير كتابة تقاريير من المحاكم الشرعية بنصب نظار على الاوقاف خيرية أو أهلية بغير شرط الواقف ولو بطريق القراغ الابعداطلاع ديوان الاوقاف ومدور المكاتبه منه بذلك

لائحة المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

٣٨٨ بند ٦ - من يطلب ايقاف أطيانه وقفا خيريا أو أهليا فيجب ان ذلك بعد العرض واستحصال الامر العالي

مقرر من المجلس النحوصي

(١٣ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ - ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٢)

٣٨٩ الاطيان الخراجية ومؤجرة من نظار أوقافها الاشخاص بالايجار المسانحة ومرخص لهم بالانشاء والعمارة والتجديد فيها ومقيمة في دفتر التكليف باسماء المستأجرين ودفعوا عنها المقابلة تستمر على ما هي عليه من الوقف

الباب السادس والعشرون في الالتزامات المتنوعة

الفصل الاول في المعادن

لائحة عثمانية

(في ٤ محرم سنة ١٢٨٦ - ١٦ ابريل سنة ١٨٦٩) ^(١)

يراجع كتاب جيللات - فهرس القوانين والادارة المصرية - جزء اول صحيفة ٣٩٠
نمرة ٤٥٢

(١) من مقتضى لائحة المعادن التجارية العمل بها بالدولة العثمانية من منذ ١٦ ابريل سنة ١٨٦٩ وكذا بالعبارة المصرية تبعاً أنه اذا كان ملتزم معدن يكتشف جوهرامعدنيا في حدود الالتزامه خلاف المعدن الذى سبق اعطاء الالتزام الاصلى عنه فلا يسوغ له مباشرة استغلاله بدون التزام جديد والمحكومة المصرية بنصفه ما لها من السلطة العليا وبصفة كونها مالكة الارض فان ترا أى لها ان تمنح الالتزام الجديد منحتة والارفضته ولا مسؤولية عنها في ذلك امام ملتزم المعدن الاصلى وفى حالة الرفض أو الامتناع عن اعطاء الالتزام سواء كان للملتزم المعدن الاصلى أو لاى طالب آخر فلا يكون هناك وجه لتطبيق حكم بند ٢٣ أو بند ٣٥ من اللائحة المذكورة الذين يؤخذ منهم ما وجود التزام حصل اعطاه (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ مايو سنة ١٨٨٩)

الفصل الثانى

فى الحفر

أعمال

(فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١)

٣٩١ المادة ١ - لا يجوز للأفراد الحفر إلا بمقتضى رخصة تعطى بناء على طلب مدير عموم دار التحف والحفر (الانتبخانه) بعد النظر فى ذلك بمعرفة اللجنة المستديمة المختصة بالأثار المصرية طبقاً للمادة السادسة من لائحة اجراءاتها الداخلية الصادرة فى ٩ مارث سنة ١٨٨٩ ولا تكون الرخصة صحيحة إلا بعد الاقرار علمى من ناظر الاشغال العمومية ويكون اعطاؤها من مدير عموم دار التحف والحفر

٣٩٢ المادة ٢ - جميع الاشياء التى يصير العثور عليها بواسطة الحفر تكون ملكاً للحكومة بقوة القانون وينبغى حفظها بدار التحف (الانتبخانه) بالجيزة

٣٩٣ المادة ٣ - ومع ذلك فبالنظر للمصاريف التى يتكبدها مباشر الحفر لفصلحة الآثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الاشياء الى قسمين منساويين فى القيمة ثم يقترعان عليها الا اذا فضلا اقتسام هذه الاشياء بالاتفاق مع بعضهما

٣٩٤ المادة ٥ - للمصلحة الحق فى شراء أى قطعة فى القسم الذى يخص مباشر الحفر فتقدم المصلحة عطاءها واذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضح الثمن الذى يرغبه وللصلحة حينئذ الخيار فى أخذ القطعة بالثمن الذى قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة له بدأن تحصل منه الثمن الذى عرضته عليه

وعلى كل حال يجوز للمصلحة أن تستولى على الاشياء التى تريد شراءها بعد مكافأة مباشر الحفر بمبلغ لا يجوز أن يتجاوز قسط مصاريف الحفر التى صرفت لاجل العثور على هذه الاشياء

٣٩٥ المادة ٦ - لا تسرى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا على ما يأتى أولاً الاثار الثابتة على الارض التى تحكم المصلحة بوجوب حفظها فى محلها مهما كانت حالتها وكذلك الاجزاء المفصلة التى ترغب اعادتها الى موضعها

ثانياً الاثار المنقلبة انقلاباً تاماً التى ترى المصلحة وجوب اقامتها وحفظها فى محلها ثالثاً القطع الزائدة الثقل التى لا يرضى مباشر الحفر بيقبلها على نفقته

الفصل الثالث في العظام

قرار نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠)

بند ١ - ان عظام الحيوانات الجديدة التي تنقل مباشرة من السفنات أو من مذابح ٣٩٦ أخرى معدة لذلك يباح تصديرها الى خارج القطر بدون استئذان ولا طلب رخصة الا أنه لا بد من دفع رسوم الكرك عليها ولا يدخل في حكم هذا البند العظام التي ترد من جهات غير ما تقدم ذكره المخازن التي تعد لخزن العظام الجديدة سواء كانت بالقاهرة أو الاسكندرية أو غيرهما من المدن لا يجوز انشاؤها الا خارج الممران بمواقع تختارها ادارة الصحة وتستمر تحت ملاحظة ادارة الصحة ورجال الضبط مراعاة لحفظ الصحة العمومية التي يجب اعتبارها وقصد الوقوف على الاماكن التي ترد منها العظام

بند ٢ - ما عدا العظام الجديدة المذكورة بالبند السابق من العظام الحيوانية التي توجد ٣٩٧ في باطن الارض أو في سواحل البحر لا يسوغ لاحد أن يعمل فيها أى عمل يتعلق باستخراجها ولا يجوز تصدير شيء منها الى الخارج عن القطر الا بمقتضى رخصة مخصوصة تسمح الحكومة باعطائها لمن يطلبها على الحدود الآتية وهي أن لا تكون الارض التي يراد استخراج العظام منها سواء كانت على السواحل أو داخل البلاد مما يحيط به الخطوط التي نذكرها في القاهرة لا يرخص لاحد أن يستخرج عظاما حيوانية من القطعة التي يحيط بها خط يتسدم قرية القبة الى امبابه وينعطف الى الشاطئ الشمالى من النيل وينهى لدار الطين مارا بالبساتين ثم يمتد بامتداد جبل المقطم حتى يعود الى مبدئه وفي الاسكندرية لا يرخص بذلك فيما يحدهم البحر من جهة الشمال وبحيرة مريوط من جهة الجنوب والخط المستقيم الممتد من الشمال الى جنوب القلعة المشهورة بقلعة الاوراق من جهة الشرق والخط المستقيم الآخذ من الشمال الى جنوب طابية الدخيلة من جهة الغرب فكل ما كان داخل تلك الحدود ويتنوع كل الامتناع اجراء أى عمل يتعلق باستخراج العظام منه أما في سائر القرى والمدن والمقابر المنفصلة عن المساكن فيجب أن تكون أما كن الاستخراج بعيدة عنها بما يتبين وخمين مترا بالاقل وأما الاماكن الخربة ورسوم الابنية القديمة والاماكن التي يظن بها وجود الاتيكات وآثار الاولين

فالحق للحكومة في تحديد الخط الذي يجب الوقوف عنده ولا يسوغ لاحد تجاوزه الا بمعرفة المدير العمومي للاستثمار المصرية القديمة وعلى كل حال فللحكومة الاختيار المطلق في اعطاء الرخصة الخصوصية لاستخراج العظام من أى جهة ومنعها

٣٩٨ بند ٣ - كل التماس يتعلق باستخراج العظام يجب أن يرفع الى نظارة الاشغال العمومية مصحوبا برسم تام يبين فيه حدود المحل المطلوب استخراج العظام منه ومسطحة باعتبارها الهكتومتر (١) المربع ويحتوى أيضا على بيان القرى والمدن والمقابر القريبة من ذلك المحل ثم يوضح الملتمس في التماسه ان العظام يراد تصديرها الى خارج القطر أو استعمالها بداخله فان كان المكان الذى رفع الالتماس لاجله مملوكا لاحد من الناس فعلى ذلك الملتمس أن يصحب التماسه بالرخصة المعطاة له من صاحب الملك بتواضيه معه على اجراء مثل هذا العمل في ملكه بدون أن يكون للحكومة أدنى مدخل في ذلك ويؤدى صاحب الالتماس لخزينة الحكومة نقدا عشرين ليرة مصرية لكل استخراج أو عن كل كيلومتر (٢) مربع اذا كان مسطح مكان الاستخراج يزيد عن الكيلومتر المربع وذلك المبلغ في مقابلة مصاريف التحقيق وبعد التحقيق يكون هذا المبلغ خالصا للحكومة على أى حال سواء اقتضى الحال صدور الرخصة أم لا

٣٩٩ بند ٤ - لا تمنح لاحد رخصة الاستخراج الا بعد أن يعرض الطلب على مدير الاستثمار المصرية القديمة ورئيس مجلس العجة في القطر ومصادقهما عليه

٤٠٠ بند ٥ - مدة الرخصة التى تعطى للاستخراج لا تزيد على سنة وللحكومة الخيار في تجديد ها عند انتهاء السنة الاولى وهكذا

٤٠١ بند ٦ - للحكومة الحق في أن تسترجع الرخصة بعد اعطائها اذا ظهر في أثناء الحفر أشياء أخر ذات قيمة عالية سواء كان ذلك بالنسبة لجنسية العظام أو أصلها أو جواهر الأشياء المستخرجة المغايرة للعظام بالكلية

٤٠٢ بند ٧ - لا يستلم الطالب رخصة الاستخراج حتى يدفع الى خزينة الحكومة ألف جنيه مصرى على سبيل التضمين (كالهـن) ولا يكون لذلك المبلغ فوائد ولكن يرد الى دافعه بعد انتهاء الرخصة مع مراعاة شروط استرجاع الرخصة المذكورة في البند السادس عشر

٤٠٣ بند ٨ - اذا أجب التماس طالب الرخصة ومنحها يعطى له رسم تام كفلل بيان الحدود المضروبة له ومسطح المكان الذى صرح له باستخراج العظام منه وذلك بعد أن يكون قد صنع من هذا الرسم نسختان وصار قبوله له ووقع عليه بامضائه

- بند ٩ - ان عظام الاموات البشرية يجب أن تراعى حرمتها كل المראה ولا يجوز مس شيء منها بما يتخذه وان وجدت عظام بشرية ممتزجة بعظام الحيوانات فلا بد من اعلان الحكومة بذلك في مدة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة والذي يوجد من هذه العظام البشرية يصير اخرجها مع الاعتناء وحفظه أو دقنه حسب ما يشير به المفوض اليه النظر في ذلك من جانب مجلس الصحة ومصاريف هذا تكون من قبل صاحب الرخصة
- بند ١٠ - اذا عثر في أثناء الحفر على بعض آثار تاريخية أو أموال مدفونة أو مواد علمية فعلى صاحب الرخصة أن يخبر الحكومة في زمن لا يتجاوز الثمان والاربعين ساعة وفي مدة لا تتجاوز وبعد ما يجب المحافظة على الآثار بوجه الدقة التامة وكذلك الاموال والمواد العلمية خصوصا ما يتعلق بالآثار المصرية القديمة فانه يجب تسليمه لوكلاء الحكومة وأخذ سند الايصال بمن يستلمه من رجالها وبعد أن يأخذ صاحب الرخصة سند الايصال يقدم ذلك السند الى نظارة الاشغال العمومية
- بند ١١ - الحفر والاختفاضات التي تنشأ من هذا العمل في الاراضي الزراعية يجب ٤٠٦ ردمها بمجرد انتهاء العمل واعادتها الى حالتها الاصلية قابله للزراعة والنفايات والاعمال اللازمة لذلك تكون من جانب صاحب الرخصة
- بند ١٢ - ان العظام التي يستخرجها المرخصون يجب وضعها في أماكن مخصوصة ٤٠٧ تختارها الحكومة ولا يجوز نقلها من تلك الاماكن الا بعد وزنهما ودفع الرسوم المقررة عليها بالبند الآتي ولذلك يجب أن تكون تلك الاماكن مستكملة لوازم الحفظ والصيانة وعلى الملتزم أن يقدم جميع ما يلزم للوزن من الآلات ونحوها وكذلك ما يحتاج اليه في التنقيش التي تروم الحكومة اجراءه في المكان الذي استخرجت منه أو في المحل الذي كانت مخزونة به
- بند ١٣ - للحكومة حق أن تضرب رسوما على العظام المستخرجة وتحديد ما يكون على ٤٠٨ حسب ما ترسم به نظارة الاشغال العمومية الا أنها لا تكون أقل من ستين قرشاً مصرياً على كل تونيلاطه
- بند ١٤ - يجوز تصدير العظام المستخرجة على الشروط الآتية ٤٠٩ أولاً يصير تخزين العظام بمكان منفرد خاص في مدينة الاسكندرية يعينه مجلس الصحة ثانياً لا ترخص له ادارة الكرك بالسفر الى الخارج الا بعد الاطلاع على شهادة الاصل ودفع رسوم الكرك

فاننا لا بد أن يكون نقل العظام من مواقع استخراجها الى الاسكندرية بمقتضى قوانين الصحة والنضبطية

٤١٠ بند ١٥ - العظام التى لا يراد ارسالها الى الخارج بل قصد استعمالها فى داخل القطر يجب على صاحب رخصتها أن يخطر الحكومة تحريرا بالكيفية التى يريد أن يكون عليها استعمالها وبالأشياء التى يستعملها فيها ويجب أن يكون هذا الاخطار قبل خروجها من مخزنها مع اعداده جميع ما يلزم لسهولة التفتيش عليها من اسعلامات وتوضيحات وغير ذلك فاذا وقع استعمالها الذى يريد موقع الاستحسان رخص له على شروط نستصوب نظارة الاشغال العمومية تحديدها

٤١١ بند ١٦ - كل مخالفة تصدر من أى شخص مضادة لشيء من هذه الاصول المقررة تستوجب استرجاع الحكومة لرخصتها حتما وحرمان صاحبها منها والمبلغ النقدي الذى سبق انه يجب تأديته ابتداء على سبيل التضمن لا يرذال له بل يصير حقا للحكومة بدون أن يحل ذلك بشئ من الدعاوى المتعلقة بنعويض أو استرداد أشياء ربما كان اختلاسها

الباب السابع والعشرون

في الحجج

اللمحة الاطيان

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ٩ - الجارى من قديم الزمان أن المزارعين في الاراضى الميرية الخراجية يسقطون ٢١٢ حقوقهم من اراضى الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية فن حيثان المزارع في الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حق انتفاعه منها غيره وأنه يفرغ عنها الغير باختياره وأن أصول الشريعة تقضى أن لا ملك للسقط ولا للسقط له في الاراضى الميرية الخراجية بل الملك فيها للجهة بيت المال لكن من حيثان المزارع فيه أثر وهو حق منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والافراغ والتزول عنها شرعا فيقتضى أن من الآن فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو اسقاط من أحدا لاحد يلزم أن يكون ذلك بموجب حجج شرعية من محكمة تلك الجهة أو من النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكأية الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الاذن منها بتحرير اللمحة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدون بهذه اللامحة مع استيفاء الشروط الآتى ذكرها وهو أنه يشترط على المسقط له أو المفرغ أو المباع لهما سواء كانت الاطيان خراجية أو مملوكة أن يكون متمتلا الى القوانين واللوائح والاوامر التى تصدر من الحكومة ويكون ملازوما بسداد الاموال وأداء المطالب الميرية حسبما يصير على أهالى الناحية وهكذا يشترط في سائر الحجج التى تقر من الآن فصاعدا واذا تبين فيما بعد أن المسقط له أو المفرغ له أجرى مخالفة الشرط المذكور فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجج اسقاط أو افراغ أو نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له وانا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محررة من بعد تاريخ هذه اللامحة وتكون مخالفة لهذه الشروط أو سندات عادية مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وزد الاطيان الى المسقط والتمن للسقط له مع ترتيب الجزاء عليهم وعلى القاضى بحسب القانون

٤١٣ بند ١٠ - ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالمحاكم الكبارا ومن النواب الشهيدين الذين كانوا امرخصين في المرافعات والدعاوى الشرعية وكتابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل أحد القضاة أو النواب المذكورين وأما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة أو كافر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبارا والنواب الشهيدين اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحددت معاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج المماثلة لذلك أما اذا كان مضى على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكفي بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكورة عنها بالسند الخامس من هذه اللائحة . وأما اذا لم يكن مضى خمس سنوات مع وضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من نواب مأذونين بل من نواب صغيرين أو سندات شرعية فبعضه كى يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور القريقين وان وجدان البائع قد توفى أو تسحب ولا يستدرك طلوع الحجة مرة أخرى فخل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدعى ينازع واضع اليد وهنا عن الذى سبق ومن الآن فصاعدا لا تعبر بالحجج الامن المحاكم الكبارا أو من النواب المأذونين في كتابة الحجج وسماع الدعاوى كما هو مصرح بالسند التاسع من هذه اللائحة

قرار من المجلس المخصوص

(في ٧ جاد أول سنة ١٢٨٣ - ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٦)

٤١٤ من يريد اسقاط منفعة أطيانه الخراجية أو بيع أطيانه العشورية فبعد اتفاق الطرفين يتوجهون لديوان المديرية ومع المسقط أو البائع سندانه مثل حجج شرعية بالخراجى أو تقسيط ديوانى بالعشورى وما يؤيد وضع يده على الطين بآيات دفع المربوط عليه ويقدمها الاستدعاء اللازم وبعد التعرى اذا لم يوجد مانع تصرفه فى الحال يؤخذ جواب القبول من الطرف الثانى على يد القاضى ومن يلزم وبصير تسجيل ذلك بسجل مخصوص يترتب بكل مديرية وبعد التأشير من المدير أو وكيله الذى يحصل ذلك على يده يصير تميم اللازم بموجب بند ٩ من لائحة الاطيان لتعري الحجة والتكليف باسم المسقط له أو استخراج التقسيط وقيد المربوط باسم المشتري كما أنه ان تعذر توجه الطرفين أو أحدهما الى المديرية فيعينون وكلاء شرعيين وباجراء هكذا اذا توفى أحدهما قبل استخراج الحجة أو التقسيط ومن آل اليه الاستحقاق طلب الحصول عليه فيجب لملا كرمجرد وجودهما الواقعة فى ذلك السجل أما اذا كانت غير مسجلة فلا تسمع الدعاوى

لائحة المحاكم الشرعية

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

بند ١٨ - اذا كان لعقار سواء كان أرضاً مملوكة أو ميريبة أو مغروسة وما ألحق بذلك حجة أصلية مسجلة بالسجل المصان وضاعت وأراد المستحق لهذا العقار استخراج صورتها فلا مانع من استخراجها وان ختم عليها من القاضى بالتصديق على مطابقتها للاصل بدون توقف على استئذان أو غيره

بند ١٩ - اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار من العقارات المتقدم ذكرها داخل في دائرة ولايتها واخصاصها ببيع أو وقف أو رهن أو هبة شرعية أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذکور حجة أو يولفه عن مورثه ولم يكن بيده حجة أصلية شاهدة له أو لمورثه بذلك فبعد تحقق الملكية ووضع اليد بالمحكمة تصدر المحلة الشرعية بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك المحلة في الحال ديوان الاوقاف وبيت المال وفي الثغور وجهات القلاع تملن أيضاً جهة الادارة المختصة بمراعاة قواعد الاستحكامات ونحوها بذلك

بند ٥٥ - من حقوق جميع المحاكم الشرعية كتابة حجج العقارات بما في ذلك من الاطيان العشورية والخراجية سواء كانت بدائرة ولايتها أو لا بما يحصل فيها من انتقال الملكية بجميع أسبابه أو من الرهن ونحوه أو من الايقاف أو الوصية وكامل العقود التي تحصل في شأنها انما لا يتحرر الاشهاد بشئ من ذلك في الاطيان الا اذا وجدت قوائم ببيان مسامح ومسطحات الاطيان وحدودها بياناً كافياً وكانت البيانات موجودة بحجة أصلية واجراء تحرير الحجج من أى محكمة كانت لا يكون منوقفاً على استئذان من جهة الادارة ولا غيرهما متى ظهر للمحكمة التي يراد الاشهاد فيها عدم المانع من ذلك انما اذا كان ذلك العقار في غير محل ادارة هذه المحكمة يكون على هذه المحكمة الاشعار بمصدر لديها المحكمة العقار المذکور ليؤشر بمقتضى ذلك على سجل هذا العقار بذلك ان كان مسجلاً بموان كان مسجلاً بجهة أخرى يصير اشعارها بذلك لاجراء مذکور (ويرسل أيضاً من محكمة العقد ملخصه الى المحكمة السكاثر بدائرته العقار لتسجيله بسجل بطرفها وعلى هذه المحكمة في جميع الاحوال أن تعلن جهة الادارة التابع لها العقار بما ثبت أو يعلم لديها من الاتقالات لنقل التكليف^(١))

(١) ان بند ٥٥ من لائحة المحاكم الشرعية يقضى بالاحلة التي تعبر عن قاض غير قاضى المحكمة الكبرى السكاثر بدائرته العقار ترسل حالاً لقاضى محكمة العقار للتصديق عليها منه وتسجيلها بالسجل الذي بطرفه

- ٤١٨ بند ٥٨ - ينبغي الاحتياط الكامل في مقياس وتحديد العقارات التي تصدر بها الحجج الشرعية بأي وجه كان ولو كانت خالية عن البناء ويذكر مقياس أضلاعها ومساحتها وحدودها بالبيان الكافي بالمضابط والحجج بقاية الضبط والدقة
- ٤١٩ بند ٥٩ - ينبغي مقياس وتحديد الاطيان التي تصدر بها الحجج الشرعية ويذكر المقياس والمساحات والحدود فيها وبضبطها
- ٤٢٠ بند ٦٠ - لمحكمة مصر كتابة الحجج الشرعية بما يصدر بها من العقود في شأن المباني والفراس والارض التابعة لذلك عشورية كانت أو خراجية الكائنة بضيواحيها وأشعار المديرية بذلك
- ٤٢١ بند ٦١ - لمحاكم النفور والمحافظات كتابة الحجج بالاطيان الكائنة بالجهات التابعة لها
- ٤٢٢ بند ٨١ - كافة الحجج التي تصدر من المحاكم الشرعية عن العقود والمجرد موضوعها عن ذكر مقابل لما صدرت بصده كالوقف والايالة تكون كتابتها في الورق المقوَّع بالقيمة المناسبة للقيمة المقدرة بمعرفة أهل الخبرة ولا بد من ذكرها بأخر الحجج
- ٤٢٣ بند ٨٢ - ينبغي أن تكون كتابة الحجج والسندات والصور التي تطلب من المحكمة بالاوراق المتموعة بالقياس المناسبة للبالغ المندرجة بها سواء كانت من الاثمان أو القيم المقدرة بمعرفة أهل الخبرة

أعمال

(في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠)

- ٤٢٤ المادة ١ - تسمى المحكمة بمعاينة دورنة المتوفين من أرباب الاطيان الخراجية والعشورية من رسوم أياالة وضع اليد ومن رسوم أياالة الارث وان تعددت قيم المناهضات ومن رسوم القسمة سواء دفعت عن تلك الاطيان المقابلة أو لم تدفع

فمجرد تسليم السجل بأكمله من المحكمة القرعية الى دفتر حانة المحكمة الكبرى لتكثيفها اثرها العقار سواء كان التسليم بعد تاريخ ورود الحجة بمن قريب أو بعيد فله لا يفي بفرض الاشهار الذي قصد الشارع الوصول اليه بواسطة ارسال كل حجة على حدها حال انفس ورودها وحصول تسجيلها بسجل المحكمة المختصة بها وذلك بالحجة المحررة بالخاتمة لماد كلاً تقاء وجود الغير (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ مايو سنة ١٨٨٩)

السبع الذي يحصل بين الاهالي بموجب حجة شرعية يلزم تسجيله بالسجل المعد لذلك بالمحكمة الشرعية حتى يمكن التمسك به بالنسبة للغير

وبناء على ذلك فالذي يعتبر في البيع بالنسبة للغير هو تاريخ التسجيل وليس تاريخ الحجة

(حكم من المحكمة المذكورة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٩)

المادة ٣ - المعافاة من الرسوم المرقومة تكون لمدة سنتين مبتدئاً بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أمرنا هذا

المادة ٤ - لا تشمل هذه المعافاة الاملاك المبنية أو الارض المعدة للبناء

المادة ٨ - من يتأخر عن الطلب أثناء مدة المعافاة ويريد بعد ذلك استحقاقه على حجة باستحقاقه يتحصل منه في السنة الاولى رسم الايلولة باعتبار ثلاثة في المائة وفي السنة الثانية يتحصل الرسم المذكور باعتبار أربعة في المائة وفي السنة الثالثة وما بعدها يتحصل باعتبار ستة في المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسمي الكتابة والتحرير حسب المقرر بلائحة رسوم المحاكم الشرعية

المادة ٩ - يؤخذ الرسم من ورثة من يتوفى بعد مدة المعافاة المحكى عنها اثنان في المائة اذا كان الطلب تقدم في مدة سنة من تاريخ الوفاة فاذا تأخر للسنة الثانية يكون أربعة في المائة وفي الثالثة وما بعدها ستة في المائة وذلك خلاف رسم القسمة ورسمي الكتابة والتحرير حسب اللائحة

راجع باب ٢٨ في التسجيل

الباب الثامن والعشرون في التسجيل

المادة ٢٣١ - ترتيب المحاكم المختلطة

٢٣٩ - الكتاب الاول - بند ٣١ - يعين لكل محكمة من المحاكم الابتدائية مأمورين طرف
الشرع الشريف يشتركون مع رئيس كتاب المحكمة في تحرير العقود والناقلة للملكية العقار والعقود
الموجبة لحق امتياز على العقار ويكتب المأمور المذكور بذلك كتابة يرسلها الى محكمة الشرع
الشريف (١)

٢٣٠ - بند ٣٢ - يترتب بمحاكم الشرع الشريف كسبة مندوبون من طرف رؤساء كتاب المحاكم
الابتدائية ليرسلوا اليهم صورة ما يقع بانحازم الشرعية من العقود المشتملة على انتقال ملكية
العقار أو رهنه لتسجيلها بدفاتر الزهونات بالمحاكم الابتدائية بدون توقف على طلب ذلك
من أحد

(١) يعتمد العقد العرفي المسجل سواء كان مختصاً بهن أو بعارضة عن أضيان بين الاهالي وبعضهم اعتباراً من تاريخ نشر قوانين المحاكم الاهلية ويوجب للملكية بالنسبة لغير وصار لا لزوم بدوئ للنسبة بما تقتضيه أحكام لائحة الأضيان من حيثية سبعة ذلك انعقد وقد أدخل الشارع المصري بواسطة نشره قوانين المحاكم المختلطة وقانون المحاكم الاهلية على النواحي طريقة جديدة اختيارية لتقليل ملكية العقارات فضاء من نوع ما طريقة لائحة الاطيان بدون أن يفي هذه لائحة بل بقيت انحرافاً لافراداً ماسرى الرجوع اليها واتباع الاحراء وجوباً ولا فرق في ذلك بين الاطيان الخارجية وباقي أنواع العقارات وقد سبق التقرير بهذا المعنى من محكمة الاستئناف المختلطة بأحكام صدرت منها في ١٣ مارت و ١٧ ابريل و ١٣ مايو سنة ١٨٩٠ وهذه الأحكام تعتبر بصفة ثابتة لأنها انصاح فقط للأحكام السابقة اذ قبل صدور قوانين المحاكم الاهلية كان تحقق شرط وان المحاكم المختلطة أدخلت طريقة جديدة لتقليل ملكية الاطيان الخارجية فيما يتعلق بالاجانب (كما سبقت ذلك حكم محكمة الاستئناف في ٤ يناير سنة ١٨٨٣) فإذا كان هذا أمراً اجراءً اعمل بموجب قانون المحاكم المختلطة بالنسبة للاجانب فلا شك أن صدور قانون المحاكم الاهلية أحدث نفس التأثير اذ كور مادام ان طريقين القانونيين مماثلان فيما يختص بالنقل لملكية العقارات (بند ٧٣٧ من القانون المدني المختلط و بند ٣٣ من لائحة ترتيب المحاكم والمادة ٦١١ من القانون المدني الاهلي و بند ٤٧ و ٤٨ من الامر العالي الصادر بتنظيم المحاكم الاهلية (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٢)

فان لم ترسل الصور المذكورة وجبت التضمينات اللازمة على ذلك فضلا عن الجزاء التأديبي انما لا يترتب على عدم ارسالها بطلان العقود (١)

بند ٣٣ - المشارطات والهبات والعقود المختصة بالرهن ونقل ملكية العقار المحررة ٤٣١
بمعرفة رئيس كتاب المحكمة الابتدائية تعتبر رسمية وتحفظ نسختها الاصلية ضمن محفوظات قلم
كتاب المحكمة (٢)

القانون المدني المختلط

بند ٦٩ - أما الاموال النابتة فالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لتغير ٤٣٣
المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون (٣)

(١) حيث ان القوانين الجديدة لم تقض تسجيل العقود السابقة على ترتيب المحاكم المختلطة فيسوغ التمسك
بالعقود المذكورة بالنسبة لغير المتعاقدين ولو لم يكن تاريخها انما يتاوجه رسمي متى تحقق ان تحررها كان لافض
فيه وان الاشتناء في وجودها قبل ظهور حقوق الغير (حكم من المحكمة المختلطة في ٢١ مارس سنة ١٨٨٨)
تنفذ كافة مقتضيات عقود البيع التي حصلت قبل تشكيل المحاكم المختلطة حتى بدون تسجيل ولا توقيع عليها
من المشتري متى كانت قرائن الاحوال دالة على رضائه به لان العقود المذكورة كانت اذ كانت داخل تحت أحكام
القانون العثماني الذي يقضي براضى البائع والمشتري على الغير والمن فبط وان يكتب بان البيع يكون مشافهة
ولم ينو القانون المشار اليه باعتبار كون التسجيل على الوجه المقرر لان كشرط واجب التمسك بالعقود على غير
المتعاقدين (حكم من المحكمة المذكورة في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٢)

(٢) يجب على كتاب المحاكم وامناء السجلات العمومية اعطاء صورة أو ملخص منها لكل طالب بدون احتياج
لان من القاضي والا حكم عليهم بالتضمينات (حكم من المحكمة المذكورة في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٠)
حيث ان بنود ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تسمح لكافة الاشخاص اهائي كانوا
أو ايجاب بأن يلجئوا الى قلم كتاب المحاكم المذكورة لاجراء تحرير عقود نقل ملكية العقارات ولعقود الموجبة
لحق امتياز على العقار فعقد الرهن المحرر بخرعة قلم كتاب المحكمة المختلطة بين شخصين من رعايا الحكومة المحلية
معمد ومن الصواب ان يضع رئيس القلم المذكور صيغة التنفيذ عليه

(٣) في حالة المزاومة في بيعين أحدهما بين أشخاص من رعايا الحكومة المحلية بموجب جهة شرعية والآخر
لصالح شخص أجنبي وصار أمره مشهورا بواسطة تسجيله بدفتر قلم كتاب الرهونات بالمحكمة المختلطة فلا ولوية
تكون للسبق تاريخا في التسجيل (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٩)
اذا كان مقدرا تبادل في عقارات غير مسجل قلم كتاب المحكمة المختلطة التابع لها مركز العقار فلا يسوغ التمسك
به على غير المتعاقدين ذوي النية السلمية حتى ولو كان تسجيل قلم كتاب محكمة تابع لها مركز عقارات أخرى داخلية
في التبادل (حكم من المحكمة المذكورة في ٥ فبراير سنة ١٨٩١)
حيث ان التسجيل جمل فقط لتأكيد شهرة العقود فلا يعمى به ما يكون موجودا من الشوائب بتلك العقود أو
بالحقوق المثبوتة فيها (حكم من المحكمة المذكورة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

- ٤٣٣ بند ٣٤١ - لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوى الفائدة فيه
الابتسجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظه فانوا وكلوا لا يعلنون
ما يضربها
- ٤٣٤ بند ٧٣٥ - وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين ممن يدعيها
على حسب القواعد الآتية
- ٤٣٥ بند ٧٣٦ - ملكية العقار والحقوق المنفرعة عنها اذا كانت آيلة بالارث تثبت في حق
كل انسان بشيوت الوراثة
- ٤٣٦ بند ٧٣٧ - الحقوق بين الاحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية
القابلة للرهن أو من العقود المنبثقة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن أو المشتقة
على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعى حثاء عينا بتسجيل تلك العقود
أو تسجيل الاحكام الصادرة بها في قلم الرهن التابع له مركز العقار
- ٤٣٧ بند ٧٣٨ - الاحكام المتضمنة لبيان الحقوق التي من هذا القبيل والمؤسسة لها يلزم
تسجيلها أيضا
- ٤٣٨ بند ٧٣٩ - وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمزاد والعقود والاحكام المشتقة
على قسمة عين العقار
- ٤٣٩ بند ٧٤٠ - وكذلك يلزم تسجيل عقود الاجار الذي تزيد مدته على تسع سنين وسندات
الاجرة المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين
- ٤٤٠ بند ٧٤١ - الديون الممتازة على العقار غير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة
والمستخدمين والعمالة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلهما أيضا بقلم الرهن بالوجه المبينة
فيما بعد
- ٤٤١ بند ٧٤٢ - في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها
كأنهم تكن بالنسبة للأشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بموافقتهم
للقانون

لائحة المحاكم الشرعية

(في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

بند ٩٠ - كل ما يراد الى المحاكم الشرعية من العقود الصادرة بالمحاكم المختلطة أو المسجلة ٤٤٣
بهم من العقود العرفية وخلاصات الاحكام الصادرة بالبيع القضائي يجري قيدهم بالدفاتر المعدة
لذلك بالمحاكم الشرعية (١)

بند ٩١ - على كل محكمة من المحاكم الشرعية الكائنات بالجهات الواقعة في حدود المحاكم ٤٤٣
المختلطة أن ترسل الى المحكمة الكبرى الشرعية المختصة بتبليغ وإيصال العقود ملخصة بما يصدر
فيها من العقود النافذة للملكية العقار والطين أو رهنه

بند ٩٢ - كل حكم يصدر من المحاكم النظامية بنحو ملكية أو حق عيني في العقار طينا ٤٤٤
أو غيره أو بالتقليد بناء على البيع القضائي يصير قيده بالدفاتر المعدة لتقيد مثل ذلك بالمحاكم الشرعية
عند اعلانه اليها مع ارسال ملخصه بكافى العقود

بند ٩٣ - الرهن القضائي الذي يطلب اجراؤه على أملاك المدين بمقتضى المنصوص ٤٤٥
بالقانون المدني يصير قيده بالدفاتر المعدة لتقيد مثل ذلك بالمحاكم الشرعية بناء على ذلك الطلب بعد
قيده بدفتر الفهرست

بند ١١٩ - يلزم أن يكون تسجيل السندات الشرعية حرفيا بسجلاتها المعدة لها على ٤٤٦
الوجه المشروح بخط عربي تسهل قراءته بغير ضرب ولا كسط ولا تحشيرين الاسطر

(١) الاحكام المدونة عند ٣٣ من الباب الثالث من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة القاضية
بان العقود المشتملة على انتقال ملكية العقار المحررة بالمحاكم الشرعية تجري تسجيلها بالمحاكم الابتدائية بدون
توقف على طلب ذلك من أحد وان لا يترتب على عدم تسجيلها بطلان العقود لان مقتضى الا بالعقود المحررة بين
الاهالي وبعضهم

وبناء على ذلك فيكون من قبيل العقود المذكورة محررا بالمحاكم الشرعية بين اهالي وأجانب لا يقام في وجوه
الغير الابداء جرة تسجيله حسب القانون (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ يونيو سنة ١٨٨٧)
الذي سجل سواء كان بالمحكمة الشرعية أو بقلم كاتب المحاكم المختلطة يحيل للعقود شهرة متساوية مادام
أن ما سجل بالاولى يرسل للآخر والعكس

فمحضر المذاكر المحرر عن عقار محجوز بيع بالطريقة الادارية تعتبر صحته تسجيله بالمحكمة الشرعية التابع لها
مركز العقار اذا كان الشاري من الاهالي (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ مايو سنة ١٨٨٨)

٤٤٧ بند ١٢٠ - ينبغي أن يجعل لكل سجل من السجلات المذكورة فهرست في أوله يكتب فيه بعد تسجيل كل سند أسماء أربابه ومخلص ما اشتمل عليه بغاية الإيجاز وتاريخ وغرة قيده لسهولة الاستكشاف منه

٤٤٨ بند ١٢١ - ينبغي أن يعمل لسجل المبيعات ونحوها من العقود غرة متتابعة غير غرة الصحيفة يعلم منها عدد العقود الصادرة بالمحكمة

الباب التاسع والعشرون

في الغاروقة

الحكمه الاطيان

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ٧ - من كون أن الاطيان المبرية الخارجية ولو أنها بحسب أصول الشريعة المطهرة ٤٤٩
 لم يكن لاحد فيها وارث ولا رهن لكنه بالنظر لمرامه العمليه والتمدن واستحصال التعيش
 وحسن التوطن قد نصرح بالبند الاول بتحويل ارتفاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين
 ذكوراً وانثى كما أنه قد تجوز بالبند التاسع لاصحاب الارز حصول افراغ ارتفاع الاطيان اثر بينهم
 لمن يريدون فبالطبيق على ذلك يتجوز في رهن الاطيان بالغاروقة من الآن فصاعداً من
 صاحب الاثر الى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذي
 أخذ الاطيان بالغاروقة بشرط أن يذكر في التكليف أن ذلك أثر فلان وأما عن المائني الذي
 صار اجراؤه من الرهنه فالذي مضى عليه مدة خمس عشر سنة وكلن الطين موضوعاً عليه يد
 المرتهنين فلا تسع فيه دعوى أما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء الطين
 بالرهنه بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديداً سنداً ديوانيه له بالرهن باطلاع المديرية
 ويتحدد لاستكمال تجديده تلك السندات معادسنة كاملة من وقت صدق هذه اللائحة لكل
 من رهن اطياناً من السابق وباقية الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان
 بعد هذا الميعاد أحديهم أنه رهن اطياناً ويريد أداء رهنيتها وحاصل توقيف المرتهن في
 تسليمها اليه ولم يكن يده سند ديواني باطلاع المديرية فلا يقبل له دعوى واذا كان اصحاب
 الاطيان يؤدون ما عليهم من الغاروقة للرهن عنده الطين فلهم أن يأخذوا اطيانهم من بعد
 اثبات رهنيتها واذا كان الراهن توفي وله ورثة كللوا بضم عنهم بالبند الاول فلهم أن يؤدوا الرهنه
 ويأخذوا الطين من المرتهن وذلك أيضاً من بعد الاثبات وأما اذا كان الراهن توفي عن بيت المال
 فبقي الاطيان تحت يد واضع اليد أثرية ولا يؤخذ منه رسم وأما المرتهن الذي يكون واضعا يده
 على اطيان مرهونة وفيما بعد توفي عن بيت المال فن حيث ان مادفعه المرتهن المذكور الى
 الراهن صار حق بيت المال فينبذ اذا كان الراهن مقتدر على أداء قيمة ما أخذه فيؤخذ منه
 الى بيت المال وتزد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لاهو ولا أخاره وموجود من يرغب أخذ
 تلك الاطيان بقيمة الرهنه فيجبر رهنها عنده موبعة أن الرهن من صاحب الاطيان لهذا المرتهن

ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدي الرهنية للمرتهن المذكور
ويأخذ اطيانه واذا لم يوجد من يرغب وصاحب الاطيان أو أقاربه يرغبون تخصيص قيمة
الرهنية عليهم ويأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه وعلى أقاربه الذين يرغبون فيها
بالسند والضميمة جميعا مستقرب بحسب ما يتلاحظ لمدير الجهة واذا كانوا لم يرغبوا في ذلك
أولم يكونوا مقتدرين على أداء قيمة الرهنية ولم يوجد راغب لارتهاها كما ذكر في حيث ان هذا
يعد تعطلا للخراج وهو لا يجوز خفيئذ تكون الاطيان محاولة لبيت المال بوجهها لمن يشاء
بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته (١)

لائحة المطالب

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

٤٥٠ بند ٤٧ - الاطيان المعطاة بالغاروقة من بعض الاهالي ابعضهم تحت أحكام البند
الثامن من لائحة الاطيان هذه من يريد دفع المقابلة عنها فحسب ما يتفق عليه الراعي والمرتهن
في الدفع بصير الاجراء

القانون المدني الاثني

٤٥١ المادة ٥٥٣ - الغاروقة عقده يعطى المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق
في استغلاله لنفسه والاتقاع به حين تمام وفاة المدين وأصحاب الاطيان الخارجية هم الجائز لهم
دون غيرهم عقد مشاركة الغاروقة على اطيانهم (٢)

(١) عقود من الغاروقة بين الاهالي وعصمهم المحررة - صدور القوانين المصرية اذا كان تحريرها
بالتطبيق لأحكام تلك القوانين وصارت بموجبها بالصفة القانونية تعمدت في حيوة الغير وان لم يكن تحريرها
بالتطبيق لبند ٧ من لائحة الاطيان - ولا يلزم ابيير في هذا الموضوع من اراضي المحررة وفي أنواع
العقارات (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٢)

(٢) بموجب عقده من الغاروقة يثبت للدائن الحق في استغلاله للعقار نفسه والاتقاع به حين سداد المدين
وتكون له الاغراض نظير العوائد ولا تخضع من أصل رأس مال المدين لذلك فلا يلزم تقديم حساب عنها

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ فبراير سنة ١٨٩٢)

العقد المشتمل على رهن يجب أن يكون مفعوله بحسب ما يقتضيه حكم القانون المصري في شأن الرهن بصرف
النظر عن اشتمال العقد أو عدم اشتماله على الغاروقة - وفيما لا من ذلك من القانون المدني الاهلي - شأن شرح
أحكام الرهن العقاري تفصيلا (كما هو مذكور ببند ٥٢٠ وما ياتى بها) ولم يخص بالغاروقة سوى مادة واحدة
(وهي المادة ٥٥٣) قال عن عقده روقه تخضع فقط عن عقد الرهن فيما يخص الأموال التي يسوغ رهنها بصفة
غاروقة وباحتساب الاغراض التي تنفع من العقار المرهون وأما ما ساد ذلك من الاوجه خصوصاً فيما يتعلق بحق
الجنس والامتياز فإن هذين العندين متماثلان في النتيجة (حكم من المحكمة المذكورة في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٢)

الباب الثلاثون في الايجارات

القانون المدني المخطط

بند ٤٧٩ - في مواد ايجار الارض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر تنقيص ٤٥٢
الاجرة اذا أهلكت الزراعة بمحادة جبرية (١)

(١) في مواد ايجار متى تبينت حدود وجبضان أو قبائل الاطيان المؤجرة بيننا وضحاحلبياني التقيط
المرققة صورة بقوتراوا ايجار فلا يمكن للمستأجر أن يتوقف في سداد كامل الايجارات ولا أن يطلب تنقيص
الاجرة عملا بوجود جانب من الاطيان برز اعبر صاع للزراعة أو بوجود حجر يحضر قطع في مجموع الاطيان المؤجرة
خصوصا اذا كان سبق سداد جزء من استأجره كور من أصل الايجارات المطلوبة منه بدون أن يقيم أدنى
دعوى ويجوز في هذه الحالة قبول طلب المؤجر في شرط ايجار

(حكم من المحكمة الاستئناف المخططة في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٩)

محاضر المساحة المهررة معرفة احدى المصالح بمحضور المناجج وكرا المستأجرين في كل جهة تحصل فيها
المساحة فهي معتبرة حرة لكافة شروط الصحة والضبط واذا اتضح منها أن أحد المستأجرين أجرى زراعة
أطيان زيادة عما استأجره جزا لا سند عليها في طلب زيادة الاجرة بنسبة الاطيان المؤجرة

(حكم من المحكمة المذكورة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

اذا ادعى أحد بوجود حجر في أطيان مؤجرة اليه فادعاه هذا لا يوجب الاحتجاج به في امتناعه عن تسديد اجرة
الاطيان الاها من الذممات العصرية الغير مشكوك في كفايتها خصوصا اذا كان الادعاء المذكور حصل بعد
انقضاء مدة ايجار

(حكم من المحكمة المذكورة في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٠)

اذا كان حصل اشتراط في عقد الايجار له في حالة التأخير ولو في سداد فقط وخدم من الاقسط يكون
للمؤجر حق في أن يفسخ حالا الايجار بدون لزوم اجراء اتسوى مجرد اخطار بطلن للمستأجرين يد محضره يفسوخ
للمؤجر لو حصل تأخير من المستأجر في السداد أن يندرج ابتداء ثم طلب من قاضي الامور المستعجلة اخراجه

(حكم من المحكمة المذكورة في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٠)

الايجارات التي يحصل الاقرار من المؤجر على سدادها يجب احتسابها ضرورية من الاقسط الابدع فلا بد

(حكم من المحكمة المذكورة في ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

تعهد المستأجر بسداد الايجارات المتأخرة الى المؤجر في ميعاد معين يعتبر قرارا بالدين موجبا لاقطاع سقوط
الحق بمضى مدة الخمس سنوات على الايجارات المذكورة ويعتبر التمهيد المذكور في حلفه تمسقا اضليلا قابلا
لسقوط الحق فيه بمضى مدة خمس عشر سنة

(حكم من المحكمة المذكورة في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

- ٤٥٣ بند ٤٨٠ - واذا منعت الحادثة الجبرية المستأجر من تهيئة الارض أو بندها أو تلفت ما بذرقها كله أو أكثره تكون الاجرة غير مستحقة أو واجبات تنقيصها وكل هذا اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك
- ٤٥٤ بند ٤٨١ - المستأجر لارض زراعة الذى غرس فيها أشجار لا يجوز له قلعها الا اذا كانت شجيرات معدة للنقل وللمؤجر الخيار بين قلع الاشجار المغروسة بدون اذنه والزام المستأجر بمصاريف القلع وبين ابقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم
- ٤٥٥ بند ٤٨٢ - وفي حالة ما اذا أراد قلعها لزمه أن ينتظر الزمن الذى يوافق نقلها فيه عادة
- ٤٥٦ بند ٤٨٣ - الاراضى المعدة للزراعة أو المشغولة بالاشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها بشرط أداء حصة معلومة من محصولاتها الى المؤجر
- ٤٥٧ بند ٤٨٤ - والتأجير بهذا الوجه يجوز أن يكون لعدة سنين وفي هذه الحالة تنتهى السنة الاخيرة بأخذ المحصولات سواء تقدمت على أو انما أو تأخرت ولو وجد أى شرط بخلاف ذلك
- ٤٥٨ بند ٤٨٥ - يعتبر تأجير الارض للزراعة فيها على الوجه المذكور واقعا على محصولات سنة واحدة
- ٤٥٩ بند ٤٨٦ - وفي حالة عدم التصريح فى عقد الايجار تدخل فى التأجير بهذا الوجه الآلات الزراعية والمواشى الموجودة فى الارض فى وقت العقد اذا كانت تلك الآلات والمواشى مملوكة للمؤجر
- ٤٦٠ بند ٤٨٧ - على المستأجر بهذا الوجه أن يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالارض من المباني وغيرها من المأوى وأن يبذل جهده فى خدمة الارض وعليه أيضا أن يستعوض الآلات التى بليت بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزوما بأن يستعوض الحيوانات التى هلكت الا من التناج فقط اذا كان هلاكا بحدون تقصير منه
- ٤٦١ بند ٤٨٨ - ويتقضى التأجير المذكور بموجب المستأجر أو بأى حادثه تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شروط بخلاف ذلك انما على المؤجر أداء المصاريف المنصرفة من المستأجر على المزروعات التى لم تحصد

أمر مال

(في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤)

المادة ١ - يجوز لأصحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقيل الكتاب أو بغير عقد أن يوقعوا ٤٦٢
بغير إذن من القاضي حجرا امتيازيا على محصولاتهم سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر
لاستحصالهم على الإيجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراآت الاتية فان كان مستأجر
تلك الاطيان أجراها لغيره بآلة اجراء ذلك أيضا (١)

المادة ٢ - يصير توقيع الخبز بمقتضى أمر به صدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع ٤٦٣
الاطيان ويكون صدور ذلك الامر بناء على تقديم عقد الإيجار أو على اقرار من صاحب
الاطيان يشهد بصدقه شاهدان معتمدان

المادة ٣ - ويجوز أيضا توقيع الخبز الامتيازى على الانعام والمحصولات المملوكة لمن ٤٦٤
استأجر الاطيان من المستأجر الاصلى لاستيفاء الإيجارات المستحقة لطرف المستأجر الاصلى
المذكور

أما الخضر اوات والقواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الخبز فيصير بيعها وبمبايع يد
معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالخبز

انما يرفع الخبز اذا قدم المستأجر الثانى سند مخصوص من المستأجر الاصلى المأذون بالتأجير لغيره

المادة ٤ - يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالخبز مشتملا على تعيين ٤٦٥
أحد مشايخ البلد لتسفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الخبز أن يحجروه بحجبه محضرا
وأن يكون حارسا للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن يستتيب عنه واحدا أو أكثر من خضراء
البلد تحت مسؤوليته

ويعطى في نظيره ذلك لشيخ البلد خمسة في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من
الخضراء ثلاثة قروش يوميا بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم بقيمة ما يصرف للشيخ
وللغفراء تقصم من ثمن المحجوز

المادة ٥ - لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير أن يمنع بلا عذر شرعى ٤٦٦
عن اجراء الخبز فوراً فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخيره عن اجراء
الخبز مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون

(١) اذا دعت الحاجة لاتخاذ اجراءات لتصل إيجارات أملاك الميرى المحررة بالحكومة بصفها مالكة بنوبتها
في ذلك المأمورون المكلفون بتحصيل الإيجارات

٤٦٧ المادة ٦ - يلزم أن يكون محضر المحجز مشتملاً على بيان الأعمار المحجوزة ويجب أن توزن تلك الأعمار أو تنكال على حسب نوعها

٤٦٨ المادة ٧ - لا يأمر المدير بالمحجز في الأحوال الآتية
أولاً اذا سبق توقيع محجز قضائي على الأعمار والمحصولات انما اللجوء الحق بأن يستولى ماله من الإيجار مقبضاً على سائر الديون من نفس عن المحجوز عليه حسب القانون
ثانياً اذا كانت بين المؤجر وبين المستأجر منازعة بسبب الإيجار وكان المدير عالماً بها ولم يطلب صاحب الأرض اجراء المحجز التحفظي الامتيازى تحت مسؤوليته أو يقدم المستأجر ضامناً مقدر وقت طلب المحجز

٤٦٩ المادة ٨ - اذا حدث محجز قضائي بعد المحجز الذى أمر به المدير يجب على المحضر أن يحقق وجود الأشياء المحجوزة بناء على ذلك الأمر ثم يخلى طرف شيخ البلد

٤٧٠ المادة ٩ - اذا لم يطلب مداين ثان المحجز على ثمن المحصولات تحت يد المدير بمقتضى ورقة تعلن بواسطة محضر في ظرف ثمانية أيام بعد المحجز الامتيازى الاول الذى أمر به المدير ولم يدفع المستأجر قيمة المطالب منه تباع الأعمار والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على أمر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء المحجز ويكون لصق ذلك الأمر قبل البيع عدة لا تنقص عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن ثمانية أيام

٤٧١ المادة ١٠ - يبين في الاعلان الذى يلصق محل البيع ويومه واسم المداين واسم المدين والأعمار والمحصولات المقصود بيعها والمبلغ المستحق ويحصل البيع أمام شيخ البلد الذى تعين لاجراء المحجز ويصير الاستمرار عليه الى أن يستوفى المبلغ المستحق

٤٧٢ المادة ١١ - يحضر محضر بالبيع وترسل صورة منه للمديرية وتسلم صورة أخرى للمدين لتقوم مقام سند محال الصب بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذى رضى به المزاد

٤٧٣ المادة ١٢ - يدفع الثمن الذى رضى به المزاد نقداً الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لا يراد من طريقة المديرية في أقرب وقت فان تأخر الراسى عليه المزاد عن دفع الثمن فوراً تباع المحصولات ثانياً بالمزايدة في الحال على اسم الراسى عليه المزاد وان رضى المزاد بالاقبل عما كان رضى عليه فيلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقدرًا فان لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣١٩ من قانون العقوبات

٤٧٤ المادة ١٣ - اذا رضى المزاد على المحجوز له جازله أن يخضع من الثمن مبلغاً في مطلقه

المادة ١٤ - يجوز لاصحاب الاطيان المؤجرة أن يطلبوا الحجز على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط أن يكون ذلك في مجرى الشهرين الواقعين قبل استوائها ويكون طلب الحجز على ذلك والترخيص به هو تنفيذ بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الانتماء والمحصولات المذكورة في المواد السابقة . ويلزم أن يشتمل محضر الحجز الذي يحضره شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحاتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

المادة ١٥ - بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكيفية المقررة في بيع الاعنار والمحصولات انما يلزم أن يشتمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الحجز

المادة ١٦ - اذا بيعت الاعنار والمحصولات أو المزروعات التي لم تحصد فيخصص الثمن الذي رضى به المزارد للجوزة الى أن يستوفي المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجز آخر من مدين نان وان زاد من المحصولات أو المزروعات أو من الثمن شيء بعد ذلك يسلم للجوزة عليه مالم يطلب حجز آخر فان حدث حجز يودع المدير الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء اصول القانونية

وكذلك اذا رضى المزارد على صاحب الاطيان وخصم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رضى به المزارد وزاد بعد ذلك شيء تسلم الزيادة للجوزة عليه مالم يطلب مدين نان الحجز عليها فان طلب الحجز عليها تسلم قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية

المادة ١٧ - لا يقبل طلب الحجز على ثمن المبيع الا اذا كان مستوفيا للاصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين وأعلن بالطرق القانونية

المادة ١٨ - الاحكام السابقة لا تنفع أولى الشأن من استعمال الطرق القانونية العمومية مالم تكن مخالفة لها ونبتى للاستأجر كانه حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً فيما يتعلق باسترداد ما أخذ منه أو تعويض ما لحق به من الضرر

المادة ١٩ - يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة قاض ولا يلزم اذا بتضمينات بسبب ما يصدر منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين أو كأمورى الضبط والربط فيما يتعلق بمالهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة على مادون في هذا الامر

أمر مال

(في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥)

٤٨١ اذا كان لشئخ البلد شأن في الحجز سواء كان بصفة داي أو مدين ولم يكن في البلد شئخ آخر يقوم مقامه فيعين المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقوم بدلا عنه بالاعمال المينة في المواد ٤ و ١٠ و ١٢ من الامر الرقم ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولكن لا يجوز في أى حال من الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارسا للاشياء المحجوزة بل يجب عليه أن يعين حارسا اذا لم يأت طالب الحجز بحارس مقدر

أمر مال

(في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٤٨٢ المادة ١ - تؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من أثمان ما يباع من المحصولات والأثمار المحجوز عليها بعد أجره الخفير ومأمور الحجز

٤٨٣ المادة ٢ - الرسوم النسبية وأجره الخفير ومأمور الحجز تحسب على المستأجر

الباب الحادى والثلاثون فى التركات

لائحة المحاكم الشرعية

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

بند ٥٦ - قسمة التركات تكون من خصائص المحكمة الموجودة بدأرتها ولو بواسطة ٤٨٤
نقلها اليها وبثبوت الوراثة وما يلحق بذلك يكون كسائر الدعاوى (١)

بند ٥٧ - نصب الاوصياء والقوام وعزل من يستحق العزل منهم بموجباته الشرعية ٤٨٥
وبثبوت رشد من يدعيه يكون كل من ذلك بالاطلاع ومخاطبة المجلس الحسبى الا اذا اقتضى
الحال عدم المخاطبة فى شئ من ذلك فى المواد الجزئية أو نصب وصى أو قيم للغصومة

أمر عال

(فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠)

بند ١ - قد تقررت رسوم بيت المال من الآن فصاعدا حسبما سيذكر (٢) ٤٨٦

(١) القانون المدنى المختلط

بند ٧٧ - يكون الحكم فى الموارىث على حسب شرائع الملة التابع لها المتوفى أما حق الارث فى منفعة
الاموال الموقوفة أو فى منفعة الاراضى الخراجية فتنتفع فيه أحكام الشريعة المحلية

(٢) حيث ان الحكومة بحسب أصول الشرع تنوب عنها مصطنعها المعروفة ببيت المال فلها فقط حصص
وتصفية متروكات من توفى من الاهالى من غير وريثة ولا ينوب بيت المال عن الوريثة فى حالة ما فا كان هناك
وصى معين من قبل المتوفى أو بمعرفة القاضى بل الوصى هو الذى له الصفة فى أن ينوب شرعاً أمام الحكومة عن
الوريثة القصص (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٦ يونيو سنة ١٨٨٩)

حيث ان بيت المال له ادارة وتصفية تركات رعايا الحكومة المحلية فوضع يده على التركات التى يجرى ضبطها
ملها الا لاجل توزيعها على الوريثة المتبوءة وراثتهم شرعاً ما عدا التركات التى لاستحق لها فانها تنزل للحكومة
بمقتضى حكم الفقرة العاشرة من المادة ٥٨٤ من الاحوال الشخصية

ومهما اجل بيت المال لنفسه صفات الوكيل الشرعى المفوض فى الادارة فان وضع يده على موجودات
التركة التى يضبطها ملها الا على سبيل كونه أميناً عليها

وبناء على ذلك فنقود التركة الموجودة بطرف بيت المال بعبء وجودها سواء سائر المبالغ الواردة تحت إشراف الميرى
على قبول الوديعة وتسيبها لذلك يجب اعتبار عقارات التركة الموضوع ببيت المال عليها وتحت ادارة كالفقود
بصفة كونه أميناً اعتبارياً أو بالأولى أميناً شرعياً عليها (حكم من المحكمة المذكورة فى ٧ ابريل سنة ١٨٩٢)

بند ٢ - تحصل العوائد باعتبار اثنين في المائة على ماهوات

أولا التركات التي تباع معرفة بيت المال عن وارث غائب أو قاصر أو معنوه

ثانيا المطالبات التي تحصل للتركات بمعرفة بيت المال مثل الاستحقاقات التي تكون باقية بجهة استخدام المتوفى المضبوطة تركته أو متأخر صدق الزوجة المتوفىة المضبوطة تركتها وإيجارات العقارات التي يكون بيت المال متوسطا في تأجيرها وتحصيلها وكافة ما يتحصل من الديون والمطالبات للتركات

ثالثا ثمن العقارات التي تباع بواسطة بيت المال أو بواسطة الورثة في أثناء الضبط

رابعا مجموع قيمة التركات التي تضبط عن ورثة بلغ حاضرين وعن قاصر أو معنوه من منقولات وعقارات ويكون تحصيل الرسم بعد ثبوت الورثة وإقامة الوصي أو القيم

خامسا الديون التي تثبت على التركات بمجرد تصديق الورثة ويتحصل هذا الرسم من التركة وأما إذا استغرقت الديون المذكورة مجموع التركة فيؤخذ من نفس الدائن ما عدا دين الميرى فلا يؤخذ عليه رسم مطلقا .

سادسا قيمة المنقولات والعقارات والذممات وغيرها التي تقسم صنفين عن قسمة مهايأة وتبين بناء على طلب أولى الشأن فيها

سابعا قيمة ما يخص الوارث المشترك مع بيت المال في العقارات .

ثامنا الامانات والرهنات والاشياء التي يدعى بها على التركات المضبوطة أو التي يصير التعريف عنها ويكون تحصيل الرسم من المدعين إذا أجرت المصلحة تحريات أو تحقيقات عن ذلك حين ما يتم الثبوت بها أو يحصل التصديق من الورثة

تاسعا قيمة ما يظهر للتركة بواسطة اجراآت بيت المال من الاشياء التي يدعى الورثة بانها حق التركة ولم تكن مندرجة ضمن الحصر

عاشرا كافة تعلقات المحجوز عليهم بسبب عته أو تبذير

حادي عشر ما يستولاه الورثة بدون واسطة بيت المال عمال للتركة المضبوطة به سواء كان عيننا أو إيجارا أو ديونا أو فحونا ذلك

بند ٣ - يؤخذ رسم لبيت المال باعتبار المائة واحد على الانواع الآتية أيضا

أولا قيمة ما تنسأ به عقارات التركة التي تضبط لغياب بعض الورثة وكذا المنقولات إذا صار

جردها وتأصيلها بحسب طلب الورثة الحاضرين أو لكون التركة لو ارث غائب دون غيره وإن لم يصير الجرد أو يكون أعقب ضبط العقارات الافراج عنها قبل أن يجرى بيت المال اجراءات فيها مثل تأجير وتحصيل فلا يؤخذ رسم التعيين والانتقال

ثانياً قيمة عقارات التركة التى تكون مدبونة للبرى فقط ويتعهد الورثة لجهة الطلب بالسداد وكذا منقولاتها إذا صار جردها وتأصيلها فإن لم يكن للتركة عقارات أو لم يصير جرداً وتأصيل منقولاتها فيؤخذ رسم التعيين وتقديم الدعاوى فقط

ثالثاً الذممات التى يصير حصرها وتسجيلها ويحصل بشأنها تحريات أو يتوسط بيت المال فى حالة ثبوتها إذا كان قبل صدور الحكم عنها يطلب أو لوالى الشأن فيها استلام سندات

بند ٤ - يؤخذ رسم التعيين والانتقال فقط على التركات التى يتوسط بيت المال ٤٨٩ فى ضبطها لاجل جردها وتقسيمها على حسب طلب الورثة البالغ الحاضرين إذا حصل الافراج عنها قبل اجراء ذلك بناء على تراضى الورثة مع بعضهم

بند ٥ - رسم التعيين والانتقال وتقديم الدعوى المذكور عنه فى البنود السالفة هو ٤٩٠ خمسة وسبعون قرشاً

بند ٦ - التركات التى لا تزيد قيمتها عن مائة قرش لا يؤخذ عليها أى رسم وما زاد عن ٤٩١ المائة لغاية الخمسمائة غرش يؤخذ عليه نصف رسم وما زاد عن ذلك يؤخذ عليه الرسم كاملاً

(ثم الكتاب الاول)

الكتاب الثاني
في الاموال العقارية

في الاموال العقارية

الباب الاول

في احكام نظاميه

لمحض فرمان الشاه في الصادر بتولية الجنب الخديوى العظم عباس علمى باشا

(في ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ - ٢٧ مارث سنة ١٨٩٢)

١ ان جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفؤها باسمنا الشاهاني وحيث ان أهالى مصر أيضا من تبعه دولتنا العلية وان الخديوية المصرية ملزمة بإدارة أمور المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في وقت من الاوقات خديوم مصر يكون مأذونا بوضع النظمات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة

وأيضا يكون حازرا للتصرفات الكاملة في أمور المالية لكنه لا يكون مأذونا بعقد استقراض بوجه من الوجوه وانما يكون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين الحاضرين أو وكلائهم الذين يعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا في تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث ان الامتيازات التي اعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بم الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لاي سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية للغير

القانون النظامى المصرى

(أول مايو سنة ١٨٨٣)

المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية في القطر المصرى الا بعد مباحنة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه

الملة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتى

أولا عن كل سلفة عمومية

ثانيا عن انشاء أو ابطال أى رعة وأى خط من خطوط السكة الحديد مارا بهم فى جملة
مديريات

ثالثا عن فرز عموم أطيان القطار لتقدير درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التى دعتها لعدم التعويل على ما أبدته
من الاراء ولكن لا يترتب على تبلغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها



الباب الثاني في مساحة الاطيان

أمر عال

(في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٠)

انه اذا ظهرت زيادة باطيان أحد يتحصل مربوطها من واضع اليد عليها من وقت ظهورها
لحد أخذها

المقصود هو أنه من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالمطالبة
بالايجار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فإنه يعتبر المطالبة بالايجار من أول السنة
بدون ثبوت لتحقيق سوابق الزراعة

لا يجب اعتبار ما يوجد من الفرق بين مقدار الاطيان التي يصير مساحتها بالقصبة وبين
الحقيقة اذا كان الفرق المذكور لغاية ثلاثة في المائة اما تحت واما فوق (١)

أمر عال

(في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ - ٢٥ مايو سنة ١٨٦١)

اعتماد مساحة الاطيان من الآن فصاعداً يكون بالقصبة التي اعتبارها ثلاثة أمتار وخمسة
وخسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسي وتكون مصفحة من الطرفين ومختومة بختم ميري
تنبه - ان مقياس القدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ
المساحة المحررة من عهد جنتيكان محمد علي باشا هو أن القدان ثلثائة وثلاثة وثلاثون قصبة
وثلاث عدا بعض بلاد في جهات مستنعاة من القديم بما أن أطيانها لم توف على هذه القاعدة
والمقدار والاعتماد في مقياس أفدنتها هو على حسب الحجج ووضع اليد والتكليف

(١) ان مربوط أموال الاطيان بالقطر المصري هو بحسب زمام الاطيان المستحقة الربط المعتبر بمقامها بالقصبة
وتوزيعه على أربع تلك الاطيان من واقع مساحة تعمل بالقصبة أيضاً (أمر تاريخه ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧)
وبحسب الامر العالي الصادر في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ لا يجب اعتبار ما يظهر من الفرق بين نتيجة المساحة
بالقصبة وبين الحقيقة اذا كان الفرق لا يتجاوز ثلاثة في المائة اما فوق واما تحت ولا يلزم إعادة عملية المساحة
الا اذا تجاوز الفرق الحد المذكور سواء كان في حالة الزيادة أو في حالة النقصان

وهذه الاحكام كانت وما زالت سارية على الاجانب بموجب البند الثاني من القانون المسمى المؤرخة
في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ فبراير سنة ١٨٩١)

أمر عال

(في ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ - ٥ ابريل سنة ١٨٦٤)

٦ لايجوز فك زمام بلد الابالامر العالي
واذا صدر أمر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد بل تكون على
نعمة الميري

أمر عال

(في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١)

٧ المادة ١ - مساحات الاراضي يستمر حسبانها وبيانها على حسب المقاييس الموجودة
الآن طبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ والذي المرفق به



الباب الثالث

في ترتيب فيات الضرائب

أمر عال

(في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١)

- ٨ الضريبة المقررة على الاطيان التي أعطيت سابقا بطريق المزا تحت عنوان مطروف يصير
تزيلها من أول يناير سنة ١٨٩٢ وجعلها موازية لافية مقررلة للاموال المخراللية
في الحوض الكائنلة تلك الاطيان

أمر عال

(في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١)

- المادة ١ - يضاف في المسلة قبل عن الورد وأجرة الصيارف على أصل قيمة أموال
الاطيان
المادة ٢ - كسورالجنيله المصرى الللى تكون أقل من ١٠ ميليم لا تدخل في المسقبل
ضمن فيات أموال الاطيان
المادة ٣ - الللدد فيات أموال الاطيان بحسب الارقام المبلنة في الللداول المملقة بهذا

جدول بيان فيات ضرائب الاطيان المربوطة والحالة هذه وفيات الضرائب المستحقة بما فيها من الورد وخدمة الصراف

مديرية القليوبية

خراجي

تنبيه - كسورات البارة والمجدد حذفت من فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
مبليم	جنيه مصري	٨	١٣	١٠٢	٢٧	مبليم	جنيه مصري	٨	٣	١٧١	٣٧
٩٢٠	٩٢	٩٢	١٣	١٠٢	٢٧	١	٦٤٠	١٦٤	٣	١٧١	٣٧
٨٦٠	٨٥	٨٥	٣٢	١	٥٩٠	١٥٨	٣٥	١٦١	٢٦
٧٩٠	٧٩	٧٩	١٢	٨٥	٢٠	١	٥٨٠	١٥٧	٢٢
٧٤٠	٧٤	٧٤	٢	٧٧	١٠	١	٥٤٠	١٥٣	٢٦	١٥٧	٧
٦٨٠	٦٧	٦٧	٢٢	٧٢	٧	١	٥١٠	١٥١	١	١٥٢	١٣
٦٠٠	٦٢	٦٢	١	٤٥٠	١٤٤	٢٠	١٤٩	٣٠
٥٠٠	٥١	٥١	٣٤	٥٦	٣٧	١	٤٢٠	١٤١	٣٦	١٤٣	١٤
٤٠٠	٤١	٤١	٢٧	١	٣٥٠	١٣٥	١٥	١٤٠	٢٤
٣٠٠	٣١	٣١	٢٠	٣٦	٢٤	١	٣١٠	١٣١	١٩	١٣٣	٧
٢٠٠	٢١	٢١	١٤	٢٦	١٧	١	٢٩٠	١٢٨	٣٤
١٠٠	١١	١١	٧	١٩	١٢	١	٢٣٠	١٢٣	..	١٢٨	٤
٥٠	٦	٦	٤	٨	٥	١	١٨٠	١١٨	١٧
						١	٥٠	١٠٥	١٤	١١٧	٣٧

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				
		الى			من	
مبليم	جنيه مصري	٨	—	جدد	٨	جدد
١١٠	١	١١٠	٦
٢٠	١	١٠٢	٦
٨٦٠	٨٥	..
٧٧٠	٧٧	..
٦٩٠	٦٨	٦
٥٢٠	..	٥١	٢٨	٣	٥١	..
٣٥٠	٣٤	٦
١٨٠	١٧	٣

مديرية الشرقية

خـراجـي

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
مليم	جنيه مصري	٠	٠	٠	٠	مليم	جنيه مصري	٠	٠	٠	٠
٦٠٠	٠٠	٦٢	٠٠	٦٤	٣٨	٤٥٠	١	١٤٤	٢١	١٤٧	٣٨
٥٣٠	٠٠	٥٣	٨	٥٧	٣٨	٢٩	١	١٣٩	١٣	١٤١	٣٧
٥٠٠	٠٠	٥١	٢٤	٥٢	٢٥	٣٨٠	١	١٣٧	٣٢	٠٠	٠٠
٤٠٠	٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٣٣	٣١٠	١	١٣١	١٩	٠٠	٠٠
٣٠٠	٠٠	٣١	٢١	٣٩	٢٦	١٣٠	١	١١٣	٨	١٢٣	٠٠
٢٠٠	٠٠	٢١	١٤	٢٠	٢٠	١٢٠	١	١١١	٣٧	٠٠	٠٠
١٥٠	٠٠	١٦	١١	٢٠	١٤	٠	١	١٠٠	٧	١١٠	٣٢
١٠٠	٠٠	١١	٧	١٥	١٠	٨٦٠	٠٠	٨٥	٣٥	٩٨	٣٥
٥٠	٠٠	٦	٤	٨	٥	٧٢٠	٠٠	٧٢	٣١	٨٢	١٤
						٦٦٠	٠٠	٦٦	١٠	٧٢	٢٨

عشـوري

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		جدد			
مليم	جنيه مصري	٠	٠	٠	٠
١١٠	١	١١٠	٣٦	٦	٠
٢٠	١	١٠٢	١٨	٠٠	٠
٨٦٠	٠٠	٨٥	٢١	٦	٠
٧٧٠	٠٠	٧٧	٤	٠٠	٠
٦٩٠	٠٠	٦٨	٢٦	٠٠	٠
٥٢٠	٠٠	٥١	٢٩	٣	٠
٣٥٠	٠٠	٣٤	٣٣	٣	٠
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	٦	٠

مديرية الغربية

خارجي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
ميليم	جنيه مصري					ميليم	جنيه مصري				
٩٤٠	٠٠	٩٣	٢٦	٠٠	٠٠	٦٣٠	١	١٦٢	٣٢	٠٠	٠٠
٨٧٠	٠٠	٨٧	٥	٩٢	٢٥	٥٩٠	١	١٥٨	٣٦	٠٠	٠٠
٨٥٠	٠٠	٨٤	٢٠	٨٥	١٩	٥٦٠	١	١٥٦	١١	١٥٧	٢٣
٨١٠	٠٠	٨٠	٢٠	٨٣	٨	٥٢٠	١	١٥٢	١٥	١٥٤	٣٨
٧٤٠	٠٠	٧٤	٣	٧٩	٢٢	٤٦٠	١	١٤٥	٣٣	١٥١	٢
٦٨٠	٠٠	٦٧	٢٣	٧٢	٧	٤٢٠	١	١٤١	٣٧	١٤٤	١٤
٦٠٠	٠٠	٦١	٠٠	٦٧	٤	٣٩٠	١	١٣٩	١٣	٠٠	٠٠
٥٠٠	٠٠	٥١	١٨	٥٩	٢٩	٣٣٠	١	١٣٢	٣١	١٣٨	١
٤٠٠	٠٠	٤١	١٨	٤٦	٣٠	٢٠٠	١	١١٩	٢٩	١٣١	٢٩
٣٠٠	٠٠	٣١	٢٠	٣٦	٢٩	١٥٠	١	١١٤	٢١	١١٨	١٨
٢٠٠	٠٠	٢١	١٤	٢٦	١٧	١٣٠	١	١١٣	٩	٠٠	٠٠
١٠٠	٠٠	١١	٧	١٩	١٢	٧٠	١	١٠٦	٢٨	١١٢	٣٤
٥٠	٠٠	٦	٤	٩	٦	...	١	١٠٠	٧	١٠٥	١٥

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
ميليم جنيه مصري				عدد	
١	١١٠	١١٠	٣٣	٣	
١	٢٠	١٠٢	١٥	٤	
٨٥٠	٨٥	١٦		٦	
٧٧٠	٧٧	٣		٧	
٦٩٠	٦٨	٢٣		٨	
٥٢٠	٥١	٢٨		٠٠	
٣٥٠	٣٤	٣٢		٢	
١٨٠	١٧	٣٦		٤	

مديرية الدقهلية

خـ ر ا جـ

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
		الى	من			الى	من
مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى
١٦٠	١	١١٥	٢٣	١٧٣	٩	١٧٨	٢٨
١٢	١	١١١	٣٦	١٦٩	٢	١٧١	٣٧
٨٠	١	١٠٨	٠	١٦٤	٤	١٦٨	٠٠
٥٠	١	١٠٥	١٥	١٦١	١٩	١٦٢	٣٢
٠٠	١	١٠٠	٧	١٥٨	٢٣	١٦٠	٧
٩٩٠	٠٠	٩٨	٣٤	١٥٥	٣٩	١٥٦	١١
٩٦٠	٠٠	٩٦	١٠	١٥٤	٢٦	٠٠	٠٠
٩٢٠	٠٠	٩٢	١٣	١٥١	٢	١٥٢	١٤
٨٦٠	٠٠	٨٥	٣٣	١٤٧	٥	١٤٩	٣٠
٧٩٠	٠٠	٧٦	١٢	١٤٤	٢١	١٤٥	٣٣
٧٣٠	٠٠	٧٢	٣١	١٤٠	٢٤	١٤٣	٩
٦٠٠	٠٠	٦١	١	١٣٨	٠٠	١٣٩	١٢
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	١٣٥	١٦	١٣٦	٢٨
٤٠٠	٠٠	٤١	٢٧	١٣٤	٤	٠٠	٠٠
٣٠٠	٠٠	٣٠	٣٢	١٣١	١٩	١٣٢	٣١
٢٠٠	٠٠	٢١	١٤	١٢٨	٣٥	١٣٠	٧
١٥٠	٠٠	١٦	١٠	١٢٧	٢٣	٠٠	٠٠
١٠٠	٠٠	١١	٧	١٢٤	٣٨	٠٠	٠٠
٥٠	٠٠	٨	٥	١٢١	٢	١٢٣	٢٦
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٨	١٧	٠٠	٠٠

عشـ و رـ

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
		الى	من			الى	من
مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى	مليم	جنيه مصرى
٦٩٠	٠٠	٦٨	٢٣	١١٠	١	١١٠	٣٣
٥٢٠	٠٠	٥١	٢٨	٢٠	١	١٠٢	١٥
٣٥٠	٠٠	٣٤	٣٢	٨٥٠	٠٠	٨٥	١٩
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	٧٧٠	٠٠	٧٧	١

مديرية المنوفية

خارجي

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
مليم	جنيه مصري	—	—	—	—	مليم	جنيه مصري	—	—	—	—
٣٠	١	١٠٢	٢٧	٠٠	٠٠	٦٥٠	١	١٦٥	١٧	١٦٦	٢٨
٩٢٠	٠٠	٩٢	١٣	٩٧	٢٤	٦٤٠	١	١٦٤	٤	٠٠	٠٠
٨٢٠	٠٠	٨٢	١٤	٨٧	١٧	٦٣٠	١	١٦٢	٣٢	٠٠	٠٠
٧٢٠	٠٠	٧٢	٧	٠٠	٠٠	٦١٠	١	١٦١	١٩	٠٠	٠٠
٦٠٠	٠٠	٦٢	٠٠	٧١	١٨	٥٨٠	١	١٥٧	٢٣	١٥٨	٣٥
٥٠٠	٠٠	٥١	٢٤	٦١	١	٥١٠	١	١٥١	٢	١٥٣	٤
٣٠٠	٠٠	٣١	٢١	٣٢	١٣	٤٢٠	١	١٤١	٣٧	١٤٧	٦
٢٠٠	٠٠	٢١	١٤	٠٠	٠٠	٣١٠	١	١٣١	١٩	١٣٩	١٣
١٠٠	٠٠	١١	٧	٠٠	٠٠	٢٣٠	١	١٢٣	٠٠	١٢٨	٤
٥٠	٠٠	٥	٢٢	٠٠	٠٠	١٨٠	١	١١٧	٣٧	١١٨	١٧
						٥٠	١	١٠٥	١٥	١١٢	٣٤

عشوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		الى			من		
مليم	جنيه مصري	—	—	جديد	—	—	جديد
١١٠	١	١١٠	٣٣	٦	٠٠	٠٠	٠
٢٠	١	١٠٢	١٥	٢	٠٠	٠٠	٠
٨٥٠	٠٠	٨٥	١٩	٨	٨٥	٣٢	٦
٧٧٠	٠٠	٧٧	١	٤	٠٠	٠٠	٠
٦٩٠	٠٠	٦٨	٢٣	٧	٠٠	٠٠	٠
٥٢٠	٠٠	٥١	٢٧	٦	٠٠	٠٠	٠
٣٥٠	٠٠	٣٤	٣٢	٢	٠٠	٠٠	٠
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	١	٠٠	٠٠	٠

مديرية البحيرة

خـراجـي

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
مليم	جنيه مصري	ـ	ـ	ـ	ـ	مليم	جنيه مصري	ـ	ـ	ـ	ـ
٨٢٠	..	٨١	٣٦	٨٤	..	٣٩٠	١	١٣٩	١٢	١٣٩	١٤
٧٢٠	..	٧٢	٧	٧٦	١٢	٣١٠	١	١٣١	١٣	١٣٥	١٦
٦٦٠	..	٦٦	٨	٧١	٢٣	٢٦٠	١	١٢٦	٨	١٣٠	١٣
٦٠٠	..	٦٠	..	٦٣	٥	٢٥٠	١	١٢٤	٢٢	١٢٤	٣٨
٥٠٠	..	٥٠	..	٥٩	٢٩	١٨٠	١	١١٨	١٨	١١٩	٣٢
٤٠٠	..	٤٠	..	٤٦	٣٢	١١٠	١	١١١	١٨	١١٧	٢٤
٣٠٠	..	٣٠	..	٣٦	٢٨	٥٠	١	١٠٥	١٤	١١٠	٢٥
٢٠٠	..	٢٠	..	٢٦	٢٨	١٠	١	١٠١	١٩	١٠٢	٣٠
١٥٠	..	١٦	١٠	١٩	١٣	٩٩٠	..	٩٨	٣٢	١٠٠	..
١٠٠	..	١٠	..	١٤	٩	٩٢٠	..	٩٢	١٢	٩٣	..
٥٠	٦	٤	٨١٠	..	٨٨	١٨	٩١	٣٧
٢٠	..	٢	١	٣	..	٨٦٠	..	٨٥	٣٢	٨٥	٣٦

عشـوري

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
مليم	جنيه مصري	جدد	ـ	ـ	ـ
٢٠	١	١٠٢	١٥	٣	٢
٨٥٠	..	٨٥	١٩	٥	٥
٦٩٠	..	٦٨	٢٣	٨	٨
٦٠٠	..	٦٠	٥	٨	٨
٥٢٠	..	٥١	٢٨
٣٥٠	..	٣٤	٣٢	٢	٢
١٨٠	..	١٧	٣٦	٣	٣
٣١٠	..	٣٠	٢٧
٢٢٠	..	٢٢	١٤	٦	٦

مديرية الجيزة

خـراجـي(*)

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		
		الى		من			الى		من
مبليم	جنيه مصري	٨	٩	١٠	مبليم	جنيه مصري	٨	٩	١٠
٨٠٠	..	٨٢	١٤	٨٤	٢٠	١	١٦٤	٤	١٧٠
٧٥٠	..	٧٧	١١	١	١٤١	٣٠	١٥٧
٧٠٠	..	٧٢	٧	٧٥	١٥	١	١٤٧	٣٢	١٤٨
٦٥٠	..	٦٧	٤	٧٠	٣٨	١	١٣٦	٢٩	١٤٧
٦٠٠	..	٦٢	١	١٣٤	٢٩	١٣٤
٥٠٠	..	٥١	٣٤	٦١	٢	١	١٢٨	٤	..
٤٠٠	..	٤١	٢٧	١	١٢٣	٢٦	١٢٥
٣٠٠	..	٣١	٢١	٣٦	٢٤	١	١٢١	٢٨	١٢٣
٢٠٠	..	٢١	١٥	٢٦	١٧	١	١١١	٣٧	١١٢
١٠٠	..	١١	٧	١٦	١١	١	١٠٨	٢٦	١١٠
٥٠	..	٦	٤	٩	٣٨	١	١٠٢	٢٧	١٠٥
٢٠	..	٣	٢	٥	٣	..	٩٧	٢٣	..
						٩٠٠	٩٢	١	..

(*) ماعدا مركز اطفاع

عشـوري

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		
		الى		حد			الى		حد
مبليم	جنيه مصري	٨	٩	١٠	مبليم	جنيه مصري	٨	٩	١٠
١٨٠	..	١٧	٣٦	١٨٠	٢٠	١	١٠٢	١٤	٩
٢٦٠	..	٢٦	١٧	٣١/٣	٨٥٠	..	٨٥	١٩	٥
٢١٠	..	٢١	١٤	..	٧٧٠	..	٧٧	١	٢
١٦٠	..	١٦	١٠	٦٢	٦٩٠	..	٦٨	٢٣	٥
١٤٠	..	١٤	٩	٣١/٣	٦٠٠	..	٦٠	٥	٨
١١٠	..	١١	٧	٣١/٣	٥٢٠	..	٥١	٢٧	٥
٨٠	..	٨	٥	٣١/٣	٣٥٠	..	٣٤	٣٢	١

مديرية بني سويف

خبراجي

فيات الضرائب المستجده		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستجده		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
ملييم	جنيه مصري	٨	٩	١٠	١١	ملييم	جنيه مصري	٨	٩	١٠	١١
٧٣٠	٠٠	٧٢	٣١	٧٦	٣٠	٥٧٠	١	١٥٦	٣٢	٢٥٨	١
٦٦٠	٠٠	٦٦	٩	٧٢	٧	٣٢٠	١	١٣٢	٦	١٥٢	١٥
٦٠٠	٠٠	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٠	١	١١٩	٤	١٢٤	٣٩
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٣٩	١٢٠	١	١١١	٣٦	١١٣	١٤
٤٠٠	٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٣٣	٦٠	١	١٠٦	٢	١١١	١٠
٣٠٠	٠٠	٣١	٢١	٣٨	٢٥	٩٩	٠٠	٩٨	٣٥	١٠٥	٣٩
٢٠٠	٠٠	٢١	١٤	٢٧	٢٨	٩٣٠	٠٠	٩٣	٠٠	٩٧	٢٣
١٠٠	٠٠	١١	٧	١٧	١١	٩١٠	٠٠	٩٠	٣٧	٩٢	٣٧
٥٠	٠٠	٦	٢٤	١٠	٧	٨٦٠	٠٠	٨٥	٢٣	٩٠	١٩
						٧٩٠	٠٠	٧٩	١١	٨٤	٣٦

عشـ وري

فيات الضرائب المستجده		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
ملييم	جنيه مصري	٨	٩	١٠	جدد
٧٧٠	٠٠	٧٧	٥	٠	٠
٦٩٠	٠٠	٦٨	٢٣	٥	٥
٦٠٠	٠٠	٦٠	٥	٨ ١/٣	٨ ١/٣
٥٢٠	٠٠	٥١	٢٧	٤ ١/٤ ١/٣	٤ ١/٤ ١/٣
٤٣٠	٠٠	٤٣	١٢	٧ ١/٢	٧ ١/٢
٣٤٠	٠٠	٣٣	٢٥	٣ ١/٣	٣ ١/٣
٢٦٠	٠٠	٢٦	١٣	٦ ٢/٣	٦ ٢/٣
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	٠	٠

مديرية الفيوم

خارجى

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		الى		من				الى		من	
مبلغ	جنيه مصرى					مبلغ	جنيه مصرى				
٧٦٠	٠٠	٧٦	١٢	٨٣	١٤	٣٦٠	١	١٣٦	١٤	٣٥١	١
٧٢٠	٠٠	٧٢	٧	٧٧	٢١	٢٣٠	١	١٢٣	١٢	١٣٦	٩
٦٩٠	٠٠	٦٨	٣٤	٧١	٣٠	٢١٠	١	١٢١	١	١٠٣	٠٠
٦٦٠	٠٠	٦٦	٩	٦٨	٢٨	١٢٠	١	١١١	٣٦	١١٨	١٧
٦٠٠	٠٠	٦٢	٠٠	٦٦	٣	١٠٠	١	١١٠	١١	١١٠	٣٢
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	٥٩	٣٩	٨٠	١	١٠٧	٣٩	١٠٩	١١
٤٠٠	٠٠	٤١	٢٧	٥٠	٢٣	٥٠	١	١٠٥	١٥	١٠٧	٣٠
٣٠٠	٠٠	٣١	٢٠	٤٠	٢١	٩٧٠	٠٠	٩٧	٨	١٠٢	٢٧
٢٠٠	٠٠	٢١	١٢	٣٠	٢٠	٩٥٠	٠٠	٩٤	٣٨	٩٦	١٠
١٠٠	٠٠	١١	٧	١٩	٢٣	٨٩٠	٠٠	٨٩	١٨	٩٤	٢٢
٥٠	٠٠	٩	٦	١٠	٦	٨٦٠	٠٠	٨٥	٢٢	٨٧	٥
						٨٤٠	٠٠	٨٤	٧	٨٥	١٦

عشورى

فيات الضرائب المستحقة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه			
		جدد			
مبلغ	جنيه مصرى				
٧٧٠	٠٠	٧٧	١	٤	
٦٩٠	٠٠	٦٨	٢٣	٧	
٦٠٠	٠٠	٦٠	٦	٥	
٥٢٠	٠٠	٥١	٢٧	٦	
٤٣٠	٠٠	٤٣	٩	٩	
٣٥٠	٠٠	٣٤	٣٢	٢	
٢٦٠	٠٠	٢٦	١٣	٨	
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	١	

مديرية المنيا وبني مزار

خـراجـي

فيات الضرائب المستجده		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فيات الضرائب المستجده		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
		الى	من			الى	من
مليم	جنيه مصري			مليم	جنيه مصري		
٧٤٠	٠٠	٧٣	٢٢	٢٢	١	١٣٢	٢٠
٦٨٠	٠٠	٦٧	٢٢	٧٢	١	١٢٢	٣٨
٦٠٠	٠٠	٦٠	٦	٦٧	١	١١٩	٠٠
٥٠٠	٠٠	٥١	٣٤	٥٩	١	١١١	٣٦
٤٠٠	٠٠	٤١	١٨	٤٩	١	١٠٦	٩
٣٠٠	٠٠	٣٠	٢٠	٣٧	٠٠	٩٨	٣
٢٠٠	٠٠	٢٠	١٣	٢٨	٠٠	٩٣	٢٢
١٠٠	٠٠	١٠	٦	١٩	٠٠	٨٧	٢٠
٥٠	٠٠	٨	٥	٠٠	٠٠	٨٣	٣٢
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠	١٤

عشـوري

فيات الضرائب المستجده	فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
	الى			من		
مليم	جنيه مصري	جدد	جدد	جدد	جنيه مصري	جدد
٧٧٠	٠٠	١٧	١	٩	٠٠	٠
٧٥٠	٠٠	٧٤	٢٢	٧	٠٠	٠
٦٠٠	٠٠	٦٨	٢٤	٠	٦٩	٣٦
٦٠٠	٠٠	٦٠	٢	٥	٦٠	١
٥٢٠	٠٠	٥٠	٨	٨	٥١	٢٨
٤٣٠	٠٠	٤٣	١٠	٢	٠٠	٠
٣٥٠	٠٠	٣٤	٣٢	٣	٠٠	٠
٢٦٠	٠٠	٢٦	١٤	٤	٠٠	٠
١٨٠	٠٠	١٧	٣٦	٥	٠٠	٠

مديرية اسسـيوط

خـرجـي

فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فيات الضرائب المستجدة		فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فيات الضرائب المستجدة	
الى	من	الى	من	الى	من	الى	من
مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري
١٠٥	١٠	١٠٥	١٠	١٤٥	٣٣	١٥٦	١١
٩٦٠	٩٨	٣٤	١٠٤	٣	١٣٩	١٢	٠٠
٩٦٠	٩٦	١٠	٩٧	٢٢	١٣٨	٠٠	٠٠
٩٢٠	٩٢	١٣	٩٣	٨	١٣٦	٢٨	٠٠
٨٦٠	٨٥	٣٢	٨٩	٢٩	١٣٥	١٦	٠٠
٧٠٠	٧٩	١٢	٨٢	٢٥	١٣١	١٩	١٣٢
٧٠٠	٧٠	٦	٧٢	٧	١٢٦	١٠	٠٠
٦٠٠	٦٦	١٠	٠٠	٠٠	١٢٤	٣٨	٠٠
٥٠٠	٥١	٣٤	٠٠	٠٠	١٢٣	٢٦	٠٠
٤٠٠	٤١	٢١	٠٠	٠٠	١٢٢	١٤	٠٠
٣٠٠	٣١	٢٠	٠٠	٠٠	١١٨	١٧	١٢١
٢٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١١	٣٦	١١٣
١٠٠	١٨	١٢	٠٠	٠٠	١٠٦	١٢	١١٠

عشـوري

فيات الضرائب المربوطة والحالة هذه		فيات الضرائب المستجدة	
جند	مليم	جنيه مصري	مليم
٢	٧٧	٧٧٠	٠٠
٢٤	٦٨	٦٩٠	٠٠
٦	٦٠	٦٠٠	١
٢٨	٥١	٥٢٠	١
١٠	٤٣	٤٣٠	٢
٣٢	٣٤	٣٥٠	٣
١٤	٢٦	٢٦٠	٤
٣٦	١٧	١٨٠	٥
٢	١٤	١٤٠	٣

مديرية جرجا

خارجي

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه				فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		الى		من				الى		من			
م	مليم جنيه م	حد	حد	حد	حد	م	مليم جنيه م	حد	حد	حد	حد		
٠٠	٨٦٠	٨٥	٢٢	٩	٠	٠	٤٥٠	١٤٤	٢١	٤	١٥٤	٣٨	٩
٠٠	٨٠٠	٨٢	١٤	٠	٠	٠	٢٨٠	١٣٨	٠	٥	١٤٣	٩	٢
٠٠	٧٠٠	٧٢	٧	٣	٧٩	١٢	٠	١٣١	١٩	٥	١٣٧	٢٨	٤
٠٠	٦٠٠	٦٢	٠	٦	٠	٠	٢٥٠	١٢٤	٣٨	٦	١٣٠	٧	٣
٠٠	٥٠٠	٥١	٣٤	٠	٥٢	٣٤	٦	١١٨	١٧	٦	١٢٤	٢٧	٩
٠٠	٤٠٠	٤١	٧	٠	٤١	٢٧	٣	١١١	٣٦	٧	١١٧	٢٧	٢
٠٠	٣٠٠	٣١	٢٠	٦	٣٦	٢٤	٠	١٠٥	١٥	٧	١٠٨	٦	٩
٠٠	٢٠٠	٢١	١٤	٠	٢٦	١٧	٣	٩٨	٢٤	٨	١٠٥	١٣	٠
٠٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٢	٩٢	١٣	٨	٩٨	٣٠	١

عشوري

فئات الضرائب المستجدة		فئات الضرائب المربوطة والحالة هذه					
		الى			من		
م	جنيه مصري	حد	حد	حد	حد	حد	حد
٠٠	٧٧٠	٧٧	١	٧	٠	٠	٠
٠٠	٦٩٠	٦٨	٢٣	٨	٦٨	٢٤	٨
٠٠	٦٠٠	٦٠	٥	٩	٦٠	٦	٨
٠٠	٥٢٠	٥١	٢٨	٠	٥١	٢٨	٨
٠٠	٤٣٠	٤٣	١٠	١	٤٣	١٠	٨
٠٠	٣٥٠	٣٤	٢٢	٢	٠	٠	٠
٠٠	٢٦٠	٢٦	١٤	٣	٢٦	١٤	٧
٠٠	١٨٠	١٧	٣٦	٤	١٧	٣٦	٧

محافظة رشيد

فیات الضرائب المستحقة		فیات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
مبلغ	جنيه مصري	—	—
٧٤٠	٠٠	٧٤	٣
٦٦٠	٠٠	٦٦	٨

محافظة السويس

فیات الضرائب المستحقة		فیات الضرائب المربوطة والحالة هذه	
مبلغ	جنيه مصري	—	—
٨٢٠	٠٠	٨٢	١٤
٦٢٠	٠٠	٦٢	$\frac{٢}{٣}$

بيان فیات ضرائب الاطيان بما فيها ثمن الورد وخدمة الصراف المربوطة بمديرية قنا ومديرية الحدود ومركز اخفيج (بمديرية الجيزة) اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢ تطبيقا للامر العالى الصادر فى ٣١ مارش سنة ١٨٩١

مديرية قنا

عشورى		خارجى	
مبلغ	جنيه مصري	مبلغ	جنيه م
٦٩٠	٠٠	٥٠٠	١
٦٠٠	٠٠	٤٥٠	١٥٠
٥٢٠	٠٠	٤٠٠	١٠٠
٤٣٠	٠٠	٣٥٠	٨٠٠
٣٥٠	٠٠	٣٠٠	٧٥٠
٢٧٠	٠٠	٢٠٠	٧٠٠
٢٦٠	٠٠	١٠٠	٦٥٠
١٠٠	٠٠	٥٠	٦٠٠
			٥٥٠

مديرية الحدود

عشوري				خارجي			
مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري
٦٩٠	٢٥٠	٢٠	٢٥٠	٤٠٠	١	٢٠	٢٥٠
٦٥٠	٢١٠	٢٠	٢١٠	٣٥٠	٢٠	٩٠٠	٢٠
٦٠٠	٢٠٠	٢٠	٢٠٠	٣٠٠	٢٠	٨٠٠	٢٠
٥٢٠	١٨٠	٢٠	١٨٠	٢٥٠	٢٠	٧٠٠	٢٠
٤٥٠	١٤٠	٢٠	١٤٠	٢٠٠	٢٠	٦٥٠	٢٠
٤٣٠		٢٠		١٥٠	٢٠	٦٠٠	٢٠
٣٥٠		٢٠		١٠٠	٢٠	٥٥٠	٢٠
٣٠٠		٢٠		٥٠	٢٠	٥٠٠	٢٠
٢٦٠		٢٠			٢٠	٤٥٠	٢٠

مديرية الجيزة (عن مركز اطفح)

عشوري				خارجي			
مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري	مليم	جنيه مصري
٢٥٠	١	٦٥٠	٢٠	٢٥٠	١	٦٥٠	٢٠
١٠٠	١	٦٠٠	٢٠	١٠٠	١	٦٠٠	٢٠
٥٠	١	٥٥٠	٢٠	٥٠	١	٥٥٠	٢٠
٢٠	١	٤٥٠	٢٠	٢٠	١	٤٥٠	٢٠
٩٥٠	٢٠	٤٠٠	٢٠	٩٥٠	٢٠	٤٠٠	٢٠
٩٠٠	٢٠	٣٥٠	٢٠	٩٠٠	٢٠	٣٥٠	٢٠
٨٥٠	٢٠	٣٠٠	٢٠	٨٥٠	٢٠	٣٠٠	٢٠
٨٠٠	٢٠	٢٥٠	٢٠	٨٠٠	٢٠	٢٥٠	٢٠
٧٥٠	٢٠	٢٠٠	٢٠	٧٥٠	٢٠	٢٠٠	٢٠
٧٠٠	٢٠	١٥٠	٢٠	٧٠٠	٢٠	١٥٠	٢٠
	٢٠	١٠٠	٢٠		٢٠	١٠٠	٢٠
	٢٠	٥٠	٢٠		٢٠	٥٠	٢٠

مشور من نظارة المالية

(في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١)

١٣ أولا - من الآن فصاعدا لا يصير ربط فيات ضرائب نهائية تخرج عن القيات الجديدة وكذلك فيات الضرائب المربوطة مؤقتا التي يلزم اضافة ثمن الورد وخدمة الصراف على كل فية منها هذم يجري درجها ضمن ترتيب القيات الجديدة اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢

ثانيا - فيات الضرائب الموقفة التي تربط في المستقبل يصير درجها ضمن ترتيب القيات الجديدة

ثالثا - الاطيان المربوط عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من ذكره تو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ فما يكون منها مربوطا لمدة سنتين تربط بواقع القدان عشرين مليما والمربوط لمدة ثلاث سنوات تربط بواقع القدان ستين مليما والمربوط لمدة خمس سنوات تربط بواقع القدان مائة ميليم وعشرة وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢ وهذه القيات داخل فيها ثمن الورد وخدمة الصراف

عند عمل حساب كسورات القدان فما يظهر من كسورات أقل من ميليم واحد يترك

رابعا - الاطيان التي ستربط عليها ضريبة موقفة لمدة معينة يجب اعتبار السنة التي يصير الربط فيها كاملة أى أن الربط الموقت المذكور يكون انتهائه لغاية آخر السنة أما الاطيان المربوط عليها والحالة هذه ضريبة موقفة تطبقها اللوائح والتعليمات الجارية العمل بها فإذا كانت مدتها تنتهي في بحر السنة فيصير امتدادها لغاية آخر السنة المذكورة وبذلك تسرى الضريبة الموقفة لغاية آخر السنة التي تنتهي فيها مدة الربط

في المستقبل لا يصير تعديل أدنى فية من فيات الضرائب في بحر السنة حسبما هو جارى في حق الاطيان المربوطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من ذكره تو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بمعنى أن فية الضريبة التي تربط سواء كان في بحر سنة ١٨٩٢ أو في بحر السنين التالية تسقى لغاية آخر السنة التي ينتهي فيها الربط بالفية المذكورة

الباب الرابع في مال النخيل

مؤثر من نظارة المالية

(في ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٠ - ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣)

الاراضى المتزرعة نخيلا فعدا الاموال أو العشور المربوطة على الاطيان مقرر على النخيل ١٣
عشور سنويا (١)

أمر مال

(في ٢٨ مايو سنة ١٨٨١)

- بند ١ - تربط عشور النخيل باعتبار قرشين ونصف على كل نخلة في جميع جهات القطر
المصرى ما عدا جهات الواحات وقسم حلقة التابع لمديرية أسنا فان عشور النخيل فيها تكون
قرشا ونصفا على كل نخلة من ابتداء سنة ١٨٨١ الحارية
- بند ٢ - تربط العشور المذكورة على جميع النخيل الحامل للثمر وأولطلع في سنة ١٨٨١ ١٥
فيشمل الذكرو منها والاثني ويدخل في ذلك النخيل المغروس في أراضي الاوقاف الخيرية

(١) ان عشور النخيل قد أخذت صفات المال من طبيعتها وتعتبر علاوة ضريبة على ذات الاطيان المعروسة
نخيلا لان النخيل هو عبارة عن عقار لا لحاقه بالمعار

والحكومة الحق في تلبية ضريبة بعض الاطيان عاملها من السلطة والاختصاص في وضع القوانين واللوائح
ومن حيث ان عشور النخيل هي علاوة ضريبة على مال الاطيان ومربوطة على النخيل بجموع جهات القطر
فربطها يسرى أيضا على نخيل الاجانب حتى على النخيل التابع لاملان كائنه في داخل المدن
وعدم حصول المطالبة من الحكومة بعشور النخيل المذكورة مدة معلومة من الزمن لا يرتب عليه سوى
الاحتجاج عليها بقوط حقتها في الجزاء الخاص بالمدة التي مضت قبل الخمس سنوات السابقة على اعلان الانذار
بالدفع

والحكومة بتطلبها التصديق من الدول على الامر العالي الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ المتعلق بمائدة الاملاك
المبنية قد تنازلت عن حقتها في ربطها على الاملاك المبنية بدون اشتراك الدول ولا يؤخذ من ذلك ان الحكومة
قد تنازلت عن حقتها في وضع نظمها ولوائح تحصيل مال الاطيان وتحصيل عشور النخيل أيضا بدون اشتراك
أجنبي معها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ يونيو سنة ١٨٩١)

- ١٦ بند ٣ - يعنى من العشور
أولا - التخييل المغروس في حبشان وجنات بيوت السكن التى تدفع عليها عوائد
الاملاك
ثانيا - التخييل المغروس في حبشان وجنات محلات العبادة والمدافن
١٧ بند ٤ - ربط العشور على الوجه المقرر أعلاه يكون بمقتضى تعداد التخييل الجارى الآن
والعشور التى تربط على هذا الوجه عن سنة ١٨٨١ يستمر اعتبارها والعمل بها فى الأربع سنوات
التالية للسنة المذكورة ولا عبرة بما يحدث فى هذه المدة من الزيادة أو النقصان فى كمية التخييل
التي تصلح لربط العشور عليها

أعمال

(فى ٢٦ مارث سنة ١٨٩٠)

- ١٨ المادة ١ - يجرى تعداد التخييل بعموم القطر المصرى فى كل خمس سنوات مرة لربط
المال على مقتضى والمال الذى يربط على وجه ما ذكره لمدة الخمس سنوات بدون التنازل لما
يحدث فى بحر هذه المدة من زيادة أو نقصان فى كمية التخييل المربوط عليه المال والتعداد الذى
يصير اجراؤه فى السنة الجارية يعتمد لأول مدة خمس سنوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٠
١٩ المادة ٢ - تستمر رعية الاجراء أحكام أمرنا الرقم ٢٠ جادى اثنا عشر سنة ١٢٩٩
(٢٨ مايه سنة ١٨٨١)

فشور من نظارة المالية

(فى ٢٠ مارث سنة ١٨٩٠)

- ٣٠ يجرى تعداد التخييل بواسطة لجان تعين لذلك بمعرفة حضرات المديرين مركبة من مأمور من
قبل المديرية بصفة رئيس ومن اثنين عمد من الذين يوثق بهم ويعول عليهم ويكون لهم المام
بالقراءة والكتابة
تختص بلاد معينة لكل لجنة بملاحظة قرب البلاد لبعضها ومقادير تخيلها وعلى كل لجنة
قبل توجهها لاي بلد بثلاثة أيام أن تخطر مشايخها بذلك للتنبيه منهم على أرباب التخييل
بحضورهم وقت التعداد

بوصول كل لجنة لاية بلد تمن البلاد المخصصة لها تباًشتر تعداد نخيلها بحضور الهد والمشاخ والمأذون وأرباب النخيل أو من ينوب عنهم وقيد ما يصير تعداد بوقته باسماء أربابه بالإبضاحات الكافية بالاستمارة التي علمت لذلك وبانتهاء كل يوم يصير تكوينه وتفقيط مقاديره بالعربي وانختم عليه من اللجنة ومن عمد ومشايخ البلدة ومأذونها وهكذا عما يصير تعداد يومياً حتى يتم تعداد الموجود بالبلد ويحضر عنه اجالية مستوفاة البيانات على ذات دفتر الجرد وانختم عليه بمن ذكره وبالحال يرسل ذلك الدفتر للمديرية داخل مظروف محتوم عليه بالنسخ

بوصول المظروف المذكور للمديرية يجري فتحه على يد حضرة المدير أو حضرة الوكيل والباشا كاتب وإذا وجد الدفتر المذكور خالياً من كل شبهة يتأشّر عليه بذلك أما إذا وجد به شيء يؤدي للاشتباه فيعمل عنه المحضر اللازم ليكون أساساً للمحكمة المسؤولين

اللجان التي تعين لأخذ الجاشني يجب أن تكون تحت رئاسة كبار موظفي المديرية وتكون مركبة من أربعة عمد بخلاف الرئيس ويلزم أن يكون أخذ الجاشني بحضور ومشايخ البلد ومأذونها وأرباب النخيل هذا مع تحرير المحاضر اللازمة عنها يومياً وانختم عليها من لجنة الجاشني وعمد ومشايخ ومأذون البلد وإذا انضغ من الجاشني خلل التعداد الأصلي يجب على لجنة الجاشني أن تحضر اللجنة التي أجزت التعداد من محل وجودها لإطلاعها على الفروقات وأخذ أقوالها عنها

ان لم تقتنع لجنة التعداد يجري إعادة تعداد ما يلزم بحضورها لاقتناعها ثم تقدم لجنة الجاشني نتيجة أعمالها للمديرية مع دفتر الجرد مرفقاً بمحوظاتها عن الفروقات وأقوال فرقة التعداد وإذا تعدد الخلل في ثلاثة بلاد من أعمال أي لجنة فتكون أعمالها في باقي البلاد ساكنة ويجري في أعادتها حسبما تقدم

على المديرية متى تم جميع تعداد النخيل الموجود بها وتحققت من صحته أن تحرر عنه المجموع اللازم وتعرضه على هيئتها التقرير اعتماده ويحضر عنه جدول شامل تعداد كل بلديين المربوط عليه مال والغير مربوط عليه والمربوط لغاية سنة ١٨٨٩ ويتقدم للالية بالقرار اللازم للنظر فيه

الباب الخامس في التكليف

تعليمات مختصة بالمكلفات

(في ٩ ابريل سنة ١٨٩٢)

٢١ بند ١ - دفتر المكلفة مخصص لتسجيل جميع أطيان الناحية عن مدة خمس سنوات وكل صفحة معينة لتسجيل أطيان مالك واحد^(١)

٢٢ بند ٢ - يلزم أن كل حساب يفتح بالمكلفة تورديه الاطيان أمام أسماء المولين الواضعين أيديهم عليها وجارين سداداً موالها وترك مسافة على بياض بين أسماء واضعي اليد تأشرفها عن التغيرات التي تحدث فيما بعد في الملكية

ومجموع حسابات واضعي اليد يكون مساوياً لمجموع حساب المالك الأصلي وعلى مقتضى ذلك تكون المكلفة شاملة المالكين المثبوتة ملكيتهم شرعاً وواضعي اليد الحقيقيين في آن واحد

(١) انه وان كان قيد الاطيان مربوط عليها أموال بالمكلفة بأسماء المولين هو مجعول لسهولة تفصيل الاموال وبه تتم السهولة من جهة الميرى لكن لا يصح أن تذكر أحقية كل مالك في طلب الاقرار من جهات الادارة على حق ملكيته بصفة ظاهرة وبالأخص في أن أداء الاموال يكون مشروطاً بموجب مخالفات أي (أوراد) تنحصر باسمه الامر الذي لا يتأتى الا من بداء عام عملية التكليف فتسديد الاموال وانبات التسديد بأوراده ستوفية باسم المول الذي أجرى التسديد يعرضه الاوجه القانونية المهمة من حيثية اثبات الملكية وخصوصاً ثبوتها على المدعى الطويلة (بند ٤ من لائحة الاطيان) ومن حيث أن المولين ملزمون بأداء الاموال المرتبطة عليهم فالزامهم هذا يجعل لهم الحق في استعواذهم على كافة المستندات اللازمة وفي استعصاها لهم من المصلحة على مراعاتها لكافة الاجراءات المتعلقة باجراء العمل بدفتر التحصيل المتعين عليها تسليمها أو استيفائها بحسب ما تقتضيه القوانين والوائح المتبعة بالاجراء وبالأخص فان عدم القيد باسم المالك الحقيقي للاطيان قد يمكن أن يترتب عليه المطالبة باموال مستحقة على أشخاص خلاف الشخص الواقع مطالبته بها وتستلزم الحالة توقيع ججوزات في غير محلها ينشأ منها تضمينات

ومما تقدم يتضح أن امتناع الحكومة من نقل التكليف باسم المول بدون سبب موجب لذلك يجعل المصلحة عرضة لمطالبتها بتضمينات نظراً لضرر المحتمل حدوثه بسبب هذا الامتناع والحكم في طلبات التضمينات المذكورة هو حتماً من اختصاص المحاكم المختلطة طبقاً للبندى ١٠ و ١١ من لائحة ترتيبها (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢١ ابريل سنة ١٨٩٢)

- بند ٣ - تقسم المكلفة الى ثلاثة اقسام
القسم الاول يورده فيه مقدار الاطيان والاموال المربوطة عليها من واقع المكلفة السابقة
القسم الثانى يختص بالتغيرات
القسم الثالث يكون قاصرا على ما فى حساب الممول بعد كل تغيير يحدث سواء كان
بالاضافة أو التزويل من الملكية
- بند ٤ - لاجل معرفة صافي حساب أى وارضع يد فى أى وقت كان يجب أن يوضع
فى السطر الاول من الخانة المعدة (لجمله الاموال المطالبة من الممول) كمية المبالغ المطالبة منه
وكية الاطيان الواضع يده عليها وتجدد هذه الارقام عند حصول التغيرات فى الملكية بكيفية
أن الرقم الاخير يدل على صافي حساب الممول
- بند ٥ - يتوضع فى خانة المحفوظات بالقسم الثالث تعويض المقابلة أمام اسم كل محمول
سواء كان مالكا أو وارضع يد بمرعاة اثبات صافي المقابلة باذاء الاحواض أو القبالات التى دفعت
عن أطيانها المقابلة
- بند ٦ - القيد فى المكلفة يشمل أسماء وارضع اليد وبيان الخيضان ومقدار الاطيان
المربوطة عليها أموال وبيان أنواعها سواء كانت خراجية أو عشورية وضريبة كل نوع منها
ومقدار الاطيان الواضع يده عليها كل محمول والاموال البخارى سدادها
- بند ٧ - الاطيان تورد فى المكلفة ببيان خيضانها أو قبالاتها وكسور الفسدان يتوضح
بالقيراط والسهم وفيات ضرائب الاطيان يصير احتسابها بالجنه والمليم
- بند ٨ - الاطيان التوالف المرفوع بأموالها (ماعدا كل البحر والمنافع العمومية
أو عجوزات المساحة التى يتصرح برفعها مع أموالها نهائيا) هذه تورد باسم كل من المولين
حوض حوض فدن بدون تمويل
- بند ٩ - الاطيان التى تعطى بدون مال لمدة معلومة تورد بالمكلفة بالفدن فقط ويتأثر
فى خانة المحفوظات عن مواعيد ربط الاموال عليها
- بند ١٠ - بانتهاء تلك المواعيد يورد فى حساب الممول بباب الاضافة مقدار الاموال التى
ترتبط عليها أمام مقدار فدن ها حيث سبق قيده فى حساب الممول بقسم ربط الاموال فلا يلزم قيده
ثانيا فى باب الاضافة

- ٣١ بند ١١ - هذه القاعدة تسرى أيضا على الاطيان المربوطة عليها أموال مقتضى تعديلها بعد مدة من الزمن فيأشرف في حالة المحفوظات عن التواريخ التي تحصل فيها هذه التعديلات
- ٣٢ بند ١٢ - يفتح في آخر المكلفة حسابان مخصوصان بوردفيهما أملاك الحكومة أولهما تحت عنوان « منافع عمومية » يورد فيه مدار الاراضى المستعملة في المنافع العمومية مثل جسور وترع وطرق ومقابر الخ بيان حبضاتها وثانها تحت عنوان « الاراضى الحرة » يورد فيه الاطيان ملاك الحكومة
- ٣٣ بند ١٣ - المكلفة تشمل أطيان الناحية كافة بدون استثناء وكية الاطيان والاموال المطلوبة من كل مول يصير جمعها في آخر كل صفحة وتليقها بأول الصفحة الثانية وعلى ذلك فجميع المقادير الواردة في المكلفة يكون مضاهيا لمقادير اطيان الناحية وهذه الكمية لا يصح تغيير شئ فيها بعد تكوينها وان ختم عليها من المدير
- ٣٤ بند ١٤ - الاطيان التي تعطى بعد تحرير المكلفات يورد في قسم التغيرات
- ٣٥ بند ١٥ - الاطيان التي تتكون من طرح البحر يورد في حساب أصحاب الحق بعد التحقيقات التي تجريها المديرية أما الاطيان أكل البحر فتورد في باب التنزيل بيان أحواضها ومقدار أموالها
- ٣٦ بند ١٦ - التغيرات يورد في القسم الثاني من المكلفة بموجب اذن من المدير أو من ينوب عنه ونمرو تاريخ الاذونات المذكورة وتوضح في الخانات المعدة لها ونمرو حسابات أصحاب الشأن بالمكلفة وتوضح أمام كل عملية في قسم التغيرات
- ٣٧ بند ١٧ - قسم التغيرات ليس مجمعا لافقط لتسجيل التغيرات التي تحدث في حسابات المولين في القسم الاول من المكلفة بل انه مخصص أيضا لقيد الحسابات الجديدة التي تفتح بعد تحرير المكلفة والتوقيع عليها
- ٣٨ بند ١٨ - التغيرات التي تحدث بين واضي اليد يتحرر عنها كشوفة سنوية بمعرفة صيارف البلادو يتصدق عليها بالهبة من مشايخ وقاضى الناحية وعلى المديرية أن يورد هذه التغيرات في المكلفات باسماء أربابها
- ٣٩ بند ١٩ - لا يجوز نقل التكليف من مالك للمالك آخر ما لم يكن بموجب اجراءات مثبتة صحة الملكية ويكون ذلك بموجب اذونات بجتم المدير أو من ينوب عنه

- بند ٢٠ - الاطيان المباعة يجرى تنزيلها من حسابات البائع في باب التنزيل وتضاف بحساب المشتري في باب الاضافة وفي حالة ما اذا كان المشتري ليس مفتوحا له حساب بالمكلفة فيفتح له حساب مخصوص .
- بند ٢١ - عندما يطل لزوم قطعة أرض من المنافع العمومية يجرى تنزيلها من حساب المنافع العمومية وازادتها بحساب الاراضى الحرة
- بند ٢٢ - الاراضى الحرة التى تؤخذ للمنافع العمومية تستنزل من حساب الاراضى الحرة وتضاف بحساب المنافع العمومية
- بند ٢٣ - الاطيان التى تؤخذ للمنافع العمومية يجرى تنزيلها مع الاموال المربوطة عليهما من حساب المالك وازادتها بحساب المنافع العمومية
- بند ٢٤ - عندما يباع شئ من الاطيان ملك الميرى لاحد الاهل يجرى تنزيهه من حساب اطيان الميرى الحرة وازادته بحساب المشتري الجديد بقسم التغييرات ببيان فيه الضريبة ومقدار الاموال
- بند ٢٥ - عند ورود عقد نقل الملكية يجب على المديرية التأشير عنها بدفترقسمة وترسل القسمة البراية للصراف لعمل التغييرات بتقاضاها فى الجرائد وهذه القسمة يلزم اعادتها للمديرية فى مسافة عشرة أيام وعند ورودها للمديرية يجرى التغييرات فى الملكة
- بند ٢٦ - الاوراد التى تستجد بناء على هذه التغييرات يجب مراجعتها بمعرفة المديرية وختمها والتأشير عليها بالهصة قبل تسليمها والتحصيل بموجبها

أمر حال

في ٢٩ ديسمبر ١٨٩٠ و ٢١ مارس سنة ١٨٩١)

٤٧ قد تمحدث أقساط سداد أموال وعشور الاطيان ومال التخيل على حسب الجداول الآتية

تعريفة عن أقاليم الوجهه القبلى
(بيان أقطار أموال وعشور الاطيان ومال النخيل)

[illegible]

(بيان أقساط أموال وعشور الاطيان ومال الخيل)

[illegible]

الفصل الثاني في أحكام عمومية

(مدة السنة)

أموال

(في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣)

٤٨ بند ١ - مدة السنة الحسابية هي اثناعشر شهرا تبدأ وأول يناير ومنتهى ٣١ ديسمبر

٤٩ بند ٢ - ترحل الى حسابات السنة التالية البواقي المستحق تحصيلها من الاموال

المقررة والالتزامات وإيجارات أملاك الميرى

(توريد الاموال)

قرار من نظارة المالية

(في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٠)

٥٠ بند ١ - ان كلغة أرباب الاطيان عشورية كانت أو خراجية على وجه العموم ملزمون

من الآن فصاعدا بتأدية ما عليهم من الاموال والعشور الى صراف البلدة الكائنة فيها أطيانهم

وكذلك باقى أقلام العوائد يكون توريدها ليدصرفا الى البلدة التي هي فيها أو بخزينة الجهة التابعة

اليها أقلام العوائد المذكورة

٥١ بند ٢ - عدم قبول شئ من الآن من الاموال والعشور بأى خزينة من خزن الحكومة

من أحد المولين الا ليدصرفا الى البلدة الكائنة فيها الخطين

(أمانات)

فطور من نظارة المالية

(في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠)

٥٢ المبالغ التي يدفعها الممولون على سبيل أمانه لاجل توقيف اجراءات الخزانة والبيع ضد هم الى

أن ينتهى الامر في المسائل المتعلقة بالاموال حسبما هو مبدون بالمادة الثالثة من الامر العالى

الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ يلزم أيضا وتوريدها ليدصرفا الى البلدة الكائنة فيها الاطيان (١)

(١) الامانة التي توريد بقلم كاتب المحاكم لا تعتبر في مواد الاموال كدفع مقدم حصل الى خزينة الحكومة عن

المبالغ الواقعة النزاع فيه (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مايو سنة ١٨٩٠)

(تسديد الاموال مقدما)

لمخص فنور من نظارة المالية

(في ٢ ابريل سنة ١٨٩٠)

٥٣ حيث ان بعض عمولين يرغبون تسديد مبالغ من الاموال المطلوبة منهم مقدما بدون مراعاة
لرابطة التسييط من تلقاء أنفسهم تسديدا لسداد المطلوب منهم في المستقبل فقد تضرعوا لمانع
من اجابة طلبهم على شرطه أن كل من يرغب ذلك يقدم ابتداء للديرية مكتوبة ببيان مقدار
ما يرغب تسديده زيادة ويصدر التصريح من المدير بشرح اعليا العسراف بقبوله وعلى كل حال
يجب على المدير ان تراعى عدم قبول شئ زيادة عن مروط السنة

(سقوط الحق)

القانون المدني المختلط

٥٤ بند ٢٧٥ - المرتبات والفوائد والمعاشات والاجر وبالحمله كافة ما يستحق دفعه سنويا
أو بوعايد أقل من سنة يسقط الحق في المطالبة به بمضى مدة خمس سنوات هلالية (١)

(١) المحرز الذي توفقه الحكومة على محسولات أو إيجارات أطيان الممول لأجل سداد الاموال المتأخرة يعتبر
من الاعمال الموجبة لاقطاع سقوط الحق (حكم من المحكمة لاستئناف المختلطه في ٤ ابريل سنة ١٨٨٨)
سداد الاموال من طالب استرداد العقار لا يكفي في ثبوت ملكيته له خصوصا اذا كان حصل الانفرا منه على
حقوق ملكية الشخص الواضع اليد على العقار اندكوز (حكم من المحكمة اندكوز في ٩ مايسه ١٨٧٨)
لا ترجع شهادات مشايخ وصراف البلد على البيات الزارده فكشف المستخرج من جريدة الاموال
(حكم من المحكمة اندكوز في ٦ فبراير سنة ١٨٩٠)
أموال الاطيان الخارجية مطلوبة من واضع اليد على الاطيان والزارع لها وليس من المالك الذي أسقط
منفعتها أو تركها خصوصا اذا لم يكن تحت يد المالك اندكوز حجة شرعية أو سند قانوني
(حكم من المحكمة اندكوز في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢)
ان الرخصة المباحة للميرى في طلب أموال الاطيان ولومن واضع اليد عليها بجر ووضعه لا توجب حرمانه
من مطالبة المالك الحقيقي بها مباشرة وللمالك اندكوز الرجوع على من يكون واضع اليد عليها
(حكم من المحكمة اندكوز في ١٤ مايسه ١٨٩٠)
لا تجوز مطالبة الممول بالاموال الاعن الاطيان الجارية في ملكيته أو تحت يده
(حكم من المحكمة اندكوز في ١٤ يناير سنة ١٨٩١)

الفصل الثالث

في احتساب المقابلة

قانون التصفية

(١٧ بوليه سنة ١٨٨٠)

٥٥ بند ٨٧ - لائحة المقابلة المنسوخة بمقتضى الديكري الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملفية بوجه قطعي باقيد المدينة في البند الخامس من الديكري المتوالف كور ونصوص بند ٣ من ذلك الديكري يتكون ملفاً أيضاً ودفعات المقابلة التي تثبت صحتها تجعل حقاً في التعويض للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكورة أذناء مالكيين الاطيان المختصة بها هذه الدفعات

ويعتبر مالكا من تكون الاطيان مقيدة باسمه في دفاتر الاموال هذا مع عدم الاخلال بحقوق غيرهم

وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم في طلب يقدمونه بالكتابة أو شفاهاً قبل أول يناير سنة ١٨٨١ للديرين أو للأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك

٥٦ بند ٨٨ - ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجري اعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن يعتبرهم مدانين
أولاً - بالدفعات التي أجراها بالتوالي المطالبون المذكورون أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة

ثانياً - بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار أربعة في المائة ثم يصير اعتبارهم مدونين

أولاً - بمبلغ الامتياز الذي خصم سنوياً من أصل الاموال بناء على دفع المقابلة
ثانياً - بمتأخرات الاموال والرسوم من أي نوع كانت وبالديون المطالبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر لغواً
ثالثاً - بفوائد المبالغ الامتياز والمتأخرات والديون المذكورة بواقع المائة أربعة ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من فوات خزينة أو رجع التي يتضح أنها غير حقيقية والتي تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عليية ولم يعقبها دفع

والباقي بعد ذلك من الحسابات المذكورة الذي هو عبارة عن صافي مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون أساساً لتوزيع التعويض

بند ٨٩ - يتخصص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الإيرادات المبينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى بند ١٦

والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بإقساط سنوية تخصص من أصل أموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجزؤه بينهم بالنسبة لصافي مطلوباتهم التي تقر من واقع حساب كل منهم

بند ٩٠ - الاقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتتقيد بالاداء دفتر خصوصي يدرج به في الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي تخصص بها الاقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيزاتها ومقدار ضرريتها

وعند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكيها الاصل ويضاف لحساب المالك المستجد في الدفتر الخاص بالمالك المذكور

بند ٩١ - عند تجيز أعمال التاريخ بصير تقدير قيمة الاطيان وتوزيع ضرريتها بدون اخلاص بالاقساط السنوية المذكورة

بند ٩٢ - يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات وعند انتقال الملكية شهادة بين فيها مقدار التقسيط السنوي الذي يتقيد في دفتر البلدية الخاص

والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة في الاوراد التي تستخرج من جريدة المولين وتستزل من ضرائب اطيانهم

وفي المواعيد التي تحددها معرفة ناظر المالية على الصياغ أن يخصموا الكل سنة تقاسيط السنة الجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال اطيانهم وفي مقابلة هذه الخصومات يبقى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتأدية هذه السنويات ومع ذلك فان الجزء الذي يخص منها المديرية المخصصة للدين العمومي يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر

٦١ بند ٩٣ - تبين في لائحة يقدمها ناظر المالية لمجلس النظر لالقرار عليها الطرق المقتضى اتخاذها لمل حسابات المقابلة وعمل دفاتر التقاسيط السنوية وكيفية العمل فيها ولمراجعة العمليات

مشور من نظارة المالية

(في ٢٢ مارش سنة ١٨٨٦)

٦٢ ان لائحة تعويض المقابلة السابق نشرها من نظارة المالية عملا بمنطوق بند ٩٣ من قانون التصفية تقضى بنقص تعويض كل سنة لاربابه في شهر يناير من السنة التالية بمعاها يكون باقيا عليهم من الاموال لغاية السنة الماضية والا يكون احتسابه من المستحق عليهم في السنة الواقع فيها النقص ومن حيث انه عند حصول التناولات في ملكية الاطيان بواسطة بيع وشراء وماشابه ذلك فانه جارى نقل اموالها على من آلت اليهم سواء كان عن أقساط متأخرة لغاية تاريخ وصول اذن المديرية لصيارف البلاد بنقل التكليف أو عن أقساط قابلة فاذا كان قسط تعويض المقابلة عن السنة التي وقع فيها نقل الملكية سبق خصمه للاطيان فالقول من الاموال على مالكها الجديد يكون بالطبع عن الصافي أى من بعد استبداد قسط المقابلة والاعند حلول ميعاد النقص فيخصم في وقته مما يكون على الاطيان من الاموال في اسم مالكها الجديد

مشور من نظارة المالية

(في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٧)

٦٣ بعض المديرية حازرت المالية بمحصول بيع اطيان من أشخاص لا آخرين بالمراد الجبرى بواسطة المحاكم وانه بالشروع في نقل تكليف الاطيان باسماء مشترينها مع ما خصها من صافي المقابلة وتعويضها السنوى حاصل توقف من ارباب تلك الاطيان في ذلك لم يتم شهادات تعويض المقابلة لاستبداد مقدار الاطيان بالمباعة ومقابلتها من اسم البايع لاسم المشتري ولذلك موقوف نقل التكليف لكون قانون التصفية يتبع المقابلة للطين أينما نقل كما ان اللائحة السابق صدورهما عن عمل حساب التعويض السنوى تقضى بايضاح ما يخص الاطيان بالمباعة من المقابلة في نفس الاذن الذي يصدر بنقل التكليف ومرام استمراج رأى المالية فالذى تراى موافقة اجرائه منع الحصول تأخيرا في نقل الملكية هو أنه يكتفى الحال بالنقص من اسم البايع والاضافة باسم

المشتري بسجلات المتابعة وتسايم شهادات التعويض سواء كانت الاطيان يعتبها كلها أو جزء منها مع تحرير شهادة جديدة للمشتري اذا ما كان له شهادة من الاصل ليضاف عليها ما اشتراه ويصرف النظر عن الشهادات التي بايى اربابها المتوقفين في تسليمها وبالاجراء هكذا يتوضح قيمة ما خص الاطيان المنقولة في الاذن الذي يصدر للصراف بنقل التكليف لاعتماد الناشع بموجبه على أسماء الممولين بمجرد الناحية

يراجع الباب الخامس - فقرة ٢٥

الباب السابع في الاموال المخصصة

الفصل الاول

في اجراءات صندوق الدين

أمرال

(في ٢ مايو سنة ١٨٧٦)

٦٤ بند ١ - تترتب خزينة مخصوصة للديون العمومية معدة لاستلام النقود اللازمة لتأدية فوائد الديون واستهلاكها بطريق الامور تسمان ولصرفها في هذا الغرض خاصة

٦٥ بند ٢ - يجب على كل من المأمورين وخزائن الجهات المحلية والمصالح الخصوصية المتوطنين في الحال أو في المستقبل بتحصيل أو استلام أو جمع الإيرادات المخصصة لتأدية الديون وتوريدها للخزينة العمومية أو باقائها تحت طلب المأمورين المرخصين بإعطاء أذونات الصرف في لوازم الحكومة أن يورد بمقتضى هذه الإرادة تلك الإيرادات بالنيابة عن الخزينة العمومية إلى الخزينة الخصوصية المرتبة لتأدية الديون العمومية والمعتبرة خزينة فرعية للخزينة العمومية وهؤلاء المأمورون وهذه الخزائن والمصالح لا تبرأ ذمتهم براءة معتبرة إلا بموجب الإيصالات التي تعطى لهم من تلك الخزينة المتوسطة بتأدية الديون العمومية وكل أمر أو إيصال غير مذكر يكون باطلا لا تبرأ ذمتهم به

ويجب على هؤلاء المأمورين وعلى هذه الخزائن والمصالح أن يرسلوا في كل شهر إلى ناظر المالية كشفاً مستقلاً على بيان الإيرادات التي صار تحصيلها يعرفتهم مباشرة والتي صار توريدها من طرف مأموري تحصيل الإيرادات المخصصة لتأدية الديون وعلى بيان المبالغ التي صار تسليمها للخزينة الخصوصية المرتبة للديون العمومية وعلى ناظر المالية أن يرسل هذه الكشوفات إلى إدارة الخزينة الخصوصية

٦٦ بند ٨ - لا يجوز للحكومة أن تجرى في أي نوع من أنواع الاموال والرسوم المقررة خاصة لتأدية الديون أدنى تغيير أو تمديد يستوجب نقصاً في إيرادات تلك الاموال والرسوم ما لم يكن ذلك بموافقة آراء أغلب المأمورين المتوطنين بإدارة خزينة الديون

ان يجوز للحكومة أن تعطى بطريق الالتزام فرعاً واحداً أو أكثر من فروع هذه الإيرادات بشرط أن يكون الالتزام منتجاً بوجه التحقيق والتأكد إيراداً مساوياً بالقلل للإيراد الذي كان جارياً تحصيله قبل الالتزام كما أنه يجوز لها أن تقدم معاهدات تجارية لتعديل رسوم الكبارك

قانون التخصيص

(في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

- ٦٧ بند ٩ - الإيرادات الآتية تبنى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهي
أولاً - إيرادات الكبارك والعوائد الجارية تخصم لها بمعرفة حكومة متنا على الدخان الداخل في انقطر بعد أن يخصم من تلك الإيرادات والعوائد قيمة مصاريف الإدارة
ثانياً - إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والجيزة وأسيوط من بعد أن يخصم منها سبعة في المائة على قيمة المتحصل في نظير مصاريف التخصيص والإدارة
ويدخل في إيرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكافة أنواعها المقررة الآن والتي يصير إيجادها في المستقبل ماعداً إيرادات الملح والدخان البلدي
أما باقي المصالح التي كانت إيراداتها مخصصة أيضاً للدين الموحد بمقتضى الذكر والصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين
- ٦٨ بند ٣٠ - صندوق الدين الذي صار إيجادها بالامر الصادر في تاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائده واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النقود بتطبيق الاحكام هذا القانون
- ٦٩ بند ٣١ - المأمورون الكبار المناطون بالتخصيصات في المديريات والمصالح المخصصة إيراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الإيرادات مباشرة لصناديق الدين ولا تبرأ ذمتهم منها إلا بمخالصات تعطى من قومسيون الدين
- ٧٠ بند ٣٢ - المأمورون المذكورون في الاربعة مديريات المخصصة للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نقارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم معين بها الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التي صار دفعها والمبالغ المحجوزة نظير مصاريف التخصيص والإدارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثلة للكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل وفي ٢٥ أكتوبر من كل سنة

٧١ بند ٣٨ - بحيث ان كوميسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن أبواب الدين العموى فلهم أن يقيموا أمام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالارادات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالصلة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يخص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد

٧٢ بند ٣٩ - جميع أحكام الاوامر الصادرة في ٢ مايو ١٨٧٥ وفبراير سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مريعية الاجراء

أموال

(في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨)

٧٣ المادة ٥ - يصير تخصيص قسط سنوى محدد وقدره ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصرى (١٣٣٣٣٣٣ جنيه انكليزى) لسداد هذه السلفة ويدرج القسط المذكور ضمن المبلغ المقرر للصروفات الادارية بمقتضى المادة الثامنة عشرة من أمرنا الصادر فى ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ القسط السنوى يصير دفعه على أقساط شهرية قدر كل منها ١٠٨٢٣ جنيه مصرى (١١١١١١ جنيه انكليزى) وتوردها نظارة المالية لصندوق الدين العموى فى أول كل شهر ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٩

اذا حصل تأخير فى دفع أحد الاقساط الشهرية المذكورة فالدائرة البلدية تورد لصندوق الدين بمجرد طلبه ذلك ايرادات الاموال المقررة وغير المقررة المضروبة على مدينة القاهرة الجارى تحصيلها بمعرفة المصلحة المذكورة وذلك لغاية الاستحصال بالكامل على قيمة أقساط الستة شهور التى يستحق دفعها ومسئولية أمور الدائرة البلدية فى توريد قيمة الاموال المذكورة تكون كالمسئولية المقررة بموجب الامر الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ على موظفى المديرية والادارات المختصة ايراداتها للدين العموى

تعهد الحكومة بان لا تجرى فى الاموال المذكورة قبل أدنى تعديل مما يستوجب تنقيص ايرادها السنوى عن مبلغ ثلاثمائة ألف جنيه مصرى

أمر عال

(في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠)

المادة ٣ - القسط السنوي البالغ قدره ١٣.٠٠٠ جنيه الذي سبق تخصيصه لخدمة
سلفة الاربعة ونصف في المائة بموجب أمرنا الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ يزداد عليه مبلغ
مساوفا ثلثة سندات سلفة ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصري المتوة عنها في المادة الاولى من هذا
الامر وهذا القسط بمجافيه الزيادة المذكورة يخصم من المبلغ المخصص لمصاريف الادارة التي
تقررت في أوامرنا الصادرة بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ و ٢٦ يناير و ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٨
ويورد بمعرفة ناظر المالية الى صندوق الدين العمومي بمقتضى الشروط المقررة في المادة الخامسة
من الامر الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ ويحتسب من ضمن الإيرادات المخصصة لخدمة
الدين الممتاز الجديد

أمر عال

(في ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨)

المادة ٥ - يجب اشترط صندوق الدين في كافة الدعاوى المقامة لغاية الآن أو التي
تقام ويترتب عليها الزام الحكومة بدفع مبالغ من نقود التصنية وينشأ عن ذلك نقص في المبلغ
الاحتياطي المكون بمقتضى هذا الامر

الفصل الثاني

في أموال الدوميين والدائرة السنية

الدوميين

اتفاق اضافي

(في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠)

٧٦

المادة ١ - كافة الاملاك المخصصة لخدمة سلفة الدوميين سواء كانت واقعة في الاقاليم المخصصة للدين القونصليدييه أو لم تكن واقعة فيها تكون خاضعة لدفع جميع الاموال المرتبة أو التي ستترتب قانونيا على بقية أطيان القطر المصري ولا ينبغي أن تكون أقل امتيازاً عن هذه الاطيان وذلك مع مراعاة أحكام قانون الحق العام ما خلا القيود الآتية بعده

٧٧

المادة ٢ - كافة الاموال القديمة والجديدة المقررة في مديريات البحيرة والغربية والمنوفية وأسيوط المخصصة لإراداتها في الحاضر لخدمة لدين القونصليدييه ~~يكون دفعها~~ النصف في ١٥ ابريل والنصف في ١٥ أكتوبر من كل سنة

وكافة الاموال القديمة والجديدة المترتبة في المديريات الغير مخصصة لإراداتها في الحاضر لخدمة الدين القونصليدييه يكون دفعها في آخر السنة على الشروط المبينة بعد

٧٨

المادة ٣ - إيرادات الدوميين يصير استعمالها حسب الترتيب الآتي
أولاً - للمصروفات الاعتيادية والغير منظورة بالمصلحة أولاً بأول بما فيها فوائد واستهلاك سلفة البرنسيس توحيد هانم

ثانياً - لدفع كافة الاموال المستحقة في الحاضر بالمديريات المخصصة لخدمة الدين القونصليدييه وذلك في ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر

ثالثاً - لدفع قسط معين في كل ستة أشهر قدره مائتان واثنا عشر ألف وخمسمائة ليرة وذلك في أول يونيو وأول ديسمبر غير أنه يجب أن يستترل من هذا القدر مبلغ يعادل فوائد السندات التي صار رابطها بسبب بيع الاطيان

رابعا - وفي آخر السنة أو بالكثير لغاية السنة المالية تستعمل الإيرادات حسب الترتيب الآتي

(أ) لدفع المبلغ اللازم لخدمة الاستهلاك السنوي المنصوص عنه في المادة الآتية

(ب) لدفع جميع الاموال المستحقة في المديرية الغير مخصصة

أما ما يتبقى من الإيرادات به - تصرف المبالغ المذكورة فيستعمل في الاستهلاك طبقاً للنص
قوتراو ٣١ أكتوبر

المادة ٥ - حساب مصلحة الدومين يجري تسويته سنوياً وبصيرتوقينه بالكثير
في ١٥ ابريل من السنة التالية بمعرفة لجنة مؤلفة من ناظر المالية ومن المراقبين العموميين
ومن الثلاثة أعضاء قومسيون الدومين
لا بدوغ خصم مبالغ تختص بسنة من مبالغ تختص بسنة أخرى سواء كان لاجل تأدية
الفوائد المضمونة أو لاجل دفع الاموال

المادة ٦ - في حالة عدم تنفيذ المادة (٧) من قوتراو ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨
يكون مرخصاً للخوارجات رويشيلد أن يأخذوا من أول نفوذ تسدد لهم من مصلحة الدومين مبلغاً
يوازي قيمة العجز الذي لا يكون تسدد من الحكومة
ففي هذه الحالة وبسبب عدم تنفيذ القوتراو المذكور فالاموال المستحقة في مديرية قنا بصير
توزيدها في المستقبل وبصفة عملياً ليسد قوميون الدومين لغاية قيمة الكوبون القادم الذي
سيستحق لتكون ضمانته على دفع الكوبون المذكور
وعلى ذلك صارت أموال المديرية المذكورة من الآن وبطريق الأولوية مخصصة لخدمة
الخدمة عند اللزوم

عند ما تبلغ التسديدات الى قومسيون الدومين قيمة مبلغ الكوبون فالزيادة في إيرادات
مديرية قنا تبقى تحت تصرف الحكومة

في أول يونيو وأول ديسمبر من كل سنة يأخذ قومسارية الدومين من المبالغ الموجودة تحت
يدهم النقود اللازمة لاجل تكيل قيمة الكوبون وما يزيد عن ذلك يكون تحت طلب نظارة المالية
ان لم تكن الحكومة أكدت قبل ٣٠ ابريل خدمة الاستهلاك وقدرها ٤٢٥٠٠ ليره
أو دفعت باقي الحساب على مقتضى المادة (٥) فايرادات مديرية قنا تكون مخصصة أيضاً لدفع
المبلغ الذي يبقى من ذلك على الحكومة

قد أقام الخوارجات رويشيلد قومسارية الدومين فوابعاً عنهم عند اللزوم لاجل اتخاذ كافة
الاجراءات اللازمة لتأكيد تسديد إيرادات مديرية قنا ليدهم

٨١ المادة ٧ - الاموال التي على مقتضى ذكر يتو ٨ يناير سنة ١٨٨٠ يجب دفعها عن الاطيان التي دفعت المقابلة ترفع أيضا عن اطيان مصلحة الدومين اسوة اطيان باقي الممولين

قانون التصفية

(١٧ بوليه سنة ١٨٨٠)

٨٢ بند ٩٧ - لا يترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكونتراتو المنعقد في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدى سلفة الاملاك الميرية . وبمقتضى هذه الشروط فايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلطنة المذكورة

اتفاق بين نظارة المالية ومصلحة الدومين

(في ٢٣ يونيه سنة ١٨٩١)

٨٣ لا يرسل من الآن فصاعدا أوراد لمصلحة الدومين وتعتبر أوراد سنة ١٨٩١ في المستقبل أساسا لتسديد الاموال

قومسيون الدومين يورد في ١٥ ابريل من كل سنة نظرية صندوق الدين عما يختص بالمديريات المخصصة مبلغا يوازي قيمة نصف الاموال المقررة قطعيا عن السنة الماضية عن المديريات المذكورة

وفي أول شهر سبتمبر يقدم لنظارة المالية كشف عن كل مديرية بمقدار الاموال اللازم سداده هذا الكشف موزله بحرف (ا) وهو ينقسم الى ست خانات يتوضع في الاولى اسم الناحية وفي الثانية النمرة الموضوع على الورد في سنة ١٨٩١ وفي الثالثة مقدار مبلغ الورد عن السنة المذكورة وفي الرابعة المبالغ المقتضى استبعادها وفي الخامسة المستحقات المستحق علاوتها وفي السادسة جملة المقتضى سداده

توضع أسباب المستبعد والمستبعد عن كل ورد في كشف مخصوص موزله بحرف (ب) ويرفق مع الكشف السابق

قومسيون الدومين يورد نظرية الصندوق في ١٥ اكتوبر عن المديريات المخصصة جملة المقدار الوارد في الخانة السادسة من كشف حرف (ا) من بعد خصم ما تسدد في ١٥ ابريل في أول سبتمبر يقدم قومسيون الدومين لنظارة المالية كشفي حرف (ا) وحرف (ب) المختصين بسنة ١٨٩١

من المعلوم أولاً أنه من خصوص المستحقات فانها تكون عن الاطيان المستصلحة التي لم يسبق ربط مال عليها أو التي صار رفع مالها موقفاً فما يكون من أطيان النوع الاول تقدر له ضريبة بمجاسة ضريبة الاطيان المجاورة وما يكون من النوع الثاني يربط بضريته الاصلية ثانياً انه قبل الشروع في بيع شيء من الاطيان يبحث القومسيون عما اذا كانت الاطيان المرغوب بيعها مربوطاً عليها المال بالصفة اللازمة والافيعطى للمالية كافة الايضاحات التي تساعد على ربط ما يلزم ربطه على تلك الاطيان ثالثاً انه خصوصاً في حالة ما اذا كان القومسيون يرغبون في بيع أطيان بور فينبغي عليه ابداء رأيه للمالية عن مناسبة ربط المال عليها بموجب البند الاول من لائحة بيع أملاك الميرى الحرة رابعاً ان الاطيان التي تباع وربط عليها الاموال بحسب مساحتها الحقيقية وعلى القومسيون أن يعطى للشترن كانه الاستعلامات اللازمة فيما يختص بالمال كلفتماد

اتفاق اضافي مبسوم

(في ٢١ يناير سنة ١٨٩٢ بين نظارة المالية ومصلحة الدومين والدائرة السنية)

انه بناء على مراوأة حصلت بخصوص تطبيق المنشور الصادر من المالية في ٢٢ نوفمبر ٨٤ سنة ١٨٩١ في شأن لاطيان التي تستصلح^(١) قد حصل التوافق بين مصلحة الدومين والدائرة السنية ونظارة المالية على أنه في مدة السنتين الاولين اللتين يحصل فيهما مصلحة الاطيان المنوذة عنهما بالذ المنشور لا يدرج قومسيون الدومين والدائرة السنية في حسابهم سوى نصف الضريبة التي يكون صار تقديرها

الدائرة السننية

قانون التصفية

(١٧ يوليو سنة ١٨٨٠)

بند ٤٧ - في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصروفاتها فان ظهر أن صافي ايراداتها مع اضافة المبلغ الاحتياطي سواء كان صار صرفه في أثناء السنة أو كان باقياً لغاية ٣١ ديسمبر لا يكفي لتأدية أربعة في المائة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائرة في مدة خمسة عشر يوماً قيمة الفرق

ولايجرى معطالبة الدائرة بشئ من أموال أطيانها الكائنة بالمديريات الغير مرفوعة مالم
تسدد قيمة القروض المذكورة من طرف الحكومة

اتفاق بين نظارة المالية والدائرة السنية

(في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١)

٨٦ الحساب السنوي يصير تسويته بواسطة خصم أموال وعشور الاطيان التالفة والشراف
والاطيان المباعة نهائيا واذقة أموال وعشور الاطيان المستصلحة وجاري زراعتها التي
ما سبق ربط مال عليها أو التي سبق رفع مالها موقتا وبناء عليه يجب على الدائرة أن تبعت سنويا
للمالية جميع الايضاحات اللازمة لتسوية الحساب السنوي بالكيفية المذكورة وتتخذ تقادير
أموال السنة الماضية أما سال ذلك

أما من جهة بيع أطيان الدائرة فالذي تراه المالية هو أنه قبل بيعها يلزم أن الدائرة تبعت
عما اذا كان مال الاطيان التي سيصير بيعها ربط بالصفة اللازمة والافيلز منها أن تعطى ما يلزم
من الايضاحات لمساعدة المالية في ربط المال وخصوصا فيما يتعلق بالاطيان الغير منزرعة التي
ما سبق ربط مال عليها أو التي سبق رفع مالها موقتا فتبدي الدائرة رأيها فيما يناسب ربطه من المال
عليها وذلك استنادا على الاصول المتبعة في بيع أملاك الميرى الحرة
المالية تخضع الدائرة عما تقر في هذا الشأن حتى ان المشتريين يتمكنون قبل المشتري من
معرفة الشروط التي بموجبها ربط الحكومة ذرائب على الاطيان الغير منزرعة

يراجع فقرة ٨٤

الباب الثامن في المسرفوعات

لائحة الاطيان

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ١٢ - اذ الرزم الحال لمصلحة القارى العائنتها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى ٨٧
حفر ترع أو أعمال جسور أو إنشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الانتضاء جرى اعمار طرق
عمومية أو إنشاء أبنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذ لذلك اطيان خراجية واستوجب دفع مالها
على جانب الميرى فالاطيان التى يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر
الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الاطيان المذكورة بمعرفة المهندس واستيفاء حقيقتها
وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض

وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل كل بحر بالاطيان الخراجية أو العشورية ولم
يقفل جزيرة فى مقابلة ماأكله البحر من الاطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة
يصير رفع مال أو عشور ماأتلغه البحر على طرف الديون بعد العرض وصدور الامر (١)

لائحة المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

بند ١٨ - نأول وكبان النواحى المعدين لاخذ سباخ الزراعة ومحلات الاجران المقررة ٨٨
الى زمام كل ناحية بحسب لائحة المساحة وأراضى المباني التى بكل بلد جميع ذلك لا يجوز ادخاله
فى تصریح الاعطاء المرخص به فى البنود السابقة بل تبقى على ماهى عليه لا تتفادى أهلها الى النواحى
بها بدون مقابل

(١) انه لغاية تاريخ صدور الامر العالى الرقم (٢٣) ربيع آخر سنة ١٣٠٧ - ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩
الذى تقر فيه مبدأ بيع أموال الاطيان التى لا يمكن زراعتها كانت كل قطعة من الاراضى المربوط عليها مال
بالقطر المصرى سواء استصلحت أو لم تستصلح أدت بثمر أو لم تأت فلا يضمن تأدية مالها وما كان يستثنى من ذلك الا
الارضى التى تؤخذ للمنافع العمومية

فالارضى التى يحصل اتلافها وعدم صلاحيتها للزراعة بسبب اشغال المنافع العمومية يجب اعتبارها بمثابة
الارضى الداخلة فى ذات المنافع العمومية (بند ١٠ وبند ١٢ من لائحة الاطيان وبند ٢٤ من لائحة
مجالس تفتيش الزراعة) (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٩ فبراير سنة ١٨٩١)

أعمال

(في ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩)

٨٩ بند ١ - الاراضى المتزوع ملكيتها إما المصلحة السكك الحديدية أو إنشاء السكك والطرق أو إنشاء ترع المرور وترع الرى أو إنشاء الجسور الموجودة على شاطئ النيل أو الترع بصير تعيينها بمعرفة مستخدمى مصلحة التسريع حال عملتها أو لابل وتعالى من كافة الاموال العقارية

٩٠ بند ٢ - ممنوع اجراء أى زراعة كانت فى الاراضى التى يصبر معافاتها من الاموال انما أصحاب الاملاك الكاشنة بأراضيهم على السواحل ممكن التصريح لهم لاجراء زراعات فيها معينة بموجب تصريح خصوصى من ناظر الاشغال العمومية مقابلة مبلغ معين يدفع مقدما

٩١ بند ٣ - جميع أحكام الكود أو القوانين واللوائح والنظامانات وجميع عوائد وطبايع قديمة أو حديثة مضادة لهذا الذكر توتعتبر ملغية ولا عمل لها

أعمال

(في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

٩٢ المادة ١ - الاطيان الخراجية والعشورية التى تؤخذ للنافع العمومية مثل السكك الحديدية ووترع والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وإنشاء القناطر والابنية التى تتعلق بلأزم المصلحة العمومية ترفع أموالها أو عشورها لأربابها وفى كافة الاحوال لا يتصرح بالرفع الاعتبار من يوم الطلب (١)

٩٣ المادة ٢ - الاطيان التى يأكلها البحر نصير المعاملة فيها بمقتضى بندى ١٢ و ١٤ من لأئحة الاطيان

٩٤ المادة ٣ - الاطيان التى تلف من تهابل الرمال عليها ولا يمكن اعمال طرق هندسية لاستصلاحها وكذلك الاطيان التى تسدها الرمال من أطيان الجزا ترفع أموالها أو عشورها لأربابها من يوم الطلب وتديره ما ينتها فى كل سنة وما يظهراستصلاحه منها للزراعة تقدرله ضريبة بحسب ما يداوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبالة وترط على أربابه من سنة المعاينة

(١) انما أجرة الحكومة من رفع أموال عن المستقل لا يسوغ اعتبار كقرار منها أحقية المولى المطالبة من الماضى
(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٩ يناير سنة ١٨٩١)

المادة ٤ - يجوز رفع أموال الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع التي تجربها مصلحة الري عند صرف مياه النيل من حوضان الوجه القبلي عن سنوات بوارها من الزراعة وتصير معاينتها سنويا وكل ما استصلح منها للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعاينة نسبة حوضه أو قبائله وتربط على أربابه من سنة المعاينة وكذلك يكون الاجراء في الاطيان التي تعطل زراعتها بسبب المقاطع الجبرية التي تحدث من فيضان النيل

المادة ٥ - يجوز أيضا رفع أموال أوعشور الاطيان التي تصير سباخا وغير صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من التشع من مجاورتها للترع العمومية ومن فيضان بركة قارون (بالفيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها وبنيت من التحقيق الاداري أنه ما كان في قدرة أربابها وفايتها من التلف بأى وجه من الوجوه وتجري معاينتها في كل ثلاث سنين بالاكثرو ما يوجد منها قابلا للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق

المادة ٦ - الاطيان التي تحصل المطالبة من أربابها برفع أموالها بدعوى أنها صارت مسجفة ولا ينفع بزراعتها وثبت من التحقيق الاداري أن تلفها كان من أسباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة ترفض التماسات المختصة بها ولا يرفع شئ من أموالها

المادة ٧ - معاينة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي تصير سباخا يكون بمعرفة لجان تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية واثنين عمدا أهل خبرة يفقهما المدير

وفي الاحوال التي يكون المأخوذ فيها المنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديد أو الاشغال العمومية يجوز أن يضم الى اللجنة مندوب خصوصي من قبلهما وأما باقي الانواع فتكون معاينتها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينها بالمديرية

المادة ٨ - التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر في هيئة تشكل بكل مديرية من المدير بصفة رئيس والوكيل والباشمهندس والباشكاتب وقراراتها تتقدم لناظر المالية وكل ما تراى انظارا المالية أنه مستحق رفع أمواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية (١)

(١) بحسب الامراء العاديين رقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تتعلق برم أموال الاطيان التالفة ليس من اختصاص المديرية أصدر أمر برفعها ثانيا ليلفظ لها أن تقرر بالتوقيف بصفة مؤقتة ولا يسوغ لها أن تحكم من يادى إليها فتمت اذا كانت أحكام الامر انشأرا ليه تطبيق ولا تنطبق على الاطيان المطلوب رفع مالها اذا أن الحكم في الطلبات راجع لناظر المالية

١٠٠ المادة ٩ - القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي يتقرر رفضها أو عن الاطيان التي تستلغ للزراعة ويحكم بربط أموال عليهم يصير إعلانها اداريا لأصحاب الشأن ويجوز لهم المعارضة فيها أمام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره أخيرا ناظر المالية يكون نهائيا ولا يقبل الطعن فيه مطلقا لأمام الادارة ولأمام المحاكم القضائية

١٠١ المادة ١٠ - المعارضة التي تحصل في قرارات ناظر المالية بصير تقديم الى نظارة المالية ويكون مرفقا معها الاعلان الصادر للمول من المديرية

وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المنوّه عنها بالمادة السابقة أو لا يكون مرفقا معها اعلان المديرية وايصال معطى من خزينة المديرية دال على دفع التأمين المتكامل عنه في المادة الآتية تكون لاغية لا عمل لها

١٠٢ المادة ١١ - يجب على مقدم المعارضة أن يدفع على ذيل التأمين مبلغا نقديا يوازي مقداره قيمة أموال أو عشور الاطيان المقدم بصدها المعارضة عن سنق واحدة حسب مقدار مساحتها المبين في القرار الابتدائي وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة المعارضة

أما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقا للحكومة في نظير مصاريف اعادة التحقيق

١٠٣ المادة ١٢ - طلبات رقع الاموال والمنازعة في قيمة الضرائب لا يمكن في أى حال أن توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر أمر برفعها

١٠٤ المادة ١٣ - تعمل لأئحة معروفة ناظر المالية شاملة للاجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا الامر وبعد التصديق عليها من مجلس النظارة يعتمد العمل بها

١٠٥ المادة ١٤ - الطلبات الجارية فخصها والحالة هذه بصير الاجراء فيها بالتطبيق لاحكام هذا الامر

واذا اتقرر رفع شيء لا يكون أيضا لاعتبار من تاريخ الطلبات المذكورة

والاطيان لن تستلغ للزراعة يجب قبل ربط الاموال عليها اجراء تحقيق عنها بحضور ارباب الشأن وللمالية اصدار القرار النهائي باهماد الربط وائس من اختصاص المديرية أن تحكم من بادى رأيها بربط الاموال على الاطيان المذكورة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢ ابريل سنة ١٨٩١)

التمهيد مصدق عليها من مجالس انظار

(بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

- المادة ١ - يجب على أصحاب الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والاطيان التي تصير مسجلة المدينة كيفيتها بالمادتين الاولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ أن يقدموا طلباتهم بخصوصها مباشرة الى المديرية الكائن فيها الطين بوردو الطليات المذكورة يجب على المديرية أن تجعلها بفترة سلسلة في سجل مخصوص بذلك ثم تجرى المباحث والتحقيقات اللازمة عنها
- المادة ٢ - يجب على أصحاب الاطيان التي يأكلها البحر من أطيان العلو والتي تسلف من ١٠٧ تهايل الرمال والتي تعطل زراعتها من المقاطع أن يقدموا طلباتهم في شأنها مباشرة الى المديرية في المواعيد الآتية
- أولا - أكل البحر من أطيان العلو تقدم طلباته من ٢٤ كيهك لغاية ٢٢ أمشير من كل سنة (أى في بحر شهرى يناير وفبراير)
- ثانيا - النالف من تهايل الرمال تقدم طلباته في بحر شهر طوبى من كل سنة (من ٨ يناير لغاية ٦ فبراير)
- ثالثا - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع تقدم طلباتها في بحر شهرى أمشير وبرمهات من كل سنة (أى في بحر المدة من ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل)
- المادة ٣ - الطليات التي حصل التكلم عنها في المادتين الاولى والثانية يجب أن تكون مكتوبة على ورق نغمة ومبينات فيها ماهوات
- أولا - اسم ولقب المالك ومحل اقامته
- ثانيا - مقدار النالف من أطيانه
- ثالثا - نوع الاطيان ان كان خراجيا أو عشوريا
- رابعا - السنة الواقعة فيها النالف
- خامسا - الحوض أو القبالة ان أمكن
- سادسا - اذا كان مدفوعا على الطين مقابلة أم لا
- المادة ٤ - تحقيق ومساحة الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي تصير مسجلة ١٠٩ وغير صالحة للزراعة يكون بعرفة اللجان التي أشارت عنها المادة (٧) من الامر العالي الصادر

بتاريخ ١٧ دسمبر سنة ١٨٨٩ ويجب على هذه اللجان أن تحقق ابتداء محقة حدود الاطيان المطالب رفع مال التالف منها من الخرج والتفاسيط الموجودة بيد أربابها ومالا يوجد له حجم أو تفاسيط يكتفى بتحقيقه من الكشوفة التي تطلب من مسبارف البلاد عن المكلف بكل قبالة أو بكل حوض ومن الارشاد من المدد والمشايع والدلالة وأرباب المجاورة عن الحدود

١١٠ المادة ٥ - تحقيق ومساحة التالف من باقى الانواع التي قررها الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ دسمبر سنة ١٨٨٩ يكون بمعرفة لجان تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون مركبة من معاون المركز أو معاون من المديرية بصفة مأمور ركب وواحد مساح وثلاثة عدد ينتخبون من الموثوق باستقامتهم وأمانتهم

١١١ المادة ٦ - يجب على اللجان قبل الشروع فى العمل أن تحصل على كشوفة من المديرية بيان السابق رفعه لارباب الطلبات من الانواع التي بخلاف الجزائر للراجعة من هذه الكشوفة عند اجراء العمل فى محل الواقعة حذرا من تكرار المساحة عن طين واحد

١١٢ المادة ٧ - ما يتحقق من الاطيان السباخ تعمل له رسومات نظرية بمعرفة من يلزم من المهندسين مينا فيم احدود كل قطعة ومقاساتها حسب قوائم المساحة

١١٣ المادة ٨ - التحقيقات التي اعمل يلزم أن تحرر بها محاضر مستوفاة فى محلات الواقعة على ورق محتوم من المديرية ويختم عليها أول بأول من مأمورى اللجان وأصحاب الشأن والمد والمشايع وتكون هذه المحاضر شاملة لجميع البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة استيفاء التوضيح بمعاذ تحقيق الاطيان السباخ عن الزمن اللازم لاستصلاحها اذا كان ينظر فى حالتها أنها تستصح قبل الثلاث سنين المعينة بالامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ دسمبر سنة ١٨٨٩

١١٤ المادة ٩ - جميع الانواع التي أشار عنها الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ دسمبر سنة ١٨٨٩ ما عدا ما يؤخذ على ذمة المنافع العمومية اللازم تقديم طلباته فى حال أخذه يجب البدء فى مساحتها وتقييم اللازم لها فى المواعيد الآتية

أولا - التالف من تهايل الرمال فى بحر المدة من ١٥ أمشير لغاية ١٤ برمودة (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)

ثانيا - أطيان الجزائر فى بحر المدة من أول برمهات لغاية بنشس (أى من ٩ مارث لغاية ٦ يونيو)

ثالثا - أكل البحر من أطيان العلوفى بجمرد المدة من ٨ برمهات لغاية ٧ بونيه (أى من ١٦ مارت لغاية ١٣ بونيه)

رابعا - الاطيان التى تصير منجفة فى بحر المد من ٢٤ برمهات لغاية ٢٥ أيب (أى من أول ابريل لغاية يولييه)

خامسا - الاطيان التى تتعطل زراعتها من المقاطع فى بحر شهر بشنس (أى من ٨ مايه لغاية ٦ بونيه)

المادة ١٠ - أخذ الجشاني على ما يؤخذ للنافع العمومية وعلى الاطيان الساخ يكون بمعرفة لجان بشكلها فانظر المالية عند حلول وقت عمل الجشنى بناء على طلبات يرسلها المديرون لنظارة المالية قبل حلول هذا الوقت بمدة تكفى لانتخاب أعضاء هذه اللجان ووصولهم لحل الواقعة لمباشرة العمل

أما أخذ الجشاني على ما يجرى مساحته من باقى الانواع فيصير اجزاؤه بمعرفة لجان تعيينها المديريات من أصحاب الدرجات الاعلى عن أبحروا المساحة لاصلية ويجب اتمام عمل الجشاني عن عموم الانواع عما يؤخذ للنافع العمومية والسباح لغاية المواعيد الآتية

أولا - التالف من تهابل الرمال لغاية ١٥ بشنس (الموافق ٢٢ مايه)

ثانيا - أطيان الجزائر لغاية بونيه (الموافق ٦ يولييه)

ثالثا - أكل البحر من أطيان العلوفى بونيه (الموافق ٦ يولييه)

رابعا - الاطيان التى تتعطل زراعتها من المقاطع لغاية بونيه (الموافق ٦ يولييه)

المادة ١١ - يلزم أن قوائم أودفاتر المساحة تكون محتومة بختم المديرية ويلزم أن العمل فيها يكون بغاية الدقة والاستيفاء والانتظام خلافا من التصليح والقشط وجميع الاحوال التى تؤدى الى الشبهة وعلى مأمورى اللجان وأعضائها وسائر عمالها الختم بوما على ما يصير مساحته منهم ومن ذوى الشأن أو وكلائهم بعد تكوينه وتوقيظه بالعربى بدون تأخير الختم من يوم الى آخر

المادة ١٢ - بمجرد اتمام كل مساحة تحرر على دفترها أوقوائها التصديقات النهائية من جميع عمال اللجان وتوضع هى والمخاض داخل مظاريق مضبوطة ومصانة وتختتم بالشمع الاحر من مأمور اللجنة وترسل فى الحال الى المديرية بالافادة اللازمة

المادة ١٣ - المظاريق المذكورة بالمادة السابقة تفتح على يد المدير أو وكيل المديرية وبأشكايتها ومتى وجدت خالية من كل شبهة يتأمر علم ابله للثوتعمل فيها الاجراءات التى قررتها

هذه اللائحة أما اذا وجد فيها شئ وكان يؤدي الى الشبهة فتحصل المبادرة بعمل المحضر اللازم عنه ليكون أساساً لها كالمسؤولين

١١٩ المادة ١٤ - أعمال اللجان التي يظهر من الجشائي سقوط اعتمادها سواء كان للخلل في المساحة بالنظر لظهور فروقات فيها زيادة عن أربعة في المائة أو لادخال الغش في العمل بأي نوع من الأنواع يجب إعادة تحقيقها في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي أجرت عمل الجشائي وبحضور عمال اللجنة التي أجرت العمل الابتدائي وتعمل المحاضر اللازمة مبنية فيها كيفية الخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما يقتضى عنها والمبادرة أيضاً بمحكمة المسؤولين فيها

١٢٠ المادة ١٥ - الاطيان التي تصدر سباحا وغير صالحة للزراعة ويتقرر رفع المالهأ وعشورها لاربابها يلزم معاينتها في الاوقات المعينة للمعاينة بمعاشر التحقيق في المادة الثامنة

١٢١ المادة ١٦ - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع والتي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر وكذلك الاطيان التي تلف من سفى وتهابيل الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها يجب معاينتها سنويا بمعرفة اللجان المنوّه عنها في المادة الخامسة من هذه اللائحة وهذه المعاينة تجري في المواعيد الآتية

أولا - الاطيان التي تلف من تهابيل وسفى الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها في بحر المدة من ١٥ أمدشير لغاية ١٤ برمودة (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)

ثانيا - الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر في بحر المدة من أول برمدهات لغاية بشنس (أى من ٩ مارث لغاية ٦ يونيو)

ثالثا - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (أى من ٨ مايه لغاية ٦ يونيو)

١٢٢ المادة ١٧ - كل ما ظهر من المعاينة أنه استعمل للزراعة تقدر له ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبالة وترتبط عليه من سنة المعاينة

١٢٣ المادة ١٨ - يجب على مأمورى اللجان ملاحظة اعلان أولى الشأن سواء كان عند عمل التحقيقات الابتدائية أو عند عمل المعاينات التي يترتب عليها ربط الاموال بالحضور الى محلات الواقعة قبل الشروع في العمل بميعاد عشرة أيام ومن يتأخر عن الحضور في الميعاد لا يصير آثاره ولا يتوقف العمل على حضوره

المادة ١٩ - عند تقديم أوراق التحقيقات التي تجرهم اللجان الى المديرية يجب ١٣٤
مراجعتها أولا فاولا مراجعة دقيقة وكل ما ظهر أن تحقيقه صحيحة وخالصة من الاوجه التي
توجب التردد والاشتباه ينظر في الحال بهيئة المديرية تطبيقا للمادة الثامنة من الامر العالي
الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والقرار الذي يعطى بتقديم بدون تأخير مع المستندات
اللازمة لنظارة المالية

المادة ٢٠ - في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر المالية على مقتضى المادتين ١٣٥
الثامنة والتاسعة من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ الى المديرية تبادر
بإعلانها لأصحاب الشأن وما كان منها متعلقا برفع أموال أو عسور يجري تنفيذه مع السرعة

أعمال

(في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠)

المادة ١ - الاطيان التي تفسدها الرمال من أطيان الجزائر يجري مساحتها سنويا ١٣٦
ضمن مساحة الجزائر وترفع أموالها وعسورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من أربابها
وما يظهر استصلاحه منها للزراعة يربط على أربابه بضرئته الاصلية كما كان جاريا ذلك قبل
صدور الامر الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

المادة ٢ - تستمر مرعية الاجراءات في أحكام الامر الرقيم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ ١٣٧
(١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

عسور من نظارة المالية

(في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١)

انه تسهلا لأرباب الاطيان البور التي تحت الربط والاطيان التائفة المرفوعة أموالها ١٣٨
موقتا واقبالهم على استصلاح تلك الاطيان واستعدادهم للزراعة قررت نظارة المالية أنه من
الآن فصاعدا كافة الاطيان التي تكون من هذا القبيل لا يربط عليها أموال الامن ابتداء
السنة التي ينتج فيها محصول جيد فورا هذا من جهة ومن جهة أخرى لنا كان أحد أصحاب
الاطيان يقدم للمديرية طلبا بمينابه موقع الاطيان التي من هذا القبيل ومقدار مساحة ما يرغب
استصلاحه فيربط عليها ضريبة مؤقتة لمدة سنتين اعتبارا من السنة السالف ذكرها

وهذه الضريبة تكون موازية لنصف الضريبة التي كانت مربوطة على الاطيان سابقا واذا كانت الاطيان من البور التي تحت الربط فيربط عليها نصف ضريبة الاطيان التي تعاد لها بذات الخوض أو انقبالة وبانقضاء السنتين تربط بالضريبة الكاملة بحيث انه لا يلزم زيادة عدد فيات الضرائب بل ان فيه الضريبة المؤقتة السابق الكلام عنها تؤخذ من ضمن الفيات الموجودة بالمديرية مما يقاربها سواء كان من الفية الاعلى أو الادنى

فتور من نظارة المالية

(في ٢٤ يولية سنة ١٨٩٢)

١٢٩ بناء على قرار اللجنة المالية المؤرخ في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٢ بان الاطيان المجية بأموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير منزرعة لغاية تاريخ معاينتها لا توجد منطبقه على أحكام الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ المعاينة فلا تربط عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية وما يربط عليها في مدة السنتين الاولى اين لا يكون الا بواقع نصف ضريبتها مع مراعاة الضرائب الجديدة التي تقررت لكل مديرية بمعنى أنه يصير اعتبار الضريبة الاقرب لنصف الضريبة الاصلية وبانقضاء مدة السنتين المذكورتين تربط عليها الضريبة الكاملة فصار اللازم هو ملاحظة عدم تأخير ارسال النتائج والقرارات التي تعطى من هيئة المديرية الى نظارة المالية حتى لا يحصل أدنى تأخير في رد أموال ذلك الاطيان ثم الاطيان الغير مجية بأموالها بالموازين التي تقدم عنها طلبات أنها نالفة وفي حال المعاينة وجدت غير منزرعة وصار رفضها لعدم انطباقها على ذكر يتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فهذه أيضا يصير معاملتها بالتطبيق لما سبق إيضاحه ولكن معلوما أن هذا المنشور يشمل كافة الاطيان التي سبق تحقيقها وانتي سيصير تحقيقها بعرفة لجان التوافق وانما لا يدخل في حكمه الا الاطيان التي يتضح حال معاينتها انها غير منزرعة بالكلية ويلزم لاصلاحها مصاريف

الباب التاسع في التجاوز عن أموال الاطيان الشرقي

قرار من مجلس النظار

(في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٨)

١٣٠ ان اطيان الوجه البحري والاطيان التي تزرع صيفيا على التربة الابراهيمية واطيان مديرية الفيوم واطيان السواحل على العموم واطيان الجزائر الغير متصلة بالبر واطيان الحوش المعدة لزراعة التبارى والقصب وبعيدة عن السواحل لا يقبل عنها رفع شئ من الضريبة أما ما عدا ذلك من اطيان الوجه القبلى الذى يتحقق أنها شرقي ويقومون بأربابها برهبان بالآلات فهذه بعد الوفاق بحالتها ترفع نصف ضريبتها ومع ذلك فان الحكومة مخيرة في رفع أو عدم رفع نصف الضريبة عنها على حسب ما يظهر من تحقيق حالتها

قرار من مجلس النظار

(في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨)

١٣١ قرر المجلس تعديلا وتبيعا لقراره الصادر في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ماهوآت
أولا - اطيان الوجه البحري على العموم لا يرفع عنها شئ من الاموال الا في بعض أحوال استثنائية يقرها ناظر المالية

ثانيا - كافة الاطيان الواقعة على ضفتى ترعة الابراهيمية { لا يرفع عنها شئ من الاموال الكلية
ثالثا - اطيان مديرية الفيوم

رابعا - اطيان السواحل على العموم { ما يوجد منها غير مزرع يرفع ماله واذا تحقق رى شئ
خامسا - اطيان الجزائر الغير متصلة بالبر { بالآلات مما لم تله مياه النيل فهذا يرفع نصف ماله

سادسا - الحوش المعبدة لزراعة التبارى والقصب وبعيدة عن السواحل - المزرع من أراضيها لا يرفع عنه شئ أما الغير المزرع منها فيرفع ماله واذا تحقق رى شئ منها بالآلات مما لم تله مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المال

سابعا - اطيان الحيطان - ترفع كل أموال ما يتخلف شرقي منها اذا بقي شرقيها طول زمن الشتاء وأما اذا رواه أربابها بالآلات بسبب عدم عدم مياه النيل عليه فيرفع نصف ماله فقط

ثامنا - ان رفع نصف الضريبة لا يكون الا بعد النبوت الكافي على أنه صاررى أرضها بواسطة الآلات بمعرفة المديرية بالاتحاد مع رجال الهندسة ولا يقبل بأى حالة كانت رفع نصف الضريبة الا بتصديق واقرار من نظارة الاشغال وكذلك صار اطلاع المجلس على صورة التعليمات المرادام - داره لمن نظارة المالية عن مساحة الاطيان الشراق المشتلة على خمسة وعشرين بندا وأقر عليها مع تحديد ميعاد أول ابريل سنة ١٨٨٩ لاتمام اجراء المساحة

صورة التعليمات

- ١٣٢ بند ١ - تقبل الطلبات التى تقدم من أرباب الاطيان الشراقى لغاية يوم ٣٠ هاتور الموافق ٨ ديسمبر والطلبات التى تقدم بعد مضى هذا اليوم تعتبر لاغية ولا يلتفت لها
- ١٣٣ بند ٢ - الطلبات التى تقدم يلزم أن تكون على ورق غفة ويجب أن تكون مشتملة على البيانات الآتية

أولا - اسم ولقب الممول مقدم الطلب

ثانيا - بيان مقدار الاطيان الشراقى المقدم عن الطلب ولوجوه التقريب وبيان نوعها ان كانت خراجية أو عشورية والحوض أو التبالة السكائنة فيها واسم البلدة التابعة لزمائها وبيان موقعها ان كانت فى ساحل النيل أو فى طاجر الجبل أو فى داخل الحوض

- ١٣٤ بند ٣ - الطلبات المذكورة يلزم تقديمها للقسم التابعة له الاطيان دون غيره ولكل السهولة والانتظام يتخصص لهذا العمل بكل قسم كاتب مخصوص معين (بالاسم) من كتبة تحصيلات الاقسام وهذا يكون عليه قبول الطلبات وتسجيلها واعطاء الوصولات بها على الكيفية الآتية

أولا - قبول الطلبات وقيد هافى حال وصولها بدقتر بعد ذلك يجعل فيه لكل بلديات مخصوص مقسم على ثلاث خانات احداها المقادير الاطيان الخراجية والثانية للعشورية والثالثة للاطيان ملك الميرى المؤجرة ويكون ذلك بنبذة مسلسلية ويختم يوميا على مجموع الطلبات من ناظر القسم أو من أحد معاونى القسم القائم بمقامه فى غيابه

ثانيا - يعطى لارباب الطلبات فى حال تقديمها ووصولات بها من دفتر فسيمة بنبذة مسلسلية وهذا الدقتر يكون محتوما بختم المديرية

بند ٤ - في يوم أول كهيك الموافق ٩ ديسمبر صباحا يجرى القسم تقفيل دفتر قيد ١٣٥ للطلبات بواسطة جمع المقادير الواردة يباب كل بلد والتفقيط عليها ووضع تاريخ التفقيط ثم يعمل في ذات الدفتر باب اجمالي ببيان مقادير كل بلد ونوعها خراجية كانت أو عشورية أو بلايجار من أطيان الميرى وبصير تقفيل هذا الباب بالتفقيط والختم عليه من ناظر القسم أو أحد معاوني القسم القائم مقامه في غيابه

بند ٥ - يستخرج معرفة القسم كشف على نسختين عن كل بلد من واقع الوارد بالدفتر ١٣٦ المذكور شامل بيان أطيان كل حوض أو قبالة وأسماء أربابها على حدتها وعلى حسب أنواع الاطيان كل نوع في خانة مخصوصة وكشف اجمالي يحرر على نسختين أيضا عن عموم القسم ببيان مقدار أطيان كل بلد على حسب أنواعها

بند ٦ - يجب على القسم في حال انتهاء تقفيل الدفتر وتخري الكشوف اللازمة منه أن يرسل للمديرية الكشوف المحكي عنها مرفقة بذات العروض المقدمة من أصحاب الاطيان بحيث أن تكون جميع الاوراق المذكورة بالمديرية قبل يوم ٢٠ ديسمبر الموافق ١٢ كيهك أما الدفتر فيصير حفظه بالقسم بغاية الصيانة لطلاب الاستكشاف منه عند اللزوم

بند ٧ - في حال وصول الكشوف والطلبات الى المديرية تبادر بمراجعة الوارد بالكشوف ١٣٨ على نفس الطلبات واحدى نسختها تحفظ مع الطلبات والنسخة الثانية تسلم الى مأموري الفرق الذين يتعينون لعمل المساحة لتكون هي الاساس في عمل المعاينة والتحقيق واجراء المساحة في نفس البلاد

بند ٨ - الفرق التي تتعين لعمل المساحة تكون كل فرقة منها مركبة من واحد مأمور ١٣٩ وواحد مساح واثنين قصابة وثلاثة عمد من الموثوق بأمانتهم واستقامتهم وحسن سوابقهم ويقدم منهم في التعيين من يكون له معرفة بالقراءة والكتابة وعلى كل فرقة أن تجري يوميا مساحة من مائة وخمسين الى مائتي فدان بالاقل في القبائل أو الخيضان التي تكون أعلاسانها بأكلها أو معظمها شرقي ومن ثمانين الى مائة فدان بالاقل عن القبائل التي يكون شرقيها في نقط متعددة متباعدة عن بعضها

بند ٩ - على كل مديرية أن تخصص لكل من الفرق التي تتعين لمساحة شراقيها ١٤٠ مساحات بلاد معينة بملاحظة التناسب وامكان انجاز وتقييم العمل بقدر ما يمكن من السرعة والتسهيل

- ١٤١ بند ١٠ - الفرق التي يظهر أن مساحتها أقل من المقادير المعينة بصير مجازاة عملها بقطع ما هيأهم بنسبة العجز الواقع في مقدار المساحة
- ١٤٢ بند ١١ - المساحة تعمل على مقتضى الكشوفة التي تسلمها المديرية الى الفرق ببيان الطلبات المقدمة من الاهالي والمزارعين ويراعى أن الطلبات المقدمة عن قبائل أو أحواض جميعها شراقي بصير مساحتها كلاله وبيان أنواع الاطيان والاسماء تؤخذ من واقع المكانة عن كل حوض أو قبالة على حدتها مع ملاحظة استبعاد التواف وأكل البحر السابق رفع أمواله لاربابه على شرط توضيح ذلك في دفاتر المساحة بالبيانات اللازمة
- ١٤٣ بند ١٢ - يجب على المديرية أن تعطى لمأوري الفرق دفاتر محتوما عليها بنجتها لاجراء عمل المساحة فيها باعتبار أن كل بلد يكون له دفتران أحدهما قصير للغيط وثانيهما طويل لحصر ما بصير مساحته به يوميا
- ١٤٤ بند ١٣ - يجب على مأمور كل فرقة و باقى عملها والعمد المعينين لها الختم في آخر كل يوم بالدفترين المعدين لذلك على مقدار ما صار مساحته يوميا بشرط وضع مجموع عددا لمساحات والتدقيق عليها بالعربي بكل اسم وأن لا يتأخر التوقيع على ذلك من يوم الى يوم آخر
- ١٤٥ بند ١٤ - دفاتر المساحة يلزم أن يكون مبينا فيها اسم باسم أنواع الاطيان خراجي وعشوري وأطيان الميرى المؤجرة والغير المؤجرة والاطيان الغير مربوط عليهم امال ولا عشور ويلزم ملاحظة اجراء العمل بتلك الدفاتر مع كمال الدقة والضبط مع ملاحظة أن الكتابة تكون خالية من الحشر واللحس والقشط وأى غلط يحصل أثناء سير العمل بصير تصحيحه تصحيحا ظاهرا خاليا عن كل شبهة
- ١٤٦ بند ١٥ - المساحات التي يظهر خللها من عمل الجشاني عنها أو التي يظهر من مراجعتها عدم ضبطها واعتمادها يكون المسؤولون عنها اعمال الفرق التي أجروها عموما ويحاكون على ذلك بدون ما تقبل لهم أعذار بوجه من الوجوه كما أنهم يكونون مسؤولين وتحت المحاسبة أيضا عما يظهر في الدفاتر من التصليحات المؤدية الى الشبهة
- ١٤٧ بند ١٦ - يتدئ العمل في اجراء المساحة من أول يناير الموافق ٢٤ كيهك مع السرعة والتسهيل حتى يمكن اتمامها في ميعاد لا يتجاوز أول ابريل (الموافق ٢٤ برمهاث)
- ١٤٨ بند ١٧ - عمل المساحة في كل بلد يلزم أن يكون بحضور مشايخها وعمدتها ودلالها

ويختتم منهم يومياً على الدفاتر وعلى التصديقات النهائية التي تصدر عند اتمام المساحة كمال الفرق ويكونون مسؤولين أيضاً منهم عن التقصير والحلل الذي يظهر في المساحة

بند ١٨ - كل بلد تنتهي مساحتها تحصل المبلاة في الحال بارسال دفتر بها القصير ١٤٩ والطويل مع الكشوفة المتعلقة بها داخل مطروف مختوم عليه الى القسم التابعة له البلد وهو يادر في الحال بارسال هذا المطروف الى المديرية بحالته التي هو عليها

بند ١٩ - المظاريف المحتوية على دفاتر المساحة والكشوفة بمجرد وصولها الى المديرية تفتح على يد المدير أو الوكيل والباشكاتب ومتى كانت خالية من كل شبهة بتأشير عليها بذلك أما اذا ظهر فيها أي شيء يؤدي الى الشبهة فيعمل عنه الحضر اللازم ليكون أساساً لمحكمة المسؤولين فيه

بند ٢٠ - يجب على حضرات المديرين وكلائهم ونظار الاقسام عمل المساعدات اللازمة واتخاذ كامل الوسائل النافعة في تسهيل عمل المساحة وسرعة انجازها مع كمال الضبط والربط ويجب عليهم أيضاً أخذ حشاني عن مساحة بعض البلاد في أثناء سير العمل للتحقق من ضبط المساحة وحسن سيرها وعكس ذلك والفرق التي يظهر أنها مقصرة في اجرائها أو غير مهمة بإبقاء الواجبات المفروضة عليها يجرى محاكمة عمالها حالاً

بند ٢١ - بمجرد ورود دفاتر المساحة والكشوفة الاصلية الى المديرية تسخر منها ١٤٢ في الحال الكشوفة اللازمة وترسل الى نظارة الاشغال العمومية في مسافة خمسة أيام من تاريخ وصولها لاخذ الحشاني اللازمة عنها وفي الحال يعطى لنظارة المالية اخطار عن ذلك شامل مقدار النذن والانواع وتاريخ ورود الدفاتر للمديرية من القسم وتاريخ وغرة الافادة المرسل معها الكشوفة الى نظارة الاشغال

بند ٢٢ - البلاد التي تختب بعرفة نظارة الاشغال لعمل الحشاني عنها يرسل كشف ١٥٣ يبينها من النظارة الى مندوبيها الذين تعيينوا لاخذ الحشاني وعلى المندوبين الموما اليهم المبادرة بطلب الاوراق ودفاتر المساحة المختصة بتلك البلاد من المديرية التي يجب عليها ارسالها لهم في الحال

بند ٢٣ - بحال ورود دفاتر المساحة والكشوفة الاصلية عن كل بلد الى المديرية فتحصل ١٥٤ المبادرة في الحال بمراجعتها ولدى اتمام المراجعة يحفظان مع الطلبات ومودة الكشف الذي يرسل لنظارة الاشغال بملف مخصوص حين ما يتصدق على الحشاني وبوقتها تعقد التسوية

المومية مستوفية البيانات الكافية ويعرر عنها القرار اللازم موقعا عليه من كتاب التسوية ورئيس حسابات المديرية وباشكاتها ومديرها وتقدم لنظارة المالية للنظر فيها

١٥٥ بند ٢٤ - المساحة التي يظهر خللها من عمل الجشائي سواء كان من قبيل زيادة فروقاتها عن أربعة في المائة أو من أسباب أخرى في الحال يصير تحقيقها في نفس البلاد بعرفة هيئة تشكل من باشمهندس المديرية أو من يقوم مقامه وأحد موظفيها ومساح خلاف المساح الذي أجرى المساحة الاصلية والعمد والمشايع والدلال الاصليين ويحضر في إعادة المساحة والتحقيق عمال الفرقة الاصليين وكل ما ظهر يعمل عنه المحضر اللازم ويصير التوقيع عليه من الجميع وعلى موجهه تحصل المبادرة بمحكمة المسؤولين ويعطى عن ذلك اشعار في الحال لنظارة المالية

١٥٦ بند ٢٥ - الفرقة التي يظهر وجود خلل في مساحة ثلاثة بلاد من البلاد المخصصة لها يلزم إعادة المساحة عن جميع البلاد المحالة عليها بما أن عملها في هذه الحالة يكون ساقطا وغير معول عليه

الباب العاشر في امتياز الحكومة الفصل الاول في امتياز الحكومة في الاموال أمرام

(في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

الميرى ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم على مساواة من جميع حقوق الامتياز ١٥٧ واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محصولاتها وعملها وأجرها وسائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان يبيعها كلها أو يبيع جزء منها لم يوف المحصولات أو الثمار أو الايرادات المذكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين المنقولة وعلى أجزائها وبيعها بل وعلى ذات الاملاك يبيعها كلها أو يبيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة آخر للدين الذي أفلس وصار يبيع موجوداته من منقول وثبات فلا يتسلم من أثمانه شيء للدينين سواء كانوا ممتازين أو عاديين الا من بعد سداد كامل مطلوبات الميرى المذكورة وهكذا جميع لحقوق الميرية في سائر المطلوبات متنازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه

مستأجر وأطيان المدينون أو أملاكه وجميع من يكون مطالباً منهم شيء اليه ملزمون بمجرد مطالبته أن يدفعوا للميرى ما عليهم للدين المذكور أو ما يكون بطرفهم له لا يسيب كان تسديداً لكامل المطالب أو جزء منه والوصلات التي تعطى اليهم من الميرى تكون سنداً لهم بخلاف طرفهم مما يدفعونه (١)

(١) لا يسرى امتياز الحكومة المقرر بذكر تو ١٠ رجب - سنة ١٢٨٩ الا على مطلوبات الحكومة بنفسه كونها السلطة العمومية بالنسبة للممولين أي ان هذا الامتياز يسرى على الاموال والعشور والعوائد والرسوم بكافة أنواعها الواجب على الممول أدائها للخدمة العمومية لا يسيب كان وللحكومة امتياز في تحصيل الاموال على كافة العقارات المربوبة عليها الاموال والعوائد ويقدم هذا الامتياز على مساواة من سائر الامتيازات ويسرى على الاموال المتأخرة وعلى أموال السنة الجارية على حد سواء وليس لها امتياز على الاموال أو العوائد المطلوبة على أطيان أو عقارات خلاف العقارات المذكورة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢)

امتياز الحكومة في تحصيل الاموال لاجتياز الى تحصيل (حكم من المحكمة المذكورة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٦)

الفصل الثاني

في امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف والمحصلين وغيرهم

أمر مال

(في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥)

- ١٥٨ المادة ١ - للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها في استحصاها من أموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا اليها بطرفهم بسبب أعمال وظائفهم
- ١٥٩ المادة ٢ - يجوز للحكومة أن تباشر تحصيل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ المختص بالاموال والعشور^(١) ولها ان شامت الحق في توقيع الحجز على العقار قبل توقيعه على المتقولات
- ١٦٠ المادة ٣ - لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقفي يصدر من نظارة مالية حكومتنا ويستبدل هذا القرار فيما بعد بقرار من ائى
- ١٦١ المادة ٤ - لا يجوز في أية حال توقيف اجراءات الحجز أو البيع لمجرد حصول مناقضات في المبالغ المبينة في القرار المودع من المناقض مقدار تلك المبالغ أمانة
- ١٦٢ المادة ٥ - أحكام هذا الامر نافذة المفعول على ضمان الصيارف أيضا

أمر مال

(في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦)

- ١٦٣ المادة ١٤ - اذا وجد محجز في التقديرة أو في الصنف نفسه طرف أمانة المثل النظار والمحزنة وبأئى المثل فتنفذ حقهم أحكام لامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ وذلك بخلاف محاكمة الجاني من المستخدمين محاكمة جنائية اذا كان المحجز المذكور ناشئا من سرقة أو اختلاس

ليس للحكومة امتياز عمومي في تحصيل الاموال والعوائد والرسوم من أى نوع كانت بل هذا الامتياز لا يجزى الا على العين المروطة عليهم المال أو العوائد أو رسوم أخرى وفي حالة بيع عقارات محجز فلا يسرى امتياز الحكومة الا على الاموال والعوائد والرسوم المروطة على العقارات التي محجزت وبيعت وفتحها تحت التوزيع (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٠ مارت سنة ١٨٩٠)

(١) يراجع الباب الحادى عشر في الحجز والبيع الادارى

أمر مال

(في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

أحكام الأمر الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٨٨٥ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف ١٦٤
تكون نافذة المفعول على صيارف خزن المديريات والمصالح وعلى ضمانهم أيضا

أمر مال

(في ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢)

تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم يكونان في حالة توقف ١٦٥
المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والأوضاع المقررة في الأمر العالي الصادر
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

الباب المحادى عشر في انجزو الببيع الادارى

أمر مال

(في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠)

١٦٦ بند ١ - عدم دفع الاموال والعشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والاورام والمنشورات يستوجب اجراء انجزو بالكيفية الاتى ذكرها على الاعمار والمحصولات والموجودات والمواتى الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقه عليه تلك الاموال أو العشور أو الرسوم

١٦٧ بند ٢ - اذا كان انجزو على المنقولات أو العتارات من معاو تقيعه في محل سكن أحد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القواصلو المتقى اليه ذلك الاجنبى (١)

١٦٨ بند ٣ - على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف انجزو أو البيع بسبب منازعات تعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقه مالم يدع المتنازع المبلغ المتصود اعمال انجزو عليه أو البيع لاجله

(١) تسرى على الاجانب احكام الامر من العالين الصادرين في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ المدونة فيهما كيفية الاحراآت اللازم اتخاذها لتحصيل الاموال كاسوة الاهالى (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦)

أحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ المنوح بها امتياز للحكومة في تحصيل الاموال مع التجوز لها في حالة عدم السداد أن تباع الاطيان المستحقه عليها تلك الاموال لانها ما قضت به المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبند ٩ من القانون المدنى المدون فيها أن مجرد رهن عقار لمنفعة أحد الاجانب يوجب اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في صحة الرهن وفيما يترتب عليه حتى في بيعه جبراً وتوزيع ثمنه أيا كان واضح اليدوانالك

وبناء على ذلك فالمحكومة وان كانت متمارة في الاموال المتأخرة الا أنه لا يسوغ لها ان تباع العقار الا اذا اتبعت الطرق وراعت المواعيد المقررة بقانون المرائعات للمحاكم المختلطة وذلك عند ما يكون العقار مهوناً لأحد الاجانب واذا حصل البيع ادارياً بعرفة المحكومة وكان تحت يد الاخصى عقده رهن رسمى حق له بمقتضى بند ٦٩٩ من القانون المدنى أن يبيع العقار في يد من اشتراه وأن يباشر اجراء بيعه جبراً تحت تسوية توزيع ثمنه فيما بعد (حكم من المحكمة المذكورة في ١٩ يناير سنة ١٨٨٨)

(فى حجز ويبيع المنقولات)

بند ٤ - توقيع الحجز على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشى لا يمكن اجرائه ١٦٩
الا بعد مضى ثمانية ايام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والاذنار بالحجز الى صاحب العقار
أولى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته

بند ٥ - تشمل ورقة التنبيه والاذنار على بيان العدة المطالب عليه المال أو العشور ١٧٠
أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة
صاحب العقار أو من يجيب عنه أو من يكون موجودا فى العقار يضع امضاءه أو ختمه على
ورقة التنبيه واذا توقف أو كان فى غير امكانه وضع امضاءه أو ختمه فندوب المديرية أو المحافظة
يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما عيضان أو يختتمان ورقة التنبيه والاذنار تثبتا
لحصول الامتناع من وضع الامضاء والختم

بند ٦ - تعطى نسخة من ورقة التنبيه والاذنار الى صاحب العقار أو من يجيب عنه ١٧١
أو الموجود فيه (١) وفى حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة
أو على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعليقها باعتبارها علنا مستوفيا

بند ٧ - اذا مضت الثمانية ايام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع ١٧٢
الاموال أو العشور أو الرسوم الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل فيتوقع الحجز على
الاثمار والمحصولات والمنقولات والمواشى

بند ٨ - يتوقع الحجز معرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا بشاهدين من مشايخ ١٧٣
أو غيرهم

والمحصولات التى يجرى حجزها نكالا او تقاس أو توزن على حسب نوعها وعند
الاقتضاء تنقل الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجز
المزروعات والمواشى أو المنقولات التى تحجز بصير تعدادها وتبين أو صافها فى محضر الحجز
ثم يتعين حارس على الاشياء المحجوز عليها

(١) فى مواد الحجز الادارى يعتبر اعلان الاذنار قافيا متى كانت نسخة تسلمت الى شخص معين وجد فى المحل
واجاب عن المحجوز عليه (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٧ مايو سنة ١٨٨٨)
اذا اضطرت جهة الادارة للالتجاء الى الاجراءات القضائية والى مأمورى المحاكم المختلطة لاجل تحصيل
مستحققاتها فيلزمها أن تنفذ اجراء كافة الطرق والالوجه التى تقتضيها تلك الاجراءات
(حكم من المحكمة المذكورة فى ٦ مايو سنة ١٨٩١)

كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه أو ختمه على محضر الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجهة التي يحصل فيها البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلان الحجز ولا بعد مضي خمسة عشر يوماً من التاريخ المذكور

وتعطى نسخة المحضر مصدقاً عليهما من مندوب المديرية أو المحافظة الى كل من الحارس وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجيب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجز وفي حالة الامتناع من استلام تلك النسخة يذکر هذا الامتناع أيضاً ضمن المحضر المذكور وعلى سائر الاحوال بعد مضي أربعة أيام بالاكثر من تاريخ اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه

١٧٤ بند ٩ - في اليوم المحدد تشرع المديرية أو المحافظة عن بدأ أحد مندوبيها وبحضور اثنين من المشايخ أو من اهل في بيع الاشياء المحجوزة ما في محل توقيع الحجز أو في السوق المجاورة يحصل بيع المحصولات والمنقولات أو المواشي المحجوزة بالمزاد بالنادا قلن يرسي عليه آخر عطاء يستمر البيع لغاية ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضاً اذا اقتضى الحال ويتحرر بذلك محضر يذکر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل تباعها وساعة افتتاح المزاد وقفله ومقدار غن المبيع واسم الراسي عليه المزاد ويصير امضاء وختم محضر البيع من مندوب المديرية أو المحافظة والاثنين من المشايخ أو الاثنين من العمد والراسي عليهم المزاد من يرسي عليهم المزاد ملزومون بدفع غن المبيع على الفور نقداً وعداً

(في حجز العقار وبيعه)^(١)

١٧٥ بند ١٠ - في حالة عدم كفاية غن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة يشرع في توقيع الحجز على العقار بالكيفية الآتية

(١) القانون المدني المختلط

بند ١٨ - انما آلات الزراعة والمواشي اللازمة لها متى كانت ملكاً لصاحب ارض وكذلك آلات المصانع ومهماتها اذا كانت ملكاً للمالك تلك المصانع تعتبر اموالاً بابتة بمعنى انه لا يسوغ لحجزها عليها منفردة عن العقار المتعلقة به

قبل توقيع الحجز على العقار بشهر يعلن على يمدنوب المديرية أو المحافظة الكائن بها ترتها ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة فى شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته تنبيه بالدفع والاذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والاذنار المذكور مع مراعاة الشروط المبينة بالبند الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم والمبالغ المستققة وجميع البيانات المقتضى ادراجها فى أوراق الاذنار بحجز المنقولات

بند ١١ - بعد مضى شهر بالاقل وأربعين يوما بالا كثر من تاريخ الاذنار بشرع فى وضع الحجز على العقار بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا باثنين من العد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من أهل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد وتبين العقار المحجوز ويقرر محضر بالحجز ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة فى شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر حجز المحصولات والمنقولات ويتوضع فيه بيان العقار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المقدرة

بند ١٢ - بشرع فى بيع العقار المحجوز عليه بالزاد العمومى بعد مضى شهر بالاقل أو خمسة وأربعين يوما بالا كثر من تاريخ اعلان محضر الحجز وينشر عن ذلك فى الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منهما والآخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة إذا كان العقار كائنا فى القرى وفى نقطة ظاهرة من العقار المحجوز

ويجب أن يكون نشر آخر اعلان فى الجريدة قبل اليوم المحدد للزاد ثمانية أيام بالاقل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزروع و الثمن الذى ينبى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التمين المقدر بمحضر الحجز وتشتمل أيضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع

بند ١٣ - يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما معصوبا باحد كتاب المديرية أو المحافظة

وينبنى افتتاح المزاد على الثمن الذى صارت تقديره فى محضر الحجز بمعرفة العد وأهل الخبرة أو المساح

المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما يوقع البيع لمن برسى عليه آخر عطا أعنى لمن أعطى عطا مضى عليه عشرة دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه

عن المبيع يجب دفعه الى الفور نقدا وعدا

يتحضر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكتاب الذي يكون حاضرا معه وكل منهما يوضع امضاء عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ومرسى المزاد وكل ما يحدث في جلسة المزادة

١٧٩ بند ١٤ - اذا كان في اليوم المعين للمزاد لم يحضر أحد للمزادة فيصير تأخير البيع لميعاد

شهر واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتح المزاد

وينشر عن ذلك مجتدا في الجريدة الرسمية العربية وباعلا نات تلتصق وتعلق بالطريقة المبينة في البند الثاني عشر

١٨٠ بند ١٥ - يعطى الى الراى عليه المزاد محضر البيع مشمولا بصيغة التنفيذ من مأذون

يتعين من طرف قاضى المديرية الكائن بدائرتها العقار المباع بعد دفع عن المبيع بأكمله مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سنداً للمشتري بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة

على الراى عليه المزاد أن يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل في المحكمة الشرعية أو في قلم كاتب المحكمة المختلطة التابعة لها المديرية أو المحافظ الكائن بدائرتها العقار المبيع (١)

١٨١ بند ١٦ - اذا تأخر الراى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع باع المبيع تأيما بالمزادة

على ذمته بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام في الجريدة الرسمية العربية فان نقص الثمن يلزم الراى عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد فلهذه الزيادة يستحقها الممول المزروع منه العقار ويخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء

١٨٢ بند ١٧ - يسوغ لكل انسان في مدة عشرة أيام من البيع أن يقرر في قلم كتاب ديوان

المديرية أو قلم كتاب ديوان المحافظة أن يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع به بشرط أن يودع الخمس من الثمن الذي يرغب الاخذ به خلاف المصاريف وأن يقدم بذلك كفيلا ذامسرة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطى له صورة رسمية من اقراره

(١) محضر المزاد الذي يعمل عن عقار محجوز وبيع بالطريقة الادارية تعتبر حجة تسجيله بالمحكمة الشرعية

التابع لها مركز العقار اذا كان الشارى من الاهالى

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٧ مابه سنة ١٨٨٨)

بند ١٨ - فى حالة اعادة البيع بسبب حصول زياده فى الثمن يجب على المديرية أو المحافظة ١٨٣
أن تنشر مجددا عن ذلك بالتأجير الطرق المبينة بالبند الثانى عشر وتاريخ المزاد لا يمكن تحديده
الا ليعاد أقله ثمانية أيام اعتبارا من تاريخ آخر إعلان بنشر فى الجرائد

أمرال

(فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥)

المادة ١ - اذا وقع تأخير فى دفع الاموال فى الآجال المعينة فبصير إعلان انذار ثم يحصل ١٨٤
الشروع فوراً فى توقيع الجز على أئمنار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من المواشى والاشياء
المنقولة ولكن لا يجوز بيع شئ مما ذكر الا بعد مضى أربعين يوما من تاريخ توقيع الجز ما لم يكن
ذلك الشئ قابلا للتلف فيسوغ بيعه فى ظرف الخمسة أيام التى تلى توقيع الجز

المادة ٢ - يجوز للمجوز عليه أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية بالمحصولات المحجوزة ١٨٥
فى ظرف الاربعين يوما التالية للجز بشرط أن يورد عنها الأمور التحصيلات ليستزل من الاموال
المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة فى المديرية بعد
خصم عشرة من المائة بالاكتر

المادة ٣ - اذا وفى المجوز عليه بجميع الاموال المطالبة منه فى ظرف عشرين يوما من ١٨٦
تاريخ توقيع الجز أو باع فى المدة المذكورة المحصولات المحجوزة وأورد عنها الأمور التحصيلات
لا يكلف بدفع مصاريف الاجراءات وأما اذا حصل الوفاء أو ايراد الثمن بعد مضى العشرين
يوما فيلزم المجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر فى التعريف المرفوعة
بهذا الامر

المادة ٤ - يسقط حق المجوز عليه فى العمل بمقتضى المادة الثانية من أمرنا هذا بعد ١٨٧
انقضاء الاربعين يوما ويكون ملزوما بدفع كافة المصاريف ويصير الشروع فى بيع المحصولات
المحجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى أحكام اللوائح المتبعة وما يتصل من البيع تخصم منه أولا
قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستزل الباقي من الاموال المتأخرة لغاية استيفائها

المادة ٥ - اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر الخمسة قرش فلا يلزم المجوز عليه فى حالتى ١٨٨
الوفاء أو البيع بعد مضى العشرين أو الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المحجوزة

١٨٩ (بيان المصاريف التي يلزم بها صاحب الاطيان)

(عن حجز المنقولات)

١٠ ائذار

٥ عن كل صورة من الائذار

٣٠ محضر حجز المنقولات

٠٠ قيمة واحد من المائة عن متحصل البيع

٦ عن كل نسخة من محضر الحجز

٠٠ مصاريف الخضر باعتبار اجرة قدرها أربعة قروش لكل خفير في اليوم

٥٠ محضر البيع

(عن الحجز العقارى)

٣٠ ائذار عقارى

٤٠ محضر الحجز العقارى

١٢ صورة الائذار

٢٠ صورة محضر الحجز

٠٠ قيمة خمسة في المائة عن متحصل البيع

٤٠ عن اعلانين

٥٠ قيمة درج اعلانات بالجراند عن كل خمسة وعشرين فدانا أو أقل

٥٠ محضر البيع

(بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان المزروعة من مال كها)

٤٠ أصل محضر مرسى المزاد

٢٠ صورة محضر مرسى المزاد

فقور من نظارة المالية

(في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١)

١٩٠ الاشياء التي تجب من المولين المتأخرين في السداد يسوغ تسليمها اليهم بحسب الاقتضا

لتكون تحت حراستهم مع مراعاة القيود الآتية بيانها

أولا - اذا كان المبلغ المستحق لا يتجاوز ٥٠٠ غرش
 ثانيا - اذا لم يكن من عادة المدين المطلق فى السداد
 ثالثا - اذا كان لا يظن فيه حصول التجارى على اختلاس الاشياء التى تم حجز
 يجب على الممول أن يقدم ضامنا معتمدا وأن يؤخذ منه سند على محضر التسليم بالاشياء التى
 تسلم لعهدته
 فى اليوم الذى يعين للبيع اذا تأخر الممول فى تقديم ما حجز منه فى محل محضر بالاختلاس
 ويرسل للنسابة العمومية بالمحكمة الكائن فى دائرتها العقار المحجوز زراعتة الممول لاجل محاكمته
 على مقتضى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية
 وعلى جهة الادارة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو حجز وبيع كامل العقار أو جزء منه لحد
 استيفاء المبلغ المطلوب

أعمال

(فى ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢)

تعدلت المادة (١٥) من الامر العالى الرقم ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠ المشار اليه كىأتى ١٩١
 محضر البيع بسلم الى الراسى عليه المزايد بعد دفعه الثمن بأكله ورسم انسيبا قدره خمسة
 فى المائة والمصاريف وبصير نافذ المذمول بواسطة المدير أو المحافظ الكائن العقار فى دائرته
 ويكون فى يده بمثابة سند ملكية ويقوم مقام المحجة
 ثم بصير تسجيله بمعرفة الراسى عليه المزايد وعلى مصاريفه فى المحكمة الشرعية وفى قلم كتاب
 المحكمة المختلطة الكائن فى دائرتها العقار

مشروع اللجنة القضاية الدولية

(الذى تقرر بجلستها المنعقدة فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠)^(١)

تعديلات فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠ المختص بحجز وبيع عقارات
 الممول الذى لم يدفع الاموال أو العشور فى مواعيد ها وذلك فى حال ما اذا كانت العقارات موهونة
 لاحدا الاجانب

(١) مشروع الامر العالى هذا معروض الآن على الدول ومضى وورد قبولها به يصدر الامر العالى

المادة ١ - تبلغ صورة محضر حجز العقار المنقوّه عنه في المادة ١١ من الامر المشار اليه في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخه الى قلم النائب العمومي بالمحكمة المختلطة التي يكون العقار داخلا في دائرتها وعلى القلم المذكور أن يؤشر على الاصل بوجه الصورة اليه ويعلمها بغير رسوم ولا مصاريف في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ التأشير الى الدائنتين المرتنتين للعقار رهنا مسجلا في قلم الرهونات باحدى المحاكم المختلطة ان وجدتا نون من هذا القبيل

المادة ٢ - لا يجوز بيع العقار الا بعد اعلان محضر الحجز للدائنتين المرتنتين بعشرين يوما بالاقل وخمسة وسبعين يوما بالاكثـر

المادة ٣ - الحجز أو البيع عند الاقتضاء يكون قاصرا بقدر الامكان على جزء من العقار ترى كفايته للوفاء بالاموال المستحقة والمصاريف فاذا زاد عن المبيع على قيمة المبالغ التي وقع الحجز من أجلها وقيمة المصاريف والاموال التي استحققت من يوم الاشارة تسلم الزيادة الى صاحب العقار المبيع مالم يقع الحجز عليها بناء على طلب أحد الدائنتين المرتنتين في ظرف ثلاثين يوما من يوم البيع فتسلم جهة الادارة حينئذ ذلك الزيادة الى صندوق المحكمة المختلطة التابع لدائرتها موقوف العقار لاستيفاء اصول القافية

المادة ٤ - يجوز للدائنتين المرتنتين للعقار رهنا مسجلا الى وقت البيع القطعي أن يوقفوا اجراءات البيع بواسطة دفع الاموال المطلوبة والمصاريف ويترتب على دفع ذلك منهم أن يحلوا قانونا محل الحكومة فيما لها من الحقوق والامتياز بغير احتياج الى تسجيل

المادة ٥ - لا يسوغ في أي حال من الاحوال باقاف الحجز أو البيع بناء على منازعات فيما يتعلق بالاموال المستحقة ولا بناء على اجراءات التنفيذ على العقار مالم يودع المنازع أو الدائن المباشر لتلك الاجراءات في صندوق المديرية أو المحافظة أو الدائرة قيمة المبالغ المراد الحجز أو البيع من أجلها

وتؤول تلك المبالغ قطعيا للحكومة اذا لم يقم المنازع الحجة على حقوقه في ظرف ستة أشهر من تاريخ الايداع

المادة ٦ - يثبت لصق وتعليق الاعلانات المذكورة في مادتي ١٢ و ١٤ من الامر المشار اليه آنفا بقتضى محضر يوضع عليه امضاء أو ختم المأمور المعين من طرف المديرية

المادة ٧ - متى رسي مزاد العقار يسقط ما عليه من الرهونات أو حقوق الاختصاص به

ويرسل محضر مرسمى المزايا لقلم النائب العمومى بالمحكمة المختلطة التى يكون داخلها فى دائرتها موقع العقار وعلى القلم المذكور أن يسجله من تلقاء نفسه بغير رسوم ولا مصاريف

المادة ٨ - يسقط الحق فى الديون الناشئة عن الاموال والعشور بمضى ثلاث سنين شمسية ولا يكون سرى ان هذه المدة قابلا للايقاف أو الانقطاع ولكن لا ينفذ حكم هذه المادة فيما يتعلق بالدائنين المرتهمين الذين يحملون محل الحكومة فى حقوقها وامتيازها بالشروط المبينة فى المادة ٤

الباب الثاني عشر في عوائد الاملاك المبنية

أعمال

(في ١٣ مارش سنة ١٨٨٤)

١٩٣ المادة ١ - يتبدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤ باخذ عوايد باعتبار جزء من اثني عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن واللوكندات والمخازن والدكاكين والواووات والمعامل والاملاذ ذات الاراد وبالجملة عن جميع أبنية القطر المصرى والجناين التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها أو باصحاب المنفعة فيها أو غيرهم باجرة أو بدون أجره ويكون تحصيل تلك العوايد بالكيفية الآتية بعد

١٩٣ المادة ٢ - يعنى من تلك العوايد

أولا - العشش الغير مؤجرة

ثانيا - البيوت التي لا تزيد أجرتها السنوية عن خمسمائة قرش صاغ اذا كانت مسكونة باصحابها أو باصحاب المنفعة فيها

ثالثا - الابنية المخصصة لأقامة الشعائر الدينية من مثل المساجد والكائس والاديرة والابنية المعدة للخيرات أو للصدقة

وتعني الحكومة الاملاك التي تعنى من دفع العوايد أما ما كان من العقارات ذات الربيع ملكا للأوقاف أو للطوائف الدينية أو للجمعيات الخيرية فلا يعنى منها

رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للصحة العمومية (١)

خامسا - دور القنسلات التي تكون ملك الدول الاجنبية

(١) اذا أعطت الحكومة أرضا لاحد الافراد بقصد انشاء أبنية عليهم ماعدة لإدارة سلخانة لمدة محددة وبانتهائها تكون الابنية ملكا للحكومة بدون تعويض فتستمر الحكومة مالكة للأرض المذكورة وتصبح مالكة للأبنية بحق الحاقيتها

وبناء على ذلك فإن لم يدكر شئ في شسروط الاعطاء عن عوائد الاملاذ فتكون العوائد المذكورة على طرف الحكومة ولو كان المعطى اليه الأرض غير محرر دفع شئ معين للحكومة في نظير الأرض

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٨ يناير سنة ١٨٩١)

المادة ٣ - لا يدخل في تقدير أجر البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير أجره المعامل الا ما كان فيها من الآلات والعدد الثابتة التي لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدير الاجرة يكون إما بحسب الاجرة الواردة في عقود الايجار اذا وجدت عقود وكانت صادقة وإما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون أجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع البيوت وصقعتها ومنافعها وموافقتها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه من الاجرة ويراعى في تقدير أجره الابنية الاحواش والجناين المتصلة بها التابعة لها رأساً للاحواش والجناين التي وان كانت متصلة بالابنية الا أنهم تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة

المادة ٤ - يجري كل سنتين ما يأتي
أولاً - تعداد الابنية في كل مدينة أو بلد بمعرفة جهات الادارة
ثانياً - تقدير أجر الابنية
وبتم هذا التقدير بمعرفة لجان تباشر العمل في البلاد عن كل بلد وفي المدن عن كل ثمن أو قسم وتؤلف هذه اللجان

أولاً - من ثلاثة مندوبين تعيينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأى مرجح
ثانياً - من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاك يختارهم الممولون ويكون أحدهم لاء الثلاثة أعضاء بالاقول أجنبي الجنسية وينتخب أيضاً بالقرعة من بين هؤلاء الاثني عشر عضواً للنسابة عن الغيب من الأعضاء

ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقول بحيث يكون اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان الآخرون من أصحاب الاملاك المنتخبين ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة

المادة ٥ - يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتي
أولاً - من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة
ثانياً - من ستة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين المنسدرجة أعمالهم في الجداول التي سباق ذكرها وينتخب أيضاً بالقرعة أربعة أعضاء للنسابة
فان كان طلب الاستئناف مقدماً من أحد الاهالي ينبغي أن تكون أكثرية أعضاء المجلس من الاهالي وان كان الطلب مقدماً من أحد الاجانب ينبغي أن تكون الاكثرية فيه من الاجانب

وتكون مراكز مجالس المراجعة في القاهرة وفي الاسكندرية وفي المحافظات وبندار المديرية
ويجتمع في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية الاثناعشر عضوا من ذوى الاملاك
المنتخبون عن كل غن أو قسم لتؤلف منهم لجان تقدير الاجرة ويختارون من بينهم أربعة وعشرين
عضوا من ذوى الاملاك اثني عشر مصريين واثنى عشر أجانب ينتخب من بينهم الاعضاء
الاصليون والتائبون لمجلس المراجعة

أما في بندار المديرية وفي المحافظات فيكون انتخاب الستة أعضاء الاصليين والاربعة أعضاء
النيابة بالقرعة من بين أربعة وعشرين من أصحاب الاملاك يختارهم المولون
وتكون قرارات مجالس المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة
أعضاء بالاقل غير محسوب من ضمنهم مندوب الحكومة الذي هو الرئيس ويجب في هذه الحالة
أن تكون أكثرية الاعضاء من الاهالى اذا كان الطلب مقدما من أحد الاهالى ومن الاجانب
اذا كان مقدما من أحد الاجانب

وفي بندار المديرية والمحافظات التي ليس الاجانب فيها كثيرين ليعين منهم في مجلس
المراجعة العدد الكافي فاصحاب الاملاك من الاهالى ينتخبون بالقرعة من بينهم العدد المعين
وفي هذه الحالة اذا كان المتظلم أجنبيا فلا أن يرفع شكواه لاي مجلس أراد من مجالس المراجعة
المادة ٦ - لا يجوز انتخاب أحد أعضاء لجنة من لجان التقدير ليكون عضوا في أحد
مجالس المراجعة .

مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان

المادة ٧ - يستمر تقدير اللجان باثنا عشر مقبرة لمدة ثمان سنوات الا فيما الارباب الشؤون
من حق التظلم عند الشروع في تحصيل عوائد السنة الاولى كما سيأتي ذكر ذلك
ولا يجوز تعديل التقدير المذكور عند تحرير الجداول السنوية التالية الاسبب انشاء ابنية
جديدة أو هدم أو حرق كلي أو جزئي طرأ على الابنية أو خلوها من السكن (١)

(١) ان النزاع الذي يحصل في نفس موضوع عوائد الاملاك المبنية لسبب من الاسباب التي لا دخل لها في
أحكام الامر اعلى الصادر في هذا الشأن لا يعتبر من المسائل المتعلقة بالعوائد الواجب عرضها على مجلس
المراجعة بل يعرض من مسائل الحقوق العامة الداخلة في اختصاص الجهات القضائية

أما أمر معرفة ما اذا كان البناء جديدا أو مستكملا بحسب معني المادتين ٧ و ٩ من الامر اعلى الرفيع
١٢ مارس سنة ١٨٨٤ المتعلق بعوائد الاملاك المبنية فان ذلك من اختصاص مجلس المراجعة دون غيره وبجهات
القضاء أن تحكم فقط في كل ماثو أدى اليه الاجراءات التنفيذية من معارضة المولون وما يقع ذلك من المشاكل
(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ مايو سنة ١٨٨٩)

المادة ٨ - تنشأ في كل سنة جريدة تمويل يعتمد في تحريرها على جداول التعداد والتقدير ١٩٩ ويستخرج من هذه الجريدة في كل سنة جداول التمويل عن كل مدينة وكل بلد

المادة ٩ - على أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة أن يخبروا في النصف الاول من شهر ٢٠٠ نوفمبر من كل سنة عما يكون حصل في أملاكهم من الزيادة أو النقصان المنصوص عنهما في المادة السابعة وإذا لم يحصل الاخبار في الميعاد المذكور يلزم أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة في السنة الاولى بدفع العوايد مضاعفة عن الابنية الجديدة أو التي تجدد بناؤها والتي صارت قابلة لربط العوايد عليها وعما أضيف الى أملاكهم من البناء الجديد وإذا لم يحصل ذلك الاخبار منهم في الميعاد المتقدم ذكره عما هم من الابنية أو تخرب منها أو صار غير قابل لربط العوايد عليه سقط حقهم في السنة الاولى في طلب رفع العوايد عنه

المادة ١٠ - على أرباب الشؤون أن يخبروا في النصف عشر يوما الاول من شهر نوفمبر من ٢٠١ كل سنة عما حصل من انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق البيع أو البذل أو القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية بانتقال الملكية أو المنفعة وإذا لم يحصل الاخبار عن ذلك في الميعاد المتقدم ذكره ألزم كل من صاحب الملاك أو المنفعة القديم والجديد بدفع العوايد بالتزامن بينهما وما يخبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من انتقال الملكية يدرج في جريدة وجدول تمويل السنة التالية

المادة ١١ - متى تحررت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويأمر ٢٠٢ في تحصيل قيمها

المادة ١٢ - العوايد التي تربط في أول يناير تستحق عن السنة بأكملها الحد أول يناير من ٢٠٣ السنة التالية على الممول المدرج اسمه في الجدول مهما حصل من التغيرات في أثناء السنة في العقار المربوطة العوايد عليه الا اذا خرب العقار أو دخل من السكن

المادة ١٣ - يكون دفع العوايد مقدما كل ثلاثة شهور قسط وكل ما يمتلكه صاحب ٢٠٤ العقار يكون ضامنا لدفع العوايد

المادة ١٤ - ان لم تدفع العوايد اختيارا فتحصل جبرا على مقتضى أحكام الامر العالي ٢٠٥ الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لحكم تنفيذ آخر

أما فيما يتعلق بالاملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب القنصل أو الابدع مرور أربع وعشرين ساعة اعتبارا من ساعة اخبار القنصل أو وتطول هذه المهلة بحسب المسافات

وتحكم جهات الاختصاص في كل ما قوّد الى الاجراءات التنفيذية من معارضة الممولين وما يتبع ذلك من المشاكل

٣٠٦ المادة ١٥ - للحكومة الامتياز في تحصيل العوايد المطلوبة لها باستيلائها اياها من ايجارات وايرادات الابنية في أية يد وجدت أو من الابنية نفسها ان لم يـ~~ست~~ف ايجارها وباقي ايراداتها التسديد المستحق عليها من العوايد

ويكون هذا الامتياز قد ما على أي امتياز كان ما خلا الامتياز الضامن للصاريف القضائية المنصرف لمحافظة وبيع الاملاك المقررا امتياز الحكومة فيها

٣٠٧ المادة ١٦ - يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية العوايد المطلوبة للحكومة لحد قيمة الاجرة المستحقة

وعلى كل مستأجر أو مطالب أو مديون لصاحب الملك بقود سار علم الامتياز الحكومة أن يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوايد المستحقة لحد قيمة الاجرة أو المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك

وقسائم العوائد التي تسلم اليه تعتبر كوصل من صاحب الملك

٣٠٨ المادة ١٧ - يسقط حق الحكومة في طلب العوايد بعد خمس سنين تضي من تاريخ نشر جداول التمويل أو من تاريخ آخر الاجراءات الجبرية

٣٠٩ المادة ١٨ - يسوغ لكل صاحب ملك أو منفعة أن يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير (١)

٣١٠ المادة ١٩ - يجب أن تقدم تلك التاشيكات في الستة شهور التي تلي نشر أول جدول من جداول التمويل والافسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية أدنى تشك في شأن التقدير الا لاسباب طارئة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحرق وانحراق كلياً كان أو جزئياً على شرط أن يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية

٣١١ المادة ٢٠ - كل من ربطت عليه في جداول التمويل عوايد غدر له أن يطلب رفع تلك العوايد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوايد تزيد عن مقدارها الحقيقي له أن يطلب تنزيل تلك الزيادة

(١) ان اختصاصات مجلس المراجعة الذي صار تشكيله عوجب الامر العالي الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ لا تخول له قانوناً اويل احكام الامر اشار اليه ولا احكام أمر ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ اشعلق بالرسم الاضافي (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ يناير سنة ١٨٩٠)

ويجوز رفع العوايد أو تقيصها عما يخص الايراد المقود من الملك ما بسبب خراب كلي أو جزئي طرأ فيه أثناء السنة أو بسبب خلوسكن استمر مدة ستة شهور على الأقل في العقار أو في جزء من العقار ليس يكون من عادة المالك أو صاحب المنفعة إبقاؤه على ذمته لحفظ التمتع به^(١)

المادة ٢١ - كل صاحب ملك أو منفعة غير واردا منه في جداول التحويل له أن يطلب درجه فيها وإذا حصل انتقال الملكية وأعلن عنها في المواعيد المقررة ولم ينو عن ذلك في جداول التحويل عند تحريرها كان لذوى الشأن الحق في طلب إصدار قرار ينقل التحويل باسمهم

المادة ٢٢ - تقدم طلبات رفع العوايد أو تقيصها أو قبحها أو نقلها في الستة شهور التي تمضي من تاريخ نشر جدول التحويل الأول أو في الثلاثة شهور التي تلي نشر الجداول السنوية التالية أو في خلال الثلاثة شهور المبدوءة بشهر يناير إذا نشرت تلك الجداول قبل أول يناير وفيما عدا ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات

وإذا ما طلبات رفع العوايد أو تقيصها بسبب خراب كلي أو جزئي أو لسبب خلوسكن فتقدم في الشهر الذي يلي الخراب أو نهاية خلوسكن والافسقط حق تقديم الطلب عن ذلك

المادة ٢٣ - تعجب الطلبات بقسائم الاقساط المستحقة من العوائد^(٢) ولا يترتب على هذه الطلبات توقف دفع الاقساط التالية وأما إذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة شهور التالية لوصول الطلب إلى جهة الاختصاص فيحق لصاحب الطلب أن يرفض دفع الاقساط التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور إلى أن يصدر القرار

المادة ٢٤ - يرخص للأموري التحصيل فضلا عن الطلبات المتقدمة من أرباب الشؤون أن يحجروا سنويا في الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التحويل بيانات عن كل تمن أو قسم من المدن وعن كل بلد وانحافها العوائد التي درجت في الجداول غدرا وأن يقدموا تلك البيانات

(١) يجوز رفع أو تقيص العوائد الخاصة بملك الذي استمر خاليامدة ستة شهور على الأقل ولولم يحصل الخلو في بجزئة واحدة حماية

أما الرسم الاضافي الذي صار ترتيبه بموجب الأمر المالي الصادر في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٨ فإنه يجب رده في حالة خلوسكن كالحجاري في دات العوايد (حكم من محكمة لاستئناف المختلطة في ٥ يناير سنة ١٨٩٠)

(٢) التشكيكات المتعلقة بعوائد الاملاك يتوقف قبولها امام مجلس المراجعة على شرط أن تدفع الاقساط المستحقة من العوائد ابتداء ثم تراد إذا كان هناك موجب ردها

ولا يكتفى بإيداع قيمة الاقساط المستحقة في خزينة المحكمة ولا بعرض قيمتها عيناً تحت شرط معطل بل اللازم هو توريد المبلغ ليد المصلحة ذاتها

الى المديرين أو المحافظين وتجال هذه البيانات على لجنة التقدير لبدء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها

٢١٦ المادة ٢٥ - مصاريف التحقيقات التكميلية ومعاينات أهل الخبرة وغير ذلك من الاجراءات التي يأمر بها المجلس المراجعة بناء على الطلبات المقدمة يلزم بها مقدموا تلك الطلبات اذا رفضت طلباتهم

٢١٧ المادة ٢٦ - بما أن جداول التمويل هي سنوية فلا يسرى مفعول القرارات الصادرة عن الطلبات المقدمة من أرباب الشؤون أو البيانات المحررة من مأموري التحصيل عن العوائد المربوطة غدرا الاعلى السنة المحررة فلك الجداول عنها
أما القرارات الصادرة عن الطلبات المتعلقة باجراآت التقدير فيسرى مفعولها الى انتهاء المدة المقررا اجراء العمل فيها بمقتضى التقدير المذكور

٢١٨ المادة ٢٧ - أحكام المواد المتقدمة ذكرها لا تكون نافذة الا في المدن المعينة في الجدول المؤشر عليه بجرف (١) المرفوق بهذا الامر وفي دائرة الحدود التي ستبين بأمر يصدر فيما بعد وذلك الى أن يصدر أمر آخر

٢١٩ المادة ٢٨ - تصدر لائحة ادارة عمومية تنقرر فيها كيفية تنفيذ أحكام هذا الامر
٢٢٠ المادة ٢٩ - الوظائف المناطة في هذا الامر وفي اللائحة المتعلقة بتنفيذ مجبهات الحكومة المبينة فيها يجوز احالتها كلها أو بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس

٢٢١ المادة ٣٠ - كل ما كان من أحكام القوانين والادامر العالية واللوائح والتعليمات مخالف لهذا الامر فهو ملغى وغير معمول به

وفي مواد عوائد الاملاش يعتبر المبدأ الذي تضمنته المادة ٢٢ من الامر العالي الرقيم ١٣ ماريث سنة ١٨٨٤ أي مبدأ الدفع والارتداد مطلقا على وجه العموم وينطبق على التشيكات المتعلقة بنفس موضوع العوائد وعلى سائر التشيكات الاخرى على حد سواء فان لم يدفع الممول فلان قبل شكواه
هذا واختصاصات مجلس المراجعة قصر على النظر في التشيكات التي ترسل اليه من قبل الدائرة البلدية والحكم في سقوط الحق في تقديم الشكوى من عدمه

وأما وجه جواز قبول التشيكات فان الرأي فيه للدائرة البلدية اذا أنها هي المكلفة باستلام التشيكات وعدم قبولها ما لم تكن مصحوبة بقسيمة الاقساط المستحقة وبقيدتها وتحقيقها اداريا لاجل ايمانها بذلك الى مجلس المراجعة
(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مايه سنة ١٨٩٠)

جدول حرف (ا) ملحق بالامر العالي الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤

عن بيان المدن التي ستقرر فيها عوائد على المباني

بيان المدن	بيان المديرية والمحافظات التابعة لها	بيان المدن	بيان المديرية والمحافظات التابعة لها
القاهرة	محافظة مصر	المنصورة	مديرية الدقهلية
الاسكندرية ..	» الاسكندرية	ميت غمر	» »
بورسعيد	» عموم اقال	الزقازيق ...	» الشرقية
الاسماعيليه ..	» »	بلبيس	» »
السويس ...	» »	الجيزة	» الجيزة
رشيد	» رشيد	بنى سويف ...	» بنى سويف
دمياط	» دمياط	الفيوم	» الفيوم
بنها	مديرية القليوبية	المنيا	» المنيا
شين القناطر ..	» »	الفيشن	» »
شين الكوم ..	» المنوفية	أسيوط	» أسيوط
منوف	» »	أبوتيج	» »
دمهور	» البحيرة	منقلاوط	» »
شبراخيت ...	» »	ملوى	» »
المحمودية	» »	طحطا	» جرجا
طنطا	» الغربية	اخيم	» »
الحمله الكبرى ..	» »	سوهاج	» »
سمنود	» »	جرجا	» »
دسوق	» »	قنا	» قنا
زفتى	» »	اصوان	» الحدود
كفر الزيات ...	» »		

اموال

(١٩١٩ يونيه سنة ١٨٨٤)

٢٢٣ الحدود الواجب تحصيل عوائد الاملاك باعتبار جزء من اثني عشر ضمن دائرتها تقررت عن
مدينتي مصر والاسكندرية حسب البيانات الموضحة بعده
(أولا - مدينة مصر)

٢٢٤ تكون حدود مدينة مصر بالصفة الآتية
أولا - من فم الترعة الشبراوية الى قرية دير الطين على خط نهر النيل بما في ذلك
جزيرة الروضة

ثانيا - من قرية دير الطين الى النقطة التي يتفرع منها خط سكة حديد حلوان والخط
الموصل الى محطة الميدان على خط مستقيم تصوري
ثالثا - من هذه النقطة الى كوبري السكة الحديد القائم على الترعة الاسماعيلية (نمرة)
على خط سكة حديد حلوان

رابعا - من هذا الكوبري الى نقطة مقابلة الترعة الاسماعيلية والترعة الشبراوية
على خط الترعة الاسماعيلية

خامسا - من هذه النقطة الى نهر النيل على خط الترعة الشبراوية
(ثانيا - نغرا الاسكندرية)

٢٢٥ تكون حدود نغرا الاسكندرية بالصفة الآتية
أولا - من طابية أم قبيبة الى بحيرة مربوط على خط عامودي قائم على شاطئ بحيرة
مربوط

ثانيا - من النقطة التي ينتهي بها هذا الخط الى نقطة كاسنة أيضا على شاطئ البحيرة
المذكورة أمام فم الفرخة على خط شاطئ البحيرة

ثالثا - من هذه النقطة الى فم ترعة الفرخة على خط مستقيم تصوري

رابعا - من فم الفرخة الى فم ترعة غبريال على خط ترعة المحمودية

خامسا - من فم ترعة غبريال الى سكة حديد رشيد على خط ترعة غبريال

سادسا - من النقطة التي تتقابل فيها ترعة غبريال وخط السكة الحديد الى نقطة مقابلة

هذا الخط مع طريق رشيد على خط السكة الحديد

سابعاً - من نقطة المقابلة الاخيرة الى بيت مرسي الدخلى بما في ذلك هذا البيت على خط طريق رشيد
ثامناً - من هذا البيت الى البحر الابيض المتوسط على خط يمر على الطرف الغربى من قرية السيوف شاملاً ضمنه جميع بساتين الرمل ومنتهياً الى اراضى شبلى
تاسعاً - من اراضى شبلى الى طابية أم قبيبة على خط البحر الابيض المتوسط

أمرمال

(في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧)

ان الحدود الاتى من داخلها يجب تحصيل العوائد على الاملاك باعتبار جزء من اثنى عشر جزءاً ٢٣٦
تقررت عن مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط وبنا وشبين القناطر وشبين الكوم ومنوف ودمهور وشبراخيت والمجودية وطنطا والحلة الكبرى وممنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق وبلبيس والحيرة وبخى وسيف والفيوم والمنيا والقشن وأسيوط وأبوتيج ومنفلوط وملوى وطهطا واخميم وسوهاج وقنا وجرجا واصوان بحسب البيانات الواردة بعده

محافظة قنال السويس

(١ - بورسعيد)

٢٣٧ تكون حدود بورسعيد على الشكل الآتى يانه
أولاً - من زاوية واور النور القبلى الغربية الى الترعة الماخلة على خط مستقيم تصورى ماراً من مركز دخولية الرسوه
ثانياً - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالترعة الماخلة الى النقطة التى تكون منها زاوية الترعة الماخلة والبحر الابيض المتوسط بالبر الغربى على خط الاحواض والترعة الماخلة
ثالثاً - من هذه النقطة الاخيرة الى نقطة ملاحظة دخولية الجبل على خط مستقيم تصورى
رابعاً - من نقطة ملاحظة دخولية الجبل الى الزاوية القبلى الغربية من الجسر الموصل الى مقابر الاوروباءوين على خط مستقيم تصورى
خامساً - من زاوية الجسر المذكور القبلى الغربية الى زاوية واور النور القبلى الغربية على خط مستقيم تصورى

(٢ - الاسماعيليه)

- ٣٣٨ تكون حدود الاسماعيليه على الشكل الآتي بيانه
أولا - من الزاوية القبليه من موردة الترعة المالحه الى الزاوية القبليه من السلخانة على خط مستقيم تصورى
ثانيا - من الزاوية القبليه من السلخانة الى نقطة ملاحظة دخولة نديسه على خط مستقيم تصورى معارضه لترعة الاسماعيليه العذبة
ثالثا - من نقطة ملاحظة شريط السكة الحديد على خط عامودى قائما على شريط السكة الحديد ومنتهيا الى نقطة الملاحظة المذكورة
رابعا - من نقطة قيام الخط العامودى الى نقطة مقابلة شريط السكة الحديد بترعة الحزام على خط شريط السكة الحديدية
خامسا - من نقطة مقابلة شريط السكة الحديد بترعة الحزام الى زاوية وابور المياه الغربية على خط ترعة الحزام
سادسا - من زاوية وابور المياه الغربية الى زاوية البحرية على خط حائط بناء الوابور
سابعا - من زاوية وابور المياه البحرية الى بحيرة التماسح على خط تصورى مستقيم مارا من زاوية الوابور المذكورة الشرقية
ثامنا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم ببحيرة التماسح الى الزاوية القبليه من موردة الترعة المالحه على خط شاطئ بحيرة التماسح

(٣ - السويس)

- ٣٣٩ تكون حدود السويس على الشكل الآتي بيانه
أولا - من فم الترعة الصغيرة المركب عليها وابور المياه الى زاوية هذا الوابور البحرية على خط مستقيم تصورى
ثانيا - من زاوية هذا الوابور البحرية الى خط شريط سكة حديد بنها على خط مستقيم تصورى مارا من زاوية المستشفي الانكليزى البحرية ومنتهيا الى شريط السكة الحديد
ثالثا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى نقطة منتهى رصيف قومية القنال على خط مستقيم تصورى
رابعا - من هذه النقطة الاخيرة الى فم الترعة الصغيرة المركب عليها وابور المياه على خط الترعة المالحه والخور الموصل الى ترعة الانصارى وترعة الانصارى وترعة الاسماعيليه العذبة

محافظة رشيد

(٤ - رشيد)

٢٣٠

تكون حدود رشيد على الشكل الآتي بيانه
أولا - من الزاوية الشرقية القبلية من طاية العبلى الى الزاوية الشرقية من
القشلاق الايض على خط نهر النيل وعرض رصيف القشلاق المذكور
ثانيا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من القشلاق الايض على خط حائط
هذا القشلاق

ثالثا - من الزاوية الغربية من القشلاق الايض الى نقطة تفريع شريط السكة
الحديد الموصل لصينية المحطة على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الغربية من القشلاق
الاحمر

رابعا - من نقطة تفريع شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة الى طاية
الطواجنيه المندثرة على خط مستقيم تصورى
خامسا - من طاية الطواجنيه بمقابل ذلك الطاية المذكورة الى الزاوية الشرقية القبلية
من طاية العباسى على خط منحنى فاصل ما بين مساكن الاهالى والاراضى الرمال المحيطة بها
من الجنوب الغربى

محافظة دمياط

(٥ - دمياط)

٢٣١

تكون حدود دمياط على الشكل الآتي بيانه
أولا - من فم ترعة بصر الشعر الى نقطة مقابلة هـ ذالترعة بترعة المطاوم على خط ترعة
بحر الشعر

ثانيا - من نقطة المقابلة الى مركز دخولية المينا على خط ترعة المطاوم وشارع المينا
ثالثا - من مركز دخولية المينا الى مركز دخولية الشيخ مفتاح على خط مستقيم تصورى
رابعا - من مركز دخولية الشيخ مفتاح الى مركز دخولية غيط النصارى على خط
مستقيم تصورى

خامسا - من زاوية مركز دخولية غيط النصارى الشرقية الى الزاوية الشرقية من مركز
دخولية أبو المعاطى بمقابل ذلك جامع الشيخ جمال الدين شجعه على خط مستقيم تصورى

سادسا - من مركز دخولية أبو المعاطي الى نقطة ملاحظة أبو الوفا على خط مستقيم
سابعها - من نقطة ملاحظة أبو الوفا الى منفذ شارع المتبول الكائن على نهر النيل بجري
بيت ورشة الخواجه باسيلي نخر على خط مستقيم تصوري
ثامنا - من منفذ شارع المتبول المذكور الى فم ترعة بحر الشعر على خط نهر النيل

مديرية القليوبية

(٦ - بينها)

٣٣٢ تكون حدود بينهما على الشكل الآتي بيانه
أولا - من الزاوية البحرية من سراي بينها الى نقطة ملاحظة الدخولية نمرة ٣ على خط
نهر النيل

ثانيا - من نقطة الدخولية الى الزاوية الغربية من وابور حلاجة القطن تعلق المسير
موربور غو على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من زاوية هذا الوابور الغربية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصوري
مارا من الزاوية القبلية منه ومنتهيا الى شريط السكة الحديد الموصل من سكندرية الى مصر

رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى السما فور القبلي خط
الشريط الموصل من سكندرية لمصر على السكة الحديد

خامسا - من السما فور القبلي الى النقطة التي يتفرع عنها الشريط الموصل الى الزقازيق
على خط السكة الحديد المار أمام رصيف المحطة الشرق

سادسا - من نقطة تفرع شريط رصيف المحطة الشرق الى الزاوية الشرقية من سراي
عباس باشا على خط مستقيم تصوري

سابعها - من الزاوية الشرقية الى الزاوية البحرية من السراي المذكورة على خط حائط
السراي

(٧ - شبين القناطر)

٣٣٣ تكون حدود شبين القناطر على الشكل الآتي بيانه

أولا - من قنطرة السكة الحديد المركبة على ترعة الشرفاوية الى ساقية موسى مصطفى
وشركاه على خط ترعة الشرفاوية

ثانيا - من الساقية المذكورة الى ترعة الشبيني على خط مستقيم تصوري مارا من

الزاويتين القبليّة والشرقية من جنيّة تابعة لوابور حليج ملك مسيو لاوبزون ومنهيا الى
ترعة الشينى

ثالثا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشينى الى قنطرة الشينى على خط ترعة
الشينى

رابعا - من قنطرة الشينى الى شريط السكة الحديد الموصل من الزقازيق وبليس
الى قليموب على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية البحرية من منزل المسبو بازانلى ومنهيا
الى شريط السكة الحديد

خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى النقطة التى يتفرع
منها شريط السكة الحديد الموصل الى المحطة على خط السكة الحديد

سادسا - من النقطة التى يتفرع منها شريط المحطة الى الترعّة الشرفاوية على خط مستقيم
تصورى مارا من الزاوية البحرية من منزل ملك السكة الحديد سكن ناظر المحطة ومنهيا الى الترعّة
المذكورة

سابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشرفاوية الى قنطرة السكة الحديد على
خط الترعّة الشرفاوية

مديرية المنوفية

(٨ - شين الكوم)

٢٣٤

تكون حدود شين الكوم على الشكل الآتى

أولا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبليّة من بناء على هيئة مخزن ملك احمد
الطنطاوى على خط حائط هذا البناء

ثانيا - من الزاوية القبليّة من البناء المذكور الى الزاوية القبليّة من جنيّة على بك الجزار
على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من الزاوية القبليّة من جنيّة على بك الجزار الى الطرف القبلى من شريط السكة
الحديد الموصل من طنطا الى شين على خط مستقيم تصورى

رابعا - من طرف شريط السكة الحديد الى طلبية السكة الحديد على خط شريط السكة
الحديد

خامسا - من طلبية السكة الحديد الى الزاوية الغربية من فاوريقة القماش القديمة على
خط مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية الغربية من الفاورية القديمة الى ترعة شبين على خط مستقيم
تصوري مارا من الطرف الغربي الاقصى من عزبة قاسم باشا ومنتهيا الى ترعة شبين
سابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة شبين الى الزاوية الشرقية من بناء احد
الطنطاوى على خط ترعة شبين

(٩ - منوف)

٢٣٥ تكون حدود منوف على الصفة الآتية بيانا
أولا - من مصب ترعة البطحة في البحر الاعمى الى ساقية العيسويه على خط البحر الاعمى
ثانيا - من ساقية العيسويه الى الزاوية الغربية من القشلاق القديم وهو الآن مغل
نيروز سعد على خط مستقيم تصوري
ثالثا - من زاوية القشلاق القديم الغربية الى الزاوية الغربية من بناء مخرب منهور
بورشة النيل القديمة على خط مستقيم تصوري
رابعا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من الورشة المذكورة على خط حائط
هذه الورشة المتخرب

خامسا - من الزاوية البحرية من هذه الورشة الى جامع المالك على خط مقابر
سادسا - من جامع المالك الى مكتب ملحق بجامع الانبيكية على خط مستقيم تصوري
سابعا - من المكتب المذكور الى فم ترعة الفقى النبلى على خط مستقيم تصوري
ثامنا - من فم ترعة الفقى الى مصب ترعة البطحة في البحر الاعمى على خط ترعة البطحة

مديرية البحيرة

(١٠ - دمنهور)

٢٣٦ تكون حدود دمنهور على الشكل الآتى بيانه
أولا - من سمافور السكة الحديد القبلية من خط سكندرية لمصر الى قنطرة دمنهور
المركبة على ترعة الخطاطبة وموصله الى طريق الرجانية على خط مستقيم تصوري
ثانيا - من القنطرة المذكورة الى الزاوية البحرية من وابور المياه تعلق ميخائيل افندى
منقربوس على خط ترعة الخطاطبة
ثالثا - من زاوية هذا الوابور البحرية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصوري
مارا من الزاوية الغربية من الوابور ومن بحينة سليم باشا ومنتهيا الى شريط السكة الحديد

رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشرط السكة الحديدية الى الزاوية الغربية من دوار الحوفي على خط مستقيم تصوري

خامسا - من الزاوية الغربية الى الزاوية القبليّة من دوار الحوفي على خط حائط الدوار المذكور

سادسا - من زاوية دوار الحوفي القبليّة الى الطرف القبلي الغربي من سور مهدوم تابع الى مقام سيدي خضر على خط مستقيم تصوري

سابعا - من طرف السور المذكور الى سماء فور السكة الحديدية القبليّة على خط مستقيم تصوري

(١١ - شبراخيت)

٢٣٧

تكوّن حدود شبراخيت على الشكل الآتي

أولا - من الجهة القبليّة الى الجهة البحرية من جسر المحيط المتصل بجسر البحر الاصلى بما في ذلك وابور المياه تعلق أحمد بك عبد الله على خط جسر محيط شبراخيت والمعصرة

ثانيا - من الجهة البحرية الى الجهة القبليّة من الجسر المحيط على خط نهر النيل

(١٢ - المحمودية)

٢٣٨

تكوّن حدود المحمودية على الشكل الآتي يانه

أولا - من فم ترعة الناصري الى نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد على خط ترعة الناصري

ثانيا - من نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد الى كوبري رشيد المركب على ترعة المحمودية الغير تام التركيب على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من هذا الكوبري الى مصرف الخزان الحديث الانشاء على خط عامودي يستقيم على ترعة المحمودية من موقع هذا الكوبري وينتهي الى المصرف المذكور

رابعا - من نقطة مقابلة الخط العامودي بالمصرف الى فم المصرف على خط هذا المصرف

خامسا - من فم مصرف الخزان السابق عنه القول الى فم ترعة الناصري على خط نهر النيل

مديرية الغربية

(١٣ - طنطا)

٢٣٩ تكون حدود طنطا على الشكل الآتي بيانه

أولا - من السمافور البحري الى السمافور القبلي على شريط السكك الحديدية من الخط الموصل من سكندرية لمصر

ثانيا - من السمافور القبلي الى زاوية السلطنة الشرقية على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من زاوية السلطنة الشرقية الى زاوية جنيانة السيد احمد القصبى الشرقية على خط مستقيم تصوري

رابعا - من هذه الزاوية الشرقية الى وابور الجعابصه على خط مستقيم تصوري

خامسا - من هذا الواور الى السمافور البحري على خط مستقيم تصوري

(١٤ - المحلة الكبرى)

٢٤٠ تكون حدود المحلة الكبرى على الشكل الآتي بيانه

أولا - من زاوية مدفن بولاد القبليسة الى الزاوية القبليسة من سور سراى الكاشف المتخربة هي والسور على خط مستقيم تصوري

ثانيا - من الزاوية القبليسة الى الزاوية الغربية من هذا السور على خط مستقيم

ثالثا - من زاوية السور المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ الرحيمى الغربية على خط مستقيم تصوري

رابعا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من هذا المقام على خط حائط المقام المذكور

خامسا - من زاوية مقام الشيخ الرحيمى البحرية الى الزاوية البحرية من دوار مسيحه العريف على خط مستقيم تصوري

سادسا - من زاوية دوار مسيحه العريف البحرية الى زاوية مركز دخولة سنديس البحرية على خط مستقيم تصوري

سابعا - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا المركز على خط حائط المركز المذكور

ثامنا - من زاوية مركز سديس الشرقية الى زاوية مقام الشيخ محمد الشرقية على خط مستقيم تصوري

تاسعا - من زاوية هذا المقام الشرقية الى الزاوية البحرية من جنبه شكيب بك الكلاية على ترعة المعاش على خط مستقيم تصوري

عاشرا - من الزاوية البحرية من جنبه شكيب بك الى نقطة ملتقى ترعة المعاش بمسقة تجلب اليها المياه عند تحريقها على خط ترعة المعاش

حادي عشر - من نقطة ملتقى ترعة المعاش بهذه المسقى الى الزاوية البحرية من دوار محمد الشيشيني على خط مستقيم تصوري

ثاني عشر - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا الدوار على خط حائط الدوار المذكور

ثالث عشر - من الزاوية البحرية من دوار الشيشيني الى ترعة الملاحة على خط مستقيم تصوري مارا من زاوية دوار الحاج ابراهيم الشيشيني الشرقية ومنتهيا الى الترعة المذكورة

رابع عشر - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الملاحة الى الزاوية الشرقية من جنبه وابور ماتايا على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية الشرقية من جنبه وابور الخواجه ديمريادس

خامس عشر - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبلية من جنبه وابور ماتايا على خط سورالجنبه

سادس عشر - من الزاوية القبلية من جنبه وابور ماتايا الى الزاوية القبلية من مدفن بولاد على خط مستقيم تصوري

(١٥ - سمنود)

٢٤١

تكون حدود سمنود على الشكل الآتي بيانه

أولا - من وابور السيد افندي عبدالعال الى الساقية الحديدية الحاج سيد احمد غنيم الكلاية على نهر النيل قبل البندر امام جزيرة سمنود على خط نهر النيل

ثانيا - من الساقية المذكورة الى الزاوية القبلية من جنبه كشك الحاج سيد احمد غنيم على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من زاوية الجنبه القبلية الى الزاوية القبلية من مقام المشايخ السبعة على خط مستقيم تصوري

رابعاً - من زاوية هذا المقام القبلى الى الزاوية الغربية منه على خط حائط هذا المقام
خامساً - من زاوية المقام المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية على خط
مستقيم تصورى

سادساً - من زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية الى الزاوية البحرية من جنبه حسن
البدر اوى الكائنة على ترعة الخضراوية على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من زاوية هذه الجنبه البحرية الى الزاوية الشرقية منها على خط سياج الجنبه
ثامناً - من الزاوية الشرقية من الجنبه المذكورة الى وابور السيد افندى عبدالعال
على خط مستقيم تصورى

(١٦ - دسوق)

٢٤٢ تكون حدود دسوق على الشكل الآتى بيانه

أولاً - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من وابور حلاجه صاحب الدولة الامير
حسين كامل باشا على خط حائط الوابور المذكور

ثانياً - من زاوية هذا الوابور البحرية الى النقطة التى يتفرع منها شريط السكة الحديد
الموصل الى محطة دسوق على خط مستقيم تصورى

ثالثاً - من نقطة التفرع الى الكوبرى الخشب المعروف بكوبرى المزلقان المركب
على ترعة البدالة على خط السكة الحديد الموصل من دسوق الى محله روح

رابعاً - من الكوبرى البلى ذكره الى الزاوية الشرقية من وابور طحين صغير تعلق
أبونصره التاجر على خط مستقيم تصورى

خامساً - من زاوية هذا الوابور الشرقية الى الزاوية الشرقية من وابور طحين عيسى
أغا على خط مستقيم تصورى

سادساً - من الزاوية الشرقية من وابور طحين عيسى أغا الى الزاوية الشرقية من مقام
سيدى أبو النصر على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من زاوية هذا المقام الشرقية الى نهر النيل على خط مستقيم تصورى ماراً من
زاوية المقام المذكور القبلى ومنه الى النيل

ثامناً - من نقطة مقابله الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية الغربية من وابور الامير
حسين باشا على خط نهر النيل

(١٧ - زفتى)

٢٤٣

تكون حدود زفتى على الشكل الآتى بيانه
أولا - من الزاوية الشرقية من طلبية السكة الحديد الكائنة على جسر نهر النيل الى
الزاوية الشرقية من وادى حليج القطن تعلق المسوس كيتسى على خط نهر النيل
ثانيا - من زاوية هذا الوادى الشرقية الى ترعة الساحل على خط مستقيم مارا من زاوية
الوادى المذكور القبلية ومنتهيا الى فم مسقة مقطع الساحل
ثالثا - من فم المسقة المذكور الى نقطة مقابلة ترعة الساحل بشرط السكة الحديد
الموصل من محلة زوح الى زفتى على خط ترعة الساحل
رابعا - من نقطة مقابلة ترعة الساحل بشرط السكة الحديد الى منتهى الشريط
المذكور المار امام المحطة على خط السكة الحديد
خامسا - من منتهى الشريط الى الزاوية الشرقية من طلبية السكة الحديد على خط
مستقيم تصورى

(١٨ - كفر الزيات)

٢٤٤

تكون حدود كفر الزيات على الشكل الآتى بيانه
أولا - من زاوية بيت ديمترى كونداروه الغربية الى زاوية بيت اسماعيل باشا بسرى
القبلية على خط نهر النيل
ثانيا - من زاوية بيت اسماعيل باشا بسرى القبلية الى الزاوية القبلية من وادى حليج
المسيو اسطفان على خط مستقيم تصورى
ثالثا - من الزاوية القبلية الى الزاوية الشرقية من الوادى المذكور على خط حائط
هذا الوادى
رابعا - من زاوية الوادى المذكور الشرقية الى السما فور القبلى من خط سكة حديد
سكندرية الى مصر على خط مستقيم تصورى
خامسا - من السما فور القبلى الى الزاوية البحرية من جنيثة الياس باشا الكائنة بالقرب
من مدفن المذكور على خط مستقيم تصورى
سادسا - من الزاوية البحرية من جنيثة المذكور الى الزاوية البحرية من وادى المياه
تعلق الشيخ محمد القيسى على خط مستقيم تصورى

سابعا - من الزاوية البحرية من الواور المذكور الى الزاوية البحرية من واور حلاجة الخواجه انطون لطف الله على خط مستقيم تصورى
ثامنا - من زاوية الواور المذكور البحرية الى الزاوية الغربية من واور المياه تعلق الشيخ عبد القوى الواقع على ترعة الملاوانية على خط مستقيم تصورى
تاسعا - من زاوية واور المياه المذكور الى الزاوية الغربية من منزل الخواجه ديمتري كونداروه على خط مستقيم تصورى

مديرية الدقهلية

(١٩ - المنصورة)

٢٤٥ تكون حدود المنصورة على الشكل الآتى بيانه
أولا - من زاوية السراى الشرقية البحرية الى الجحانه على خط مستقيم تصورى
ثانيا - من الجحانه الى الزاوية الشرقية القبليّة من رصيف محطة السكة الحديد على خط شامل جميع وابورات خليج القطن وغيرها من المزارات الكائنة خارجا عن خط السكة الحديد
ثالثا - من الزاوية الشرقية القبليّة من رصيف محطة السكة الحديد الى الزاوية الشرقية القبليّة من السلطانه على خط مستقيم تصورى
رابعا - من الزاوية الشرقية القبليّة من السلطانه الى الزاوية الغربية القبليّة من المستشفى على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الغربية القبليّة من السلطانه المذكورة
خامسا - من الزاوية الغربية القبليّة من المستشفى الى نهر النيل على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور
سادسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم التصورى بالنيل الى الزاوية البحرية الغربية من السراى على خط نهر النيل
سابعا - من الزاوية البحرية الغربية الى الزاوية البحرية الشرقية من السراى على خط حائط السراى

(٢٠ - ميت غمر)

٢٤٦ تكون حدود ميت غمر على الشكل الآتى بيانه
أولا - من مركز دخولية أبوسيف الى زاوية واور موسى بطله البحرية الشرقية على خط

شارع داير البندر من شرق وشارع اخلا الشرق وشارع مركز دخوليصة الجنية والطريق الموصل لناحية سنمكي وبشالوش وكوم النور

ثانيا - من زاوية وابور موسى دبانه البحرية الشرقية الى الزاوية البحرية الشرقية من شادر على افندي حسن على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من زاوية شادر على افندي حسن البحرية الشرقية الى زاوية وابور الخواجه تودرى البحرية الشرقية على خط مستقيم تصوري

رابعا - من زاوية وابور الخواجه تودرى البحرية الشرقية الى نهر النيل على خط مستقيم مارا من زاوية وابور المذكور البحرية الغربية ومنتهيا الى النيل

خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية القبلية الشرقية من وابور هلال بك على خط نهر النيل

سادسا - من زاوية هلال بك القبلية الشرقية الى الزاوية البحرية الشرقية من مركز دخولية أبو سيف على خط مستقيم تصوري

مديرية الشرقية

(٢١ - بندر الزقازيق)

٢٤٧

نكون حدود بندر الزقازيق على الشكل الآتي بانه

أولا - من الزاوية الشرقية من سور عمل شراكة الرامية الكاشنة على الضفة اليمنى من ترعة الوادى الى سمافور فرع السكة الحديد الموصل من الزقازيق الى السويس على خط مستقيم تصوري معارضا ترعة الوادى وشريط الفرع المذكور

ثانيا - من السمافور البادى ذكره الى ساقية عائلة العنانه الكاشنة على البر الشرق من بحر موسى على خط مستقيم تصوري معارضا شريط فرع السكة الحديد الموصل من الزقازيق للنصورة وترعة المسلية ومسقة خليج خانية المفتوح برججهما من ترعة المسلية المذكورة

ثالثا - من ساقية العنانه الى ساقية محمد افندي صالح الكاشنة على البحر الغربى من بحر موسى وهى شرقى بحرى كفر الصيادين على خط بحر موسى

رابعا - من ساقية محمد افندي صالح الى ترعة مشلول على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية البحرية من مركز دخولية كفر الحمام ومنتهيا الى الترعة المذكورة

خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم المذكور قبلا بترعة مشتل الى فم ترعة بهنباي المفتوح من ترعة مشتل على خط ترعة مشتل

سادسا - من فم ترعة بهنباي الى الزاوية الغربية من مركز دخولة بنايوس على خط ترعة بهنباي وعرض جسر هذه التربة

سابعا - من زاوية مركز دخولة بنايوس الغربية الى الزاوية البحرية من مركز دخولة القنبايات على خط مستقيم تصوري مارا من فم ترعة أبوعدس المفتوح من ترعة القنبايات ومعارض هذه التربة الاخيرة

ثامنا - من الزاوية البحرية من مركز دخولة القنبايات الى السمافور البحري من فرع السكة الحديدية الموصل من الزاوية الى بناي الكائن هذا السمافور امام مدفن الاور وباوين على خط مستقيم تصوري معارض البحر موسى وشاملا بيت احمد بك باطه

تاسعا - من السمافور البحري من فرع السكة الحديدية الموصل من الزاوية الى بناي الى الزاوية الشرقية من سور على شراكة الراميه على خط منحني معارض شريط هذا الفرع وشاملا البيوت والعش الكائنة فيما وراء محطة السكة الحديد ومارا من القنطرة المركبة على ترعه جنائسة السكة الحديدية هي كائنة ايضا فيما وراء المحطة ومارا ايضا من الزاوية القبلية من سور الممل المذكور وتمد على طول واجهة سور الشرقية القبلية ومن ثم منتهيا الى الزاوية الشرقية من سور هذا الممل

(٢٢ - بليس)

٣٤٨ تكون حدود بليس على الشكل الآتي بيانه

أولا - من الزاوية البحرية من مقام الشيخ على الكوى الى الزاوية البحرية من دوار حسن البطريق على خط مستقيم تصوري

ثانيا - من الزاوية البحرية من الدوار المذكور الى الزاوية البحرية من سور خرب لشونة الخلوصى على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من الزاوية البحرية من سور شونة الخلوصى الى ترعة الاسماعيليه على خط مستقيم تصوري مارا من ساقية الحاج سيد البواب والطرف الشرق من بركة السجنه ومنتهيا الى ترعة الاسماعيليه

رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الاسماعيليه الى هويس بليس على خط ترعة الاسماعيليه

- ٢٥٦ - من الزاوية القبليّة الى الزاوية الشرقيّة من الجنيّة المذكورة على خط سور هذه الجنيّة
- ٢٥٧ - من الزاوية الشرقيّة من هذه الجنيّة الى الزاوية الشرقيّة البحريّة من بيت ملك الدائرة السنية مخصص لسكن مفتش الخفّاء على خط مستقيم تصوري
- ٢٥٨ - من الزاوية الشرقيّة البحريّة من البيت المذكور الى الزاوية الشرقيّة البحريّة من قصر المديرية على خط مستقيم تصوري
- ٢٥٩ - من الزاوية الشرقيّة البحريّة من قصر المديرية الى الزاوية الغربيّة من بيت موسى مزاري على خط مستقيم تصوري ما را من الزاوية البحريّة من هذا البيت
- ٢٦٠ - من الزاوية الغربيّة من بيت موسى مزاري جامع باب الوداع المتخرب على خط مستقيم تصوري
- ٢٦١ - من هذا الجامع الى الطرف البحري من الكهرج له الكاشنة غربي البلد على خط مستقيم تصوري
- ٢٦٢ - من الطرف البحري من الكهرج له الغربيّة الى الزاوية الغربيّة من مخزن غلال ملك محمد على النظامي كائن غربي المدابغ على خط مستقيم تصوري
- ٢٦٣ - من الزاوية الغربيّة من المخزن المذكور الى الزاوية الغربيّة من بيت جعفر عبد الرحمن على خط مستقيم تصوري
- ٢٦٤ - من الزاوية الغربيّة من بيت جعفر عبد الرحمن الى الزاوية الغربيّة من مركز دخوليّة الاي على خط مستقيم تصوري
- ٢٦٥ - من الزاوية الغربيّة من مركز الدخوليّة الى الزاوية القبليّة من قسلاق الاي على خط مستقيم تصوري
- ٢٦٦ - من الزاوية القبليّة الى الزاوية الشرقيّة من القسلاق المذكور على خط حائط هذا القسلاق

مديرية بني سويف

(٢٥ - بندري سويف)

٢٥١ تكون حدود بندري سويف على الشكل الآتي

- أولا - من الزاوية القبليّة الغربيّة من مدبغة الشيخ احمد القباني الى الزاوية الشرقيّة البحريّة من سور المدرسة الميريّة على خط نهر النيل

ثانيا - من الزاوية الشرقية البحرية من سور المدرسة الميرية الى السمافور البحرية من خط السكة الحديد الموصل من أسيوط الى بولاق الدكرور واسكندرية على خط مستقيم
تصوري

ثالثا - من السمافور المذكور الى الزاوية الغربية البحرية من واور الخليج تعلق الخواجه مايناو بولو على خط مستقيم تصوري

رابعا - من زاوية الواور المذكور الغربية البحرية الى الزاوية البحرية الغربية من واور طحين تعلق على العويسى وغير جارتشغله الآن على خط مستقيم تصوري

خامسا - من الزاوية البحرية الغربية الى الزاوية القبلية الشرقية من واور على العويسى المذكور على خط حائط هذا الواور

سادسا - من الزاوية القبلية الشرقية من واور على العويسى الى الزاوية القبلية الغربية من مذبغة الشيخ احمد القباني على خط مستقيم تصوري

مذيرية المنيا

(٤٦ - بندر الفشن)

٢٥٢

تكون حدود بندر الفشن على الشكل الآتى

أولا - من الزاوية الشرقية من مقام الشيخ غنيم الى ترعة الابعادية على خط مستقيم
تصوري مارا من الزاوية البحرية من مقام الشيخ سمح الوجوه

ثانيا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابعادية الى قنطرة السكة الحديد الزراعية على خط ترعة الابعادية

ثالثا - من قنطرة السكة الحديد الزراعية الى الزاوية الغربية من الفاورية على خط مستقيم تصوري

رابعا - من الزاوية الغربية من الفاورية الى ترعة الابراهيمية على خط مستقيم
تصوري مارا من الزاوية القبلية من هذه الفاورية

خامسا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بالترعة الابراهيمية الى مقام الشيخ غنيم
على خط منحنى محيطا بأملاك محطة السكة الحديد والبوسنة ومنتهيا الى الزاوية الشرقية من مقام الشيخ المذكور

(٢٧ - بندر المنيا)

٢٥٣

تكون حدود بندر المنيا على الشكل الآتى

أولا - من الهويس الى السمافور البحرى من خط السكة الحديد الممتد من أسبوط
للاسكندرية على خط الترعۃ الابراهيمية
ثانيا - من السمافور البحرى الى الزاوية البحرية الغربية من سور القصر الخديوى على
خط مستقيم تصورى

ثالثا - من الزاوية البحرية الغربية من سور القصر الخديوى الى نهر النيل على خط
منحنى محيطا بهش وبيوت التزلة التلمية ومنتهيا الى بحرى البيوت ملك تفتيش الدائرة
السنية الكائنة على شاطئ النيل

رابعا - من نقطة مقابلة هذا الخط المنحنى بالنيل الى الزاوية الشرقية القبليۃ من جنبۃ
ورثة المرحوم سلطان باشا على خط نهر النيل وجسر فاصل بين أطيان مجوسة وأطيان منشية
محفوظ

خامسا - من الزاوية الشرقية القبليۃ من جنبۃ ورثة سلطان باشا الى سمافور السكة
الحديدية القبلى على خط مستقيم تصورى

سادسا - من السمافور القبلى الى الهويس على خط الترعۃ الابراهيمية

مديرية أسبوط

(٢٨ - بندر ملوى)

٢٥٤

تكون حدود بندر ملوى على الشكل الآتى

أولا - من مركز دخولة الشيخ درويش الى الزاوية القبليۃ من جنبۃ الحاج محمد مدين
الغربي على خط مستقيم تصورى

ثانيا - من الزاوية القبليۃ الى الزاوية الغربية من جنبۃ المذكورة على خط سور هذه
الجنبۃ

ثالثا - من الزاوية الغربية من هذه الجنبۃ الى الزاوية الغربية من الصراخانة القديمة
المتخربة على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية الغربية من الصراخانة الى الزاوية الغربية من جنبۃ حفلة
الدائرة السنية على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الزاوية الغربية من جنية الجفك الى الزاوية الغربية البحرية من جنية
ورثة السنج حسن بك أباطه على خط مستقيم تصورى
سادسا - من الزاوية الغربية البحرية من جنية ورثة السنج الى القرعة الابراهيمية على
خط مستقيم تصورى مارا من زاويتي القشلاق البحرية الغربية والبحرية الشرقية
سابعا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بقرعة الابراهيمية الى مركز دخولية الشيخ
درويش على خط القرعة الابراهيمية

(٢٩ - بندر منفلوط)

٢٥٥

تكون حدود بندر منفلوط على الشكل الآتى
أولا - من مركز دخولية الحصان الى الزاوية الشرقية من جنية الشيخ احمد أبو بكر على
خط نهر النيل
ثانيا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من الجنية المذكورة على خط مستقيم
تصورى منها الى برج الشيخ أبو بكر المار من تحت جسر جريس
ثالثا - من هذا البرج الى الزاوية القبليّة من محطة السكة الحديد على خط مستقيم
تصورى
رابعا - من الزاوية القبليّة من المحطة الى الزاوية الغربية من جنية أيوب بك جمال
الدين على خط السكة الحديد

خامسا - من الزاوية الغربية من هذه الجنية الى سواق أيوب بك المذكور الكائنة
غربي بحرى الجنية المذكورة على خط مستقيم تصورى
سادسا - من هذه السواق الى مركز دخولية الحصان على خط قرعة قديمة

(٣٠ - مدينة أسبوط)

٢٥٦

تكون حدود أسبوط على الشكل الآتى
أولا - من الزاوية الشرقية من الجفك الى نقطة مقابلة جسر النيل بجسر الوليدية على
خط نهر النيل
ثانيا - من نقطة مقابلة هذين الجسرين الى نقطة مقابلة جسر الوليدية بخط السكة
الحديد الممتد من أسبوط للاسكندرية على خط جسر الوليدية
ثالثا - من نقطة مقابلة هذا الجسر الاخير بخط السكة الحديد الى الزاوية البحرية من
جنية ارنوط ملك ثابت بك على خط مستقيم تصورى

رابعاً - من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنبنة ارنوط على خط سور هذه الجنينة

خامساً - من الزاوية الغربية من جنبنة ارنوط الى الزاوية البحرية من جامع البقي على خط مستقيم تصورى

سادساً - من الزاوية البحرية من جامع البقي الى الزاوية الغربية من جنبنة ورثة المرحوم عبد المسبح الجوهرى على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من الزاوية الغربية الى الزاوية القبليّة من الجنينة المذكورة على خط سور هذه الجنينة

ثامناً - من الزاوية القبليّة من جنبنة ورثة الجوهرى الى الزاوية الغربية من جنبنة محمود افندى الدرويش على خط مستقيم تصورى

تاسعاً - من الزاوية الغربية من جنبنة محمود افندى الدرويش الى قناطر الجبل على خط مستقيم تصورى

عاشراً - من قناطر الجبل الى الزاوية الشرقية من الجنبانة على خط مستقيم تصورى

(٣١ - بندر أبوتيج)

٣٥ تكون حدود بندر أبوتيج على الشكل الآتى

أولاً - من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنبنة محمود بك سليمان على خط سور هذه الجنينة

ثانياً - من الزاوية الغربية من الجنينة المذكورة الى مقام الشيخ الكباش على خط منحنى مارا من مركز دخولة الجسر والكبّاش ومن جامع فرغى مسلم

ثالثاً - من مقام الشيخ الكباش الى مقام الشيخ عبد المنعم على خط مستقيم تصورى

رابعاً - من مقام الشيخ عبد المنعم الى الزاوية الغربية القبليّة من جنبنة تاودروس بقطر على خط مستقيم تصورى

خامساً - من الزاوية الغربية القبليّة من جنبنة تاودروس بقطر المذكورة الى الزاوية الشرقية القبليّة من جنبنة سيد أبوسالم على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الشرقية القبليّة من جنبنة تاودروس بقطر البادى ذكره

سادساً - من الزاوية الشرقية القبليّة من جنبنة سيد أبوسالم الى الزاوية البحرية من جنبنة محمود بك سليمان على خط نهر النيل

مديرية جرجا

(٢٢ - مدينة طهطا)

٢٥٨

تكون حدود بندر طهطا على الشكل الآتي

أولاً - من الزاوية الشرقية القبليّة الى الزاوية الشرقية البحرية من واور الطعين خاصة شركة الطواحين القرنساوية بالقطر المصري على خط حائط هذا الواور

ثانياً - من الزاوية الشرقية البحرية من هذا الواور الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيّة تابعة للواور المذكور كما تمتد على الشاطئ الشمالي من ترعة الشيخ يوسف على خط مستقيم
تصوري

ثالثاً - من الزاوية الشرقية البحرية من الجنيّة المذكورة الى الزاوية البحرية من جنيّة على بك رفاعه على خط مستقيم تصوري

رابعاً - من الزاوية البحرية من جنيّة على بك رفاعه الى الزاوية البحرية من جنيّة شيخ البلد محمد بجيت الخولي على خط مستقيم تصوري

خامساً - من الزاوية البحرية من جنيّة شيخ البلد المذكور الى الزاوية البحرية الغربية من جنيّة جرجس بسى على خط سورى الجنيّتين المذكورتين

سادساً - من الزاوية البحرية الغربية من جنيّة جرجس بسى الى الزاوية البحرية الغربية من جنيّة مقام الشيخ عواجه على خط مستقيم تصوري

سابعاً - من الزاوية البحرية الغربية من جنيّة المقام المذكور الى ساقية ورثة المرحوم عبد اللطيف باشا الكائن غربي البلد في أراضي الزراعة على خط مستقيم تصوري

ثامناً - من هذه الساقية الى سبيل ورثة المرحوم عبد اللطيف باشا الكائن قبلي البلد على خط سواقي خاصة الورثة المذكورين

تاسعاً - من السبيل المذكور الى الزاوية القبليّة من بيت عواجه سلوه على خط مستقيم
تصوري

عاشراً - من الزاوية القبليّة من بيت عواجه سلوه الى الزاوية القبليّة من جنيّة الشريف رفاعه عنبر على خط مستقيم تصوري

حادى عشر - من الزاوية القبليّة من جنيّة رفاعه عنبر الى الزاوية الشرقية القبليّة من واور الطعين خاصة شركة واورات الطعين القرنساوية بالقطر المصري على خط مستقيم تصوري

(٢٣ - بندرسوهاج)

٢٥٩

تكون حدود بندرسوهاج على الشكل الآتي

أولا - من فم ترعة السنط الى فم ترعة السبيل المخصصة لرى جهة أولاد نصير على خط مستقيم نصورى

ثانيا - من فم ترعة السبيل الى الزاوية البحرية من جنيئة شيخ البلاد احمد الكبش على خط ترعة السبيل المذكورة

ثالثا - من الزاوية البحرية من جنيئة أحمد الكبش المذكورة الى الزاوية الغربية من ضريح الشيخ السنجق سليمان على خط سور جنيئة الكبش وحائط هذا الضريح

رابعا - من الزاوية الغربية من الضريح المذكورة الى الزاوية الغربية من وابور الطحين خاصة منجبادى وبسطا على خط مستقيم نصورى

خامسا - من الزاوية الغربية من وابور الطحين المذكورة الى قناطر الترعة السوهاجية على خط منحنى محيط بدار خضر هذه الترعة ومنتهيا بالقناطر المذكورة

سادسا - من قناطر ترعة السوهاجية الى فم ترعة الصنط على خط ترعة السوهاجية ونهر النيل

(٢٤ - بندراخيم)

٢٦٠

تكون حدود بندراخيم على الشكل الآتي

أولا - من فم ترعة القزازية الى الزاوية الشرقية من جنيئة يوسف الشريف على خط الترعة المذكورة

ثانيا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبليئة من جنيئة يوسف الشريف على خط سور الجنيئة المذكورة

ثالثا - من الزاوية القبليئة من جنيئة يوسف الشريف الى الزاوية الغربية من جنيئة الناظر محمد بك أبو حادى على خط أسوار جناين

رابعا - من الزاوية الغربية من جنيئة أبو حادى الى الزاوية الغربية البحرية من جنيئة محمد عبد الرحيم الشريف على خط مستقيم نصورى

خامسا - من الزاوية الغربية البحرية الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيئة محمد عبد الرحيم الشريف على خط سور هذه الجنيئة

- سادسا - من الزاوية الشرقية البحرية من جنيته محمد عبد الرحيم الشريف الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيته رزق الله بسى على خط مستقيم تصورى
- سابعا - من الزاوية الشرقية البحرية من جنيته رزق الله بسى الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيته حسن أبو عمار على خط أسوار جنان
- ثامنا - من الزاوية الشرقية البحرية من جنيته أبو عمار المذ كورة الى الزاوية الشرقية البحرية من جنيته مصطفى البحري على خط ترعة صرب العمامه
- تاسعا - من الزاوية الشرقية البحرية من جنيته مصطفى البحري الى النيل على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الشرقية القبليه من هذه الجنيته
- عاشرا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى فم ترعة القزازية على خط نهر النيل

(٣٥ - بندرجا)

٣٦١

تكون حدود بندرجا على الشكل الآتى

- أولا - من فم ترعة الجرجاوية الى المنارة المنفردة والباقي من آثار جامع أكلما النيل وهو مشهور بالتولى على خط نهر النيل
- ثانيا - من المنارة المذ كورة الى الزاوية الشرقية القبليه من جنيته عبد اللطيف بك السنجق على خط مستقيم تصورى
- ثالثا - من الزاوية الشرقية القبليه الى الزاوية الغربية القبليه من الجنيته المذ كورة على خط سور هذه الجنيته
- رابعا - من الزاوية الغربية القبليه من جنيته عبد اللطيف بك المذ كور الى الزاوية الغربية القبليه من جنيته حنين الصيغى على خط مستقيم تصورى
- خامسا - من الزاوية الغربية القبليه الى الزاوية الغربية البحرية من جنيته الصيغى المذ كور على خط سور هذه الجنيته
- سادسا - من الزاوية الغربية البحرية من جنيته الصيغى الى باب جنيته عثمان خورشيد القبلى على خط مستقيم تصورى
- سابعا - من باب جنيته عثمان خورشيد القبلى الى فم ترعة الجرجاوية على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الغربية من جنيته المقدس ملطى قسط

مديرية قنا

(٣٦ - مدينة قنا)

٢٦٢

تكون حدود مدينة قنا على الشكل الآتي

أولا - من الزاوية البحرية من جنينة السيد محمد على نقيب الشيخ عبد الرحيم الى قنطرة الشيخ عبد الرحيم على خط ترعة الشهورية

ثانيا - من القنطرة المذكورة الى الزاوية الشرقية من جنينة محمد بك أبو كلبه على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبلية من جنينة أبو كلبه على خط سور هذه الجنينة

رابعا - من الزاوية القبلية من الجنينة المذكورة الى برج بسلده عبيد على خط فرع من النيل يدعى بالنور

خامسا - من البرج المذكور الى الزاوية الغربية القبلية من شون الميرى على خط مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية الغربية القبلية الى الزاوية الغربية البحرية من شون الميرى على خط حائط هذا الشون

سابعا - من زاوية الشون الغربية البحرية الى الزاوية البحرية من جنينة السيد محمد على على خط مستقيم تصورى

مديرية المحمـدود

(٣٧ - بندر اصوان)

٢٦٣

تكون حدود بندر اصوان على الشكل الآتي

أولا - من فم مسقة حسنين الغزالى شيخ الحماره الى الطابية المنفردة الشرقية على خط مستقيم تصورى

ثانيا - من الطابية المذكورة الى سيل ابراهيم عابدين وكيل شيخ قبيلة العبابده الكائن بجهة القطانية على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من السيل المذكور الى الطابية المنفردة القبلية على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الطابية القبلية المنفردة الى ضريح الشيخ محمود على خط مستقيم تصورى

خامسا - من ضريح الشيخ محمود الى موردة الشيخ دياب المعروفة بالشدياب على خط مستقيم تصورى
سادسا - من موردة الشيخ دياب الى فم مسقة حسنين الغزالى على خط نهر النيل

الخامسة

(فى ١٣ مارث سنة ١٨٨٤)

تعدادات بقرار صادر من مجلس النظار

(فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

المادة ١ - تجرد الاملاك فى كل سنتين مرة ويشرع فى الجرد الاول من أول ابريل ٣٦٤ الى أول يوليو سنة ١٨٨٤ بالكيفية الآتية وهى
يشكل فى كل مدينة وفى كل قرية لجنة يعين أعضاؤها نظارا لداخلية والمالية والاشغال العمومية وتباشر هذه اللجان أعمال التعداد بمساعدة كتاب التعداد وتحرر جداول عن جميع الابنية بدون فرق ولا تمييز بين الابنية التى تربط عليها العوائد وبين الابنية التى تعفى منها ويجعل فى المدن لكل تمن أو قسم جدول مخصوص يبين فيه تعداد الابنية شارعا شارعا وحارة حارة مع ذكر نوع الابنية وعدد أدوارها وماهى معدة له بيوت سكن كانت أو لوكادات أو طواحين أو معامل أو غير ذلك وأسماء أصحابها وأصحاب المنفعة فيها وما انما كانت مشغولة أم لا أو معدة لأقامة الشعائر الدينية أو لمنفعة عمومية أو خيرية ومتى تم تحرير الجداول تحفظ فى المديرية أو فى المحافظة أما فى القرى فتحفظ عند الصراف وتلصق اعلانات فى المحافظات وفى شادر المديريات على باب المديرية أو المحافظة وفى القرى على أبواب دور المشايخ يندعى بها أصحاب الاملاك للاطلاع على جداول التعداد فى خلال شهر واحد ويطلب تصحيح ما يجدونه فيها من الخطأ أو السهو أو التكرار وعلى لجان التقدير أن تصحح تلك الجداول وأن تعلن العموم باعلانات تلصق بالكيفية المتقدم ذكرها عن اليوم والساعة والمكان التى تجتمع فيها لهذا الغرض

المادة ٢ - على لجان التقدير أن تصحح جداول التعداد وتقرها بعد سماع ملاحظات ٣٦٥ أصحاب الاملاك أو ذى الشأن أو من يستنبطونهم عنهم ثم تقدر قيمة أجرة الاملاك القابلة لربط العوائد عليها بالكيفية المبينة فى الامر العالى المختص بذلك وتدرج تلك القيمة فى جدول التعداد

٣٦٦ المادة ٣ - على المديرية أو المحافظة أن تنشئ جريدة تمويل لكل مدينة أو ناحية بالاستناد على جداول التعداد والتقدير وتشتمل هذه الجريدة على أسماء أصحاب البناء أو المنفعة على ترتيب حروف الهجاء ويوضح أمام اسم كل منهم نوع اجمالي جميع ما يمتلكه في المدن وفي النواحي من الابنية القابلة لربط العوائد عليها وما هو مذكور في جداول التعداد والتقدير عن نوعها وقيمة أجزائها ثم يوقع المحافظ أو المدير على الجريدة المذكورة

٣٦٧ المادة ٤ - يستخرج جدول التمويل سنوياً من الجريدة عن كل مدينة أو ناحية مبيناً فيه اسم كل صاحب ملك أو منفعة وقيمة أجرة الابنية التي يمتلكها ومقدار ما يطالب بتأديته عليها من العوائد محسوبة باعتبار جزء من اثني عشر من تلك القيمة ثم يصدق عليه المحافظ أو المدير بإمضاءه أو بختمه لاعتماد التحصيل على مقتضاه

٣٦٨ المادة ٥ - الابنية الجديدة أو التي يجدد بناؤها وصارت قابلة لربط العوائد عليها المكلف أصحاب الملك أو المنفعة فيها بالأخبار عنها في النصف الاول من شهر نوفمبر تضاف في كل سنة على جداول التعداد وجريدة التمويل وتربط عليها العوائد في جداول تمويل السنة التالية بحسب ما تقره لجنة التقدير التي تتعد لهذا الغرض والابنية التي هدم كلها أو بعضها أعيد أو التي طرأ عليها سخراب كلي أو جزئي أو صارت غير قابلة لربط العوائد عليها ينزل كلها أو بعضها من جداول التعداد ومن جريدة التمويل ومن الجدول السنوي بناء على اخبار أصحابها وتقرير اللجنة المذكورة أيضاً

٣٦٩ المادة ٦ - على مأموري الحكومة أن يراجعوا الطلبات المتعلقة بما يضاف أو ينزل من العوائد لرعاية ما هو منصوص عنه من الغرامة وسقوط الحق في المادة التاسعة من الامر العالي المتعلق بعوائد الاملاك المبنية وما يظهر لهم من الابنية غير واردة في جداول التعداد والتمويل يحررون عنه محاسر وبعقضى هذه المحاسر تدرج الابنية الجديدة الغير مخبر عنها في جداول التعداد وجريدة التمويل والجدول السنوي بعد تقدير أجزائها بالصورة المعتادة

وما يتحصل من العوائد مضاعفاً يعتبر أحد ضغفيه غرامة ولا يدرج في جداول التمويل وإذا لم تقدم في المواعيد المحددة الطلبات المختصة برفع العوائد عن الابنية التي صارت غير قابلة لها فيقرر سقوط الحق فيها بعقضى محاضر أيضاً

٣٧٠ المادة ٧ - على المديرية أو المحافظة قبول طلبات نقس العوائد متى كانت مطابقة للاحوال المنصوص عنها في المادة العاشرة من الامر العالي المتعلق بعوائد الاملاك المبنية

ويجب مع الطلب عقد انتقال الملك أو المنفعة للاعتماد عليه في النقل وان لم يعصب به يجب على صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد أن يعضيا الطلب المذكور

المادة ٨ - متى تحررت جداول التمويل وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويأمر في تحصيل قيمها ويكون نشرها باعلانات تلصق على باب المديرية أو المحافظة أو على باب دار شيخ البلد .
يجبر بها الممولون أن جداول التمويل تسلمت للأمورى التصصيل وأنه يجب على كل منهم أن يؤدي ما هو مربوط عليهم من العوائد في المواعيد المقررة ولا فاته يجبر على ذلك

ويبين أمور التصصيل في آخر جدول التمويل تاريخ نشره ويبحث بجانب الكل بمول كسفا مستخرجاته واختصاصه مقدار العوائد المرتبطة عليه وتاريخ نشر الجدول المذكور

ويرسل الكشف المذكور للمول مرة واحدة في أول مدة الثمان سنوات المقررة بالتقدير فيها طبقا للمادة السابعة من الامر العالي الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ ولا يعنه كشوفات أخرى في جرد المادة المذكورة الا عن التعديلات التي تحدث في أملاكه

المادة ٩ - ما يؤديه الممولون من العوائد يقيمدهم دفعة دفعة في جدول التمويل
ويعطى لهم فيجمع عن كل دفعة

المادة ١٠ - اذا تأخر الممولون عن الدفع في المواعيد المقررة فحذر لهم أوراق الاجراءات الجبرية بمعرفة أمورى التصصيل وبعد تأشير المدير أو المحافظ عليها بالتسفين نعلن لهم بدون تكليفهم عصاريف

المادة ١١ - تحتوى تلك الاوراق على تكليف الممولين بالدفع في مدة ثمانية أيام كاملة
تمضى من ساعة اعلانها لهم ومتى انقضت هذه المدة ولم يحصل منهم مناقضة قانونية يباشر بالتسفيد طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

المادة ١٢ - تشيكات أصحاب الملك أو المنفعة من اجراءات التعداد والتقدير تحال على مجلس المراجعة ومتى زادت قيمة العوائد الرافعة الشكوى في شأنها عن خمسمائة قرش صاغ تحرر تلك الشكوى على ورقة مغطاة وتكتب بالتشيكات قسائم أقساط العوائد المستحقة ويكون تقديمها في المواعيد المقررة في المادة التاسعة عشرة من الامر العالي المتعلق بعوائد الاملاك المبنية للمديرية أو للمحافظة وهي تقيد في تواريخ استلامها وتعطى بها وصولات لاربابها

المادة ١٣ - التشيكات التي تقدم بعد مضي المواعيد المحددة تبعث حالا قبل تحقيقها
الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها أو بقبولها من حيث فوات المدة فان لم يحكم برفضها تعاد للمديرية أو للمحافظة لتحقيقها اداريا

٢٧٧ المادة ١٤ - التسيكات التي تقدم في المواعيد المحددة تحقق اداريا في حال تقديمها
ثم تبع لمجلس المراجعة ليحكم فيها وللجلس المذكور اذا استصوب قبل اصدار قراره فيها اجراء
تحقيقات أخرى مثل تعيين أرباب خبرة أو سماع شهود أو نحو ذلك أن يأمر بها

٢٧٨ المادة ١٥ - تعلن قرارات مجلس المراجعة باخطارات ادارية وبدون مصاريف الى
أرباب الشؤون والى ناظر المالية ويبحث الناظر الموالمالية الى مأموري التحصيل بواسطة
المديرية أو المحافظة أو امر بتزيل المربوط زيادة من العوائد ويرد ما تحصل من تلك الزيادة الى
أربابها

٢٧٩ المادة ١٦ - مأمورو التحصيل مسؤولون لدى الحكومة في توريد العوائد

٢٨٠ المادة ١٧ - على مأموري التحصيل أن يحرروا في شهر ابريل من كل سنة كسفا عن كل
عن أو قسم في المدن وعن كل بلد يمينون فيه ما تأخر تحصيله من العوائد في السنة الماضية ويرسلونه
الى المدير أو المحافظ وهو يعثه الى ناظر المالية من فوق ابرأى منه متضمن ذكر الاسباب المبني
الرأى المذكور عليها

٢٨١ المادة ١٨ - اذا أثبت مأمور التحصيل أن الاجراءات المتعلقة بتحصيل العوائد الواردة
في الجدول عن يده في أوقاتها ولم تجد نفعا فيعطى له ناظر المالية خلوطرف بالمبالغ المتأخر
تحصيلها

أعمال

(في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦)

في تعيين أعضاء مجالس المراجعة

٢٨٢ مقدمة - حيث ان الدول قبلت معاملتها بتبعيتها بمقتضى الامر الصادر في ١٣ مارث
سنة ١٨٨٤ - ١٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١ المختص بعوائد المباني اسوة برعايا الحكومة
الحالية بالتعديل المبين بالمادة الاولى من هذا الامر (١)

(١) انه وان كان اعطاء الاجانب حق ملكية العقارات المملوكة لعثمانية بحسب القانون سنة العثمانية لصادرة
في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ٩ يولي سنة ١٨٦٧ يتوقف بوجه مطلق على شرط ملزوميتهم بدفع العوائد على
الاملا الكائنه داخل المدن وخارجها الا ان أمر معاذا الاجانب المقيمين بالنظر المصري من عوائد الاملا
المبنية كان لهم بحكم العادة وقد استندت الحالة اتفاقات جديدة حتى يسر للحكومة تحصيلها اعتبارا من
١١ ابريل سنة ١٨٨٦ على حسب احكام الامر العالي الرقم ١٣ مارث سنة ١٨٨٤

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مارث سنة ١٨٩٠)

المادة ١ - الاعضاء الاجانب في بيان التقدير ومجالس المراجعة المشكلة بناء على ٢٨٣
 المادتين ٤ و ٥ من الامر السالف ذكره يصير تعيينهم بمعرفة القنصل (١) في حالة ما اذا لم تأت
 الانتخابات بنتيجة أو لم يحضر المندوبون المنتخبون وإذا تأخر مندوبو القنصل عن الحضور فلجنة
 التقدير أو مجلس المراجعة يجريان أعمالهما بغياب المندوبين المذكورين وتكون تلك الاعمال
 نافذة المفعول

المادة ٢ - ان لم تأت انتخابات الاعضاء الوطنيين في اللجان والمجالس المذكورين قبل ٢٨٤
 بنتيجة أو ان تمتع المندوبون الذين صاروا انتخابهم عن الحضور فيصير تعيينهم بمعرفة المحافظ أو المدير
 وإذا تمتع مندوبو المحافظ أو المدير عن الحضور فيباشر كل من لجنة التقدير ومجلس المراجعة
 عمله في حالة غياب المندوبين المذكورين ويكون عملهما نافذ المفعول

مفوض من نظارة المالية

(في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤)

في الاراضي البراح

الاراضي البراح الغير محاطة بأسوار والاراضي المسورة بقصد معرفة حدودها فقط لا تدخل ٢٨٥
 في الجرد أما الاراضي المسورة وتكون ذات ايراد سواء كانت مؤجرة أو على ذمة أربابها فيجرب جردها
 الاراضي ملك الميرى والاقواف وغيرهما اذا كانت مؤجرة والمستأجرون أقاموا عليها عشا
 أو غير ذلك من المباني الخفيفة التي من هذا القبيل فانها تدخل في الجرد

مفوض من نظارة المالية

(في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

في العشش

العشش التي تعافى من العواذ هي التي تكون سكن أربابها ولوتكن الارض الكائنة فيها ٢٨٦
 ملكا للغير أما ما كان منها مؤجر اقربط عليها العواذ باسم مالكيها وفي هذه الحالة يعتبر مالكيها
 من يملك البناء لا من يملك الارض

(١) حيث ان بعض الدول افتركت أن لفظ (قنصل) يحتمل الالتباس ويغشأ عنه صعوبات في تنفيذ مفعول
 الامر العالي فقد صرحت لمن الحكومة المصرية بان المراد من هذه الكلمة (هيئة القناصل) وبذلك قد زال كل
 شك في هذا الصدد

وما يكون مبنيا من العتش في الاراضى الزراعية أى العزب الداخلة دائرة حدود المدينة فاذا كانت تلك العتش هي لمالك الارض ومسكن فيها فلاحق العزبة أو خدماه بدون أجرة فتعافى من العوائد أما اذا كانت سكن مستأجرى الارض المعدة للزراعة أو مشاركى صاحب الارض في الزراعة فتربط العوائد عليها باسم مالك الارض ولكن اذا كان البناء خاصا بهؤلاء الفلاحين أو الخدماه أو المستأجرين أو المشاركين في الزراعة فتعافى كالعتش سكن أربابها

(في الابنية المهيئة من خشب أو طين أو بوص وما أشبه ذلك)

(وفي الاراضى المحاطة بأسوار)

٣٨٧ ما كان من تلك الابنية مستعملا قهاوى أو وابورات طحين أو مخازن وغيره وكان مسقوفا فيربط عليه عوائد باسم صاحب البناء أما اذا كان من ملحقات ملك مبنى فإنه يدخل ضمن الملك (راجع المادة الثالثة من الامر العالى الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤) أما ما يكون مهيتا من الابنية بمعرفة الغير مهما كان نوعها في أراضى ملك الميرى بدون شروط ايجار أو بدون تصريح من المصلحة وحاصل زراعتين الحكومة وبين صاحب البناء بخصوص ملكية الارض أو لم يحصل فهذه لا يصير درجتها في جريدة التحويل وعلى وجه الاطلاق كافة الابنية المستحق ربط العوائد عليها المهية على أراضى ملك الغير فربط عوائدها يكون على أرباب البناء

قرار من مجلس النظر

(فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

فى تقدير أجر المعامل

٣٨٨ نظرا لان الامر العالى الصادر فى ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ لم يقصد الا وضع ضريبة على الملك المبنى أو على البناء ذاته وحيث انه لو دخل فى تقدير أجر المعامل ما كان فيها من البناء ومن الآلات والعدد كان ذلك نوعا من وضع ضريبة على الصناعة مباشرة وليس على المبانى وحدها وهو مخالف ومنافى ليعنى الامر العالى المومالىه فبطريق التأويل للمادة الثالثة من الامر المشار اليه قد تقرر أنه لا يجب على لجان التقدير أن تدخل فى تقدير أجر المعامل الاقيمة أجر البناء من حيث هو بصرف النظر عن الآلات والعدد الموجودة فيه حتى ولو كانت ثابتة

قرار من مجلس النظار

(في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

في سداد الاموال العقارية

قرر مجلس النظار أنه من أول يناير سنة ١٨٨٦ تربط عوائد الاملاك فقط حسب ذكره ٢٨٩
١٣ مارت سنة ١٨٨٤ على ما يكون مشغولاً من الاراضى بالبناء وملحقاته ويكون داخل
ضمن تقديرات اللجان
وأما الاراضى الغير مشغولة بالبناء وملحقاته مع ما يكون مشغولاً بالعشش وغيره المعاقه
فهذا يجري تحصيل المال أو العشور عنه حسب ما هو مبروط عليه الآن وأن ذلك يكون فاصراً
على المدن وضواحيها ولا يسرى على البلاد والكفور وخلافها

أمر عال

(في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١)

المادة ١ - نعى من عوائد الاملاك المبنية البيوت التى لاتجاوز قيمة ايجارها فى السنة ٢٩٠
٥٠٠ قرش صاغ ولولم يسكنها أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها
ومع ذلك لاتسرى هذه المعافاة على البيوت التى يكون أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها
مالكين لبيوت أخرى أولهم عليها حق الانتفاع وذلك اذا تجاوز مجموع قيمة ايجار هذه البيوت
٥٠٠ قرش صاغ فى السنة

المادة ٢ - يكون العمل بهذا الامر من أول يناير سنة ١٨٩٢ ٢٩١

أمر عال

(في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨)

في العوائد البلدية

حيث انه من الضروري القيام بمصاريف الاشغال التى كان اجراؤها من اطاق بمقيومسيون ٢٩٢
تحسينات مدينة الاسكندرية الى حين تشكيل مجلس البلدية فيها نهائياً
وبناء على قبول الدول بصير تحصيل وتوريد رسم اضافى قدره واحد فى المائة على قيمة ايجارات
مبانى مدينة اسكندرية حسب ما هو مبين فى الجدول الحالى

أعمال

(في ٥ يناير سنة ١٨٩٠)

٢٩٣ المادة ٣١ - للقومسيون البلدى باسكندريه أن يعرض عايراه من حينية تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة الآن

والمجلس النظار دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا القبيل
فإذا وافق المجلس يكون الطلب المعروض عنه نافذا المفعول ولكنه اذا كان مخالفا لنص
المعاهدات الصريح فلا يصير نافذا الا بعد اقرار الدول عليه

٢٩٤ المادة ٤٠ - ايرادات ميراثية المجلس البلدى باسكندريه هي الآتية

ثالثا - صافي ما يتحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد في المائة بالاكثر من قيمة ايجارات
أعلاهم المبنية

رابعا - صافي ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين في المائة بالاكثر من
قيمة الايجارات (١)

قرارات من نظارة الداخلية

(في ٩ يونيو سنة ١٨٩٠)

٢٩٥ تحصل المحافظة على ثمة القومسيون البلدى باسكندريه الرسم الذى قدره واحد في المائة
من قيمة ايجار الاملاك المقضى تحصيله من أربابها وذلك ابتداء من يوم تشكيل القومسيون
المذكور (٥ يناير سنة ١٨٩٠)

(١) للحكومة أن تعين الميعاد اللازم ابتداء تحصيل الدين الرسم فيه وأن تحدد مقدارهما بحسب الحدود
الموضحة أعلا. وذلك بالاتحاد مع القومسيون البلدى

(تم الكتاب الثاني)

الكتاب الثالث

في الترع والجسور وفي السكك الزراعية

في الترع والجسور وفي السكن الزراعية

الباب الاول

في اختصاصات مجالس المديرين

أمر مال

(في ٣ يناير سنة ١٨٨٠)

- ١ قد ألقى مجلس الزراعة الموجود الآن وتشكلت جمعيات أشغال بحسب مقدار أقسام الهندسة التابعة لديوان الاشغال العمومية

قرار من مجلس النظر

(في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠)

- ٢ يجب اعتبار الجمعيات العمومية المشكلة بالأمر العالي الرقيم ٣ يناير سنة ١٨٨٠ ملفاة ويحال على مجالس الاقاليم المشكلة بموجب القانون النظامي المؤرخ في أول مايو سنة ١٨٨٣ النظر في اعمال الري مع مراعاة ان كل أمر يصدر بالتنام أحد مجالس المديرين للنظر في هذا الخصوص يذكرفيه ان مفتش الري يكون حاضرا بالجمعية وله رأى معدود في المداولة بدلا عن بائمههندس المديرية (١)

(١) ان مجالس نقشب الزراعة بحسب تشكيلها واختصاصاتها المحكم المطلق فيما يراها وفيما تصدر عنه قراراتها

ولاجل نبوت المسؤولية على أحد أعضائها يلزم اثبات خطأ أو تدليس وقع منه وان هذا الخطأ أو التدليس هو الذي ترتب عليه نظر وقرار المجلس فيما نظره وأصدر قراره

(حكم من بحكمة الاستئناف المختطة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١)

القانون النظمى المصرى

(فى أول مايه سنة ١٨٨٣)

٣ المادة ٢ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لتصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية انما لا تكون قرارات مجلس المديرية فى هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها

٤ المادة ٣ - يجب استمراج رأى مجلس المديرية فى المسائل الآتية قبل الحكم فيها وهى
أولا - اجراء تغييرات فى زمام المديرية أو زمام البلاد
ثانيا - اتجاه طرق المواصلات برا أو بحرا أو الاعمال المتعلقة بالرى
ثالثا - احداث أو تغيير أو ابطال الموالد والاسواق فى المديرية
رابعا - الامور التى تقضى القوانين أو الاوامر أو اللوائح باستمراج رأيه فيها
خامسا - المسائل التى تستشير فيها جهات الادارة

٥ المادة ٤ - يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتى
أولا - فى عمليات الطرق والملاحة والرى وفى كل أمر ذو منفعة عامة يكون للمديرية شأن فيه

ثانيا - فى مشترى أو بيع أو ابدال أو انشاء أو ترميم المباني والاماكن المخصصة للمديرية أو للرجال أو للسجون أو لأصالح أخرى خاصة بالمديرية وفى تغيير استعمال تلك المباني أو الأماكن

٦ المادة ٥ - لمجلس المديرية أن يبدى رغبته من بادئ نفسه فى المسائل التى تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتجفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصرف المياه ونحو ذلك

٧ المادة ٦ - لا يجوز التام مجلس المديرية الا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر يتعين فيه معياد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرة فى كل سنة بالاقبل وفى اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتناول المدير عليه أمر الانعقاد ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المستجدون أمام المدير بين الصداقة للحضرة الفخيمة الخديوية والطاعة للقوانين وينوب المدير عن الحضرة الخديوية فى افتتاح المجلس

والمدیر هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولة وعلى بائمهتدس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

المادة ٧ - لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المداولة فيه الا اذا كان حاضرا فيه أكثر من نصف أعضائه

المادة ٨ - الاعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخله ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وباطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة المختصة المنوّه عنها في المادة الثانية والخمسين من هذا الامر

المادة ٩ - مداولات مجلس المديرية خارجا عن اجتماعه القانوني تكون باطلة بطبيعتها وبقرار المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديرية أن يناقضوا فيما أجراه المدير أمام ناظر الداخلية

المادة ١٠ - مجلس المديرية ممنوع من مخابرة غيره من مجالس المديرية ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات

المادة ١١ - لا يجوز رفض مجلس المديرية إلا بأمر عال يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك يشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ رفض المجلس

المادة ١٢ - تنتخب الاعضاء المنسوبون لمجلس شورى القوانين من ضمن أعضائه مجالس المديرية



الباب الثاني

في اختصاصات المديرين ومفتشى الري

المقدمة

(شهر ديسمبر سنة ١٨٨٥ بخصوص تحديد علاقات المديرين مع مفتشى الري)

١٤ أولا - يجب على المدير أن يراقب اجراء تقسيم المياه في جميع مراكز وأقسام المديرية ليكون بالطريقة العادلة وأن ينبه في الوقت المناسب مفتشى الري الذين هم مندوبو نظارة الاشغال العمومية عن الجهات التي تحتاج من المياه أكثر مما يكون واردا اليها مع تعيين الزمن الذي فيه يجب امداد تلك الجهات بالمياه ومراعاة التشيكات العادية التي يقدمها مشايخ البلاد عن شحة المياه (١)

(١) تمثل الحكومة بعدم امكان وجود حق مكتسب فيما يخص الري وعدم وجود قانون يحبرها على اعطاء المياه اللازمة لري الاراضي بمعنى انه عند عدم اعطائها المياه اللازمة لا تلزم بتعويض مدني والقول منها بان واجباتها في هذا الشأن تكفي جرائها لصالح العموم لو حصل قصور منها في ايها فلا تستوجب مداخلتها في هذا الموضوع أمام المحاكم لا محل له الا ان الطريقة المراد بها اطلاق الحرية للحكومة في تقسيم مياه النيل على بعض من ترغب في تقسيمها عليهم من أصحاب الاراضي دون البعض الآخر بدون مسؤولية عليها سوى مسؤولية أدبية فقط لا يمكن التسليم بها مطلقا اذ من انه لو ان مياه النيل معتبر من الاشياء الممثلة للمنفعة العمومية (بند ٢٦ من القانون المدني المختلط) وكل صاحب أرض قابلة لأرضه للمنافعة من حق مكتسب في الارتفاع يحجز من تلك المياه ولم يشترط هذا الحق من أصل مبدأ المنفعة العمومية المدون بالقانون المدني فقط بل أيضا من مجموع الاحكام القانونية والنظامية الاخيرة الآن في حق الاطيان وفي أعمال الري بالقطر المصري هذا وان كان وضع النظامات لتقسيم المياه والارتفاع بها في حقها في حق الحكومة فمفسدة هذه العموم الا ان هذا لا يوجب حرية الاجراء بغير استبداد أو بصفة خارجة عن الحدود في تطبيق القواعد المقررة وتعديلها أو بيلها لان القواعد المذكورة متى تقررت وسري العمل بها صارت الرامية على الافراد وعلى جهة الادارة ومأمورها أيضا وبناء على ذلك اذا ثبت وقوع مخالفتها أو تأويلها أو تعديلها أو تطبيقها بصفة مغايرة للقانون فهذا الاجراءات تعتبر تعديلات حاصلة على حقوق مكتسبة ولذلك فكل دعوى خاصة بطلب تعويض ناتج عنها يكون النظر والفصل فيها من اختصاص المحاكم المختلطة

أما اذا كان السبب في عدم تنفيذ جدول ترتيب الري بالنابوة الذي كان يجب اعتياده بمشتملة في احدى المناطق ناشئة عن عدم كفاية المياه وليس عن اجراءات استبدادية أو مخالفة للقانون وان الاجراءات الادارية المتعلقة بالجدول المذكور قد حصل فيها تغيير ترتب عليه عدم تنفيذ جدول المناوبة وكان ثابا عدم وقوع خطأ أو مخالفة من قبل مصلحة الري في عملية تقسيم المياه فلا يكون لصاحب الارض حق في التعويض وطلبه يكون على غير أساس (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ مايو سنة ١٨٩٢)

- ١٥ ثانيا - يجب على المفتشين اجابة طلبات المدير المحكى عنها ما استطاعوا واذا كان يوجد عوائق تمنعهم عن ذلك فيوضحوا له الحالة ويوردوا أسباب الامتناع ثم يبلغون المسألة الى نظارة الاشغال العمومية فالمدبر يجبر نظارة الداخلية بذلك كي يجرى اللازم بمعرفة النظارتين اللتين عليهما أن يرفعوا المسألة الى مجلس النظر عند اللزوم
- وفي بداية كل سنة المدير والجمعية الزراعية التي يكون مأمورا والهندسة حاضرين بها يبينون على حسب العوائد المتبعة الاشغال المتعددة اللازم مباشرتها ويحددون عدد العمليات أو التطهيرات اللازم اجراؤها سواء كان بالمقاولة أو بالعونة
- ولاجل تمكين المدير من القيام بهذه الأمور بفعالية الدراية يجب على الباشمهندس أن يرسل له ما حضره من التمين والتقدير وذلك قبل التمام الجمعية الزراعية ببعض أيام
- للمدير أن يتخبر مباشرة مع الباشمهندس عن كافة الاحوال التي يمكن حصولها في أثناء السنة وان لم يتحصل على الغرض المقصود فيخاطب المفتش أو نظارة الداخلية عند اللزوم
- ١٦ ثالثا - ان المراقبة الهندسية التي يستدعيها توزيع المياه أعنى قفل أية قنطرة من قناطر السدجز منها أو كلها تختص بتمامها بالمفتشين فلا يجوز عمل شئ في ذلك اصاله الا بأمر منه كتابة وعلى ذلك فاذا كان عند المدير أسباب فتحه على الظن بأن فتحه قنطرة ما كله أو بعضه هو ضرورى ونافع فيجب عليه أن يطلب ذلك من الباشمهندس أو من المفتش عند اللزوم ويطلعهم على الاسباب التي حملته على هذا الطلب حتى اذا رأى للهندس أو للمفتش امكان ذلك يشرع حينئذ في فتح الغمأ والافيين للمدير الموانع الحائلة دون اجابة طلبه وفي هذه الحالة يجب تبلغ الموانع المذكورة لنظارة الداخلية والاشغال العمومية ومنهما للمجلس اذا لزم ذلك
- ١٧ رابعا - اذا رأى المدير في زمن الفيضان ضرورة الاسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لدفع غوائل المياه ولم يجد مهندسا يستشير فيما يلزم اجراؤه فعليه أن يتدارك الامر وحده بمحسب ما يستصوبه سواء كان بالقاء أو بحجارى المياه أو اتخاذ أية طريقة أخرى تدفع تلك الغوائل انما يجب عليه في ظروف كهذه أن يبادر باشعار المفتش تغرافيا بالواقعة ويطلب مساعدة الباشمهندس أما اذا كان أحد مهندسى المديرية حاضرا فعليه لاعلى المدير تقرير الاحتياطات المقترضى اتخاذها ويكون هو المسؤول عن نتائجها واذا أصدر المدير أمرا ناقضا لما يكون قد قرره المهندس فعلى المهندس الامتنال لامره مبنيا له وجه الخلاف واذا ذلك يكون المدير هو المسؤول عما يتأتى وعندم وراى المدير على الجسور والترع في زمن الفيضان على المفتش أن يجتهد في ارسال الباشمهندس أو من ينوب عنه من المهندسين لمراقبته

١٨ خامسا - يجب على المهندسين وان كانوا تابعين نظارة الاشغال العمومية أن يؤدوا للمدير واجبات الاحترام والوقار اللازمة بمقامه بصفة كونه هو المأمور الأكبر للحكومة في الاقليم وأن يجيبوه على كل طلباته وعلى ما يستفهم عنه ويقدموا له جميع الاستعلامات التي يرغبها وإذا اشتبه المدير في تصرف المهندس فرأى انه يعمل من نفسه أو أن اجراءه غير منطبقه على أوامر المفتش فيما يتعلق بتدبير حركة المياه التي يلزم تليقها على الدوام الى المدير ونشرها فعليه أن يراقب سلوكه بالتدقيق ويبحث فيما يؤدى الى كشف القناع عن أعماله وعن يكون قد أغراء على التصرف بدون أوامر حتى اذا تسنى له ذلك يبلغ الى المفتش نتيجة ذلك التحقيق

١٩ سادسا - لا يجوز الشروع في أى عمل جديد الا بعد سبق التصديق عليه من مجلس النظار أما ما يختص بالتغيرات المهمة التي يترآى للمفتش اجراءها فيرى أو صرف مياه فعليه أن يتفق مع المدير عليها وعلى كل منها ما في سائر الاحوال أن يخبر نظارته الداخلية والاشغال العمومية بذلك وهما يرعاان هذه المسئلة لمجلس النظار أما ما يتعلق بالتعديلات والاصلاحات الصغيرة فعلى المفتشين بنفسهم أن يفهموا المدير عما يكون قد صمموا على اجرائه من التغيرات مبينين له النتائج التي تحصل منها والمضرات التي تزال باجرائها ولما كان التفهيم عن ذلك بالكتابة الانكليزية أو العربية لا يفي بالمقصود فعلى المفتشين أن يعبروا عن آرائهم على الخط أو الرسوم الهندسية فالمدبر عند ذلك نظرا لاتساع خبرته في المسائل الزراعية يحكم بما اذا كانت تلك التغيرات تضر بآرباب الاطيان أو بالحكومة ويجب أيضا يبلغ ذلك للنظارين المذكورين وللجلاس

٣٠ سابعا - يصير تعيين العونة بمعرفة مجلس الزراعة كافي السابق وعلى المدير أن يتخذ كافة الاحتياطات المختصة بعدد أنفارا العونة ويتفق مع المهندس على رابطة تطهير الترع ومواعيد التطهير انما لا يجوز للمدير التدخل في كيفية اجراء العمل الهندسي الذي تقتضيه تلك العونة فان مسؤولية ذلك على باشمهندس المديرية الذي يستلم تحت مسؤوليته أيضا العمل عند انجازه من المقاولين

ويسوغ للمدبر عند اللزوم أن يستحضر الباشمهندس الى محل العونة لاختلاس سبل الانقار الذين يكونون أتعوا علمهم

٣١ ثامنا - اذا رأى المفتش داعيا الى قفل ترعة من الترع مدة تزيد عن أربعة عشر يوما فعليه أن يحظر المدير مقدا بذلك لئتمكن المدير من ابداء ما ربما يكون لديه من الاعتراضات في هذا الشأن قبل الشروع في القفل

٢٢ ناسعا - مقاولات - مقاولات مصلحة الرى تقسم الى قسمين الاول المقاولات التى يقدم عنها عطاءات ويعلن عنها فى الجرائد الرسمية ويتبع فيها أحكام اللوائح المرعية بنظارة الاشغال العمومية وهذا القسم يشمل مقاولات الحفر والردم التى يحتاج فيها الى استخدام أكثر من ألف نفريوميا وأعمال البناء التى تتجاوز تكاليفها ما تتي جنيته والاعمال التى يحتاج فيها الى الآلات ففى الاعمال التى من هذا القسم لا يطلب رأى المدير فى انتقاء المقاول انما يصير تبليغه الشروط المعقود مع المقاول وعليه فى أثناء العمل أن يستلفت نظر المهندس الى الكيفية المحرى بموجبها المقاول تنفيذ نصوص دفتر شروط المقاوله اذا تراى له لزوم ذلك

٢٣ عاشرا - اما القسم الثانى فىشمل مقاولات جميع أشغال الحفر والردم ونظهير الترع الصغيرة وأعمال البناء الصغيرة المنفردة وكذا ترميمات المباني الصناعية ومقاولات هذا القسم يعمل مرادها فى المديرية والمقنش يسلم المدير نسخة من شروط المقاوله وبعد فتح مظاريق العطاءات ينتخب المقاول باتحاد الرأى بين المدير والمقنش أو وكيله ولا يكونان مجبورين على قبول أقل عطاء وفى المقاولات التى من هذا القسم يجب على الاطلاق مراعاة ما يديه المدير عن استقامة المقاول وعلى المدير أن يفل جهده فى انتقاء المقاولين من نفس النواحي

الباب الثالث في الترع والجسور

أمر عال

(في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠)

في الترع والجسور العمومية

٣٤ المادة ١ - يراد بالترعة مجرى معدلرى أكثر من بلدين وتعتبر جميع الترع عمومية ونفقة انشائها وصيانتها على الحكومة وتعد من الاملاك العمومية ولا يسوغ لاحد من الاهالى المجاورين لها ان يشغال جسورها أو استعمالها^(١) وتعتبر من هذا القبيل الترع الموصلة المياه الى الخيضان المتسلسلة بالوجه القبلى والترع التى يطلب الاهالى من الحكومة تحويلها من نيل الى صيفى أو انشاءها على نفقتهم خاصة بجعل تفرضه عليهم الحكومة لهذا الغرض بنسبة انتفاعهم وبعد المدة المقررة لها تكون من أملاك الحكومة أما ترع اقليم الفيوم فلا تكون مقيدة بعدد البلاد التى تروى باعتبار الترفة فيه خصوصية أو عمومية بحسب حالتها ومنافعها^(٢)

في المساقى الخصوصيه

٣٥ المادة ٢ - يراد بالمساقه مجرى معدلرى بلد واحد أو بلدين أو لرى أرض مالك واحد ولو تكون المساقه معارة فى زمام بلدين أو أكثر والمساقى جميعها خصوصية بمعنى أن المستفيدين بعباها هم المكلفون بإنشائها وصيانتها وكذا جسورها تعد من الاملاك الخصوصيه^(٣)

(١) للحكومة الحق فى أخذ التربة اللازمة لترميم الجسور والترع من الاطيان لمحاورها اغلا لا يسوغ لها أن تستعمل هذا الحق الا باعتناء كل كاعتناء المالك على ك مع مراعاة تخفيف الأضرار بقدر الامكان عن الاملاك المترتب عليها حقوق الارتفاق (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩)

(٢) بحسب مشروع أمر عام مسوق للتصديق عليه من مجلس النظار ومعرض الآن على مجلس شورى القوانين للنظر فيه قد حذفت الجملة الاخيره من هذه المادة التى ابتدأها (فتعتبر)

(٣) ان الميرى لم يأخذ على عهدته الا خفرو ملاحظة الجسور العمومية والترع ذات الفائدة العمومية أما صيانة وحفظ وملاحظة الجسور والترع ذات الفائدة الخصوصيه فان المكلف بها هم الافراد المستفدون بها

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩)

ان الجسور والجسور المعدن لوقاية الاطيان الواقعة بين جسور النيل والجسور التى يعينها مجلس نفقات الزراعة فى كل سنة لتستعمل تحت الحفر والملاحظة تعتبر من الأشغال ذات الفائدة الخصوصيه الغير مكلفة جهات الحكومة لا تقويتها ولا بحفرها ولا ملاحظتها

ولا يسوغ توقيع المسؤولية على الحكومة فى نظير الأضرار التى تحدث من فيضان مياه النيل بسبب قطع جسر أو حوته من قبيل ما ذكر (حكم من المحكمة المذكورة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١)

وإذا كان المنتفع من المسقاة عموم أهالي البلد فللحكومة أن تجبر الأهالي إدارياً على تطهيرها (١)

في المصارف

المادة ٣ - يراد بالمصرف مجرى معدل صرف مياه الاراضي سواء كانت مياهى أو مياه سبيل أو صرف وهو عومى إذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى إذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط أما صيانة المصارف العمومية فعلى الحكومة وأما الخصوصية فعلى المنتفعين وتعتبر مصارف حيضان الوجه القبلى عومية أيضاً (٢)

في الاعمال الواقعة من الفيضان

المادة ٤ - يراد بالاعمال الواقعة من الفيضان الجسور والرؤس والصلايب والطرايد وغيرها من الاعمال التى تقام لوقاية الاراضى من غوائل المياه وهذه الاعمال تعد عمومية إذا كان الضرر الذى ينشأ عن عدم اجرائها أو اهمال صيانتها عمومياً وأما إذا كان الضرر خصوصياً فيكون اجرائها وصيانتها على المنتفعين

في اختصاصات مفتشى الري والباشمهندسين

المادة ٥ - مفتشو الري هم النائبون عن نظارة الاشغال والباشمهندسون ومهندسون المراكبة تابعون لهم واختصاصات مفتشى الري وعلاقاتهم مع المديرين هى محددة فى اللائحة الصادرة فى ديسمبر سنة ١٨٨٥

في رى الاراضى الداخلة الزمام مدة الفيضان

المادة ٦ - اذا كانت أرض منفصلة عن النيل أو إحدى الترع بأرض أخرى ملكاً آخر وكان فى هذا مجرى يوصل المياه الى الارض المنفصلة فلا يجوز لأصاحب الارض المار فيها

(١) الفقرة الآتية أضيفت الى هذه المادة فى مشروع الامر العالى السابق الاشارة منه على انه اذا كانت الارض المعتاد رىها من المسقاة تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض ملكاً واحداً أو لعدة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها كترعة من الترع العمومية اذا طلب المالك ذلك

(٢) الفقرة الأخيرة من هذه المادة المختصة بمصارف الحيضان قد جردت فى مشروع الامر العالى وأضيفت فيه فقرة جديدة كالمآت

أما إذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألف فدان ولو تكون فى تمام بلد واحدة فيعتبر من المصارف العمومية

المجرى أو لشترها فيما اذا بيعت أن يمنع سير المياه في أرضه إلى الأرض المنفصلة فإنما فعل ذلك يجبر ادرايا على إعادة المجرى بعد أن يعطيه صاحب الأرض المنفصلة تعويضا عما يلحقه من الضرر بسبب إعادة ذلك المجرى وهذا التعويض يقدره قومسيون بشكل من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن الباشا مهندس واثنين من عمد المديرية أحدهما ينتخبه من طلب مرور المياه والثاني ينتخبه صاحب الأرض التي ستمر المياه فيها وإذا تساوت الآراء فتكون الأبرحية للفرع التي منه الرئيس

في حقوق الارتفاق

٣٠ المادة ٧ - كل من يكون قد اشترى أرضا وكان له كافة حقوق الارتفاق المجهولة لهذه الأرض كالمساق والمصارف الخصوصية أو المشتركة المارة منها وتنفع منها الأراضي المجاورة لتلك الأرض لا يسوغ له بوجهم الوجوه أعداد هذه المساق والمصارف للزراعة أو تلافها أو ردمها بدون الحصول لذلك على التراضي كتابة من أرباب الأراضي المجاورة المنتفعة من هذه المساق والمصارف (١)

(١) القانون المدني المختلط

بند ٥١ الارتفاق هو تكليف مقرر على عقار شفعه عقار آخر وتنفع فيه شروط العقد الذي ترتب عليه وجود ذلك التكليف والاصطلاحات المحملة
بند ٥٢ حق استعمال مياه الترع التي أنشأها الحكومة أو جمعية يكون بقدر ونسبة الأراضي انفتقضي ربحها مع مراعاة ما يقتضيه القانون المتعلق بالجمعيات المعنية من الأهالي لهذا الخصوص
بند ٥٣ من أنشأ ترعة فله الحق في الانتفاع بمائها دون غيره وبيعه
بند ٥٤ يجب على كل صاحب أرض أن يجعل ممرًا في أرضه للمياه اللازمة لرى الأراضي البعيدة عن مأخذ المياه في نظير تعويض يعطى إليه مقدمًا بعد تقدير بمعرفة المحاكم وعند التنازع يحكم بالكيفية التي يكون بها إنشاء ذلك الممر وما يلزم من العمل بحالة تراعى فيها ما يمكن من تخفيف الضرر
وليس لصاحب الأرض التي يسقيها بالآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على أن يقبلوا مياهه بأراضيهم

عندما صاحب الأرض المؤخرة المار فيها مصرف ينزع صاحب الأرض المقدمة على حقه في تصريف مياهه في المصرف المذكور فالكلف بانبات حق استعمال هذا المصرف هو صاحب الأرض المقدمة ولأنه هو المدعى عليه في الخصومة

هذا والنص الأخير من بند ٥٤ من القانون المدني المختلط القاضي (بأن ليس لصاحب الأرض التي يسقيها بالآلات أو ترع أن يجبر أصحاب الأراضي التي دونه على أن يقبلوا مياهه بأراضيهم) لا ينبغي كون صاحب الأرض المقدمة له أن يستعمل المصرف المار في الأرض التي دون أرضه متى كان مشوا أن المصرف المذكور عومي (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ فبراير سنة ١٨٩٢)

في توقيف الآلات الرافعة أوسد الترع

- المادة ٨ - لا تطلب الحكومة تعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في إحدى الترع أو عن وقوف سيرها لأسباب قهرية أو لإصلاح أو تعديل تحكم الضرورة بإجرائها أو لولاى عمل آخر رأى مفتش الري ضرورة إجرائها أو لوازنة المياه في تلك التربة أو لحفظ منسوبها كسد ترعة مأمثلاً أو إيقاف الري أياماً في جزء منها أو في جميعها وذلك لإرسال مياهها إلى جهة أخرى أشد احتياجاً للري من الجهة التي أوقفت المياه عنها أو لتقبل مباشرة أى عمل من هذه الأعمال يجب على مفتش الري أن يحظر المدير عن ذلك طبقاً لما هو موضح بأحكام لائحة اختصاصات مفتشى الري والمديرين والعلاقات التي يقتضى أن تكون بينهم الصادرة في سنة ١٨٨٥ افرنيكه

في انشاء المساقى الصيفية

- المادة ٩ - اذا أراد أحد أرباب الاطيان أو أهالي بلد ما انشاء مسقاة في أرضهم لمرور المياه الصيفية فيقدمون طلبهم إلى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مع ارفاقه برأيه ومطوطاته اذا كانت لديه لمطوطات عنه واذا اتفق مفتش الري في رأى مع المدير فيصرح المدير بإعطائه الرخصة أو يرفضها حسب مقتضيات الاحوال ويكون انشاء المسقاة حقيقياً على نفقة الطالبين وإلزام الحق في أخذ ما يكتني أطيانهم من مياهها ولكن ملكيتهم فيها لا تخولهم ولو في زمن التحارب حق منع الغير من أصحاب الاطيان المجاورة لها عن أخذ مياه منها بعدما يأخذ أصحاب تلك المسقاة كفاية لأراضيهم منها وعلى هؤلاء أن يشتركوا مع أصحاب المسقاة في مصاريف الانشاء ونفقة الصيانة

في اجتياز المياه بأرض الغير اذا لم يمكن الري الآبه (١)

- المادة ١٠ - اذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه ري أرضه رياً كافياً إلا بإنشاء مسقاة تجتاز بأرض غيره ولم يكن في امكانه التراضى مع صاحب الارض على ذلك فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغه لمفتش الري مرافقه برأيه ومطوطاته اذا كان لديه لمطوطات عنها

(١) يجب على كل صاحب أرض أن يجعل ممراً في أرضه للمياه اللازمة لري أبعد أرض من مأخذ المياه في نظير فهو يرضع إلى مقدم ما يصرف النظر عما اذا كان منسوب الارض التي لها حق الارتفاع أعلى من منسوب الارض التي عليها حق الارتفاع

ويسقط الحق في التعويض المطلوب من صاحب الارض التي لها حق الارتفاع بوضع البسطة خمس عشر سنة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٠ ملونسة ١٨٨٨)

فيجبت مقتضى الرى فيها نفسه فى المحل المقصود أو ينيط الباشمهندس بقضيةها بعد أن يكون قد أخبر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل وإذا كان إنشاء المسقاة هو جلب المياه الصيفية وعارض صاحب الأرض المجاورة فى ذلك زعمانه بأن من وراء المسقاة فى أرضه يضر بها فيعين مقتضى الرى الجهة المراد من وراء المسقاة منها ويسند رأيه على البحث الدقيق الذى يجره عن مناسيب الأراضى والمياه فإذا اتضح أن إنشاء المسقاة أمر ضرورى فيخطر المدير بذلك مبيناً ما يراه فيه بالبراهين اللازمة فإذا أصر صاحب الأرض على المعارضة وكان المفتش والمدير متفقين بالاقرار على أهمية أحداث المسقاة فعليه (أى المفتش) حينئذ أن يبلغ المسألة إلى نظارة الأشغال العمومية وهى بعد البحث فى تقرير المفتش إذا أقرت على وجوب إنشاء هذه المسقاة تتخذ التدابير اللازمة لإلزام صاحب الأرض إدارياً بعدم المعارضة بإنشاء المسقاة فى أرضه وفى هذه الحالة يكون طالب المسقاة ملزماً بدفع عن الأرض التى تم قفها وتعويض الضرر إن كان له محل حسب ما يقدره القومسيون المذكور فى المادة السادسة ويتعين عليه تأدية المال الذى يكون من بوطا على الأرض (١)

(١) فى مشروع الامر العالى استبدلت هذه المادة بالمادة الآتية
إذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه رى أطيانه رياً كافياً إلا بإنشاء مسقاة فى أرضه ملكاً لغيره أو بأخذ مياه من ترعة يسبى أو من مسقاة موجودة بأرض غيره ولم يتيسر له التراضى مع أرباب الشأن فيرفع شكواه للمدير وهو يطلع المفتش الرى مشفوعة برأيه ولمحوظاته

ينظر مفتش الرى فى المسألة بمحل الواقعة ويقرر ما يراه فيها بعد أن يكون سمع أقوال الفريقين إذا حضر
ويسوغ له أن ينيط لهذا الخصوص باشمهندس المديرية أو وكيله الخصوص
يصبر اعلان جميع أرباب الشأن من اليوم والساعة للحضور بمحل الواقعة فبسل الميعاد بخمسة عشر يوماً بالاقبل أما إذا كان الغرض من المسقاة أو الترفة التبليية هو جلب المياه الصيفية الواردة من الصرف الطبيعى أو المرفوعة بالآلات وعارض صاحب الأرض المجاورة فى ذلك زعمانه بأن مرورها فى أرضه يضر بها فيترجيه مقتضى الرى بنفسه إلى محل الواقعة ويجعل أساس تقريره البحث الدقيق الذى يجره عن مناسيب الأراضى والمياه
إذا جاء هذا التقرير بموافقا للطلب وحصل الاتفاق من المدير مع المفتش على التقرير المذكور فيصدر قرار بذلك ببيان الأسباب المبني عليها

يعلن القرار المذكور بالطريقة الإدارية إلى أصحاب الاطيان الواقعة المعارضة منهم ولكل منهم أن يقدم معارضته فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلانه إلى نظارة الأشغال العمومية وهى تحكم فى المسألة نهائياً وعلى كل حال يجب على طالب المسقاة أن يدفع عن الأرض التى تؤخذ للمسقاة المستجدة والمال المربوط عليها وتعويضاً أيضاً فى نظير الأضرار الناشئة

المبلغ المقتضى دفعه يصير تقديره بمعرفة القومسيون المذكور فى هذا الامر

هذه المادة تلتى المادة العاشر من الامر العالى الرقم ٨ مارت سنة ١٨٨١

في هدم كفاية المياه في المسقاة

المادة ١١ - اذا رأى صاحب الارض أن ليس له من المياه ما يفي باحتياجه لزراعته فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الري مرفقاً برأيه ومحوظاته اذا كانت لديه لمحوظات فيجبت مفتش الري فيما اذا كان ابراد المسقاة المعدة لري تلك الاراضي كافياً وفيما اذا كان يحتاج الحال لتوسيع المسقاة معقداً في كل ذلك على مقدار مساحة الارض ونوع المزروعات النابتة فيها فاذا اقتضى الامر توسيع المسقاة وكان المالك المجاور يعارض في ذلك فعلى مفتش الري أن ينطلق بنفسه الى المحل المقصود أو يرسل باثمه مهندس المديرية نائباً عنه بعد أن يكون قد أخطر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل وبشرع في اجراء التحقيق اللازم ويبدى رأيه في ذلك فاذا كان رأيه لا يرضى المالك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال وهي اذا رأت وجوب اجراء هذا التوسيع فتقرر اجراءه فان كان لا يحدث منه ضرر لمزروعات المعارض ولا يكلف هو بشئ من النفقة فلا يكون له حق المطالبة بشئ وان كان المقصود من التوسيع توصيل المياه الكافية في زمن الفيضان وكان يحتاج فيه الى أخذ أرض من الاراضي المجاورة فيجبر صاحب تلك الارض على تسليم ما يلزم من أرضه لهذا التوسيع بعد استيلائه على التعويض عن قيمة الارض وعمالطقتها أيضاً من الضرر بحسب ما يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة واذا كان التوسيع هو لتوصيل المياه الصيفية فتراعى في ذلك أحكام المادة السابعة

في استبدال المسقاة

المادة ١٢ - اذا أراد أحد ارباب الاطيان أن يستبدل مسقاة معدة لري أراضيهم بمسقاة أخرى غير هاو عارض مجاره في ذلك فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الري مرفقاً برأيه ومحوظاته اذا كانت لديه لمحوظات فينطلق مفتش الري بنفسه أو يرسل باثمه مهندس المديرية الى المحل المقصود بعد أن يكون قد أخطر الفريقين قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل لتحقيق المسألة لا بدعاً من رأيه في وجوب هذا الاستبدال أو عدم وجوبه فان أصر الجار على المعارضة في ذلك فترفع المسئلة الى نظارة الاشغال فان أقرت على الاستبدال وكان الغرض منه ايصال المياه في زمن الفيضان فيجبر الجار اذ اراد اياً على الاتصاف عن المعارضة أما في زمن التصريف فلا يحصل الاستبدال الا برضا أصحاب الاطيان التي يقتضى مرور المسقاة في أطيانهم وفي كلتا الحالتين يعطى لهم التعويض الذي يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة

في احداث فم في ترعة أو اقامة آلة رافعة عليها

٣٦ المادة ١٣ - اذا أراد أحد أصحاب الاراضى احداث فم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك الترعة فيقدم طلبه للدير وهو يلغى لمفتش الرى مرفقاً بأية ملحوظات مانا كانت لديه ملحوظات فيجمل مفتش الرى الطلب على باشمهندس المديرية وهو يحكم بجواز ذلك أو عدم جوازه فان حكمه بجوازه وكان المراد اقامة ساقية فيعطيه الرخصة اللازمة أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسئلة على مفتش الرى لاعتمادهامنه وفي كلتا الحالتين يجب على الباشمهندس أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير معلناً له أن اراد هذه الترعة يتوذن باحداث المسقاة أو اقامة الآلة الرافعة ولا ضرر على أصحاب المساقى الخلفية من هذه الترعة ويشترط على الطالب قبل اعطائه الرخصة مباشرة كل ما يلزم من الاعمال وازنة مياه المسقاة ووقاية جسور الترعة على نفقته خاصة أما النقطة التى يجب ان تنشأ فيها أو تقام عليها الساقية فيعينها الباشمهندس أما اقامة الآلات الثابتة والمنقلة التى يديرها البخار أو الريح أو التيار فتتبع في شأنها أحكام الامر الأعلى الصادر فى ٨ مارث سنة ١٨٨١ ولا يجوز فى أى حال من الاحوال تركيب ساقية أو ناوت بدون رخصة من الحكومة وفى حالة الاجابة تعطى هذه الرخصة مجاناً

في ابطال مسقاة لمنع الضرر

٣٧ المادة ١٤ - اذا رأى مفتش الرى مسقاة لا منفعة منها للرى وهى مائعة للصرف أو محدثة رشحاً أو موجهة لذهاب المياه سدى أو مضرة بالزراعة فيتفق مع المدير فى شأنه بعد أن يأخذ المدير رأى أرباب المنفعة فيها ويبلغ آراءه الى نظارة الاشغال العمومية وهى تأمر بسد المسقاة عند انتهاء الحصاد وتصرح لأصحاب الاراضى المجاورة بردمها مادام فى الامكان الاستغناء عنها بمسقاء أخرى للرى أقرب منها نفعاً ومائعة للضرر بالكلية أما الارض الحادثة من ابطال المسقاة فتسرى عليها أحكام لوائح الحكومة المختصة بذلك

في تضيق بربخ فم المسقاة أو تغيير مستوى فرشته

٣٨ المادة ١٥ - اذا رأى مفتش الرى ان ربخ فم المسقاة واسع أكثر من الاقتضاء أو أن مستوى فرشته يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الاراضى التى ترويه ا تلك المسقاة فعليه أن يخطر أصحاب الاراضى قبل أو ان الحصاد بثلاثين يوماً على الأقل بعزمه على تعديل

اتساع البريج أو تغيير ارتفاع فرشه بعد الحصاد مراعيًا في ذلك حالة الزراعة فإذا بدا لهم اعتراض على ذلك فترفع المسئلة إلى نظارة الاشغال العمومية فإن أقرت على رأى المفتش فنفقة التعديل أو التغيير تكون على الحكومة

في انشاء مصرف يصب في أرض الغير

المادة ١٦ - إذا أراد أحد أرباب الاطيان تصريف مياه أرضه ودعت الحال الى ٣٩
احداث مصرف ترميهاه في أراضي الغير ولكنه لم يتمكن من التراضى معه على ذلك فيرفع شكواه الى المدير وهو يلغها المفتش الرى مرفقة برأيه وملحوظاته ان كان لديه ملحوظات عنها ليعين مفتش الرى الخط الذي يجب ان يسير فيه ذلك المصرف فان تعذر الحصول على الارض لمروا بالمصرف فيتداول مفتش الرى مع المدير في ذلك ثم يبلغ هذه المسئلة الى نظارة الاشغال العمومية فإذا أقرت على انشاءه فتتخذ التدابير اللازمة على نحو ما ذكر في المادة العاشرة ويكلف الطالب بالنفقة جميعها بحيث لا يضرك ذلك المصرف بالاراضى التي يمر فيها ويكون رأى مفتش الرى في هذا الخصوص حتميا لا يقبل الاستئناف

في اصلاح مسقاة لمنع الضرر

المادة ١٧ - اذا امرت مسقاة (أو مصرف) في أرض وأحدث فيها ضررا متساويا كان ٤٠
من عدم تطهير المسقاة أو عدم انتظام جسورها فلصاحب الارض أن يرفع شكواه الى المدير وهو يتداول مع مفتش الرى أو باشه مهندس المديرية ويأمر بسد المسقاة ونحما عن المتنفعين فيما اذا تراى له أن لازم لها أو تطهيرها اذا تراى له ضرورة ذلك وأما اذا كانت ضرورية وليس للمتنفعين طريقة أخرى للرى بدونها فالمدير يكلف أولئك المتنفعين بحفظها وما بحالة صالحة أو بأن يدفعوا الى صاحب الارض تعويضاً عن التلف الذى أصاب أرضه بسبب مرور تلك المسقاة (أو المصرف)

في استبدال مسقاة لعدم توفيتها بلوازم الرى

المادة ١٨ - اذا رأى صاحب الارض أن موقع المسقاة المارة في أرضه يجعل تلك ٤١
المسقاة غير وافية بالرى ورغب استبدالها بمسقاة أخرى فيقدم طلبا بذلك للمدير وهو يبلغه المفتش الرى مرفقا برأيه وملحوظاته اذا كان لديه ملحوظات فيصرح مفتش الرى بإبطال المسقاة واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الارض بشرط أن تكون المسقاة الجديدة وافية تمامًا

بالغرض المقصود ولا تقل اتقاناً عن المسقاة الأصلية ولكن لا يجوز له سد المسقاة الأصلية إلا بعد اتمام الجديدة واعيداده للرى وأما إذا كان لا ينتفع بالمسقاة إلا صاحب الأرض التي تمر منها فله أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة بذلك

في تعذر اصلاح مسقاة

٤٢ المادة ١٩ - إذا كانت المسقاة معدة لرى بلد أو بلدين ولم يتفق المنتفعون به على اصلاحها للرى النيلي أو الصيفي في أراضيهم وتشكى أحدهم الى المدير من ذلك فعلى المدير أن يوجه الباشا مهندس الى المحل المقصود لتحقيق الشكوى فإذا انضح أن اصلاح المسقاة ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف المنتفعين باصلاحها فإذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنفاق كافية يملأهم أو لعدم مقدرتهم على دفع نفقة ذلك الاصلاح فيمكن للحكومة تصليحها على نفقة اتمام العمليات العمومية المقررة وتأخذ منهم قيمة تلك النفقة في مواعيد تقررهما المديرية بحسب مقدرتهم وتتجاوز الحكومة عن طلب قيمة النفقة منهم إذا تحقق لها عدم اقتدارهم وتحكم نظارة الداخلية قطعياً في مسئلة عدم المقدرة

في ردم المسقاة أو تدمير جسورها

٤٣ المادة ٢٠ - إذا تقدمت للمدير شكوى من أحد الافراد المنتفعين بمسقاة قديمة العهد خاصة ببلد واحد أو بلدين أو بفرد واحد أو بجهة أفراد وأربابهم مكلفون بصيانتها بحسب نص المادة الثانية بأن أحد المنتفعين معه في المنفعة قد دمر جسور تلك المسقاة أو ردم جزأ منها واختلسه لنفسه فيبلغ المدير الشكوى للمفتش الرى مرافقة برأيه وملاحظاته إذا كان لديه ملاحظات عنها فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه باشا مهندس المديرية لتحقيق الشكوى بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بخمسة عشر يوماً على الأقل فإذا انضح تدمير الجسور أو ردم المسقاة فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة لاعادتها الى أصلها ويخبر المدير عنها وهو (أى المدير) يلزم المعتدى ادارياً بنفقة إعادة المسقاة ويكون تحصيل النفقة طبقاً لاحكام الامر المؤرخ ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠

في قلع الاشجار من الجسور وميول الترع

٤٤ المادة ٢١ - إذا ثبت أن لاحد الافراد أشجاراً مغروسة على جسور إحدى الترع أو ميولها أو وسطها طمخها وكانت تلك الاشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه التربة أو تعطل الملاحه فيها

أو تمنع المسير على جسورها فعلى مفتش الري أو باشه هندس المديرية أن يكلف صاحبها بالزتها
فإذا توقف يطلب من المدير المصادقة كذبة على ضرورة قلع تلك الاشجار أو اقتضاب (تقليم)
فروعها وعند ذلك يأمر بقطعها ثم يبيعها والتمن الناتج من ذلك يدفعه الى صاحب الاشجار
بعد خصم ما يكون قد أنفق في سبيل ذلك

في اباحة زرع الجسور وأقواع الترع

المادة ٢٢ - تجوز زراعة الجسور الغير المعدة للورور وأقواع الترع النيلية على نحو ٤٥
العادة المألوفة في القطر المصري غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بما يصيب زراعته
من التلف بسبب عمل الاصلاحات والتطهيرات اللازمة لها لكن اذا بوشرت تلك الاعمال فعلى
مفتشى الري حينئذ أن ينهوا على من يكونون قد نبهوهم لاجرائها يبذل الجهد لمنع الضرر عن
الزراعة بقدر الامكان أما الاراضى التى تؤجرها الحكومة كل سنة قبل تقرير الاعمال العمومية
السوية فلا يكلف مستأجرها دفع اجار ما تلف زراعته منها بسبب اجراء أى عمل من هذا
القبيل قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها

في جعل الجسر المعتاد زرع طريقا عموميا

المادة ٢٣ - اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرع طريقا عموميا أو كان من ٤٦
الاقضاء لا ي سبب من الاسباب يمنع الزراعة في ذلك الجسر فعلى المفتش أن يطلب من المدير
ابلاغ زارع ذلك الجسر بعدم جواز زرع مرة أخرى بعد حصاد الزراعة الموجودة فيه فان لم
يعمل بهذا البلاغ وعاد فزرع الجسر فلا يكون له الحق حينئذ في مطالبة الحكومة بشئ ما فيها
اذا أمر المدير بالزالة ما يكون قد زرع فيه انما اذا كان الجسر مكلفا على الزارع وهو يدفع ماله
سنويا فعلى الحكومة أن ترفع ما عليه من المال وتشره من الاملاك العمومية

في اقامة أو ترميم برنج تحت جسر النيل أو تحت ترعة

المادة ٢٤ - اذا تبين لمفتش الري أن برنجاً من البراج المقام تحت جسر النيل أو تحت ٤٧
ترعة أو غيره من أعمال الوقاية سي البناء أو هو خرب أو فيه علة أخرى تجعل الجسر على الدوام
عرضة للنظر فله أن يأمر صاحبه بترميمه أو بتجديده زمن الشتاء في مدة أربعين يوماً فإذا مضت
هذه المدة ولم يجر صاحبه شيئاً من ذلك فعلى مفتش الري أن يطلب من المدير اجراءه في مدة أخرى
قدرها أربعون يوماً أيضاً فهو (أى المدير) يكلف صاحب البرنج بمباشرة الترميم أو التجديد

في المادة المذكورة فإن امتنع المدير حينئذ أن يجري ذلك بنفقة تحصل اداريا منه طبقا لاحكام الامر الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ فاذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البرميج فلتفتش الري أن يأمر بسده حالا أو ازالته بالكلية فيما اذا دعت الحال لذلك أمنا على الجسور وعليه أن يحظر المدير بذلك ويوصل المياه الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البرميج بأية طريقة أخرى

في أعمال الوقاية والتحفظ من غوائل المياه

٤٨ المادة ٢٥ - اذا دعت أعمال الوقاية من غوائل المياه الى إشغال قطعة أرض منزرة كانت أو غير منزرة أو هدم منزل أو غيره من الابنية فالحجز الذى يؤخذ من المالك لهذا الغرض يقاس أولا ثم يقدر المدير عنه بالاتحاد مع القومسيون المذكور في المادة السادسة بعد ما يكون قد وقف على المحفوظات المالك ومفتش الري وعلى المفتش أن يوضح بوجه التقريب المنفعة التى تنجم عن أعمال الوقاية المذكورة فى منع التلف عن بقية أرض المالك وعند تقدير ثمن الجزء المأخوذ منها يجب مراعاة هذه المنفعة ويكون تقدير الثمن بحضور المالك فان أقرت عليه نظارة الاشغال يدفع له فان لم يقبل فلا يلتفت الى عدم قبوله

وفي حالة الخطر أثناء فيضان النيل يمكن للمدير أن يباشر أعمال التحفظ على المفقور ويشغل أرضا منزرة أو غير منزرة ويهدم بيتا أو غيره من الابنية لاجراء أعمال الوقاية المستعجلة ويكتفى امال حينئذ باجراء اثنين ما يؤخذ بمعرفة المدير أو من ينوب عنه بالاتحاد مع الباشا مهندس ومهندس المركز واثنين من عمد وفي حالة تساوى الآراء يكون رأى المدير أو وكيله مرجحا

في تحوّل النيل عن مجراه

٤٩ المادة ٢٦ - اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكون من ذلك جزيرة صغيرة أو حدثت أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقام عليه آلة رافعة مصرح بها قانونيا ورأت الحكومة لزوم بيع الارض الحادثة أو ايجارها فلصاحب الآلة مطلق الحق بان يحفر مسقاة تمر فى تلك الارض لا يصل المياه الى تلك الآلة بدون مطالبته بشئ ما عن ذلك

في شحن المراكب وتفريغها

٥٠ المادة ٢٧ - يسوغ لأصحاب المراكب فى كل حين شحن مراكبهم وتفريغها فى الموارد المعسدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضرر لما لهذه الجسور ولا ما يمنع المسير عليها غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن النيل بأرض

لاحد الافراد ولا يمكن الوصول اليها من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الارض عن استعمال طريق لمرور مشحونات مراكبهم ويدفعون له اجارا مناسباً عن ذلك فان لم يرض بهذا الاجار فيجبر على قبول الاجار الذي يقدره القومسيون المذكور في المادة السادسة وعلى وجه العموم لا يجوز لأصحاب المراكب انشاء أو تعمير مراكب الاعلى المسطح من جهة المياه

في عدم الحق للمراكبية بمطالبة الحكومة

- المادة ٢٨ - لا يحق لأصحاب المراكب مطالبة الحكومة بشئ مما اذا حصل لراكبهم تأخير من جراء سترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل بحيث يصير إعلانهم بإجراء السد على قدر الامكان

في غرق المراكب أو تشطيطها (تشحيطها)

- المادة ٢٩ - اذا غرق مركب في النيل أو في احدى الترع العمومية أو شطط ونشام ذلك عطل الملاحة أو توقيف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس بإخراجه من النيل فان لم يخرججه في ظرف حشرين يوماً متتالي من تاريخ ذلك الامر فالمحافظ أو المدير يباشر حينئذ اخراجه على نفقة صاحبه فاذا حصل للمركب أثناء الاخراج عوارماً أو تلف مشحونه فلاحق لصاحبه في مطالبة الحكومة بشئ عن ذلك فان أبى صاحب المركب أن يدفع المبلغ الذي يكون قد صرف على اخراج مركبه في ظرف خمسة عشر يوماً متتالي من تاريخ تكليفه بالدفع فيجوز حينئذ للمحافظ أو المدير أن يبيع المركب ومشحونه ويسقط من ثمنه المبالغ التي تكون قد انقضت في سبيل اخراجه ويدفع الباقي الى صاحبه أما اذا كان صاحب المركب لا يعلم بغرق مركبه أو علم وكان فقيراً فالمحافظ أو المدير يأمر بإخراجه فاذا كانت نفقة اخراجه أزيد من ثمنه وغن مشحونه فالزيادة تكون على الحكومة وفي كلتا الحالتين على باشمهندس المديرية أن يعطي التعليمات اللازمة لاجراء هذا المركب

في وضع المعادى في الترع

- المادة ٣٠ - لا توضع المعادى في الترع ما لم يصادق مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها ولا يكتفى به مرجع نظارة المالية لأن النقطة التي تختار لأقامة المعادى (المعدية) يقتضى اقراء مفتش الري أيضاً عليها أما المعادى القديمة فاذا تراءى لمفتش الري أن وجودها

في محلها مضربا لرى وكان في الامكان نقلها الى نقطة مجاورة للنقطة التي هي فيها بدون أن يعطل ذلك مسير المارة فعليه مخبرة المدير بنقلها أما اذا لم يمكن نقلها فيختار مقتش الرى مع المدير ثم يعرضان المسألة على نظار في المالية والاشغال العمومية فاذا أقرت على ابطال المعسدية فترفع عواندها ويقام كوبرى عوضا عنها للرور العام ولا يكون لاصحاب المعسدية الحق في مطالبة الحكومة بشئ مما

في تعطيل سير المياه

المادة ٣١ - من يعمل علامات الاعمال الآتي بيانها بدون تصريح الهندسة ٥٤
أولا - اقامة جسر أو القاء أجبار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه
ثانيا - سد أو فتح أبواب الاهوسة أو مس أى جهاز آخر من الجهازات المعدة لوقاية القناطر
ثالثا - ازالة جسر يكون قد أقيم في التربة لسدها أو تقليل ايرادها
يلزم بإعادة الشئ لأصله واذا امتنع تعلمها الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام الامر المؤرخ ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠

في القاء رمم الحيوانات أو غرس أو تاد للصيد في النيل أو في الترع أو في المصارف

المادة ٣٢ - يعاقب بغرامة قدرها من عشرين قرشا الى مائة قرش ٥٥
أولا - من يلقي في النيل أو في ترعة أو مصرف عموى رمة حيوان أو مادة أخرى تفسد مياهها

ثانيا - من يغرس في ترعة أو تادا (خوازيق) لربط شباك الصيادين فيها
واذا لم يعلم القاعل للمخالفة المنوء عنها في الفقرة الاولى من هذه المادة تحصل الغرامة من مشايخ البلدا التي ألقبت الرمة منها واذا لم تعلم البلدا في مشايخ البلدا التي توجد الرمة أمامها (١)

في الاعمال المضرة بالرى

المادة ٣٣ - من يحدث علامات الاعمال الآتي بيانها بدون أن يصرح بذلك رسميا ٥٦
وكان العمل مجلبا للضرر في جسور النيل أو التربة أو المصرف العموى أو دأعا يمنع المسير على الجسور أو غير ذلك وهذه الاعمال هي

(١) في مشروع الامر العالى السابق الكلام عنه المسؤولية تعود على مشايخ البلدا التي تكون الرمة قد ألقبت في أراضيها وليس على مشايخ البلدا التي وجدت الرمة أمامها

أولا - اقامة بناء أو دولاب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شاكل ذلك فهذه الاعمال اذا أحدثت على هذه الكيفية تزال حالا

ثانيا - أخذ أتربة من الجسور

ثالثا - احداث قطع في جسر التربة أو عمل فملرور المياه منه

رابعا - دفن رمة في الجسر

خامسا - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مجرى ساقية أو وادي أو مسقا .

على ميول التربة

سادسا - احداث ضرر ما في جروف مصرف عمومي عند قصر في مياه الاراضى فيه أو ردم

أرض المصرف بالطين أو الرمل اللذين يجلبهما مياه الصرف من الخارج (١)

يلزم بإعادة الشيء لأصله واذا امتنع فعله الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه

طبقا لاحكام الامر الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

في اقامة قنطرة أو غيرها على احدى الترع

المادة ٣٤ - لا يجوز لاحد أن ينشئ في احدى الترع قنطرة دائمة كانت أو مؤقتة

أو أن يضع ماسورة أو سحارة الا اذا صرح له بذلك

في فتح فم ترعة أو تركيب آلة عليها للرى

المادة ٣٥ - لا يجوز لاحد أن يأخذ ماء من ترعة أو من مسقا سواء كان ذلك بفتح فيها

أو باحداث قطع في جسر التربة أو بآلة يستعملها لرفع المياه في الايام التي ينبه فيها مفتش الرى

أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه التربة للرى في الاحوال المذكورة في المادة الثامنة من

هذا الامر

في المراكب المصرح لاربها بالشحن والتفريغ

المادة ٣٦ - من يكلف أرباب المراكب المصرح لهم بالشحن والتفريغ على جسر النيل

(١) في مشروع الامر العالي صار اضافة الشرطين الآتيين الى هذه المادة

سابعا - نصير في مياه المصرف في ترعة عمومية

ثامنا - احداثات تغيير ما في هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم عموميا أو خصوصيا لمقايما على

جسر النيل أو على جسر ترعة عمومية

والترع والمصارف العمومية بدفع شئ من العوائد عن مراكبهم أو بكرهم على ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها في مادتي ١٠٢ و ١٤٦ من قانون العقوبات الاهلي

في اختلاس مهمات حفظ النيل

٦٠ المادة ٣٧ - لا يجوز لحدن يأخذ أربعة أو أحجاراً أو أخشاباً أو غير ذلك من المهمات المخصصة لجسور النيل أو لعمل من أعمال الحفظة أو يأتي أمراً ما يضر بالأعمال الصناعية الا اذا صرح له رسمياً بذلك

ومشايج البلاد الذين يقع في دركهم أمر من هذه الامور ولم يخبروا الحكومة عنه يكونون مسؤولين لديها ادارياً

٦١ المادة ٣٨ - من خالف أحكام المواد ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من هذا الامر يعاقب بالحبس من ثلاثة شهور الى سنتين وبغرامة توازي على الاقل قيمة المصاريف التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية وتباشر هذه النظارة من تلقاء نفسها اجراء الاعمال التي يستدعيها حصول المخالفة (١)

٦٢ المادة ٣٩ - مشايخ البلاد والكفور ونظار الجفالك والعرب مسؤولون عن حفظ الجسور والترع والاعمال الصناعية الموجودة في دائرة كل منهم ويعاقبون بالعقوبات المنصوص عنها في هذا الامر عن الجنح والمخالفات الميينة فيه التي لا يتيسر معرفة مرتكبيها

٦٣ المادة ٤٠ - ينبغي كل ما كان من الاحكام السابق صدورها مخالفاً للاحكام هذا الامر

أعمال

(في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

٦٤ المادة ١ - تعدلت المادة الثامنة والثلاثون من الامر الرقيم ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ كما يأتي

من خالف أحكام المواد ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٧ من الامر الصادر في ٢٢ شعبان سنة ١٣٠٧ (١٢ ابريل سنة ١٨٩٠) يعاقب بالحبس من شهر الى ستة شهور وبغرامة توازي على الاقل قيمة المصاريف التي تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تجاوز ثلاثة أضعافها وبإشتر هذه النظارة من تلقاء نفسها اجراء الاعمال التي يستدعيها حصول المخالفة

(١) في مشروع الامر العالي صارت مزيل مدة الحبس وتعيين قيمة الغرامة التي تحكم بها

ويصدر الحكم بالعقوبة من قومسيون ادارى مؤلف من المدير ومن بائمه هندس المديرية أو من ينوب عنه ومن ثلاثة عمد من نفس المديرية يعينهم ناظر الداخلية ويكون الحكم بأغلبية الآراء ولا يقبل فيه الطعن بوجه من الوجوه

المادة ٢ - يكون الحكم بالعقوبة المنصوص عنها بالمادة الثانية والثلاثين من الامر السالف المذكور من المدير وحده ولا يقبل الطعن فى حكمه

المادة ٣ - تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الامر الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ وفى حالة عدم تحصيل الغرامة يحبس المحكوم عليه أربعة وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشاً منها

المادة ٤ - يقرر ناظر الداخلية فى لائحة مخصوصة طرق المرافعة الواجب اتباعها أمام القومسيون الادارى

قواعد من نظارة الداخلية

(فى ١٦ مارت سنة ١٨٩١)

المادة ١ - كل مخالفة تقع ضد نصوص الامر العالى الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بصيرائها فى محضر موقع عليه من مهندس المركز والمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت فى دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو المدة المذكورين وإذا كان العدو والمشايع غائبين وقت تحرير المحضر فيصير التوقيع عليه من مهندس المركز ومن أحد رجال البوليس

المادة ٢ - المحضر يكون حجة على من وقعت منه المخالفة ما لم يثبت ما ينفيه

المادة ٣ - يلزم أن يكون المحضر مشتملاً على ما يأتى

أولاً - بيان المخالفة

ثانياً - المحل الذى وقعت فيه

ثالثاً - اسم ولقب وصناعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

ويجب أن يوضع فيه تاريخ تحريره ثم يرسل فوراً وفى ظرف ثلاثة أيام بالاكثرا الى بائمه هندس المديرية كى بعد الاطلاع عليه يرسله للمديرية فى ميعاد ثلاثة أيام على الاكثرا مع تقرير منه مبين فيه ما يجب استرداده ليبنى على ذلك الحكم

- ٧١ المادة ٤ - في حال ورود تقرير الباشمهندس الى المديرية يجب قيسته في دفتر مخصوص
يوجد بطرف مستخدم يقوم بوظيفة كاتب ويلزم أن يكون هذا الدفتر مشتملا على ما يأتي
أولا - تاريخ وصول التقرير
ثانيا - تاريخ المحضر
ثالثا - بيان المخالفة
رابعا - اسم ولقب وصنعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة
ويذكر في هذا الدفتر زيادة على تلك البيانات تاريخ تكليف مرتكب المخالفة بالحضور أمام
القومسيون ويوم الجلسة التي دعي إليها وبيان مختصر ما تم فيها ويكون كل ذلك بالصيغة
الآتية يانها
- ٧٢ المادة ٥ - يجب على كاتب القومسيون أن يحضر في ظرف ٢٤ ساعة من وقت
وصول التقرير علم خبر لمن وقعت منه المخالفة الحضور أمام القومسيون ويلزم أن تكتب
نسختان من علم الخبر وأن يبين فيه ما يأتي
أولا - اسم ولقب ومحل سكن وصنعة مرتكب المخالفة
ثانيا - بيان المخالفة
ثالثا - العقوبات المطلوب الحكم بها عليه
رابعا - اليوم والساعة المعينان للحضور أمام القومسيون
- ٧٣ المادة ٦ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة من علم الخبر للشخص المطلوب
حضوره ويذكر هذا التسليم في ذيل علم الخبر ويصير امضاء من المأمور المكلف بالتسليم بعد وضع
تاريخ التسليم وعلى الشخص المطلوب حضوره أن يضع ختمه أو امضاءه على ذات اعلان التسليم
اذا لم يوجد الشخص المطلوب حضوره في محله أو وجد وامتنع عن استلام علم الخبر فيذكر
غيابه أو امتناعه عن الاستلام ويضع شيخ البلد أو اثنان من رجال البوليس امضاءهما على ذلك
- ٧٤ المادة ٧ - يكون التكليف بالحضور ليعادة غاية أيام كاملة
- ٧٥ المادة ٨ - يجب على الشخص المطلوب حضوره أن يحضر بنفسه في اليوم المحدد أمام
القومسيون ويبدى أوجه الدفع شفاها ويحوز له أن يطلب شهادة شهود في وقت مع شهادة
الشهود في ذات يوم الجلسة وعلى الكاتب الذي يحضر بالجلسة أن يحرم ذكره بالأوجه التي
يدينها مرتكب المخالفة لثقي ما هو مسند اليه وشهادته الشهود ان كانت تقدمت

واذا حضر الشخص الذي كلف بالحضور فلا يجوز أن يرفع أي مسألة كانت بشأن عدم استيفاء الاجراءات المقررة بل يترتب على مجرد حضوره عدم اعتباره ما كان من هذا القبيل

المادة ٩ - يصدر الحكم من القومسيون بعد سماع أقوال المتهم والشهودان كلوا ٧٦ ويجب النطق به في الجلسة نفسها ويكون مشتملا على الاسباب التي بني عليها ولا يجوز الطعن فيه بأي وجه كان

المادة ١٠ - اذا لم يحضر الشخص الذي كلف بالحضور في الجلسة المعينة فيجب على القومسيون أن يتحقق من استيفاء الاجراءات المدونة في مادتي ٦ و ٧ من هذه اللائحة أو عدم استيفائها واذا ظهر له قصور فيها فيصرح من تلقاء نفسه بلفوها ويأمر بتكليف مرتكب المخالفة بالحضور مرة ثانية

المادة ١١ - اذا ظهر استيفاء الاجراءات المقررة فيحكم القومسيون في غيبة مرتكب المخالفة و يعلن هذا الحكم ويجوز الشروع في تنفيذه عقب الاعلان فورا ما لم تحصل المعارضة فيمن المحكوم عليه بمجرد التصريح بذلك للأمر المكلف بالتنفيذ فيجب حينئذ على هذا الأمر أن يوقف التنفيذ ويكلف المعارض بالحضور في ميعاد لا يزيد في أية حالة كانت على ثلاثة أيام

المادة ١٢ - يجب اثبات التكليف بالحضور بوضع ختم أو امضاء المعارض في ذيل ورقة التكليف الاصلية

المادة ١٣ - اذا لم يحضر المعارض في الجلسة الثانية فيجب على القومسيون أن يؤيد الحكم الاول بعد التحقيق من استيفاء الاجراءات المدونة في مادتي ٦ و ٧ ولا يكون هذا الحكم قابلا بعد ذلك للطعن فيه بوجه من الوجوه ولا يجوز في أية حالة كانت إيقاف تنفيذه

المادة ١٤ - بصير تنفيذ حكم القومسيون بالموافقة لتصوص الامر العالي الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠

الباب الرابع في الآلات الرافعة

أمر مال

(في ٨ مارت سنة ١٨٨١)

- ٨٢ بند ١ - لا يجوز تركيب آلات رفع المياه لرى الاراضى أو لتجفيفها ثابتة كانت أو متحركة بديرها البخار أو تيار الماء أو الرياح الامن بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية أو المصالح التابعة لها^(١) وهذا الترخيص لا يقضى لصاحب الامتياز بأن يكون له حق في امتلاك شئ من الاراضى الميرية التى ترمها المواسير أو المجارى أو البرامج المعدة لاختذ المياه سواء كانت تلك الاراضى مما يجوز التصرف فيه أو لا يجوز وبما أن الحكومة لا تدخل لها فيما بين صاحب الامتياز والغير من العلاقات فصاحب الامتياز هو المسؤول عن كافة ما يحصل لغيره من الاضرار أو خلاف ذلك بسبب تركيب آلة رافعة أو باسباب أخرى
- ٨٣ بند ٢ - لا يرخص بتركيب الآلات الرافعة الثابتة الاعلى شواطئ النيل انما يسوغ لنظارة الاشغال العمومية أن ترخص على وجه الاستثناء بتركيبها على بعض الترع فالحكم بموافقة الترخيص بذلك مختص بتلك النظارة دون سواها ولها الحرية المطلقة في تقرير ما يلزم درجه من التكاليف والشروط فى الرخصة بحسب مقتضيات الاحوال^(٢)

(١) انه بموجب اللوائح والاورام منوع تركيب آلات للرى وحرم سابق على شواطئ الانهر والترع بدون رخصة بذلك

ولمهدرا الحق عند وقوع مخالفة ضد الاوامر اشارة اليها أن يأمر بتوقيف الاشغال وازالتها ولو كان ذلك فى حق أحد الأجانب (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١)

ان الامر العالى الرقم ٨ مارت سنة ١٨٨١ المختص بتركيب آلات رافعة مما يتعلق باعمال الرى يعتبر من القوانين واللوائح التى تجرى احكامها على الاستغناء بالعقارات الكائنة خارج دائرتها المدن ولجهة الادارة الحق فى أن توقف سير ادارة أى آلة رافعة مركبة بدون رخصة ولا يمكن صارا الحصول على رخصة جديدة عنها فى المواعيد المقررة لذلك

وبجهة الادارة المحكم دون غيرهما فيما تراه من جهة موافقة اعطاء الرخصة او عدم اعطائها بدون أن تلزم بتضمينات فى حالة الامتناع عن اعطاء الرخصة المذكورة (حكم من المحكمة المذكورة فى ٣ ابريل سنة ١٨٩٠)

(٢) انه بحسب منطوق البند الثانى من الامر العالى الرقم ٨ مارت سنة ١٨٨١ الصادر فى شأن تركيب الآلات الرافعة مرنخص بجهة الادارة أن تعين الشروط الواجب مراعاتها فى اداء الآلات

بند ٣ - يراعى شرط عمومي في حق أية آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت أو متحركة وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع ومراعاة كافة حقوق الارتفاق واجتناب ما يحل بصيانة تلك الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق

بند ٤ - الاخلال بأى شرط أو أى تعهد مما هو مقرر برخصة تركيب أية آلة من الآلات الرافعة يوجب استرجاع الرخصة من يد صاحبها بمجرد وقوع ذلك الاخلال منه وهذا لا يمنع الحكومة مما لها الحق فيسه من اقامة الدعاوى لتعويض الانحرار ودفع ما يتسبب عن ذلك للحكومة من المصاريف

بند ٥ - اذا ترخص بتركيب آلة رافعة في محل معين لا يجوز نقلها الى موضع آخر الا بمقتضى رخصة ثانية بدون دفع رسوم عليها مرة أخرى

بند ٦ - للحكومة أن تأمر بنقل أية آلة رافعة مركبة بمقتضى رخصة متى اقتضت ذلك المنفعة العمومية مثل اجراء عمليات عمومية أو أخطار يخشى منها على الجسور وأعلى الاعمال الصناعية أو نحو ذلك

بند ٧ - حيث ان الرخصة التي تعطى بتركيب آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت أو متحركة لا تقتضى لصاحب الامتياز الا بالحق في تركيب آلة لاخذ المياه من احدى الترع أو من النيل فلا ينبغي عليهم المزاوية للحكومة بأى وجه بأن تضمن دوام امداد تلك الآلة بالمياه وعلى صاحب الامتياز أن يتفق مع شركائه في شأن مرور المياه التي ترفعها الآلة أو مع من يلزم مرورها من أراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك بأى وجه كان واذا أراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضى البراح أو غيرها من الاراضى الميرية فلا بد له من الحصول على رخصة خصوصية تبين له ذلك ولا يجوز له عمل مساقى لتوصيل المياه لاعلى امتداد جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور واتخاذاتها

بند ٨ - تعمل المساقى والمجارى المعدة لتوصيل مياه الآلات الرافعة الى الاراضى بكيفية لا يترتب عليها مضايقة مرور العموم ومرور مياه التصريف والرى مع مراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره أما من خصوص مرور المياه من تحت

وعليه فاذا أجرت الحكومة إيقاف ادار آلة رافعة بسبب عدم قيام صاحبها بإيفاء الشروط التي يكون وضعها الحكومة بقصد مراعاتها في الادارة فلا هناك محل لأقامة دعوى ضد الحكومة يجعلها مسؤولة بسبب الإيقاف المذكور خصوصاً اذا كانت الشكوى غير مسددة على دولة هندية معتبرة تنفي جهة الاوجه التي ارتكبت عليها الحكومة في إيقاف الادارة وتبنت سبق اجراء المعايينات المتقتضية واستيفاء الاستلامات اللازمة (حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٤)

الجسور والسكك ومن تحت الترع ومن فوقها فإن الحكومة تكلف صاحب الامتياز باجراء كل ما تستصوبه الاعمال التي تلزم لذلك

٩٠ بند ٩ - اذا حدث تحريق استثنائي أو اذا قل الماء الوارد لاحدى الترع عن احتياجات الزراعة المرتبة عليها فليئة فمراعاة للنفعة العمومية يجوز لصالح الهند سبق جواز اعاما يشمل أية ترعة بتملكها أو أى قسم منها توقف الآلات الرافعة توقيفا مؤقتا أو تقليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع مراعاة أهمية الآلات والاراضى التي تروى بها ان دعت الحال لهذه المراجعة ولا يعود على الحكومة في مثل هذه الحالة أى مسؤولية عما يأتى من الضرر للزراعة

٩١ بند ١٠ - خلافا لما هو مودون بالبند السابع يسوغ لنظارة الاشغال العمومية أن ترخص ترخيصا استثنائيا باستعمال ترعة نيلية عمومية في توصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضى المقضى ربيها انما يكون ذلك بالشروط الآتية (١)

أولا - لا يؤذن بذلك الا في زمن التحاربى الذى يكون انتهاءه عند دخول مياه النيل في الترع بسهولة

ثانيا - لا يعطى ذلك الا اذا ارتضى به جميع أرباب الاراضى المنتفعين من الترعة النيلية المذكورة

ثالثا - اذا أقيمت جسور حاجزة بترعة نيلية أو بامتدادها فتكون من طين ثم يلزم ازالتها بمجرد ممالك الآلة الرافعة قبل دخول مياه النيل في الترعة بالراحة وعند الاقتضاء يكون رفع تلك الجسور بمعرفة الحكومة تحت مسؤولية المالك المذكور وعلى مصاريفه

رابعا - صاحب الآلة الرافعة هو المسؤولون غيره عن كافة ما يحدث للغير من الاضرار بسبب قطع جسور أو نزع أو تأخير في ازالة تلك الجسور وقت ورود مياه النيل (٢)

٩٣ بند ١١ - يجب على كل شخص ركب آلة رافعة ثابتة كانت أو متحركة بدون رخصة على خلاف الاحكام السابقة على هذا الامر أن يطلب قبل حلول يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ رخصة بالشروط المقررة في هذا الامر وبالإلحاح المنو عنها فيه

(١) راجع الباب الثالث - البند الوارد في آخر الفقرتين ٣٣

(٢) ان الترخيص المخصوص باستعمال ترعة نيلية عمومية لتوصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضى المقضى ربيها لا يسوغ اعطاؤه الا في زمن التحاربى الذى يكون انتهاءه عند دخول مياه النيل في الترعة بسهولة وبشرط أن يكون رضا جميع أرباب الاراضى المنتفعين من الترعة النيلية المذكورة

وبناء على ذلك فإن أرباب الاراضى المطالب بأخذ القبول منهم ولم يصر بالحصول عليه هم الذين لهم صفة في أن يمارضوا في صحة الترخيص المذكور دون غيرهم ولكن تحت شرط أن يكونوا داخلين في المخصوصة

(حكم من محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ أبريل سنة ١٨٩٠)

وعلى كل شخص يديه رخصة سابقة على هذا الأمر أن يحصل قبل حلول التاريخ المذكور على رخصة جديدة بالشروط عينها ولا يلزم دفع رسوم عليها

بند ١٢ - متى انقضى يوم ٣١ من شهر أغسطس سنة ١٨٨١ يصير توقيف كل آلة ٩٣ رافعة يكون تركيبها مخالف للنص البند الحادى عشر المتقدم

بند ١٣ - أرباب الآلات الرافعة مسؤولون عما يحدث من العوارض والأضرار من ٩٤ آلاتهم ومع ذلك فالحكومة مراعاة للصالح العمومية تحفظ لنفسها الحق في ملاحظة سير تلك الآلات بدون أن ينبئ على ذلك معافاة أربابها من المسؤولية التى تعود عليها

بند ١٤ - توضع معرفة نظارة الاشغال العمومية لائحة فيما يختص بتنفيذ هذا الامر ٩٥ يجب على ذوى الشأن مراعاتها واتباع الاجراء بموجبها

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(فى ٦ ابريل سنة ١٨٨١)

بند ١ - طلب الرخصة بتركيب الآلات الرافعة غير التابغي محرر على ورق غف وبقدم ٩٦ الى المديرية أو الى المحافظة الكائن في دائرتها المحل الذى يرام تركيب الآلة فيه ويلزم أن يكون طلب الرخصة مشتملا على التوضيحات الآتية وهى

أولا - نوع الآلة والطلبة مع توضيح قوتها وأهم مقاساتها

ثانيا - المحل المقضى تركيب الآلة فيه مع رسمه

ثالثا - العمل المقصود من تشغيل الآلة أن كان لرى الاراضى أو لتجفيفها

رابعا - أسماء أرباب الاراضى اللازم رىها أو تجفيفها وألقابهم وصفاتهم وتبعينهم لاية دولة ومحلات اقامتهم

خامسا - المدة المطلوبة من الرخصة من أجلها

بند ٢ - طلب الرخصة يقيد في المديرية أو المحافظة في دفتر خصوصى بخرقة مسلسلة ٩٧ من بعد دفع الرسم المقرر الذى قدره مائة قرش على كل آلة وذلك قيمة مصاريف النظر فيه ثم ترسل الى رئيس قسم الهندسة التابعة له المديرية أو المحافظة للنظر فيه

بند ٣ - رئيس الهندسة يحرر الرخصة اذا دعت الحال ويختم عليها مينا فيها ما يأتى ٩٨

أولاً - ملزومية صاحب الرخصة باتقياده لهذه اللائحة ولكل ما يقرر في المستقبل من اللوائح والقوانين

ثانياً - وصف محل الآلة بالدقة والضبط مع رسمه اذا دعت الحال

ثالثاً - الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة بالبرامج المارة من تحت جسر التربة وبفها وكيفية سده ونحو ذلك

وحيث ان الغرض من الالزام بالحصول على الرخصة انما هو مراعاة احتياجات المنافع العمومية فيجوز لافراد الناس أن يدعوا صاحب الرخصة بمجالهم من الحقوق على الاراضى التى تركب فيها الآلة وأن يعارضوا بواسطة الطرق الشرعية في تركيبها

بند ٩٩ - متى وردت الرخصة الى المديرية أو الى المحافظة من رئاسة قسم الهندسة تؤشر عليها وتسلمها الى صاحبها من بعد أن يؤشر هو باستلامها على هامش صورة الرخصة المسجلة في دفتر قيد الطلبات ويدفع رسماً قدره خمسون قرشاً على كل حصان بخارى بحيث ان المبلغ المقتضى تحصيله لا يكون أقل من خمسة مائة قرش

بند ١٠٠ - طلب الرخصة بتركيب آلات رافعة ثابتة يقدم على ورق تغلف الى نظارة الاشغال العمومية فتعطى هي الرخصة رأساً اذا دعت الحال ويلزم أن يكون ذلك الطلب مصحوباً برسومات عن الموضع الذى يلزم تركيب الآلة فيه وعن النعم الاخذ ليلياه ويوصف الآلة وصفاً يبين ان لم يعمل عنهارسم

بند ١٠١ - يؤخذ على رخص تركيب الآلات الرافعة الثابتة ما يؤخذ على رخص تركيب الآلات غير الثابتة من رسوم النفاذ فى الطلب ورسوم الرخصة وتورد تلك الرسوم رأساً فى خزينة ديوان الاشغال العمومية

بند ١٠٢ - لا يجوز بأى وجه لطالب الرخصة الشروع فى عمليه التركيب الا من بعد استحصاله على الرخصة

بند ١٠٣ - لا يجوز تركيب أية آلة رافعة على أقسام الترع ولا على قناطر السد ولا على الكبارى ولا على غير ذلك من الاعمال الصناعية عامة النفع ولا بالقرب من تلك النقط الأعلى مسافات تعينها نظارة الاشغال العمومية بحسب ما يترأى لهما من الاحوال

بند ١٠٤ - رئيس قسم الهندسة يعطى الرخصة المنصوص عليها فى البند الخامس من الامر العالى الصادر فى ٨ مارس سنة ١٨٨١ ويخطر المديرية أو المحافظة عن الآلة التى صرح بنقلها

- بند ١٠ - الترخيص بنقل الآلات المنصوص عليه بالبند السادس من الامر المشار اليه لا يصدر الا من نظارة الاشغال العمومية وهذا النقل يجري بنفقات من طرف صاحب الرخصة
- بند ١١ - كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من نصوص اللوائح السابقة صار ملغيا لا يعمل به

أمر مال

(في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠)

في احداث فم ترعه أو اقامة آلة رافعة عليها

- المادة ١٣ - اذا أراد أحد أصحاب الاراضي احداث فم في إحدى الترعه أو اقامة ساقية ١٠٧ أو آلة رافعة عليها رى أراضيه المجاورة لتلك الترعه فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الرى مرفقا برأيه وملحوظاته اذا كانت لديه ملحوظات فيجمل مفتش الرى الطلب على باشمهندس المديرية وهو يحكم بجواز ذلك أو عدم جوازه فان حكم بجوازه وكان المراد اقامة ساقية فيعطيه الرخصة اللازمة أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسئلة على مفتش الرى لاعتمادها منه وفي كلتا الحالتين يجب على الباشمهندس أن يعيّن بصورة الرخصة الى المدير معلنه أن ايراد هذه الترعه يؤذن باحداث المسقاة أو اقامة الآلة الرافعة ولا ضرر على أصحاب المساقى الخلفية من هذه الترعه ويشترط على الطالب قبل اعطائه الرخصة مباشرة كل ما يلزم من الاعمال لموازنة مياه المسقاة ووقاية جسور الترعه على نفقته خاصة أما النقطه التي يجب أن تنشأ فيها أو تقام عليها الساقية فيعينها الباشمهندس أما اقامة الآلات الثابتة والمنقلة التي يديرها البخار أو الريح أو التيار فيتبع في شأنها أحكام الامر العالى الصادر في ٨ مارث سنة ١٨٨١ ولا يجوز في أى حال من الاحوال تركيب ساقية أو تابوت بدون رخصة من الحكومة وفي حالة الاجابة تعطى هذه الرخصة مجانا

الباب الخامس في السكك الزراعية

أعمال

(في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

في ماهية السكك الزراعية

١٠٨ المادة ١ - يراد بالسكة الزراعية في هذا الامر كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذي ينتفع بها وعلى النواحي كما هو مبين في المادة الرابعة الا في ذكرها ولذلك ترفع الاموال الاميرية عن الاراضي التي تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي كل ما كان من أحكام الامر الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (٢١ شعبان سنة ١٣٠٧) منطبقا عليها

في الاجراءات التي تتخذ لانشاء سكة زراعية

١٠٩ المادة ٢ - اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك في دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش الري لآبائه في ذلك وكذا على مفتش الري اذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسماً ومقاييس عمومية بتكاليف انشاؤها ويصبر عرضهما على نظاري الداخلية والاشغال العمومية من المدير ومن مفتش الري مشفوعين بحلوظاتهم واذا اتفقت النظارتان على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجري ما يلزم للاتسام بمجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النظامي الصادر في أول ماية سنة ١٨٨٣ (٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠) ويحضر مفتش الري جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المنروع للمجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة انما لا يكون له قط صوت في المداولة فاذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقرر فرض ما يلزم من النقود لاجرائه فيبعت المدير حينئذ الى نظاري

الداخلية والاشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظارتان اعتماد المجلس ذلك فيصدر أمر عال بنزع ملكية الاراضي اللازمة وبخصه يل النقود التي تكون تقررت لاتمام العمل طبقا لاحكام الامر الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان تجتاز هذه السكة ارض من الاراضي الاميرية المحررة فهذه الاراضي تعطى مجانا وعند الاستحصال على النقود المذكورة بأكملها تخطر المالية نظارة الاشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالا

في الاجراءات التي تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية ينتفع بها أكثر من اقليم

- المادة ٣ - اذا كانت السكة الزراعية ينتفع بها اقليمان فيعوز لديرى ذينك الاقليمين ومفتشى الري فيهما أن يلتزموا فيجروا معا تقرير بذلك يقدمونه الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظارة وهو يجرى ما يلزم لاتمام مجلسى الاقليمين ليعيناهما الاتجا الذى يجب أن تسير فيه السكة ثم يقدمان الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية ما يكونان قد قرراه في ذلك على ما هو مذكور في المادة الثانية المذكورة آنفا

في الاجراءات التي تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشائها الا فريق من أعضاء مجلس المديرية

- المادة ٤ - اذا رفض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلتنوى الشأن من الملائك أن يقوموا بمصاريف انشاءها متعهدين بدفع المبلغ اللازم للوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التعهدات ما يكفي لانشاء السكة حسب التكاليف التي يكون قد قدرها مفتشى الري فالدير ينظر نظارتى الداخلية والاشغال العمومية بذلك تعرض المسألة على مجلس النظارت كما تقدم في المادة السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً باجراء العمل وتحصيل النقود المتعهد بها من المنسقين طبقا لاحكام الامر الصادر في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

في القناطر والبرايخ

- المادة ٥ - كل قنطرة تقام على زعرة عمومية أو مصرف عموى تكون مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبرايخ والسحارات التي يرى ضرورة اقامتها عند النقط التي تقاطع فيها السكة الزراعية مجارى المياه أو المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء تلك السكة

فتدرج مصاريف عملها في المقاييس التي تعمل عن انشاءها وتؤخذ هذه التكاليف مما يتحصل من النقود التي تفرض وأما تخففة أقامة القناطر والسحارات والبرايخ اللازمة لمجارى المياه وللصارف الخصوصية التي تعمل بعد انشاء السكك فيكاف بها أهالى النواحي أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من أجل ذلك طلبا الى المدير فاذا اعتمده يرسله الى مفتش الري فان اعتمده هذا أيضا فامر بعمل رسم ومقاييس بمقدار المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس باجراء العمل أما اذا لم يعتمد مفتش الري اجراء العمل المطلوب فيعرف المدير على موظفيه في ذلك كتابة

في صيانة السكك

١١٣ المادة ٦ - تعمل الترميمات الضرورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر المقامة على الترع أو المصارف العمومية أو علامات الكيلومترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أبواب القناطر والبرايخ أو السحارات المجمولة لمرورجار أو مصارف خصوصية اجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصلحة الري وإذا تيسر للباشمهندس ان شيأ من القناطر والبرايخ والسحارات التي من هذا القبيل في حالة سقيمة أو محدثة ضررا للملكة الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الري سدى فيقدم الى المدير تقرير بذلك والمدير يكلف المالك باجراء الترميمات اللازمة فان لم يقم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوما فيجوز للمدير حينئذ ان يأمر الباشمهندس باجراء العمل ثم يجرى تحصيل المصاريف اداريا من ذلك المالك طبقا لاحكام الامر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

في الاعمال المضرة بالسكك الزراعية

١١٤ المادة ٧ - لايسوغ احداث عمل من الاعمال الآتية بيلها وهي

(١) احداث قطوع في السكك الزراعية

(ب) وضع مواسير أو انشاء برايخ تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري

(ج) استبدال مواسير أو برايخ مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري

(د) أخذ أثرية السكة سواء كانت من مستويها أو من ميولها أو أخذ تلك الأثرية بكيفية أخرى يترتب عليها الاخلال بقطاعها

(هـ) التعدي على حد السكة الذي هو نهاية ميلها سواء كان ذلك بالمحراث أو بالقصاية أو غيرهما من آلات الفلاحة

(و) نقل أو إتلاف أجمار العلامات المجهولة للكيلومترات أو الأشجار المفروسة على جانب السكة

(ز) تعطيل مرور المياه من القناطر والبرامج والسحلات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها

(ح) اغراق السكة بمياه الري إذا دعت حاجة الري إلى غمر الأراضي بالمياه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الأراضي حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الغرق

(ط) تعطيل المرور في السكة بوضع سباخ عليها أو فحم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها

في تخريب القناطر

المادة ٨ - لا يسوغ بأي كيفية كانت تخريب القناطر أو البرامج أو السجلات المقامة تحت السكة الزراعية ولا إزالة أو مس أخشابها أو حديداتها أو غير ذلك من مهماتها بأي وجه من الوجوه

في الاحتياطات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر المقامة في السكك الزراعية

المادة ٩ - لا يسوغ مرور آلة لو كوموبيل أو غيرهما من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن على قنطرة ترعة مارة بسكة زراعية إلا بتصريح خصوصي من مصلحة الري فان الآلات التي من هذا القبيل يجب أن تنقل بحرا كب تسير في الترعة كالعادة للمألوفة في عدم جواز البناء على سكة زراعية

المادة ١٠ - لا يسوغ إقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود السكك الزراعية ولا إقامة سواق أو غيرهما من الآلات الرافعة ولا مزاود (طولات) للواشي

في العقوبات التي تتوقع على من يخالف أحكام هذا القانون

المادة ١١ - من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من هذا الأمر يعاقب بغرامة من عشرين قرشا إلى مائة قرش ومن يخالف أحكام الملحق الثامنة منه يعاقب بغرامة

من جنبيه مصرى واحد الى ٥ جنهات ومن يخالف أحكام المادة العاشرة منه أيضا يعاقب بغرامة من جنبيه مصرى واحد الى ٣ جنهات

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى أحكام الامر الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وان لم يمكن تحصيلها من المحكوم عليه بما يجبس مدة ٢٤ ساعة عن كل ٢٠ قرش من مبلغ الغرامة وفضلا عن ذلك فمن يحدث عملا من الاعمال المذكورة يلزم بإعادة الشيء الى أصله واذا امتنع عمله الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام الامر الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠

في محاكمة المتعدي

١١٩ المادة ١٢ - الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له بالمشيهندس الاقليم مستند افيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جيدا صحة ذلك التقرير وحكمه بتلك الغرامات لا يقبل الاستئناف مطلقا واذا كان البدو المشايخ أو نوابهم غائبين وقت تحرير التقرير فيه ير التوقيع عليه من مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور

في العقوبات التى تتوقع على من يأتى الشهادة فى مسائل المخالفات

١٢٠ المادة ١٣ - اذا أتى العمدة أو الشيخ أو من ينوب عنهما التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم يبد الاسباب الصحيحة لهذا الالباء أو لم يذكر فى التقرير دواعى امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنبيه مصرى واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرش من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار ادارى يصدره المدير ولا يقبل الطعن فيه بوجه من الوجوه

فى مسؤولية أرباب الاراضى

١٢١ المادة ١٤ - يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجر وتلك الاراضى ومنسوبة لمصلحة الاراضى الاميرية والدائرة السنية أو غيرها من المصالح والعمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفر والخبراء مسؤولين شخصيا عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو للحققات أو كل نعتة عليها أو يعاقبون بالعقوبات المقررة بهذا الامر اذا لم يظهر من تكبو المخالفات المذكورة

- المادة ١٥ - يقررناظر الداخلية في لائحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير
المادة ١٦ - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفًا لأحكام هذا الأمر ١٢٣

قرار من نفادة الداعية

(في ١٦ مارت سنة ١٨٩١)

- المادة ١ - كل مخالفة تحصل ضد نصوص الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ١٢٤
يصير انبائها في محضر موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون
المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين
وإذا كان العمدة والمشايع أو نوابهم غائبين وقت تحرير المحضر فيصير التوقيع عليه من
مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس

- المادة ٢ - المحضر يكون بحجة على من وقعت منه المخالفة ما لم يثبت ما يفيده ١٢٥
المادة ٣ - يلزم أن يكون المحضر مشتملاً على ما يأتي ١٢٦

أولاً - بيان المخالفة

ثانياً - المحل الذي وقعت فيه

ثالثاً - اسم ولقب وصناعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

ويجب أن يوضع فيه تاريخ تحريره ثم يرسل فوراً أو في ظرف ثلاثة أيام بالاكسبريس إلى
باشمهندس المديرية كي يمد الاطلاع عليه يرسله للمديرية في ميعاد ثلاثة أيام على الأكثر مع
تقرير منه مبين فيه قيمة ما يجب استرداده لينبئ على ذلك الحكم

- المادة ٤ - في حال ورده تقرير الباشمهندس إلى المديرية يجب قيده في دفتر مخصوص ١٢٧
بطرف مستخدم يقوم بوظيفة كاتب ويلزم أن يكون هذا الدفتر مشتملاً على ما يأتي

أولاً - تاريخ وصول التقرير

ثانياً - تاريخ المحضر

ثالثاً - بيان المخالفة

رابعاً - اسم ولقب وصناعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

ويذكر في هذا الدفتر زيادة على تلك البيانات تاريخ تكليف مرتكب المخالفة بالحضور أمام
المدير ويوم الجلسة التي دعي إليها ويان مختصر ما تم فيها ويكون كل ذلك بالكيفية التي يراها

١٢٨ المادة ٥ - يجب على الكاتب أن يحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت وصول التقرير علم خبر لمن وقعت منه المخالفة الحضور أمام المدير ويلزم أن تكتب نسختان من علم الخبر وأن يبين فيه ما يأتي

أولاً - اسم ولقب ومحل سكن وصنعة من تكب المخالفة

ثانياً - بيان المخالفة

ثالثاً - قيمة الغرامة المطلوب الحكم بها عليه

رابعاً - اليوم والساعة المعينان للحضور أمام المدير

١٢٩ المادة ٦ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة من علم الخبر للشخص المطلوب حضوره

ويذكر هذا التسليم في ذيل علم الخبر ويصير امضاءه من المأمور المكلف بالتسليم بعد وضع تاريخ التسليم وعلى الشخص المطلوب حضوره أن يضع ختمه أو امضاءه على ذات اعلان التسليم اذا لم يوجد الشخص المطلوب حضوره في محله أو وجد وامتنع عن استلام علم الخبر فيذكر غيابه أو امتناعه عن الاستلام ويضع شيخ البلد أو اثنان من رجال البوليس امضاءهما على ذلك

١٣٠ المادة ٧ - يكون التكليف بالحضور لميعاد ثمانية أيام كاملة

١٣١ المادة ٨ - يجب على الشخص المطلوب حضوره أن يحضر بنفسه أو بنائب محاميا عنه

في اليوم المحدد أمام المدير ويؤدي أوجه الدفع شفاها ويحجز له أن يطلب شهادة شهودنق وتسمع شهادة الشهود في ذات يوم الجلسة وعلى الكاتب الذي يحضر بالجلسة أن يحرر مذكرة بالأوجه التي يدينها من تكب المخالفة لتفي ما هو مستداليه وبشهادة الشهود ان كانت تقدمت

١٣٢ المادة ٩ - يصدر الحكم من المدير بعد سماع أقوال المتهم والشهود ان كانوا ويجب

النطق به في الجلسة نفسها ويكون مشتملا على الاسباب التي بني عليها

١٣٣ المادة ١٠ - اذا لم يحضر الشخص الذي كلف بالحضور في الجلسة المعينة فيجب على

المدير أن يصدر حكمه بغياب المتهم بعد أن يتحقق من صحة ما ذكر بمحضر المخالفة ومن استيفاء الاجراءات المدونة في مادتي ٦ و ٧ من هذه اللائحة

١٣٤ المادة ١١ - لا يقبل الطعن في الحكم الذي يصدر من المدير بوجه من الوجوه وتحصيل

الغرامة التي حكم بها يكون بالموافقة لنصوص الامر العالي الصادر في ٢٥ مارث

الباب السادس في الضريبة

الفصل الاول في خفـرجسور النيل

أمر عال

(في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١)

بند ٥ - العونة واجبة على كافة أهالى القطر المذكور السليمى البنية البالغ سنهم خمس عشرة سنة فافوقها الى خمسين سنة ماعدا الاشخاص الذين تشملهم دواعى المعافاة المبينة فى البند الآتى

بند ٦ - يعافى من العونة
أولا - العلماء والفقهاء والاشخاص المختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتسكيا والاديرة والمستشفيات
ثانيا - خدمة المساجد والمقابر والاضرحة متى كانت لديهم شهادات مستوفاة
ثالثا - القسس والرهبان والخاصات وخدمة الكنائس والمعابد والجبات من سائر الاديان الذين لديهم شهادات مستوفاة
رابعا - أرباب الصنائع والحرف القاعون بإداء الوير كوا المستغلون بحرفهم وصنائعهم وصيادو السمك والمراكبية

خامسا - خفراء البلاد والكفور وغيرهما المعلومون لدى المديرية
سادسا - أهالى المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضا ولا يشتغلون بزراعة
سابعا - الاشخاص المصابون بامراض عضالية

أمر عال

(في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥)

المادة ١ - أهالى القطر المكلفون بأشغال العونة بموجب الامر الصادر فى ٢٤ صفر ١٣٧ سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١) مكلفون أيضا بخفـرجسور وحفظ الجسور مدة فيضان النيل

- ١٣٨ المادة ٢ - تعيين نظارة الاشغال للمدريات في أول شهر يولييه (٢٥ بؤنه) النقط التي يجب حفظها وخفرها وعددا الانقار اللازمة لذلك من كل مديرية
- ١٣٩ المادة ٣ - تعقد جمعية في ١٥ يولييه (٩ أيب) من كل سنة في كل مديرية مؤلفة من عمد ومشايخ البلاد وأمورى المراكز ونظار الاقسام وباشمهندس المديرية تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه في طرح الرئيس بالجمعية التعليمات التى تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانقار اللازمة للخفر وعند ذلك تخصص الجمعية عددا لانقار المقتضى اخراجهم على كل مركز أو قسم وكل بلد
- ١٤٠ المادة ٤ - يجب على كل شيخ بلد أن يقدم للمديرية لغاية ٢٥ يولييه (١٩ أيب) كشفا بأسماء الانقار المقتضى اخراجهم من البلد شيأخته ويكون هذا الكشف على قسمين متساويين
- ١٤١ المادة ٥ - يخرج القسم الاول للخفر على الدركت في أول أغسطس (٢٦ أيب) والقسم الثانى في أول سبتمبر (٢٧ مسرى) ويستمر الخفر على الدركت حتى يصدر أمر نظارة الاشغال العمومية برفعه
- ١٤٢ المادة ٦ - تنتخب الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة من هذا الامر أربعة من عمد المديرية تحت رئاسة المدير هيئة قومسيون للحكم فى التأخيرات والمخالفات التى تقع من المشايخ أو من الانقار بالكيفية الآتية بعد
- ١٤٣ المادة ٧ - كل شيخ أو عمدة تأخر عن اخراج الانقار المخصصة على حصته أو عن استيفاء عددهم أو لم يتوجه الى محل الدرك المخصص عليه ملاحظته أو توجه وتركه بدون اذن يجازى فى ظرف أربع وعشرين ساعة بعرفة القومسيون المنصوص عليه بالمادة السادسة بالحبس مدة من عشرين يوما الى ثلاثة شهور أو بقرامة من مائتى قرش الى أثنى قرش ويعزل قطعا يا اذا تراى للقومسيون وجوب عزله وهذا لا يمنع ما يترتب عليه قانونا من الجزاء أو من التعويض فى حالة ما اذا نشأ عن تأخيرها وتركه ملاحظة دركه ضررًا
- ١٤٤ المادة ٨ - على مأمور المركز أو ناظر القسم المنوط بملاحظة خفر الدرك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة فى الحال لاستبدال الشيخ المتأخر شيخ آخر فى خفر الدرك المذكور
- ١٤٥ المادة ٩ - كل من تأخر من الانقار المدرجة أسمائهم بالكشف المقدم من شيخ البلد للمديرية عن الخروج للخفر لى طلبه لذلك بعرفة شيخه يجازى فى الحال بعرفة القومسيون

المنصوص عليه بالمادة السادسة من هذا الامر بالحبس مدقمين عشرين يوما الى ثلاثة شهور أو بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش وعلى شيخ البلد أن يقدم رجلا للخفر بدله في الحال

المادة ١٠ - أحكام المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذا الامر يعمل بها من سنة ١٨٨٦ ١٤٦ واما في سنة ١٨٨٥ فتتبع التعليمات التي صدرت من نظارة الاشغال فيما يتعلق بعدد الانفار ومواعيد اخراجها ومدة اقامتها على الخفر

أمر عال

(في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

المادة ١ - اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربعة وعشرين ذراعا باعتبار مقياس مصر ١٤٧ يجوز للمديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بان يشترك في الاعمال اللازمة للحفاظ من الفيضان في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الانفار من الجهات الاقرب للعمل الذي يخشى منه

المادة ٢ - ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك لاحد ١٤٨ المديرين أو المحافظين أن النيل يخشى منه في احدى جهات مديريته أو محافظته فيجوز له أن يندئ حالا بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الاولى الى أن يصدر اليه أمر بالامتناع عنه

المادة ٣ - من يمنع عن المساعدة في الاحوال المبينة في المادتين السالفتين يعاقب ١٤٩ بالحبس من عشرين يوما الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش ويعاقب بهذا الجزاء أيضا كل من يمنع أحد الناس المطلوبين للمساعدة عن العمل

المادة ٤ - يؤلف تحت رئاسة المدير أو وكيله قوة من اثنين من عمد البلاد ومن ١٥٠ مأمور المركز أو ناظر القسم ومن بائنه مهندس المديرية أو وكيله للحكم بالعقوبات المقررة في المادة السابقة

ويؤلف هذا القومسيون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومن اثنين من اعيان المدينة ومن مهندس التنظيم أو وكيله

المادة ٥ - يجوز للحكوم عليهم بالحبس ان يستأنفوا قرارات القومسيون المتوهمه ١٥١ بالمادة السابقة أمام قومسيون بشكل يعرفه ناظر الداخلية تحت رئاسته أو رئاسة وكيل

النظارة ويكون تقديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور القرارات المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه بحرى ووجه قبلى لحدأسيوط وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكائنة قبلى أسيوط
تنفيذ القرارات النهائية الصادرة من قومسيونات المديريات والمحافظات أو من قومسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرين أو المحافظين

أعمال

(في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢)

١٥٣ المادة ١ - تلغى السضرة في كامل انحاء القرا المصرى
أما خفرو وملاحظة الجسور والاعمال الصناعية الاخرى والاشغال المستعجلة التى يلزم اجراؤها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فتبقى الاهالى مكثين بهادون سواهم ويذكر ناظر الاشغال العمومية في تقريره رفعه الى الحضرة الخديوية فى آخر كل سنة عدد الايام التى يكلف الاهالى فيها بالقيام بهذه الاعمال أما فيما يخص بالاعمال المستعجلة المقتضى اجراؤها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فيذكر فى التقرير المذكور بيان الاسباب التى منعت من اجرائها بالاجرة وبشر هذا التقرير فى الجريدة الرسمية

الفصل الثاني

في اعدام الجراد

أعمال

(في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١)

المادة ١ - يجوز للمديرين والمحافظين ومأموري المراكز أن يستحضروا كل شخص قادر ١٥٣ على العمل للمعاونة على ابادء الجراد وفقس هذه الحشرات ويكون استحضار الاشخاص من أقرب الجهات للبل المراد ابادء الجراد منه ويجوز لمن يرغب التوجه بنفسه أن يستحضر في الحال شخصاً بدله بأجرة من طرفه ويشترط في هذا البدل أن يكون من البلاد الغير مكلفة أهاليها بالخروج لآبادء الجراد نظراً لبعدها عن الجهات الموجودة فيها هذه الحشرات

المادة ٢ - كل من يرفض المعاونة في الاحوال اللازم احضاره فيها المينة في المادة ١٥٤ السابقة يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوماً وبغرامة من عشرين الى مائتى قرش ويحكم بهذه العقوبة أيضاً على كل من يمنع أحد الاشخاص المطلوبين للمعاونة

المادة ٣ - يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من باشه مهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخب ما ويعينهما المدير

ويكون القومسيون المذكور في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله وموئاف من الباشه مهندس أو مندوبه ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخب ما ويعينهما المحافظ وإذا تساوت الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً ولا تكون أحكام القومسيون قابلة للنقض ولا للاستئناف

المادة ٤ - ينفذ المديرون والمحافظون الاحكام الصادرة من القومسيونات ويكون ١٥٦ تحصيل الغرامات بمقتضى الاحكام المقررة في الامر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(تم الكتاب الثالث)

انتهى

فهرس مرتب على حروف الهجاء

(١)

أبعاديات معروفة بالعشوري (أطيان -)	صفحة
تعريف الأبعاديات على حسب قانون المحاكم	٧
واقعة الحال	٨
فرز	٧
أطيان بور	٧
مدة الاصلاح	٨
دفع المقابلة	٩
تقاسيط	١١ ١٢ ٩
أطيان المستبعدات الواردة التة تاسيط	٩
أطيان معطاة بقرارشوري النواب	٩
أطيان زياده	٩
زيادة بأطيان الحفلاك	١٠ ١١ ٩
مستبعدات	١١
أطيان المستبعدات التي بالنادر	١١
ابراهيميه (أطيان -)	٢١٣

اتلاف بسبب الاشغال العمومية
يراجع - مرفوعات

اتلاف بسبب النشع
يراجع - مرفوعات

اتلاف بسبب تهليل الرمال
يراجع - مرفوعات

اتصال
يراجع - طرق مواصلات

صفحة

آثار تاريخية وصناعية ودينية ٦٤ و ٦٧ و ٨٣ و ١٣٠ و ١٣٣

أجانب (أملاك الاجانب)

الترخيص لهم في حق الملكية ١٩ و ٣٥

الاتقياد لاحكام لوائح الضبط والربط والبلديه ١٩

الامتثال لسداد الاموال ١٩

الخضوع للجالس المحلية ١٩

الخضوع للحاكم المختلطة ١٩

الحفاظة على الامتيازات الشخصية ١٩ و ٢٠

التصرف بالهبة والوصاية ٢٠

الفصل في التوريث على حسب القانون العثماني ٢٠

عدم جواز التعدي على محل الإقامة ٢٠ و ٢١

تعريف محل الإقامة ٢١

الدخول في محل الإقامة بحضور القنصل ٢١ و ٢٢٢

المحلات البعيدة عن محل إقامة القنصل ٢١

اجراءات جبرية

يراجع - حجز وبيع اداري وعوائد أملاك مبنية ٢٣٥ و ٢٦٧

أجرة مجلبة تزيد عن ثلاث سنين

يراجع - ايجارات

يراجع - تسجيل ١٤٠

أجرة (تقدير قيمة الاجرة)

يراجع - أملاك مبنية

احتياطي (مبلغ احتياطي) ١٠٨ و ١٩٧

احتمال الملم والنظرون

يراجع - ملم ونظرون

أحكام نظامية

يراجع - فرمان شاهاني وجمعية عمومية

محنة

أراضى محاطة بأسوار ومسقوفة ٢٧٠

أراضى فضاء

كائنات بداية المدن ٩١ و ١١

كائنات بالنواحي ٩ الى ١١

ارتفاع (حقوق ارتفاع)

أملاك الميرى الحره ١٠١

الحقوق العامة ٨٤

تصرف المياه ٤٥

التسجيل ١٤٢

ارتفاع (حقوق ارتفاع السكك الحديدية)

يراجع - سكك حديد

ارتفاع (حقوق الارتفاع في اجتياز المياه بارض الغير) . ٨٤ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٣٠٠

أرملة - أرامل (استبدال معاشات الارامل) ١٤٤

أساس تقدير عوائد الاملاك ٢٣٣

استرداد أطميان من أطميان الدومين (عدم جواز إقامة دعوى متعلقة بطلب الاسترداد) ١١٥

استصلاح أطميان ٣٦ و ٣٧ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٦ و ١٠٢ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢١١ و ٢١٢

استطبالات ٧٠

استحكامات

رخص تطلب من مصلحة الاستحكامات ٦٥

إيضاحات تعطى لمصلحة الاستحكامات ١٢٧

استعمال عقارات بصفة مؤقتة للنفعة العمومية ٨٠ و ٨١

استعمال (تسجيل العقود المثبتة لحقوق الاستعمال) ١٨٢

استعمال الافراد الطرق العمومية

٨٤	تصريح بخصوصي
٨٧	شركات المياه والغاز
٨٤	حفرة
٨٥ و ٨٤	بناء
٩٠ و ٨٩ و ٨٥	تروواترات
٨٤	تقاضى
٨٤	عدم جواز التملك بمضى المدة الطويلة
٨٦ و ٨٥	ازدحام الشوارع والتروواترات
٨٥	محلفات
٨٥	ازالة حالة المخالفات
٨٨ و ٨٥	جهات الحكومة المختصة باعطاء التصريح
٨٥	صيغة الطلبات
٨٥	اعطاء الرخص
٨٥	وجوب تحرير الرخصة على ورق عتقه
٨٥	تداخل البوليس
٨٥	حواجز
٨٦	ترميمات جزئية
٨٦	صقائل طيارى
٨٨	تنوير محلات العمل أو محلات وضع المهمات ليلا
٨٦	عربات
٨٦	سقائف
٨٦	ابطال الرخص
٨٧	وجوب دفع الرسم مقدما
٨٧ و ٨٦	اعادة حالة الطرق والتروواترات كما كانت
٨٨	تعديل اللائحة
٨٦	محلات البيرا
٨٦	قهوى ومحلات عمومية
٨٧	تعريفه

صفحة

- أشجار ١٢٥ و ٢٩٠
- أشغال عمومية ٢٧٩ الى ٢٨١
- اصدار سلفة (حق اصدار سلفة) ١٥٩ و ١٦٠
- أصحاب الانتفاع (حقوق أصحاب الانتفاع)
- يراجع - نزع الملكية لاجل المنافع العمومية ٧٨
- أطيان المحكوم عليهم بجزاء
- ادارة الاطيان المذكورة بعرفة الاقارب ٢٦
- عودة المحكوم عليهم ٢٦
- استلام المذكورين أطيانهم ٢٦
- أطيان الابعديات
- يراجع - أبعديات
- أطيان مستصلحة ٧٦ و ٧٧
- يراجع - ربط الاموال على الاطيان التي تستصلح
- أطيان البرارى
- يراجع - اعطاء الاراضى البور والغير منزعه
- أطيان العربان
- يراجع - عربان
- أطيان بور ٩٢ و ٢١١
- أطيان الخفالك
- يراجع - ابعديات
- أطيان مستصلحة
- يراجع - استصلاح أطيان
- أطيان الفقه من تهامل الرمال عليها
- يراجع - مرفوعات

أطيان نالقه بسبب النشع
يراجع - مرفوعات

أطيان نالقه بالاشغال العمومية
يراجع - مرفوعات وزرع ملكية لاجل أشغال منافع عمومية

أطيان خارج الزمام
يراجع - مستبعدات

أطيان زيادات تاريخ
يراجع - أبعاديات ومساحة الاطيان

أطيان المتسجين
يراجع - متسجين

أطيان مستخدمى الحكومة
يراجع - مستخدمى الحكومة

أطيان أكل بحر
يراجع - طرح بحر ومرفوعات

أطيان الاجانب
يراجع - أملاك الاجانب

أطيان منزوعه ملكيتها
يراجع - أطيان منزوعه ملكيتها لاجل المنافع العمومية

أطيان طرح بحر
يراجع - طرح بحر

أطيان الحواجر
يراجع - مرفوعات ٢١٠

أطيان غير منزوعه
يراجع - اعطاء الاراضى البوروالغير منزوعه

أطيان خراجيه
يراجع - خراجى

أراضى الحكومة الخره

يراجع - أملاك المعرى الخره

أطيان مستعلمه ومستقعات

يراجع - اعطاء الاراضى البور

أطيان المطروف ١٦٣

أطيان الجهادية

يراجع - جهادية

أطيان ملك ٧٩٤

أطيان عشورية

يراجع - أبعاديات

أطيان أواسى

يراجع - أواسى

أطيان أرباب المعاشات

يراجع - معاشات

أطيان الرزق

يراجع - أبعاديات

أطيان مستعلمه

يراجع - اعطاء الاراضى البور والغير منزرعه

أطيان سباخ

يراجع - مرفوعات

اعدام الجراد

يراجع - جراد

اعطاء أطيان النوباريه

يراجع - فوباريه

اعطاء الاراضى البور

- أراضى البرارى المعطاة بقرار شورى النواب ٢٦ و ٢٧
- معاينة حالة الاراضى المذكورة ٢٦
- امتداد مدة المعافاة ٢٦
- أراضى غير مزروعة وأراضى معروفة بالبرارى ٢٦ و ٢٧
- أراضى مالحة ٢٦ و ٢٧
- أراضى مستنقعة ٢٦ و ٢٧
- أراضى لا يجوز اعطاؤها ٢٧
- تلول السباخ ٢٧
- أراضى منخفضة معدلة لصرف المياه فيها ٢٨
- أراضى مقدم عنها طلبات لاخذها مجاناً ٢٨
- المعافاة لمدة ثلاث سنوات وستة وعشرة: ٢٧ الى ٤٠
- طلب أخذ أراضى ٢٧
- حق أولوية للعربان ٢٧
- طلبات تزيد عن ١٥٠٠ فدان ٢٨
- المساحة والتحديد ٢٨
- درج الارض بحسب حالتها ٢٨ و ٤٠
- تمليك الارض للطالب ٢٨
- الجهة ٢٨
- أراضى مطلوب مشتراها ٢٨
- عدم اعطاء أراضى مجاناً ٢٩
- تقدير الضريبة على الاراضى المعطاة ٤٠
- ربط الاموال على الاراضى المذكورة ٤٠
- تصديق مجلس النظار ٤٠
- تحديد ٤٠

أقسام الاموال العقارية ١٨٦ و ١٨٧

التزام المعادن

يراجع - معادن

التزام الحفر

يراجع - حفر

التزام العظام

يراجع - عظام

الحاق (أى إضافة الملك للمخات)

يراجع - طرح بحر

» - اعطاء الاراضى البور

» - اعطاء أطيان النوبارية

» - تجفيف البرك والمستنقعات

أمانات نظير سداد أموال ١٨٨

امتيازات الاجانب ١٩ الى ٢١

امتيازات على العقارات (تسجيل الامتيازات) ١٤٢

امتياز الحكومة

امتياز فى الاموال ٢١٩

تقدم امتياز الحكومة على ماواه من الامتيازات ٢١٩

امتياز نظير ديون أخرى ٢١٩

الزام مستأجرى الاطيان أو الاملاك ٢١٩

حدود سريان هذا الامتياز ٢١٩

عدم لزوم التسجيل ٢١٩

امتياز الحكومة على مملوكات المحصلين والصارف ٢٢٠

كيفية تحصيل المبالغ المطلوبة من الصارف ٢٢٠

قرار وقى ٢٢٠

مناقضة فى المبالغ المطلوبة ٢٢٠

ايداع المبالغ على سبيل الامانة ٢٢٠

امتياز الحكومة على أموال ضمان الصارف ٢٢٠

صفحة

امتياز الحكومة (تابع ما قبله)

٢٢٠ امتياز الحكومة على أموال أمناء الملح

٢٢١ » » » صيارف خزن المديريات والمصالح وضمائمهم.

٢٢١ امتياز في تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الشرعية

أملاك مشاعة

١٦ ورثة مقيمون في معيشة واحدة

١٦ تقسيم الاملاك

١٦ تسجيل قائمة التقسيم

١٦ ادارة الاملاك بعرفة أرشد العائلة

١٧ اكتساب أطيان خارجة عن الروكية

١٧ الغاء الفرز

١٧ التكليف باسم أكبر العائلة

١٧ تقسيم الارباح

١٨ و ١٧ ادارة أشغال الزراعة

١٨ و ١٧ بيع

١٨ رهن

١٧ انقراض الذكور

١٧ التكليف باسم أكبر البنات

١٨ دفع المقابلة

١٨ ابطال التكليف باسم أرشد العائلة

١٨ فرز استحقاق كل وارث وتكليفه باسمه

٣١ ترك الاطيان من كبير العائلة

٣١ حق القاصر

٤٩ و ٤٧ حق الشفعة للشريك في عقار

أملاك مبنية

يراجع - مباني ومغروسات

» - تنظيم

أملأك مبنية (عوايد الاملاك المبنية)

(أملأك مربوط عليها عوايد)

٢٣٢	بيوت السكن
٢٣٢	لوكاندات
٢٣٢	مخازن
٢٧٠ و ٢٣٢	وابورات ومعامل
٢٣٢	محلات تشغيل (أملأك ذات ايراد)
٢٣٢	أحواش وجنان
٢٣٢	عشش ذات ايرات
٢٦٩	عشش سكن مستأجرى الاطيان
٢٧٠ و ٢٦٩	أراضى محاطة بأسوار وذات ايراد
٢٧٠	أبنيه مهيشة من خشب أو طين أو بوص
٢٦٩	» مقامة على أراضى مؤجرة من الحكومة
٢٦٩	» » » » من الاوقاف
٢٧٠ و ٢٦٩	» » » » من الغير
٢٣٥	تقدير قيمة الاجرة
٢٣٢	اعتبار التقدير بالقياس على البيوت المجاورة
٢٧١	تحصيل أموال الاطيان المشغولة بمبانى معافاة من عوايد الاملاك

(أملأك معافاة من العوايد)

٢٣٢	عشش غير مؤجرة
٢٦٩	» سكن أربابها
٢٧٠	» مقامة على أراضى زراعية
٢٧٠	مبانى غير مصرح بإنشائها على أرض الميرى
٢٣٢	بيوت لا تتجاوز أجزتها السنوية عن خمسة جنية
٢٣٢	أبنيه مخصصة لاقامة شعائر دينية
٢٣٢	» معدة للخيرات أو للصدقة

أملاك مبنية (تابع ما قبله)

- ٢٣٢ تعيين الحكومة الاملاك التي تعفى من العوائد
 ٢٣٢ عقارات ملك الحكومة معدة لمصلحة عمومية
 ٢٣٢ دورا لفصلانات
 ٢٦٩ أراضي براح غير مؤجرة
 ٢٧١ و ٢٠٣ معافاة الارض من المال المربوط عليها

* (ربط العوائد)

- ٢٦٥ و ٢٣٣ تعداد الاملاك كل سنتين
 ٢٣٣ تقدير » » »
 ٢٦٥ و ٢٣٣ بلان التقدير
 ٢٦٨ و ٢٣٣ مجالس المراجعة
 ٢٦٦ و ٢٣٤ ثبوت التقدير لمدة ثمانى سنوات
 ٢٦٧ و ٢٦٦ و ٢٣٤ تحرير جداول التمويل
 ٢٦٦ و ٢٣٥ الاخبار عن الزيادة أو النقصان
 ٢٦٦ و ٢٣٥ مضاعفة العوائد وسقوط الحق
 ٢٦٦ و ٢٣٧ و ٢٣٥ الاخبار عن انتقال الملكية

(دفع العوائد)

- ٢٦٨ و ٢٦٧ و ٢٣٥ دفع العوائد كل ثلاثة شهور
 ٢٦٧ ايصالات
 ٢٦٧ و ٢٣٥ تأخير دفع العوائد
 ٢٦٧ و ٢٣٥ تنفيذ ذكرية ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠
 ٢٦٧ و ٢٣٥ ورقة الاجراءات الجزيرية
 ٢٣٦ المعارضة في الاجراءات
 ٢٣٦ امتياز الحكومة
 ٢٣٦ الزام المستأجرين في سداد العوائد
 ٢٣٦ سقوط الحق في العوائد
 ٢٦٧ و ٢٣٦ التשיكات من اجراءات التعداد والتقدير

أعلام مبنية (تابع ما قبله)

- ٢٣٧ تنزيل ورفع العوائد
 ٢٣٧ و ٢٦٧ ميعاد تقديم التسيكات
 ٢٣٧ و ٢٦٧ جواز قبول الطلبات
 ٢٣٧ عوائد درجت بغير حق في الجد اول
 ٢٦٨ عوائد متأخر تحصيلها
 ٢٢٨ و ٢٦٨ مصاريف التصفقات
 ٢٢٨ مدممة هول القرارات الصادرة عن التسيكات

(وظائف مناطة بالمجالس البلدية)

- ٢٢٨ وظائف يجوز اناطة المجالس المذكورة بها
 ٢٣٧ و ٢٧١ و ٢٧٢ رسوم اضافية تحصل بعمرة مجلس بلدى اسكندرية
 (المدن المقر عليها العوائد)

- ٢٢٩ جدول أسماء المدن
 ٢٤٠ الحدود والواجب تحصيل العوائد في دائرتهم عن مدينة مصر

٢٤٠ اسكندرية » » » »

٢٤١ بورسعيد » » » »

٢٤٢ الاسماعيلية » » » »

٢٤٢ السويس » » » »

٢٤٣ رشيد » » » »

٢٤٣ دمياط » » » »

٢٤٤ بنها » » » »

٢٤٤ شين القناطر » » » »

٢٤٥ شين الكوم » » » »

٢٤٦ منوف » » » »

٢٤٦ دمنهور » » » »

٢٤٧ شبراخيت » » » »

٢٤٧ المحمودية » » » »

صفحة

أملاك مبنية (تابع ما قبله)

الحدود الواجب تصيل العوايد في دائرتها عن مدينة طنطا ٢٤٨

المحلة الكبرى ٢٤٨ » » » »

شمسود ٢٤٩ » » » »

دسوق ٢٥٠ » » » »

زفتى ٢٥١ » » » »

كفر الزيات ٢٥١ » » » »

المنصورة ٢٥٢ » » » »

ميت غمر ٢٥٢ » » » »

الزقازيق ٢٥٣ » » » »

بلبيس ٢٥٤ » » » »

الجيزة ٢٥٥ » » » »

القيوم ٢٥٥ » » » »

بنى سويف ٢٥٦ » » » »

الفيش ٢٥٧ » » » »

المنيا ٢٥٨ » » » »

ملوى ٢٥٨ » » » »

منقاوط ٢٥٩ » » » »

أسسوط ٢٥٩ » » » »

أبوتيج ٢٦٠ » » » »

طهطا ٢٦١ » » » »

سوهاج ٢٦٢ » » » »

انجيم ٢٦٢ » » » »

جرجا ٢٦٣ » » » »

قنا ٢٦٤ » » » »

إصوان ٢٦٤ » » » »

أملاك الميري (مصلحة أملاك الميري المعروفة بالدومين)

- تنازل أعضاء القاملية الخديوية عن أملاكها ١١٢
- عقود إيجارات ١١٤
- أساس التنازل ١١٤
- حسابات ١١٥
- سلفة الدومين ١١٢
- سلف ١١٤
- رهنه ١١٢
- مقاولات ١١٤
- اداره ١١٢ الى ١١٤
- ميراثيه ١١٤
- بيع ١١٣ و ١١٤
- محاسبه ١١٤ و ١١٥
- تداخل مجلس النظار ١١٤
- مماثلة الدومين بالمصالح الاميرية ١١٤
- قومساريه مساعدين ١١٤
- عدم جواز الخبز ١١٥
- شطب التسجيلات الرهنية ١١٥
- دعاوى موجبة للفسخ ١١٥
- استرداد ١١٥
- حجج الاطيان المباعة ١١٥
- قوائم المساحات والمسطحات ١١٥ و ١١٦
- تحديد الاطيان المباعة ١١٦
- ايثاق ١١٦
- تحديد مقادير ما يباع ١١٦
- استبدال معاشات ١٢٠

أموال الميرى (أموال مصلحة الدومين)

١٩٨	شروط عمومية خاصة بقانون الحق العام
١٩٨	الاموال المطالبة في المديريات المخصصة
١٩٨	كيفية استعمال ايرادات الدومين
١٩٨	حساب الدومين السنوى
٢٠٠ و ١٩٩	تخصيص ايرادات مديرية قنا احتياطا
٢٠٠	الغاء ايراد مصلحة الدومين
٢٠٠	كشف سنوى عن الاموال اللازم سداده
٢٠١	الاطيان التى تستصلح
٢٠١	الاطيان التى يرفع مالها موقتا
٢٠١	أموال الاطيان التى تباع
٢٠١	بيع الاطيان البور
٢٠١	استعلامات تعطى للمشترين

أموال الميرى الخصوصية

يراجع - أموال الميرى الحرة

أموال الميرى العمومية

٨٣	تعريف أموال الميرى العمومية بحسب القانون المدنى الاهلى
٨٣	الطرق العمومية
٨٣	الشواطىء والمين والجيرات وغيره
٨٣	الانهار والترع
٨٣	محلات خيره
٨٣	عقارات ميريه متعددة لمصلحة عمومية
٨٤	ترسانات وقشلاقات
٨٤	آبار
٨٤	منقولات مخصصة لمنفعة عمومية
٨٤	حقوق الارتفاق المتعلقة بالشوارع

أملاك الميرى العمومية (تابع ما قبله)

٨٤ حقوق الارتفاق المتعلقة بمجاري المياه
٨٤ » » » بائشغال عمومية
٨٤ » » » بأعمال حربية
٨٣ عدم جواز التملك بوضع اليد المدة الطويلة
٨٣ » » البيع
٨٣ » » الحجز
٢٣٢ معاقبات من عواید الاملاك

أملاك حرة - في البيع

٩١ اعتبار بيع الاطيان خراجية
٩١ تملك العين
٩١ أملاك متداخلة في ملك الغير
٩١ أراضى مقام عليها أبنية
٩١ فرق في المساحة
١٠٢ و ٩٢ ضريبة الاطيان التى تباع واحتسابها وربطها
٩٣ و ٩٢ ميعاد ربط الاطيان البور
٩٣ القوم مسمون المكلف بربط الاموال
٩٣ مساحة أراضى الميرى الحرة
٩٤ معلوم يعطى للمشايخ
٩٤ اعلان كشف الاطيان
٩٤ نزاع فى الملك
٩٤ أراضى منزوعة بدون اذن
٩٤ اعطاء الاراضى المذكورة بصفة أطيان خراجية
٩٥ ظهور غش فى اخفاء أطيان
٩٥ مسؤولية المشايخ
١٠٢ و ٩٦ ضريبة الاراضى البور المباعة من الحكومة
١٠٢ و ٩٦ ضريبة الاراضى الزراعية المباعة من الحكومة

أملاك حرة - في البيع (تابع ما قبله)

ضريبة الاطيان الخارجة للإمام	١٠٢
بيع بالمزاد العمومي	١٠٠
رسومات وجداول الاطيان المعدة للبيع	٩٧
أراضي فضاء معدة للبناء	٩٧
تقدير الثمن الذي يتخذ أساساً في المزاد	٩٧
حق الملكية المطلقة للمشتري	٩٨
بيع بالممارسة	٩٨ و ١٠٣
اشهار بالمزاد	٩٨
اشهار البيع	٩٨
دفع التأمين	٩٨
قوائم منوطه بقبول العطاءات	٩٩
مرسئ المزاد	٩٩
دفع الثمن	١٠٠
تسليم الاراضى	١٠٠
نسوية قيمة الايجار	١٠٠
فرق في مقاس الاراضى	١٠٠
مصاريف نقل التكليف على طرف المشتري	١٠١
حقوق الارتفاق المترتبة على العقارات المباعة	١٠١
تنزيل الاعمان المندرجة في الجداول	١٠١
شروط تؤخذ على المشتري	١٠١
منع مستخدمى الحكومة من مشتري أطيان حرة	٢٨

أملاك حرة - في الايجار

تاريخ اشتقاق المطالبة بايجار الاراضى الموضوع عليها أيدي الغير	١٠٤
دفع التأمين	١٠٤
شروط الايجار	١٠٤ و ١٠٧
اعادة المزاد	١٠٤

صفحة

أملاك حرو - في الايجار (تابع ما قبله)

١٠٤	تسليم العقار
١٠٥	ترميمات في العقارات
١٠٥	فروقات مساحة
١٠٥	ما يؤخذ للنافع العمومية بمحارسي بالمرزاد
١٠٦	ترتيب زراعة الاراضى
١٠٦	التعدي الذى يقع من الغير
١٠٦	التأجير من باطن المستأجر
١٠٦	سداد الايجار ليدصرف الناحية
١٠٦	التأخير في السداد
١٠٦	الحجز والبيع الادارى
١٠٧	ايجار الاراضى القضا
١٠٧	الاراضى التى أقل من عشرة أفدنة
١٠٧	كوتراوا الايجار عن مدة أزيد من سنة

أملاك حرو - في تخصيص الثمن

١٠٨	توريد ثمن ما يباع الى صندوق الدين
١٠٨	كشوفات عن كل ثلاثة شهور بما يباع
١٠٨	تخصيص الاملاك الحزوة المندرجة بالجداول
١٠٨	تخصيص الاملاك الغير واردة بالجداول لتكوين المبلغ الاحتياطي

أملاك الحكومة

يراجع - أملاك الميرى العمومية

» - » الحسرة

» - » مصلحة الدومين

» - » الدائرة السنية

أموال ثابتة (تعريف الاموال الثابتة) ٢٢٤

أموال مرفوعة

يراجع - مرفوعات

أموال متجاوز عنها

يراجع - تجاوز عن الاموال

أموال النخيل

يراجع - نخيل

أموال (سداد الاموال)

١٨٦ أقساط الاموال العقارية بالوجه القبلى

١٨٧ » » » بالوجه البحرى

١٨٨ مدة السنة الحسابية

١٨٨ الخزن الجائر قبول بوريدا الاموال اليها

١٨٨ مبالغ تودع أمانة لأجل سداد الاموال

١٨٩ سداد الاموال مقدما

١٨٩ سقوط الحق فى الاموال

١٩٠ احتساب المقابله

١٥٩ أموال ورسم وعوائد (حق ربط الاموال والرسوم والعوائد)

١٥٩ أموال (الاقرار على ربط الاموال أو الرسوم أو العوائد)

أموال مخصصة

(اجراءات صندوق الدين)

١٩٤ حصر الايرادات المخصصة

١٠٨ » تمن ما يباع من الاملاك الحرة

١٩٤ تعديلات فى الايرادات المخصصة

١٩٥ بيان الايرادات المخصصة

١٩٥ كشوفات شهرية عن الايرادات المخصصة

١٩٦ نوابأرباب الدين العمومى

١٩٦ ايرادات الاموال المقررة المضروبة على مدينة القاهرة

صحيفة

أموال مخصصة (تابع ما قبله)

دعاوى تمس المبلغ الاحتياطي ١٩٧

أموال الدومين ١٩٨

» الدائرة السنية ٢٠١

تعويض المقابلة ١٩٢

أموال مصلحة الدومين

يراجع - أملاك الميرى

أموال الدائرة السنية

يراجع - دائرة سنية

انتقاع

يراجع - أطيان خواجه ووقف

أنى - أمان

حق التوارث ٢

انذارات

يراجع - حجز وبيع ادارى

انقراض الذكور من العائلات

يراجع - أملاك مشاعه ١٧

» - أطيان أوامى وأطيان معطاة معاشا ١١٨

انقطاع التملك بوضع اليد المدة الطويلة

يراجع - تملك بوضع اليد المدة الطويلة

أوامى (الاطيان الاوامى)

تعريف الاطيان الاوامى ١٢

اعطاؤها للترمين ١٢

انحلالها ١٢

حق التوارث فيها للذرية ١٢

صحيحة

أوامى (الاطيان الاوامى) (تابع ما قبله)

- انحلال الاطيان الى جهة بيت المال ١٢
 دفع المقابلة ١٣
 اعطاء حق الملكية المطلقة في الاطيان التي دفعت عنها المقابلة ١٣
 قطع الفوايض المرتبة ١٣ و ١٤
 ايقاف الاوامى ١٣
 فوايض موقوفة ١٣
 استبدال المرتبات المقيدة بالرزنامة ١٤
 مفعول الاستبدال وحق الملكية المطلقة ١٤ و ١٥

أوصياء

يراجع - تركات

آلات بخارية

- شروط التركيب ٧٢
 تصريح بطلب مقدا ٧٢ و ٧٣
 ازالة الآلة في حالة عدم وجود الرخصة ٧٢
 ورش ٧٢
 فابريقات ٧٢
 آلات بداخل المدن والبنادر ٧٢ و ٧٣
 صيغة الطلب ٧٢
 بيان الاحتراسات اللازم اتخاذها ٧٢
 تحقيقات وتحريات ٧٢
 أخذ رأى الصحة ٧٣
 المحلات الخطرة والمضرة ٧٣
 شروط عومية ٧٢ و ٧٣
 منتهى قوة الآلات بداخل المدن ٧٣
 آلات نقالى ٧٢
 ارتفاع المداخل ٧٣
 المسافات الواجب مراعاتها ٧٣

آلات رافعة

- رخصة تركيب آلات على شواطئ النيل ٣٠٠
- احداث أقسام أو اقامة آلات على الترع ٢٠٥ و ٢٨٨
- تركيب سواق ٣٠٥
- علاقات بين صاحب الامتياز والغير ٣٠٠
- شروط الرخصة ٣٠٠
- حرية المرور على الجسور والترع ٣٠١
- مرعاة حقوق الارتفاق ٣٠١
- » ما توجه صيانة الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق ٣٠١
- عدم تنفيذ شروط الرخصة ٣٠١
- نقل الآلات المركبة الى مواضع أخرى ٣٠١
- عدم مسؤولية الحكومة ٣٠١
- مجارى المياه ٣٠١
- توقيف الآلات توقيفا موقتا ٣٠٢
- رخصة باستعمال ترعة نيلية ٣٠٢
- مخالفات لاحكام الملائحة ٣٠٢
- اجراءات متعلقة بطلب رخصة تركيب آلات غير ثابتة ٣٠٤ و ٣٠٣
- مروايات ثقيلة الوزن على قناطر ترع ما تيسر زراعية ٣٠٩
- بيانات تشتمل عليها الرخص ٣٠٤
- رسوم مقتضى تحصيلها ٣٠٤
- معافاة السواق والتوايت من الرسوم المذكورة ٣٠٥
- طلب رخص تركيب آلات ثابتة ٣٠٤
- المسافات الواقعة بالقرب من الاعمال الصناعية ٣٠٤

ايجار (عقود ايجار)

- ايجارات الاملاحة الحرة ١٠٤ الى ١٠٧
- ايجارات أملاك الدائرة السنية ١١١ و ١١٠
- » » الدومين ١١٤

صحيفة

ايجار (عقود الايجار) (تابع ما قبله)

ايجارات ١٤٧ الى ١٤٩

تسجيل عقود الايجار ١٤٢

ايجارات أملاك الميرى الحره

يراجع - أملاك الميرى الحره

ايجارات

اهلاك الزراعة ١٤٧

انلاف البذار (التقاوى) ١٤٨

غرس أشجار ١٤٨

شجيرات معدة للنقل ١٤٨

التأجير بشرط أداء حصص من المحصولات للمؤجر ١٤٨

حق صاحب الارض والمستأجرين لها في حجز أثمارها ١٤٩

أمر المدير ١٤٩

تكليف الشيخ بالتنفيذ ١٤٩

مال المشايخ من الحقوق وما عليهم من الواجبات ١٤٩ و ١٥١

محضر الخبز ١٥٠

أحوال غير جائز اصدار الامر فيها بتوقيع الخبز ١٥٠

بيع الأثمار بالزيادة العمومية ١٥٠

لصق اعلان البيع ١٥٠

محضر البيع ١٥٠

دفع الثمن الراسى بالمزاد ١٥٠

حجز المزروعات التي لم تحصد ١٥١

طلب الخبز على من البيع ١٥١

عدم مسؤولية المدير بتضمينات ١٥١

موظفون جا ترعينهم عوضا عن المشايخ ١٥٢

رسوم ومصاريف الخبز ١٥٢

أبلولة (حجج الايلولة)

يراجع - حجج

(ب)

برارى ٢٧٩ ٢٦٩ ٢٧٩

بركة قارون (فيضان بركة قارون) ٢١٥

بركة ومستنقعات (تحفيف وردم البركة والمستنقعات)

طلبات التحفيف أو الردم ٤٤

البركة والمستنقعات الجائز إعطاؤها ٤٤

أخذ الأتربة اللازمة للردم ٤٤

المعاينة التي تعمل بعرفة مصلحة الصحة ٤٤

» » » » الرى ٤٤

» » » » التنظيم ٤٤

المستوى المعين للردم ٤٤

تحديد ٤٥

رخصة نظارة المالية ٤٥

شروط الرخصة ٤٥

حق ارتفاع الغير ٤٥

اتمام الردم ٤٥

ربط ضريبة على أرض البركة ٤٦

معاينة الاراضى ٤٦

برنج (برايج)

يراجع - ترع وجسور

بلكونات

يراجع - تنظيم

بلاد (زمام البلاد) ٢٧٦ ١٦٢

بنات (التكليف باسماء البنات)

يراجع - أملاك مشاعه

صفحة

بور (أراضي بور) ٢١١ و ٩٤

بياض بالفرشة

يراجع - تنظيم

بيت المال

يراجع - تركت

بيت - بيوت السكن (عوايد أملاك) ٢٣٣ و ٢٣٢

بيع ادارى

يراجع - حجز بيع ادارى

بيع (تسجيل عقود البيع) ١٤١

بيع الاملاك الحرة

يراجع - أملاك حرة

بيع أطيان بالممارسة ١٠٣

(ت)

تاريخ (مصلحة التاريخ)

مصلحة أراضي الميرى الحرة ٩٣

احالة اختصاصات التاريخ على المالية ١٠١

يراجع أيضا - مساحة الاطيان

تأجير بشرط أداء حصة من المحصولات الى المؤجر ١٤٨

تجاوز عن أموال الاطيان الشراقى

أطيان غير قابله للتجاوز عن أموالها ٢١٣

» شراقى تروى بالآلات ٢١٣

» الوجه البحرى ٢١٣

» الابراهيميه ٢١٣

السواحل ٢١٣

صفحة

تجاوز عن أموال الاطيان الشراقى (تابع ما قبله)

الحوش ٢١٣

أطيان الحيطان ٢١٣

معاينة تعمل بمعرفة المديرية ٢١٤

تصديق واقرار نظارة الاشغال ٢١٤

طلبات أرباب الاطيان الشراقى ٢١٤

اختصاص ناظر القسم ٢١٤

مراجعة تعمل بمعرفة المديرية ٢١٥

مساحة الاطيان ٢١٦

ارسال دفاتر وكشوفه المساحة للمالية والاشغال ٢١٧

تحقيق عمل بمعرفة الاشغال ٢١٧

فروقات فى المساحة زيادة عن أربعة فى المائة ٢١٨

تخصيص أملاك الميرى الحره

راجع - أملاك الميرى الحره

تخصيص الاموال

راجع - أموال مخصصة

تخطيط

راجع - تنظيم

ترتيب زراعة الارض ١٠٦

ترتيب فيات الضرائب

أطيان المنظروف ١٦٣

نغن الورد وخدمة الصراف ١٦٣

فيات ضرائب الاموال بمديرية القليوبية ١٦٤

» » » الشرقية ١٦٥

» » » الغربية ١٦٦

» » » الدقهلية ١٦٧

صفحة

ترتيب فيات الضرائب (تابع ما قبله)

١٦٨	فيات ضرائب الاموال بمديرية المنوفية
١٦٩	» » » » البحيرة
١٧٠	» » » » الجيزة
١٧١	» » » » بنى سويف
١٧٢	» » » » القيوم
١٧٣	» » » » المنيا
١٧٤	» » » » أسوط
١٧٥	» » » » جرجا
١٧٦	» » » » بمحاظرة رشيد
١٧٦	» » » » السويس
١٧٦	» » » » بمديرية قنا
١٧٧	» » » » الحدود
١٧٧	» » » » الجيزة (عن مركز اطفح)
١٧٨	ضرائب نهائية
١٧٨	ضرائب موقفة
١٧٨	ضرائب الاطيان المعطاة بمقتضى دكر يتو ١٢ دسمبر سنة ١٨٨٦ لمدة سنتين
١٧٨	وثلاث وخمس سنوات
١٧٨	كسور الفدان
١٧٨	تعديل فى الفيات الموقفة

ترع وجسور

١٦٠	رأى الجمعية العمومية
٢٧٦	اختصاصات مجالس المديريات
٢٨٢	تعريف الترع
٢٨٢	» الجسور
٢٨٢	ترع مديرية القيوم
٢٨٢	مساقى خصوصية

ترع وجسور (تابع ما قبله)

٢٨٣ مصارف
٢٨٣ الاعمال الواقعة من النضيان
٢٨٣ رى الاراضى الداخلة الزمام مدة الفيضان
٢٨٥ و ٢٨٤ حقوق الارتفاق
٢٨٥ توقيف الآلات الرافعة
٢٨٠ و ٢٨٥ و ٢٩٢ و ٢٩٣ سد الترع
٢٨٥ انشاء المساقى الصيفية
٢٨٧ عدم كفاية المياه فى مسقاة
٢٨٧ استبدال مسقاة
٢٨٨ احداث أفهام فى الترع
٢٨٨ تركيب آلات رافعة على الترع
٢٨٨ ابطال مساقى لمنع الضرر
٢٨٨ تضيق بربخ فم مسقاة
٢٨٩ انشاء مصرف يصب فى أرض الغير
٢٨٨ تغيير مستوى فرش مسقاة
٢٨٩ اصلاح مساقى لمنع الضرر
٢٨٩ استبدال مسقاة لعدم توقيتها بالوازم الرى
٢٩٠ تعذر اصلاح المساقى
٢٩٠ ردم مساقى أو تدمير جسورها
٢٩٠ قطع الاشجار من الجسور وميول الترع
٢٩١ اباحة زرع الجسور وأقواع الترع
٢٩١ جعل الجسر المعتاد زرع طريقا عاما
٢٩١ اقامة أو ترميم بربخ تحت جسر النيل أو تحت ترعة
٢٩٢ أعمال الوقاية والتحفظ من غوائل المياه
٢٩٢ تحويل النيل عن مجراه
٢٩٢ شحن المراكب وتفريغها

ترع وجسور (تابع ما قبله)

- ٢٩٣ غرق المراكب أو نشطيطها
- ٢٩٣ وضع المعادى فى الترع
- ٢٩٤ منع تعطيل سىر المياه
- ٢٩٤ » سد أو فتح أبواب الاهوسة
- ٢٩٤ » ازالة جسور تكون أقيمت فى ترعة
- ٢٩٤ » القاء ردم حيوانات
- ٢٩٤ » غرس أو تاد لربط شبك الصيادين
- ٢٩٥ » اقامة بناء على الجسور
- ٢٩٥ » أخذ أثرية من الجسور
- ٢٩٥ » احداث قطع فى الجسور
- ٢٩٥ » دفن رمة فى الجسور
- ٢٩٥ » وضع طمى على ميول الترع
- ٢٩٥ » تصريف المياه فى الجروف
- ٢٩٥ » تصريف مياه المصرف فى ترعة عمومية
- ٢٩٥ » احداث تغيير فى هويس أو فم من بناء
- ٢٩٥ » انشاء قنطرة على ترعة
- ٢٩٥ » فتح أقسام ترع
- ٢٩٦ » اختلاس مهمات حفظ النيل
- ٢٩٦ القوم مسميونات المكننة بجماعة من تقع منهم مخالفات
- ٢٩٦ مسئولية مشايخ البلاد
- ٢٩٦ » نظار الحفالات والعزب
- ٢٩٧ كيفية تحصيل الغرامات
- ٢٩٧ محاضر المخالفات
- ٢٩٨ طلب حضور من وقعت منهم المخالفة
- ٢٩٨ مدافعة من تكبى المخالفة
- ٢٩٩ حكم القوم مسميون الادارى

ترع وجسور (تابع ما قبله)

اعلان الحكم	٢٩٩
المعارضة في الحكم	٢٩٩
تنفيذ الحكم عملا بذكر يوم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠	٢٩٩
ترع صرف (أطيان نالقه بسبب نشع الترع العمومية)	٢٠٥
ترع نبلي	٢٠٢
ترك أطيان	٢١٩ و ٢٩
ترك (عقود مشتملة على ترك حقوق)	١٤٢

تركات

سقوط الحق في مواد الارث	١٢٦
الفصل في تركات الاجانب	٢٠
كيفية الثبوت	١٤٢
قدمة التركات بالمحاكم الشرعية	١٥٣
نصب الاوصياء والقوام	١٥٣
ثبوت الرشد	١٥٣
قرار المجلس الحسبي	١٥٣
الاحوال الشخصية	١٥٣
احكام الشريعة المحلية	١٥٣
اجراءات بيت المال	١٥٣
الرسوم التي تؤخذ	١٥٣
تركات معافاة من دفع رسوم	١٥٥
» يؤخذ عليها نصف رسم	١٥٥
ايضاحات تعطى من المحاكم الشرعية الى بيت المال	١٢٧

ترونيارات

يراجع - تنظيم	٩٠ و ٨٩ و ٨٤
---------------	--------------

صفحة

تسديد الاموال مقدما ١٨٩

تسجيل

طريقة نضاهي طريقة الحجج ١٤٠

التسجيل بقلم كتاب المحاكم المختلطة ١٤٠

» » » الشرعية ١٤٣ و ١٤١

حفظ العقود الاصلية بمحفوظات قلم كتاب المحكمة ١٤١

ارسال العقود من وإلى المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية لتسجيلها ١٤٣ و ١٤١

عقود محررة قبل تشكيل المحاكم المختلطة ١٤١

مفعول التسجيل ١٤٢

نبوت الحقوق العينية ١٤٢

طريقة التسجيل بالمحاكم الشرعية ١٤٣ و ١٤٤

(عقود واقعة تحت حكم التسجيل)

عقود فاضية بنقل الملكية ١٤٠ و ١٤١

» مشتملة على حقوق عينية ١٤٠

» » » رهن وضع يد ١٤٠ الى ١٤٤

» » » » ايبوتيك ١٤١

عقود البيع ١٤١

» مثبتة لحقوق ارتفاق ١٤٢

» » » الاستعمال ١٤٢

» » » السكنى ١٤٢

» » » لترك الحقوق العينية ١٤٢

أحكام متضمنة بيان حقوق عينية ١٤٣

» صادرة بالبيع الحاصل بالمراد ١٤٢

» مشتملة على قسمة عين العقار ١٤٢

عقود الاجار الذي تزيد مدته على تسع سنوات ١٤٢

سندات الاجرة المعجلة الزائدة عن ثلاث سنين ١٤٢

تسجيل الديون الممتازة على العقار ١٤٢

عدم لزوم تسجيل امتياز الحكومة في الاموال ٢١٩

نشكى - نشكيات

يراجع - مرفوعات

يراجع - عوائد أملاك ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٦٧

تعويض المقابلة

يراجع - مقابله

تعويض نظائر الاملاك المتروعة ملكيتها

يراجع - نزاع الملكية

تعداد الخيل ١٨٠ و ١٨١

تقدير

يراجع - عوائد الاملاك المبينة

تقرير الاموال ١٥٩ و ٢٧٦

تقسيم - تقاسيم

يراجع - أبعاديات

تقسيم

يراجع - قسمة

تقسيم المياه ٢٧٨ و ٢٧٩

تكليف (في التكليف)

المكلفة (دفتر المكلفة) ١٨٢

الزام جهة الادارة في نقل التكليف ١٨٢

قيد الاطيان مربوط عليها أموال ١٨٣

» » التوائف ١٨٣

» » تعويض المقابلة ١٨٣

» » الاطيان التي تعطى بدون مال ١٨٣

» » مربوط عليها ضريبة مؤقتة ١٨٤

صفحة

تكليف (في التكليف) (تابع ما قبله)

١٨٤ قيد أملاك الحكومة العمومية (منافع عمومية)
١٨٤ » » » الخصوصية (الأراضي الحرة)
١٨٤ » الاطيان طرح ببحر
١٨٤ » » أكل ببحر
١٨٤ » التغييرات أى الانتقالات
١٨٤ » المبيعات
١٨٥ اذونات نقل التكليف
١٨٥ تحرير الاوراد
١٨٥ تحرير الجرائد
	يراجع أيضا - أملاك مشاعه

تلول السبباخ

٢٧ منع الاعطاء
٢٠٣ معافاة من الاموال

تلك (في التلك بمعنى المدة الطويلة)

٢٩ التلك بوضع اليد مدة خمس سنوات
٢٩ التلك اختيار امدة ثلاث سنوات
٣٠ و ٢٩ التلك بمعنى المدة الطويلة على حسب أحكام قانون المحاكم المختلطة
٣٠ و ٢٩ شروط ضرورية
١٤٥ و ٣٢ تلك الاطيان المعطاة بالغاروقه بمعنى المدة
٣٠ قضايا موجودة باليد
٣٠ و ٢٩ انقطاع المدة المقررة لتلك بوضع اليد
٣٠ الاعمال التى يتم بها التلك
٣١ ترك كبير العائلة للاطيان
٣١ حق القصر
٣١ عدم سماع المحاكم الشرعية دعاوى مضى عليها ١٥ سنة

تلك (في التملك بمعنى المدة الطويلة) (تابع ما قبله)	
عدم سماع دعاوى في الوقف بعد ٣٣ سنة	٣١
» » » الارث بعد ٣٣ سنة	٣١
أعمال مانعة للتملك	٣٢
استعمال القوة	٣٢
حكم محاكم المواد الجزئية	٣٢
عدم جواز تلك الاملاك الميربية بوضع يد الغير عليها	٨٤ و ٨٣
تنازع في العقارات	١٢٧ و ١٢٦ و ٣٥ و ٣٠ و ٢٠ و ١٩ و ١٤
تنزيل (رفع وتنزيل)	٢٢٧

تنظيم

سريان الاجراء على الاجانب	٥٨
الاشغال اللازم أخذ رخص بها قبل اجرائها	٥٩
اتساع دائرة حدود الجهات التي يسرى عليها التنظيم	٥٩
رخص	٦٥ و ٦٤ و ٦٠ و ٥٩
مسؤولية المهندسين المعمارية والمقاولين	٥٩
بطلان مفعول الرخص لقوات أجلها	٥٩
المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم	٦٠
فتح طرق جديدة	٦٣ و ٦٠
سد طرق خصوصية	٦٠
مباني آيلة للسقوط	٦٠
مخالفات	٦٠
غرامات	٦١ و ٦٠
هدم الاشغال التي لم يؤخذ بها رخص	٦٧ و ٦١
ارجاع الاماكن الى حالتها الاصلية	٦١
استئناف الاحكام الصادرة	٦١
عدم جواز استئناف الاحكام الصادرة بالغيبة	٦١
تنفيذ قرارات الهدم	٦٧ و ٤٥

تنظيم (تابع ما قبله)

٦٩ و ٦٨ و ٦٣ و ٦٢	مجلس التنظيم
٦٦ و ٦٣	نزاع الملكية
٦٦	بروزا لخارجيات المصر حياً
٦٣	ترتيب وتغيير أسماء الشوارع
٦٣	غرس أشجار على جانبي الشوارع
٦٣	توسيع الشوارع
٦٣	تعديل الشوارع
٦٤ و ٦٣	عرض الشوارع والطرق
٦٨	تأليف مجلس تنظيم اسكندرية الموقت
٦٤ و ٦٣	رسومات الخطوط العمومية
٦٥	رسم مطابق للبيانات الواردة بالرخص
٦٧ و ٦٤	آثار تاريخية وصناعية ودينية
٦٥	صيغة طلبات الرخصة
٦٥	اجراءات خارجة عن المقرر بلائحة التنظيم
٦٥	اعطاء الرخص
٦٥	استحكامات
٦٧	محاضر المخالفات
٦٦	محضر الكشف
٦٨	تعريف الرسوم
٦٦	أسوار من سياجات ناميه
٦٦	مفروسات
٦٦	منع البناء في أراضى محكوم بأخذها للمنافع العمومية
٦٩ و ٦٣ و ٦٢	رئاسة مجالس التنظيم
٧٢	آلات بخارية
٦٧	مساطب وبلكنات وماوردرات وسلام خارجة وأسيطة
٦٧	عقودات كاشنة فوق الطرق العمومية

صحيفة

تنقيص المعوائد ٢٢٧

نوايت ٢٠٥

نوالف

يراجع - مرفوعات

نوكر (أطيان معطاة للمستخدمين المقيمين بنوكر) ٢٨

(ج)

جار (حق الشفعة) ٤٩ و ٤٧

جرن (معافاة محلات الابحار) ٢٠٣

جريدة - جرائد (تحرير الجرائد) ١٨٥

جراد (اعدام الجراد)

استحضار الاشخاص ٢١٧

استبدال اشخاص بغيرهم ٢١٧

الامتناع عن اداء المعاونة ٢١٧

عقوبات ٢١٧

قومسيون المحاكاة ٢١٧

تنفيذ الاحكام على حسب ديكرتو ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ ٢١٧

جزيرة - جزائر

تكوين الجزائر ٢٢

منع اعطاء أطيان الجزائر ٣٧

» مبيع » ٩٧

رفع مال الجزائر ٢١١ و ٢٠٤

التجاوز عن أموال الجزائر ٢١٣

جسور

يراجع - ترع وجسور

صفحة

٥١ جسر السكة الحديدية

جمعية عمومية (اختصاصات الجمعية العمومية)

١٥٩ اقرار الجمعية على ربط الاموال

١٦٠ انشاء ترع وخطوط سكك حديدية

١٦٠ قرز الاطيان

١٦٠ اصدار سلف

٢٧٥ جمعيات (جمعيات أشغال عمومية)

٥٨ جمعيات (الجمعيات العمومية بمكة الاستثناف المختلطة)

٢٢٢ جنينة - جثمان وأحواش

جهادية (أطيان الجهادية)

٢٥ تكليف الاطيان

٢٥ أرباب الاطيان

٢٥ تملك الاطيان المذكورة بوضع اليد عليها لمدة خمس سنوات

٢٥ أطيان الجهادى المتسحب

(ح)

حجز وبيع ادارى

١٤٩ و ١٠٦ تأخير فى سداد الايجار

٢٦٧ و ٢٣٥ و ٢٢٢ » » الاموال

٢٢٢ اجراء حجز بحمل سكن أحد الاجانب

٢٢٩ و ٢٢٢ حجز عقارات مرهونة

(حجز وبيع المنقولات)

٢٢٣ اعلان الانذار

٢٢٣ الامتناع من استلام نسخة الانذار

٢٢٣ حجز الاشياء المنقولة

صفحة

حجز وبيع ادارى (تابع ماقبله)

٢٢٤	محضر الحجز
٢٢٤	تعليق محضر الحجز
٢٢٤	بيع الاشياء المحجوزة
٢٢٤	محضر البيع
٢٢٤	دفع عن المبيع
٢٢٧	بيع الاشياء المنقولة القابلة للتلف
٢٢٧	البيع مباشرة بمعرفة المحجوز عليه
٢٢٧	مصاريف الاجراءات
٢٢٧	أموال لا تتجاوز قيمتها خمس جنسيات
٢٢٨	تعريفة مصاريف حجز المنقولات
٢٢٨	حراسة الاشياء المحجوزة
٢٢٩	اختلاس الاشياء

(حجز وبيع العقارات)

٢٢٤	تعريف العقارات أى الاشياء الثابتة
٢٢٤	عدم كفاية حجز المقبولات
٢٢٥	الذار
٢٢٥	حجز العقار
٢٢٥	محضر الحجز
٢٢٥	البيع بالمزاد العمومى
٢٢٥	نشر اعلان البيع
٢٢٥	الثمن الاساسى الذى صار تقديره
٢٢٥	توقيع البيع لمن رضى عليه المزاد
٢٢٦	دفع الثمن الراسى به المزاد
٢٢٦	محضر البيع
٢٢٦	تأخير البيع لميعاد آخر
٢٢٦	تنزيل المبلغ المحدد لافتتاح المزاد

حجوز بيع ادارى (تابع ماقبله)

٢٢٦	دفع الرسوم والمصاريف
٢٢٩ و ٢٢٦	صيغة التنفيذ الواجب توقيعها على محضر البيع
٢٢٩ و ٢٢٦	حجة العقار المبيع بالمرزاد الجبرى
٢٢٩ و ٢٢٦	تسجيل محضر البيع
٢٢٦	اعادة المرزاد
٢٢٧	زيادة فى الثمن
٢٢٨	تعريف مصاريف الحجز العقارى

(حجوز بيع العقارات الواقع عليها رهنية)

(مشروع امر عال)

٢٣٠	تبليغ محضر الحجز الى قلم النائب العمومى بالمحكمة المختطة
٢٣٠	اعلان الى الدائنين المرتهين العقار رهنا مسجلا
٢٣٠	ميعاد المبيع
٢٣٠	حدود ما يحجز وما يباع بالمرزاد
٢٣٠	سرف زيادة الثمن الى المول أو الدائن المرتهن
٢٣٠	توقيف الاجراءات
٢٣٠	ايداع فى نظير المنازعات
٢٣٠	لصق وتعليق الاعلانات
٢٣٠	سقوط رهونات
٢٣١	سقوط الحق فى الاموال بعضى ثلاث سنوات

حجة - حجج

١٣٥	اثبات نقل الملكية
١٣٧ و ١٣٥	اذن المديرية
١٣٨ و ١٣٧ و ١٤٦ و ١٣٥	الحاكم الشرعية المصرح لها باخراج حجج
١٤٤ و ١٤٣ و ١٣٦	تسجيل الحجج
١٣٥	اشتراطات يلزم تدوينها

حجة - حجج (تابع ما قبله)	
الحج السابق تحريره اقبل لائحة الاطيان	١٣٦
اقرار الطرفين المتعاقدين	١٣٦
وكلاء شرعيين	١٣٦
ضبايح حجج	١٣٦
صور حجج تستخرج من المحكمة	١٣٧
اشعاره على الاوقاف وبيت المال ومصلحة الاستحكامات	١٣٧
قوائم مسايح ومسطحات الاطيان	١٣٧
بيان الحدود	١٣٨
أوراق متموغه	١٣٨
استخراج حجج ابولة بحجانا	١٣٨ و ١٣٩
مدة المعافاة من رسوم الابولة	١٣٩
أملاك مبنية	١٣٩
حجج الوقف	١٣٧

حشيش

منع الزراعة والادخال	٥٢ و ٥٣
غرامة	٥٢
تكرار وقوع المخالفة	٥٢ و ٥٣
مسؤولية أصحاب الحشيش بطريق التضامن بينهم	٥٢
» زارعى » » »	٥٢
» ناقلى » » »	٥٢
» حاملى وبائعى » » »	٥٢
مصادرة آلات وأدوات النقل	٥٢
بيع الحشيش المضبوط	٥٢
تخصيص غن ما يباع	٥٣
حصص الضابطين	٥٣
اعداد المزروعات	٥٣

حفر (في الحفر)

- الرخصة اللازمة ١٣٠
 حق الحكومة في الاشياء التي يصير العنور عليها ١٣٠
 حصّة مباشر الحفر ١٣٠
 مشتري الاشياء بجانب المصلحة ١٣٠
 آثار ثابته على الارض ١٣٠

حفر (أعمال حفر على أرض الطريق العمومي) ٨٥ و ٨٤

حفر (حفر عظام في باطن الارض)

- يراجع - عظام ١٣١

حقوق عينية (ترتيب الحقوق العينية)

- يراجع - تلك بوضع اليد المدة الطويلة
 » - أرباب الديون الذين لهم حقوق عينية
 » - نزع ملكية
 » - ارتفاق

حكم - أحكام (تسجيل أحكام البيع بالمراد) ٢٣١ و ٢٢٩ و ١٤٢

حكم - أحكام (أحكام مشتملة على قسمة العقار) ١٤٢

حكم - أحكام (أحكام متضمنة حقوق عينية) ١٤٢

حلفه (نخيل حلفه) ١٧٩

حوشه - حوش ٢١٣

حوش - أحواش وجناين ٢٣٣

حوض - حيطان ٢١١ و ٢٠٥ و ١٨٣ و ١٦٣

حيطان (أطيان الحيطان الشرقي) ٢١٣

صفحة

(خ)

خارج الزمام	١٠٢
خدمة الصيارف	١٦٣
خراجى (أطيان)	
تعريف الاطيان الخراجية بحسب الشريعة الاسلامية	٣
» » » » قانون المحاكم	٣
الاتقال بالتوارث	١٥٣ و ٤
حق الارث للاثان	٣
نزاع فى الملكية	٤
ايقاف	٤
دفع المقابلة	٤ الى ٦
حق الملكية المطلقة	٤ الى ٦
بيع أملاك الميرى الحر	٩٥ و ٩١
رهن الغاروقه	١٤٦ و ١٤٥
خضير - خفراء (مسئولية الخفراء)	٣١٠
خنادق السكة الحديد	٥١

(د)

دائرة سنية (مصلحة)

رهن الاملاك على دين الدائرة	١١٠ و ١٠٩
رهنية جوشن وجوبير	١٠٩
الدائرة الخاصة	١١٠ و ١٠٩
العقارات المرهونة	١٠٩
بونات الدائرة	١٠٩
عدم جواز حجز أملاك الدائرة	١١٠
الديون التى عقدتها الدائرة بعد سنة ١٨٧٧	١١٠

صفحة

دائرة سنية (مصلحة) (تابع ما قبله)

بيع الاملاك	١١٠
استهلاك دين الدائرة العموى	١١٠
تخصيص ثمن ما ينتج من بيع الاطيان	١١٠
مصلحة الدائرة	١١٠
ادارة الدائرة	١٢٠
ايجارات	١١٠
مراقبة الدائرة	١١٠
السلف	١١٠
النيابة عن حاملى سندات دين الدائرة العموى	١١١
حد قيمة المبيعات السنوية	١١٦

دائرة سنية (أموال الدائرة السنية)

أموال المستحقات أى الاطيان المستصلحة	٢٠١
أموال مطلوبة بالمديرىات المخصصة	٢٠١
تحرير الحساب السنوى	٢٠٢
مستحقات	٢٠٢
مرفوعات	٢٠٢
أموال الاطيان المباعة	٢٠٢
استعلامات تعطى للشرين	٢٠٢

دائرة سنية (مسئولية مأمورىها)

دائن - دائنين مرتتهين عقارات وهما مسجلا

٢٣٠ و ٨٢ و ٧٨

دخان

منع زراعة الدخان	٥٤
مسئولية المشايخ	٥٤
غرامات	٥٤
مصادرة واتلاف الزراعة	٥٤

صفحة

دخان (تابع ما قبله)

قرارات المديرين	٥٤
علم جواز استئناف القرارات	٥٤
تحصيل الغرامات بالطريقة الادارية	٥٤
اعطاء حصص من الغرامات للمرشدين	٥٤
» » » » للضابطين	٥٤

دعاوى الحقوق العينية المتعلقة بالعقار

اختصاص المحاكم المختلطة	١٩
-------------------------------	----

دفتر - دفاتر الاطيان

يراجع - مكلفه	١٨٢ الى ١٨٥
---------------------	-------------

دور القنصلات	٢٣٢
--------------------	-----

(ر)

ربط ما يستصلح من الاطيان المرفوعة أموالها	٧٧ و ٢١٠ الى ٢١٢
-------------------------------------------------	------------------

رخصة - يراجع تنظيم

ردم البركة	٤٤
------------------	----

ردأطيان نزع ملكيتها الى أربابها	٧٦ و ٧٧
---------------------------------------	---------

رسوم اضافية	٢٣٧ و ٢٧١ و ٢٧٢
-------------------	-----------------

رسوم فوق العادة (تقرير رسوم فوق العادة)	٢٧٦
-----------------------------------------------	-----

رفع وتنزيل	٢٣٧
------------------	-----

رمال (أطيان تالفه من تهابل الرمال عليها)	٢٠٤ و ٢١١
------------------------------------------------	-----------

رهن عقارى	١٤١
-----------------	-----

رهن

- تسجيل ١٤٣ و ١٤٢
 حجز العقارات الواقع عليها رهن ٢٢٢ و ٢٢٩
 نزاع ملكية العقارات المرهنة التي تلزم للنافع العمومية ٧٨ و ٨٢
 أملاك مشاعه ١٧ و ١٨٥

روزنامه (مربيات مقيدة بالروزنامه)

يراجع - أواسى

رى

يراجع - ترع وجسور ومجالس المديریات
 » - مديرين ومقننى الرى

(ز)

زراعة

- الغاء مجالس الزراعة ٢٧٥
 ابداء آراء ورغبات تتعلق بتقديم الزراعة ٢٧٦

زراعة روكية

يراجع - أملاك مشاعه

- زراعة متنوعة (أطيان مأخوذة للنافع العمومية) ٢٠٤
 يراجع - حشيش ودخان

- زراعة مباحة ٥١ و ٢٩١

زيادة أطيان

يراجع - أبعاديات ومساحة الاطيان

زيادة ونقصان

- يراجع - أملاك ثمنية ٢٣٥ و ٢٦٦

(س)

ساحل - سواحل ٢١٣

ساقية - سواني ٣٠٥ و ١٢٥ و ٣٥

سباح

يراجع - مرفوعات

سباح (تلؤل السباح) ٢٧

سباط (أسبطه) ٦٧

سجن

يراجع - حشيش ٨١

سجل - سجلات الاطيان

يراجع - مكلفه ١٨٥ الى ١٨٢

سفرة

أهالى واجب عليهم السفرة ٣١٦ و ٣١٣

أهالى معاقون من السفرة ٣١٣

خفر جسر النيل ٣١٣

تعيين النقط الواجب حفظها وخفرها ٣١٤

تخصيص عدد الانقار الواجب اخراجهم من كل مديرية ٢٨٠ و ٣١٤

مسؤولية مشايخ البلاد ٣١٥ و ٣١٤

اجتماع أنقار العونة ٣١٤

القومسيون المنوط بالحكم فى التأخيرات والمخالفات ٣١٤

استئناف قرارات القومسيون المذكور ٣١٥

الاهمال الذى ينسب للشايخ ٣١٤

تأخير الانقار عن الخروج للغفر ٣١٤

طلب الانقار للعونة متى وصل ارتفاع مياه النيل الى ٢٤ ذراعا ٣١٥

منخرة (تابع ما قبله)

طلب الانفار للعونة في حالة يخشى منها وقوع ضرر ٣١٥

سقوط الحق في المطالبة بالاموال ٢٣٦ و ٢٣١ و ١٨٩

» » » » بالاجر ١٨٩

سكك حديد (حقوق ارتفاق السكك الحديدية)

أراضي ٥١

جسور السكة الحديدية ٥١

خنادق » » ٥١

جنايات السكة الحديدية ٥١

الأراضي الواقعة في منطقة خمس أقصاب من بعد الجنايتين ٥١

توقف البيع على تصريح من المصلحة ٥١

زراعة أرض الخنادق ٥١

شروط الزراعة ٥١

سكك حديد (انشاء خطوط سكك حديدية)

يراجع - جمعية عمومية ١٦٠

سكك زراعية

ماهية السكك الزراعية ٣٠٦

اقرار مجلس المديرية على الانشاء ٣٠٦

سكك ينتفع بها أكثر من إقليم ٣٠٧

سكك تنشأ بمصاريف على طرف الملاك ٣٠٧

قناطر وبرايج ٣٠٧

صيانة السكك ٣٠٨

أعمال مضره بالسكك الزراعية ٣٠٨

تخريب القناطر ٣٠٩

مروورات ثقيله الوزن ٣٠٩

صفحة

سكان زراعية (تابع ماقبله)

٣٠٩	عدم جواز البناء على سكة زراعية
٣٠٩	مخالفات لاحكام القانون
٣١٠	محاكمة المتعدين
٣١٠	عقوبات تتوقع على من يأبى الشهادة
٣١٠	مسؤولية أرباب الاراضى المجاورة
٣١٠	» مندوبى مصلحة الدومين والدائرة السنية
٣١٠	» مشايخ البلاد
٣١٠	» الخفراء
٣١١	محاضر المخالفات
٣١٢	طلب من وقعت منهم المخالفة للعضور
٣١٢	مدافعة من وقعت منهم المخالفة
٣١٢	صدور الحكم من المدير
٣١٢	تحصيل الغرامة حسب ذكره تو ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠

١٤٢	سكن - سكنى (عقود مثبتة لحق السكنى)
-----	-------	------------------------------------

تسلفانة

٢٣٢	عوائد الاملاك المبنية
١٦٠ و ١٥٩	سلفة (حق اصدار سلفه)
١٨٨	سنة حسابية (مدة السنة الحسابية)

(س)

١٤٨	شجيرات مفعلة للنقل (غرس -)
-----	-------	-----------------------------

شراقى

يراجع - تجاوز عن أموال الشراقى

شركات المياه والغاز

يراجع - استعمال الافراد الطرق العمومية

صفحة

شريك في عقار (حق الشفعة) ٥٠ و ٤٧

شغالة (راجع مساكن الشغالة)

شفعة (الشفعة)

أرض معارة أو مبنية أو مغروسة ٥٠ و ٤٩ و ٤٧

حق الشريك في عقار غير مقسوم ٥٠ و ٤٩ و ٤٧

الموهوب له أو المشتري ٥٠ و ٤٧

الايقاف والوقف ٥٠ و ٤٧

حق الجار ٥٠ و ٤٨

استداد حق الشفعة ٤٨

حدود وهمية ليست حقيقية ٤٨

البيع على يد محكمة ٥٠ و ٤٨

كيفية الأخذ بالشفعة ٥٠ و ٤٨

عرض دفع الثمن ٤٨

شهادات المقابلة ١٩١

شواطئ النيل

منع اعطاء شواطئ النيل ٣٧

(خفر شواطئ النيل) راجع مخزن النيل

شواطئ الترعة (منع اعطاء شواطئ الترعة) ٣٧

(خفر شواطئ الترعة) راجع ترع

شيخ (مسؤولية مشايخ البلاد)

اخبار مشايخ البلاد عن زراعة الدخان ٥١

تبليغ مشايخ البلاد عن الاطيان المتزرعة بغير اطلاق الحكومة ٩٥

حراسة الاشياء المحجوزة نظير عدم سد اديجار ١٤٩ الى ١٥١

ملاحظة الجسور والترع ٢٩٦

» السكك الزراعية ٣١٠

احضار أنفار العونة ٣١٥ و ٣١٤

(ص)

صراف - صيارف البلاد

١٠٦ تحصيل ايجارات أطيان الميرى

١٨٩ و ١٨٨ » الاموال

امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف

يراجع - امتياز الحكومة

١٦٣ خدمة صيارف البلاد

صندوق الدين العمومى (اجراءات صندوق الدين العمومى)

يراجع - أموال مخصصة

صيارف المصالح (مملوكات صيارف المصالح)

يراجع - امتياز الحكومة

٢٩٤ صيد (غرس أو نادر بطشيك صيادى السمك)

صيفى

٢١٣ أطيان

٢٨٥ مساقى

(ض)

٢٢١ ضامن - ضمان (أملاك ضمان الصيارف)

ضريبة - ضرائب (راجع ترتيب فيات الضرائب)

١٧٨ و ١٠٢ ضريبة موقته

(ط)

طرح بحر

٣٣ تعريف الطرح بحسب قانون المحاكم

٣٣ ظهور جزاير البحر

٣٤ و ٣٣ استعواض أكل البحر

طرد بحمر (تابع ما قبله)

رفع أموال أكل البحر ٣٤

اعطاء زيادات الجزائر بالمزاد ٣٤

تخصيص الزيادة على أرباب الاطيان أكل البحر ٣٤

منع بيع أطيان الجزائر ملكا للحكومة ٣٤

طرق موصلات ٢٧٦ و ١٦٠

طسرق

يراجع - تنظيم

طريق عموى

يراجع - استعمال الافراد الطرق العمومية

طاب :- طلبات

يراجع - تشيكات

(ع)

عائلة - عائلات مقيمين في معيشة واحدة

يراجع - أملاك مشاعه

عدم جواز ثلث أملاك الميرى العمومية بوضع اليد المدة الطويلة ٨٣

» » » » ٨٣

» » » » ٨٣

» » التصرف في أطيان معطاة معاشا ١١٨

أموال موقوفة - يراجع - وقف

عربان (أطيان معطاة للعربان)

سبب الاعطاء ١١٧

شروط الاعطاء ١١٧

عدم جواز البيع ١١٧

حق الانتفاع بالزراعة فقط ١١٧

مصحفة

عربان (أطيان معطاة للعربان) (تابع ما قبله)

١١٧ إضافة الاطيان لجانب الميرى عند وفاة صاحبها

١١٧ أموال الاطيان المعطاة

عزب (انشاء العزب)

٥٦ هدم العزب التي لا يمكن أربابها القيام بخفرتها

٥٦ » » المجعولة ملجأ أو مأوى للاشقياء

٥٦ تصديق مجلس النظار

٥٦ شروط انشاء العزب

٥٦ عزب أرباب المعاشات الذين أخذوا أطيانا

٥٦ نصريح قطارة الداخلية

٥٧ منع انشاء عزب جديدة

٢٩٦ مسؤولية تطارار العزب

عشش ٢٣٢ و ٢٦٩ و ٢٧٠

عشورى (يراجع أبعاديات)

عظام

١٣١ اباحة تصدير اعظام الجديدة الى خارج القطر

١٣١ الترخيص باستخراج العظام الجديدة أو الموجودة بالسواحل

١٣١ الحدود الممنوع الاستخراج منها

١٣٢ طلب الرخصة

١٣٢ رسم يعجب بالطلب

١٣٢ تضمين واجب توريده

١٣٢ تجديد الرخصة

١٣٢ استرجاع الرخصة

١٣٣ العثور على آثار تاريخية *

١٣٣ ردم الحفر

١٣٣ رسم واجب تحصيله

عظام (تابع ما قبله)

مخالفة اللائحة ١٣٤

عقد - عقود

يراجع - أسطه ٦٧

عوائد مضافه غدرا ٢٣٧

عوائد متأخر تحصيلها ٢٦٨

(غ)

غاروقه

تعريف الغاروقه بحسب قانون المحاكم المختلطة ١٤٦

تصریح رهن الاطيان الخراجية بالغاروقه ١٤٥

تكليف الاطيان باسم من أخذ الاطيان بالغاروقه ١٤٥

التملك بوضع اليد مدة خمس عشرة سنة ١٤٥ و ٣٠

حقوق المرتهن رهن غاروقه ١٤٥ و ١٤٦

رد الاطيان للرهن ١٤٥

حلول الغير محل الدائن المرتهن ١٤٥

انحلال الاطيان لجهة بيت المال ١٤٦

دفع المقابلة ١٤٦

تسجيل عقد الغاروقه ١٤٦

غاز (شركة الغاز)

يراجع - استعمال الافراد الطرق العمومية

غياب ٨١ و ٢٣

(ف)

فابريقات ٧٢

فايض التزام

يراجع - أواسى

فدان (مقاس الفدان) ١٦١

فرمان شاهانى

حق تقرير الاموال والعوائد والرسوم ١٥٩

» وضع النظامات ١٥٩

» » اللوائح المالية ١٥٩

» » عقد سلف ١٥٩

فيات (يراجع ترتيب فيات الضرائب)

فيضان

يراجع - ترع وجسور

فيوم

فيضان بركة فارون ٢٠٥

شراقى مديرية الفيوم ٢١٣

ترع » » ٢٨٢

(ق)

قاصر - قصر

سقوط الحق ٣١ و ٢٩

عقارات مزروعة ملكيتها ٨١

قبالة ١٦٣ و ١٨٣ و ٢٠٥ و ٢١١

قسمة سداد الاموال والعوائد ١٨٨ و ٢٦٧

يراجع - سندات الاجرة

قسمة

تسجيل عقود القسمة ١٦ و ١٤٢

قصة (تابع ما قبله)
يراجع - أملاك مشاعة

قصة (مقاس القصة) ١٦١

قنا (تخصيص ايرادات مديرية قنا احتياطا) ١٩٩

قنصل - قناصل ٢١ و ٢٢٢ و ٢٣٢ و ٢٦٩

قنطرة - قناطر
يراجع - ترنع وجسور

قوترا و ايجار
يراجع - ايجارات

قيود حق الملكية

يراجع - زراعات متنوعة
» - احتكار الملح والنظرون
» - انشاء العزب
» - قواعد و رابط التنظيم
* - الاطيان الاواسى
» - اطيان معطاة معاشا
» - اطيان معطاة للعربان

(ك)

كوم - كيمان وتلول السباخ

منع الاعطاء ٢٧

معافاة من الاموال ٢٠٣

(ل)

لو كندات (عوائد أملاك مبنية) ٢٣٢

لائحة - لوائح (حق وضع لوائح)

يراجع - نظامات ١٥٩

(م)

ماخذ مياه

براجع - نزع وجسور

مبانى ومغروسات

٣٥	غرس أشجار
٣٥	حفر سواقى
٣٥	انشاء بنية
٣٥	حق الملكية
٣٥	أحكام القانون المدنى المختلط
٣٥	منازعات
٣٥	حق الاورباووين فى اقامة وابورات حلج القطن
٣٥	بعد الواورات عن المساكن
٣٥	مهامله الاورباووين اسوة الاهالى
٤٩ و ٤٧	حق الشفعة
١٢٨ و ٧٤	الايقاف

٦٧	مبانى آيله للسقوط
----	-------------------

متسجيين (أطيان المتسجيين)

٢٣	غياب المتسجيين
٢٣	تكليف الاطيان موقنا
٢٣	رجوع المتسحب
٢٣	تأجير الاطيان
٢٣	سد ادما على الاطيان
٢٣	تخصيص فايز الايجار
٢٣	اعطاء أطيان المتسحب بعد ثلاث سنوات
٢٤ و ٢٣	دفع المقابلة

متسجين (أطيان المتسجين) (تابع ما قبله)

٢٤ تحرير الخجة باسم من دفع المقابلة

٢٥ أطيان الجهادى المتسحب

٣٠١ مجرى مياه - مجارى

مجالس بلدية

٢٣٨ تحصيل عوائد الاملاك المبنية

١٩ لوائح الضبط والربط السارية على الاجانب

مجلس بلدى اسكندرية

٢٣٨ مجلس التنظيم

٢٧٢ و ٢٧١ و ٢٣٧ رسوم اضافية على عوائد الاملاك المبنية

٢٧٥ مجالس الزراعة (الغاء -)

٢٦٩ و ٢٦٨ و ٢٣٣ » المراجعة (اختصاصات)

٦٩ و ٦٨ و ٦٣ و ٦٢ » التنظيم (. »)

» المديریات (»)

٢٧٥ الغاء مجالس الزراعة

٢٧٥ تشكيل الجمعيات العمومية للاشغال

٢٧٥ الغاء الجمعيات العمومية

٢٧٥ احوال اختصاصاتهم على مجالس المديریات

٢٧٥ وظائف مفتشى الرى فى المجالس المذكورة

٢٧٦ تقرير رسوم فوق العادة

٢٧٦ تغييرات فى زمام المديرية أو فى زمام البلاد

٢٧٦ طرق مواصلات

٢٧٦ أعمال متعلقة بالرى

٢٧٦ مسائل تختص بشؤون المديرية

٢٧٦ مباني وأماكن المديرية

مجالس الزراعة (الغاء) (تابع ما قبله)

- رغبات تتعلق بالزراعة ٢٧٦
 الثام مجالس المديرين ٢٧٦
 رئاسة المدير ٢٧٧
 تقديم المناقضات الى ناظر الداخلية ٢٧٧

مجرود - مجارير

- يراجع مساكن الشغلة ٧٠

محصيلين

يراجع - صيارف

محصولات (محصولات)

يراجع ايجارات - محزويسع ادارى

محكمة - محاكم المواد الجزئية

- دعاوى متعلقة بالملك ٣٢

محكمة - محاكم مختلطة

- دعاوى الحقوق العينية المتعلقة بال عقار ١٩

- محكمة الاستئناف المختلطة (الجمعية العمومية) ٥٨

- محل اقامة (تعريف محل الاقامة) ٢١ و ٢٠

- محلات خطرة ومضرة بالصحة ٧٣

- محلات معدة لارتفاع أهالى النواحي ٢٠٣

محلات خيرية

يراجع - وقف

- مخازن (عوائد أملاك) ٢٣٢

مخالفة - مخالفات للنواحي

- فى الترع ٢٩٦ الى ٢٩٩

مصفحة

مخالفات - مخالفات اللوائح (تابع ما قبله)

في الآلات الرافعة	٣٠٣ و ٣٠٢
في التنظيم	٦٠
استعمال الطرق العمومية	٨٨
في السكك الزراعية	٣١١
في السخرة	٣١٤

مذروومفتشوالرى (اختصاصات)

تقسيم المياه	٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٣
مسؤولية جهة الادارة	٢٧٨
أعمال الصيانة	٢٧٩
أعمال مستحجلة	٢٧٩
أعمال جديدة	٢٨٠
تغييرات في الرى والصرف	٢٨٠
خراط ورسوم هندسية	٢٨٠
تعيين العونة	٢٨٠
قفل الترع	٢٨٠
مقاولات	٢٨١
ابلاغ شروط المقاولات للمديرين	٢٨١
اختصاصات مفتش الرى في مجالس المديرين	٢٧٥
رئاسة المجالس المذكورة للمدير	٢٧٧

مديريات

زمام المديرية	٢٧١
مبانى وأماكن	٢٧٦
مسائل تختص بشؤون المديرين	٢٧٦

مدينة - مدن

مدن داخله تحت لائحة التنظيم	٦٢ و ٦٣ و ٦٨ و ٦٩
-----------------------------	-------------------

صفحة

مدينة - مدن (تابع ما قبله)

مدن داخله تحت لائحة مساكن الشغالة ٧١

» » » استعمال الافراد الطرق العمومية ٨٨ الى ٩٠

» » » قانون عوائد الاملاك المبنية ٢٢٩

مراكب (شحن المراكب وتقريرها) ٢٩٢

مراجعة (مجلس مراجعة)

راجع - عوائد املاك مبنية ٢٢٣ و ٢٦٩

مرفوعات

أخذ اطميان للاشغال العمومية ٢٠٣

أكل بحجر ٢٠٣

تلول وكيمان ٢٠٣

المحلات المقررة لارتفاع أهالى النواحي ٢٠٣

محلات الابحار ٢٠٣

المباني ومحلات السكن ٢٠٣

منع زراعة الاراضى المأخوذة للاشغال العمومية ٢٠٤

التاريخ الجائز رفع الاموال من ابتدائه ٢٠٤

أطميان نالقة من تم ايل الرمال عليها ٢٠٤

» » بسبب المقاطع التى تجرى بها مصلحة الرى ٢٠٥

» » بسبب التشع ٢٠٥

معايينة الاطميان المقتضى رفع أموالها ٢٠٥

نظرا التحقيقات بهيئة المديرية ٢٠٥

قرارات نظارة المالية ٢٠٥

المعارضة فى القرارات المذكورة ٢٠٦

التأمين اللازم دفعه ٢٠٦

تقديم طلبات الرفع ٢٠٧

ميعاد تقديم الطلبات ٢٠٧

صفحة

مرفوعات (تابع ما قبله)

٢٠٧	مراجعة الطلبات
٢٠٨	محاضر المعاينات
٢٠٨	مساحة الاطيان المقضى رفع مالها
٢٠٩	جشاني المساحات
٢٠٩	الاوراق المقضى ارسالها للديرية
٢١٠	الزروعات التي تزيد عن أربعة في المائة
٢١٠	تحقيق الاطيان المرفوع مالها ربط ما يستصلح منها
٢١٠	الضريبة التي تربط
٢١٠	حضور أرباب الشأن
٢١١ و ٢١٠	قرارات نظارة المالية بربط الاموال
٢١١	أطيان الجزائر
٢١١	استصلاح الاطيان المرفوع بمالها موقنا
٢١١	تاريخ ربط الاموال على الاطيان المذكورة
٢١١	الضريبة التي تربط
٢١٢	الاطيان الثالثة الغير منطبقة على ذكره ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

مراد

يراجع - أملاك الميرى الحرة - بيع وحجز ادارى - تسجيل
» - ايجارات

مساحة الاطيان

١٦١	مربوط الزيادات التي تظهر
١٦١	تاريخ استحقاق المطالبة بمربوط هذه الزيادات
١٦١	فروقات مساحة
١٦١	توحيد المقاس
١٦١	المساحة بالقصة
١٦١	مقاس القدان
١٦١	الافدنة التي لا يبلغ مقاسها $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة

صفحة

مساحة الاطيان (تابع ما قبله)

١٦٢	فك زمام بلد
١٦٢	وجود زيادة في المساحة الاصلية
١٦٢	ملكية الزيادة المذكورة
١٦٢	مساحات الاراضي
٢٠٩ و ٢٠٨	مساحة الاطيان المقتضى رفع أموالها
٢١٦	مساحة الاطيان الشراقي

مساكن الشغالة

٧٠	التصريح المبجل
٧٠	شروط التصريح بالبناء
٧٠	رسم المساكن اللازم بناؤها
٧٠	عرض الطرق والشوارع
٧١ و ٧٠	شروط عمومية تتعلق بالبناء
٧١	أحواش داخلية
٧٠	مقاسات الاود
٧٠	المراخيص والمجارير
٧٠	الاسطبلات
٧١	محضر الكشف
٧١	معاينة الاعمال
٧١	بيان المدن التي تسرى عليها اللائحة

مساكن (ابعاد محلات السكن)

يراجع - مباني - آلات بخارية

٢٣٦	مستأجر - مستأجرون (الزام المستأجرين)
-----	--------------------------------------------

مستخدم والحكومة (أطيان مستخدمى الحكومة)

٢٧	القامع مستخدم والحكومة من مشتري أطيان
٢٧	أسباب الالغاء

صفحة

مستخدم والحكومة (أطيان مستخدمى الحكومة) (تابع ما قبله)

منع المستخدمين من تأجير أو زراعة أطيان ٢٨

» » » الدخول فى مزايدات أطيان الحكومة ٢٨

تصريح باعطاء أطيان للمستخدمين الذين يتوكر ٢٨

مستخدمون (أطيان معطاة معاشا)

يراجع - معاشات

مستنقعات (يراجع تخفيف ورودم البرك والمستنقعات)

مسقا - مساقى

يراجع - ترع وجسور

مشاع

يراجع - أملاك مشاعه

مصر (ايرادات الاموال المقررة المضروبة على مدينة مصر) ١٩٦

مصرف - مصارف

يراجع - ترع وجسور

مصرف - مصارف (أراضى منخفضة معدلة لتصرفها المياه فيها) ٢٠٥ و ٣٨

يراجع - برك ومستنقعات

» - ترع وجسور

مصلحة الاملاك الميرية المعروفة بالدومين

يراجع - أملاك الميرى

مظروف (ضريبة الاطيان المظروف) ١٦٣

معادن

لائحة عثمانية ١٢٩

اجراء العمل بهذه اللائحة بالديار المصرية ١٢٩

حرية الحكومة فى اعطاء أو عدم اعطاء الرخصة ١٢٩

اكتشاف جواهر جديدة ١٢٩

صفحة

معادى ٢٩٣

معاش (أطيان معطاة معاشا)

اعطاء أطيان للمستخدمين المرفوتين بالاستغناء ١١٨

عدم جواز بيع هذه الاطيان ١١٨

انتقالها بطريق الميراث ١١٨

أجلها للميرى لعدم وجود زوجة ولا اعيال للتوفى ١١٨

الغاء شرط الالزام بالاقامة فى الاطيان ١١٨

تلك الاطيان تملكها مطلقا بدفع المقابلة عنها ١١٨

نزع الاطيان بسبب عدم دفع العشور ١١٨

معاشات (أطيان معطاة نظير استبدال معاشات)

استبدال معاشات بأراضى من أراضى الدومين أو أراضى الحكومة الحرة ١١٩

شروط الاستبدال ١١٩

حد السن ١١٩

قيمة المعاش المقدرة رأس مال ١١٩ و ١٢٠

الترخيص بمعاينة الاراضى ١٢٠

من زوعات الاراضى ١٢١

الحجة ١٢١

مصاريف الحجة ١٢١ و ١٢٣

الأولوية فى الطلبات ١٢٣

أطيان معطاة للارامل استبدال المعاشهن ١٢٤

حق انشاء العزب ٥٦

معافة من الاموال العقارية

اعطاء أطيان بور وغير منزهة ٢٧ و ٤٠

مبانى و بيوت سكن ٢٠٣ و ٢٧١

تلول السباح ٢٠٣

محلات معدة لاتقاع عموم أهالى النواحي ٢٠٣

صفحة

معافاة من الاموال العقارية (تابع ما قبله)

أجران	٢٠٣
أطيان نستصلح	٢١١
نخيل مغروس في الحبشان والجنان	١٨٠
معافاة من رسم تركت	١٥٥
معافاة من رسم الخبز الادارى	٢٢٧
معافاة من عوائد الاملاك المبنية	٢٧١ و ٢٣٢
معافاة الاملاك المتروكة ملكيتها	٧٨
معمل - معامل (تقدير بأجر المعامل)	٢٧٠ و ٢٣٣

مغروسات

يراجع - مبانى ومغروسات

تنظيم	٦٣
-------------	----

مفقود الاهلية

التملك بعض المدة الطويلة	٣٠
نزع ملكية العقارات للنافع العمومية	٨١

مقابلة (خصم تعويض المقابلة)

تعويض نظير دفعيات المقابلة	١٩٠
كيفية أعمال حسابات المقابلة	١٩٠
تحديد التعويض ومدته	١٩١
شهادات المقابلة	١٩١
قيد التعويض بالاوراد	١٩١
خصم الاتساق السنوية	١٩١
الجزء الذى يخص المديرية المرهونة من التعويض	١٩١
انتقال تعويض المقابلة عن الاطيان المباعة	١٩٢
» » المقابلة عن الاطيان المباعة المازدا الجبرى	١٩٢

صفة

مقابلة (دفع المقابلة)

عن أطيان خراجية دفعت عنها المقابلة ٦٥٥٩٤

» عشورية » » ٩

» أواسى » » ١٣

» مشاعة » » ١٨

» المتسجين ٢٣

» معطاة بالفاروقة ١٤٦

مقاول - مقاولون (مسؤولية المقاولين) ٥٩

مقاوله أشغال عمومية ٢٨١

مكلفة

يراجع - تكليف ١٨٢

» - أملاك مبنية ٢٦٦

ملح ونظرون (احتكار)

الاستخراج والبيع على ذمة الحكومة خاصة ٥٥

عدم جواز إنشاء ملاحات ٥٥

منع جلب ودخول الملح والنظرون ٥٥

اعطاء الالتزام بحرفة الحكومة ٥٥

تصديق مجلس النظار ٥٥

تصدير لخارج القطر ٥٥

أمناء الملح ٢٢٠

ملكية (حق الملكية)

يراجع - أطيان خراجية

» - » أبعاديات

» - » الأواسى

» - » مبانى ومغروسات

» - » أملاك حرة

ملكية (أسباب الملكية)

يراجع - الحاق (أى اضافة الملك للحقات)

» - تملك بعضى المدة الطويلة

» - شفعة

ملكية (انتقال الملكية)

يراجع - هيج - تسجيل - غاروقه

» - ايجارات - تركت

منع الانتفاع من العقارات بواسطة استعمال القوة

يراجع - تملك بعضى المدة الطويلة ٣٢٩٣١

منع زراعة

يراجع - حشيش ودخان

» - أراضي منزوع ملكيتها ٢٠٤

مهندس معمارى (مسؤلية) ٥٩

مياه (شركة المياه)

يراجع - استعمال الافراد الطرق العمومية ٨٧

مياه (تقسيم المياه) ٢٧٩ و ٢٧٨

(ن)

ناظر قسم ٢١٤

ناظر أوقاف

يراجع - وقف

نائب - نواب شرعيون عن أرباب الدين العمومى ١٩٦

نواب (أطيان معطاة بقرار شورى النواب) ٣٦٥٩

نبارى (زراعة نبارى) ٢١٣

نخيل (مال نخيل)

صفحة مال النخيل ١٧٩

نخيل (مال نخيل) (تابع ما قبله)

ضريبة مال النخيل ١٧٩

نخيل الواحات ١٧٩

» قسم حلقه ١٧٩

» معاف من المال ١٨٠

تعداد النخيل ١٨٠

اعادة تعداد النخيل ١٨٠

لحان التعداد ١٨٠

كيفية اجراء التعداد ١٨٠

جشافي تجريم المديرية ١٨١

لحان الجشافي ١٨١

نزاع في العقارات ١٢٧٩ ١٢٦٩ ٣٥٩ ٣٠٩ ٢٠٩ ١٩٩ ٤

نزاع الملكية لاجل المنافع العمومية

عقارات تنزع ملكيتها بعمرة التنظيم ٦٦٩ ٦٣

أطيان تؤخذ في لوازم مصلحة الري ٧٥

رفع أموال الاطيان المذكورة ٧٥

تعويض المستأجرين أولئك يكون له حقوق عينية على هذه الاطيان ٧٤

بدل يعطى بلديات الاوقاف ٧٤

أمر بنزع الملكية ٧٤

بدل يعطى لارباب الاطيان الخراجية ٧٤

حق صاحب الارض المملوكة في البذل أو في التعويض ٧٥

تقدير التعويض ٧٥

تعويض يعطى عن الارض الخراجية المدفوع عنها مقابلته ٧٦

تعويض يعطى لجميع أرباب الاطيان الخراجية ٦

أطيان منزوع ملكيتها بدون اعطاء تعويض عنها والحكومة استغنت عنها ٧٧ ٧٦

صفحة

نزع الملكية لاجل المنافع العمومية (تابع ما قبله)

- ٧٧ رد الاطيان المذكورة الى اصحابها الاصليين
- ٧٧ شروط الرد
- ٧٧ تقدير ميعاد لا يتجاوز الخمس سنوات لاصلاح الاطيان المذكورة
- ٧٧ ربط الضريبة تدريجيا
- ٧٧ الضريبة النهائية
- ١٠١ شروط تؤخذ على المشتري أملا كامن أملاك الحكومة

نزع الملكية لاجل المنافع العمومية (مشروع أمر عال)

- ٧٧ تعيين الاراضى
- ٧٧ » أصحاب الاملاك
- ٧٧ العقارات المجاورة
- ٨٨ مبانى ينزع ملكية جزء منها
- ٧٨ نشر وصق الامر الصادر بالنزع
- ٧٨ المستأجرون وأرباب المنفعة وكل من له حقوق عينية على العقار المنزوعة ملكيته
- ٧٨ حجز التعويض
- ٧٨ حضور أرباب الشأن
- ٧٨ ممارسة
- ٧٨ دفع التعويض
- ٧٨ معارضات
- ٧٨ رهون مسجلة
- ٨١ و ٨٠ و ٧٨ ايداع التعويض
- ٧٨ تعيين أهل الخبرة فى حالة عدم الاتفاق
- ٧٩ نزع ملكية العقار بأكمله
- ٧٩ » » جزء من العقار
- ٧٩ ما يحصل من الزيادة أو النقصان فى قيمة العقار بسبب نزع الملكية
- ٧٩ التحسينات التى تحصل بعد صدور ذكر نزع الملكية

صفحة

نزع الملكية لأجل المنافع العمومية (مشروع أمر عال) (تابع ما قبله) .

- استعمال العقارات التي نزع ملكيتها ٨٠
 المعارضة في تقدير أهل الخبرة ٨٠
 استعمال العقار مؤقتا ٨١ و ٨٠
 الاتفاق بطريقة ودية ٨٠
 عقارات نزع ملكيتها وتكون ملكا للقصر أو لمفقودى الأهلية أو الغائبين ٨١
 عقارات نزع ملكيتها وتكون ملكا للحالات الخيرية أو للأوقاف ٨١
 إخلاء العقارات المزروعة ملكيتها من الرهونات ٨٢

نزع الملكية نظير عدم سداد الاموال

يراجع - حجز وبيع ادارى

- يراجع أيضا - أطيان معطاة معاشا ١١٨

نشع (أطيان تالفه بأسباب النشع)

يراجع - مرفوعات

نظرون (احتكارا للنظرون)

يراجع - ملح ونظرون

- نظامات (حق وضع النظامات) ١٥٩

نقل الملكية واستعمالها

يراجع - حجج

» - تسجيل

» - غاروقه

» - ايجارات

» - تركات

» - تكليف

نقل التكليف

يراجع - تكليف

نواحي - يراجع بلاد

صفحة

نوبارية (اعطاء أطيان النوبارية)

- ٤١ انشاء التركة النوبارية
 ٤٢ تسديد المصاريف من المستفيدين بالتركة
 ٤٢ اعطاء أطيان جديدة ممكن انتفاعها من التركة
 ٤٢ سداد الاقساط السنوية
 ٤٢ التأخير في السداد
 ٤٢ الحجز والبيع الادارى
 ٤٣ اعتبار التركة من المنافع العمومية
 ٤٣ ربط الضريبة على أطيان التركة
 ٤٣ تاريخ تحصيل الاموال

نيل

- ٢٩٢ تحويل النيل عن مجراه
 ٣١٣ حفظ جسور النيل
 ٣١٥ بلوغ درجة النيل أربعة وعشرين ذراعا
 طرح بحر (راجع - طرح بحر)

(ه)

- ٦٧ هدم مباني آية السقوط

هويس - هويسات

راجع - ترع وجسور

(و)

وابورات

راجع آلات بخارية

- ٣٥ وابورات حلاجة القطن
 ١٧٩ واحات (نخيل الواحات)
 ١٧٩ وادى جلفه (نخيل وادى جلفه)

مصحف

وارث - ورثة

يراجع - تركت

واضع اليد (القيد بالكلية باسم واطع اليد) ١٨٣ و ١٨٢

ورثة مقيمون في معيشة واحدة

يراجع - أملاك مشاعه

ورد - أوراد

تحريرا لأوراد ١٨٥

عن الأوراد ١٦٣

عوايد الأملاك ٢٦٦ و ٢٣٤

قسط تعويض المقابل السنوي ١٩١

أوراد الدومين والدائرة السنوية ٢٠١

وصل (يراجع قسمة سداد الأموال والعوايد)

» سندات الأجرة

وصى - أوصياء

يراجع - تركت

وضع يد (يراجع تلك بوضع اليد المدة الطويلة)

وقف (أموال موقوفة)

إيقاف الأعيان الخراجية ١٢٥

لزوم الحصول على أمر عال ١٢٨ و ١٢٥

مبانى ومغروسات ١٢٨ و ١٢٥

التكاليف باسم الناظر ١٢٦

سقوط الحق في الوقف ١٢٦

منازعات ١٢٧

اعتبار كآب الوقف المسجل ١٢٧

استخراج الحجج الشرعية ١٢٧

تنصيب الناظر ١٢٨

وقف (أموال موقوفة) (تابع ما قبله)

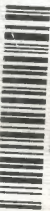
١٢٨ و ١٢٧	تصديق ديوان الاوقاف
٥٠ و ٤٧	الاخذ بحق الشفعة
٨١ و ٧٤	نزاع ملكية للنافع العمومية
٢٣٢	عوائد أملاك مبنية من الاملاك ذات الاراد
٢٦٩	مباني مقامة على أرض الاوقاف
١٢٧	اعطاء بيانات من طرف المحاكم الشرعية

وكيل - وكلاء

يراجع - تركات

(تم الفهرس)

Bibliotheca Alexandrina



0530112